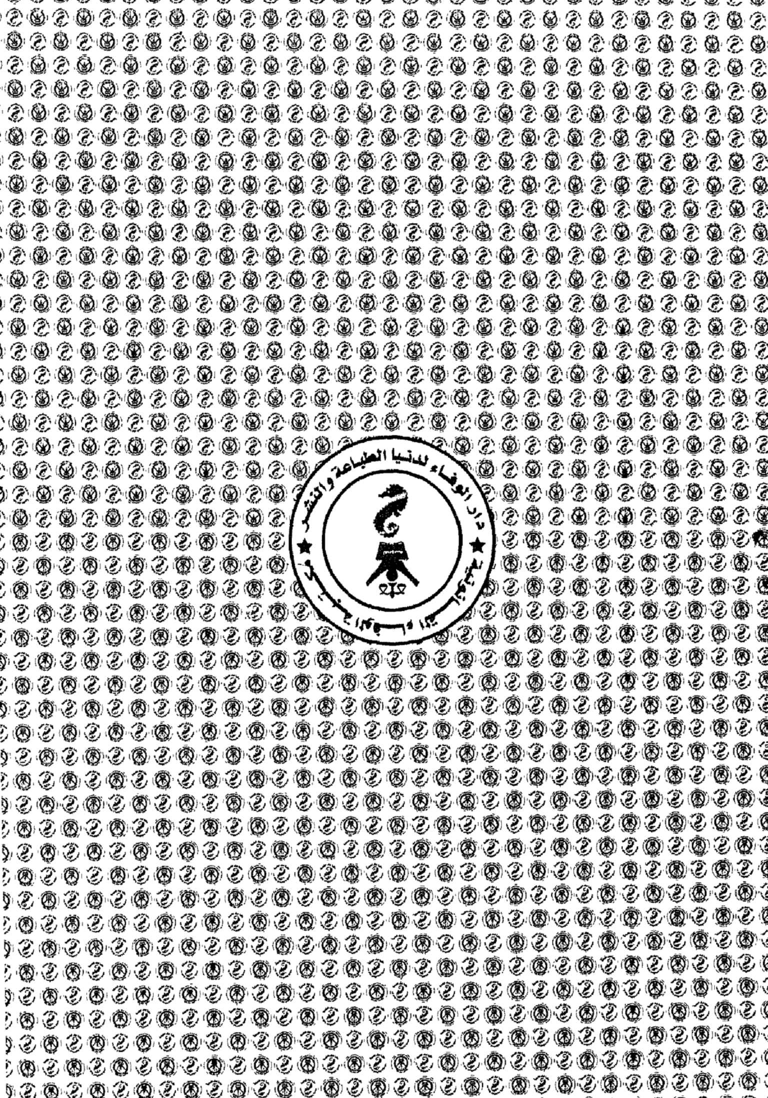
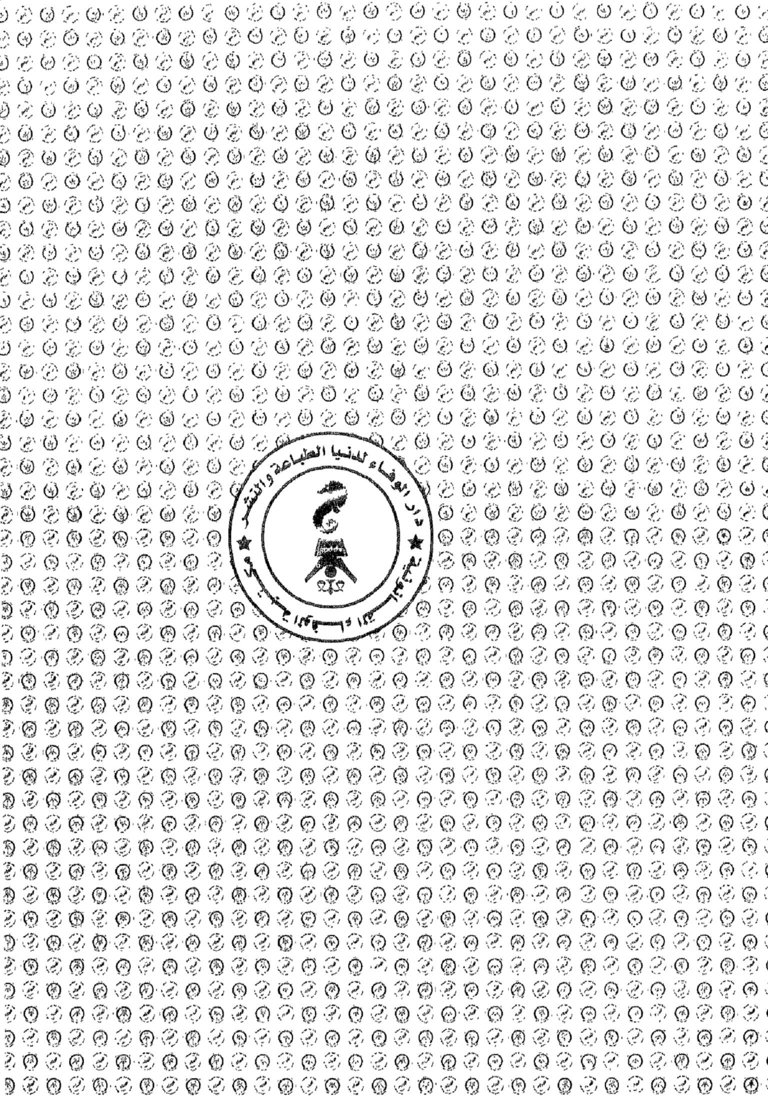
تحديات التحول السياسي



دكتور
سالم حسن رمضان يوسف
كلية الأقتصاد والعلوم السياسية
القاهرة




دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تحديات التحول السياسي

دكتـــور
سالم حسن رمضان يوسف
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
القاهرة

الطبعة الأولى
2014م

الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
محمول: 00201003738822 الإسكندرية

مقدمة

مفهوم السياسة من المفاهيم المستعصية على التحديد ، ونحاول في هذا الكتاب توضيح هذا المفهوم الذي يعتبر أكثر المفاهيم تداولا في حياتنا اليومية فما المقصود بالسياسة؟ من بين الإشكالات التي يطرحها علم السياسة، التمييز بين مفهوم السياسي و مفهوم السياسة، فالسياسي le politique، له ارتباط باستراتجيات امتلاك السلطة، ولذلك يصعب تحديد مجال" السياسي" لكون إستراتجيات الفاعلين للوصول و الحفاظ على السلطة توظف ماهو سياسي (بحسب المقاربة الدستورية) وماهو اقتصادي ،ديني ،ثقافي، اجتماعي...حيث يتعذر الفصل بين السياسي و اللاسياسي. بالمقابل فالسياسة" la politique" مرتبطة بدراسة القرار العام ، لذلك نتحدث عن السياسة الفلاحية، السياسة الاقتصادية و السياسة الصحية...، وهناك مبحث في علم السياسة يسمى السياسات العامة .

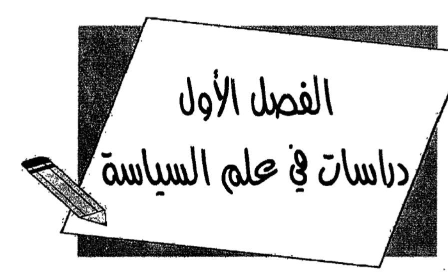
هذا التحديد لايعني الفصل، فهناك علاقة جدلية بين السياسي و السياسة، ذلك أن القرار العام تتم صياغته من طرف فاعلين لهم رهانات و مرجعيات متباينة و بالتالي فالسياسي كفعل ذهني يسعى للإقناع باختيارات الفاعل و خلق الاعتقاد بفعالية قرار ما . كما أن كل سياسات العمومية تعني تحقيق رهانات معينة و تسعى لتأكيد مشروعية النظام السياسي وقبول نسق السلطة القائم حيث العمل السياسي يتم وفق قواعد محددة لا تمس بتوازن النسق السياسي ، وكل فاعل سياسي لا يحترم قواعد اللعبة فهو فاعل "غير شرعي"لأنه يهدد بانفجار "العلبة السوداء" و هو ما يعني المس بالاستقرار السياسي.

ففي الوقت الذي اهتم علم السياسة بدراسة الواقع السياسي "ماهو كائن" كان رهان الفلسفة السياسية هو البحث عن النظام الامثل- "ما يجب أن يكون"- وتمثل الفلسفة اليونانية بداية إجرائية لتقديم الإجابة ، ويعبر فضاء "Agora" عن احد النماذج المثالية للنظام الفاضل ألا و هو النظام الديمقراطي حيث كانت Agora ساحة للحوار بين مواطني أثينا وبالتالي تم تحديد السياسة كفعل تواصلي في فضاء عمومي .هذا التعريف للسياسة انتهى مفعوله مع حقبة الحداثة حيث السعي لتأسيس السياسة كعلم يدرس السلوك السياسي كما هو متعين.

مع الحداثة اصبح جوهر السياسة هو العنف ، و عبر عن ذلك" هوبز" في كتابه"اللوفيتان" وكذلك "مكيافيل" في كتاب "الأمير" وتأكد هذا التوجه على يد "ماركس" من خلال أطروحة "الصراع الطبقي" ثم نيتشه صاحب "الإنسان الاخير" وفي القرن العشرين كان فيبر احد ممثلي تحديد السياسة بالعنف –العنف المشروع الدولة- وترسخ ذلك بشكل أكثر جذرية على يد تلميذه "كارل شميث " الذي اعتبر جوهر السياسة هو الصراع من خلال ثنائية "العدو و الصديق" هذا المفكر اعتبر منظرا للنظام النازي ، ولذلك ثم الحكم عليه بالإعدام في إطار محكمة "نورنبرغ" التي حكم فيها رجال الحكم النازي. في نفس التوجه ذهب تلميذه "جوليان فروند" حيث أكد في كتابه"ماهية السياسة" ان جوهر السياسة هو العنف والصراع من خلال ثنائية العدو و الصديق.

لقد حاول مجموعة من الفلاسفة نقد ارتباط السياسة بالصراع متأثرين بالنموذج الاثيني القائم على الحوار . هذا الاحياء

لفضاء Agora كان بسبب ما حملته الحداثة من ماسي وحروب ،حيث هناك من دعى الى ما بعد الحداثة (هيديجر) لكن يبقى النقد الذي قدمه كبار الفلسفة السياسية في القرن العشرين أمثال" ليوشتراوس" و" حنا ارندت" و روا د مدرسة فرانكفورت ("هبرماس") موجها الى الحداثة دون تجاوزها ، حيث قام ليوستروس بنقد الموجات الثلاث للحداثة التي عبرت بشكل جلي عن أزمة السياسة حسب شتراوس و دافعت حنا ارندت عن نفس الرأي ، أما هبرماس فبالإضافة االى نقده الى الحداثة المتعينة إعتبر ان الحداثة مشروع لم يكتمل بعد ، و قد دعى الى تأسيس السياسة على فعل أخلاقي عقلاني تواصلي في فضاء عمومي حيث تتخذ القرارات العامة من خلال حوار مبني على حجج عقلانية .


الفصل الأول
دراسات في علم السياسة

مفهوم علم السياسة:

أن مجال علم السياسة مجال معقد لكونه يرتبط بحياة المجتمع سيواء كان المجتمع مجتمعا بدائيا أو متطورا. ويرجع هذا التعقيد إلى كون أن علم السياسة يبحث في ماهية القوة التي تأخذ لها صورة السلطة والتي يفترض وجودها البحث في كيفية عملها وتصرفها والأرضية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي تستند عليها. إن الغرض من وراء هذا البحث هو الوصول إلى معرفة تطور مفهوم القوة التي يتفرد المجتمع الإنساني بوضع القواعد لتنظيم ممارستها وإضفاء الصفة الثقافية عليها كمحاولة لإقناع أعضاءه بقبولها. فلكون أن نشاطات الإنسانية تتميز بصفتي التصارع – صراع المصالح- والتعاون من اجل المحافظة على ديمومة المجتمع - فان فكرة التنظيم وفكرة الإقناع تعتبران الحجر الأساسي لتطور علم السياسة لأنهما يشكلان وجهي السياسة التي تدفع إلى المزيد من الجهد للتجديد من وسائلها لكون أن نشاطات الإنسان في تغير مستمر والصراعات الناتجة عنها تفرض مزيدا من التنظيم ومزيدا من محاولات الإبداع الفكري لترسيخ فكرة الإقناع بزيادة درجات التعاون البشري داخل المجتمع الإنساني. يضاف إلى ذلك أن علم السياسة يبحث في إشكالية الدولة كتعبير عن القوة الجماعية للمجتمع المنظم وذلك من خلال دراسة تشكيلات مؤسسات الدولة ووظائفها والصلاحيات المناط بها للقيام بنشاطاتها بهدف المحافظة على صيرورة المجتمع ، من جهة ومن جهة أخرى ، يبحث في علاقاتها مع نظيراتها في المجتمع الدولي أو مع المنظمات الدولية الهادفة بالدرجة الأولى المحافظة على كيانها الدولي وذلك من خلال محاولاتها إشباع مصالحها الحيوية والمحافظة عليها . ويبحث علم السياسة أيضا في

سلوكية القائمين بالعمل السياسي ودراسة شخصيتهم ودوافع أعمالهم وتصرفاتهم .

ولكن وقبل البدء في البحث في مجالات هذا العلم يجب التفريق بين ما هو سياسة كممارسة وما هو علم السياسة فكل ما يدور على السنة الناس، حكاما أو محكومين، يمكن وضعه في مجال السياسة والتي تنطوي في حيثياتها تلك المعطيات المجانية التي يتناقلها الناس والتي لا تستند في غالبيتها على التحليل العلمي بل تبني جل تصوراتها على المعطيات المبسطة الفاقدة لكل بعد فكري مثال حالة التحليلات المقدمة من قبل الصحفيين والسياسيين الذين تبنوا السياسة كمورد رزق . ولكون أن معطيات هؤلاء تنحصر في قضايا اجتماعية أو حوادث اجتماعية ولو كانت لها علاقة مع السياسة فهي تبقى في جوهرها تعبير عن حوادث وقضايا اجتماعية لسبب تغليب المصالح الضيقة الشخصية على المصالح العامة. وعليه فان صراعاتهم وتعاونهم يمكن وضعها في مجال العمل السياسي . وبهذا فان الممارسة السياسية تختلف عن معطيات علم السياسة من زاوية أن هذا الأخير يستند في إفراز معطياته على البحث العلمي الذي يعني الملاحظة الدائمة للظواهر وتحليل أسباب وجودها وكيفية عملها، أي معرفة ديناميكية عملها ومقارنتها بشكل دائم مع ما سبق من ظواهر للوصول إلى نتائج يمكن رصدها والتوقع لما قد يحدث في المستقبل. ولهذا فان الهدف من القيام بتلك المقارنة هو الحصول على نتائج مستقبلية يستفاد منها في التصدي أو التعامل مع مجريات الأمور أو تغييرها. وبعبارة أخرى أن رفض علم السياسة لمنطق المعطيات المجانية والتحليل المبسط وبحثه في ما وراء الشيء وفي أعماقه يعود إلى كونه ذلك العلم الذي يبحث في القضايا

الاجتماعية الخاصة التي لها علاقة مباشرة بتلك الظواهر (...المرتبطة في داخل المجتمع بوجود السلطة السياسية التي تأخذ على عاتقها تحديد وفرض القرارات الجماعية .) [1] بمعنى أخر أن البحث في مجالات أو قضايا تقتضي ضرورة وجودها تدخل السلطات السياسية لما لديها من صلاحيات واختصاصات وموارد تساعدها على معالجة قضايا لها علاقة مباشرة بكل ما يتعلق بالمصالح العامة للمجتمع والتي قد يثير عدم الاهتمام بها مخاطر قد تهدد استقرار المجتمع نفسه بسبب تنازع المصالح مثلا وتأثير ذلك على تنظيم المجتمع كمحاولة تهدف إلى إبقاءه في عالم مليء بالمتغيرات . وعليه يفرض هذا البحث على علم السياسة بأن لا يستجيب إلى العاطفة ولا إلى ردود الفعل الآنية بل عليه أن يقوم بعملية جمع المعلومات وتحليلها وعقد المقارنة مع حوادث سابقة أو قضايا تتعلق بالسلطة السياسية أو بمواقف أفراد المجتمع في أوقات معينة وذلك بهدف تقديم تفسير لوجودها . ولا يمكن التوصل إلى نتائج علمية إلا من خلال استقلالية الباحث العلمي في هذا المجال عن منطق السلطة أو التكوينات السياسية ، حزبية كانت أو غير حزبية. ويعود سبب التأكيد على هذه الخصوصية إلى أن منطق السلطة أو تلك التنظيمات دائما ما يكون مرتبطا بالمصالح الضيقة مما يفسد من عملية المقارنة لأن هذه السلطة أو التنظيمات تجبر من ينتمي إليها بالالتزام بمنطقها لتحقيق أهداف معينة. ولهذا السبب نرى أن تخلف علم السياسة في بعض مناطق العالم يعود بالدرجة الأولى إلى غياب هذه الاستقلالية التي تتعارض مع معطيات السلطة والتنظيمات السياسية القائمة وتجرد عنهم حيادية عملهم وتسلبهم حرية الانتقاد التي تعتبر الأرضية الأساسية

(1) Denquin Jean-Marie .Introduction à la science politique .Hachette .2e édition .2007.P.19

للوصول إلى معرفة الحقيقة. وعليه فان القول بجمع المعلومات وتحليلها وعقد المقارنة فيما بينها بهدف الوصول إلى معرفة الحقيقة يعني بان هناك منهجية لابد من الالتزام فيها كأي منهجية لأي علم كان من العلوم الإنسانية تهدف إلى الإجابة على :

أولا ، عن أي شيء نبحث وثانيا ، الكيفية التي يتم بها البحث ، بمعنى أخر تتركز عملية البحث على المجال الذي يراد البحث فيه ومن ثم طريقة البحث ، وهي عمليتين متداخلتين في آن واحد.

أن القول بان علم السياسة يبحث في حياة المجتمع السياسية الداخلية منها والخارجية بسبب وجود سلطات سياسية يعني تحديد استخدام معطياته فقط بهذا المعنى وهذا ما يقلص من مجالات التي يمكن لهذا العلم بحثها.فقصر مفهوم السياسة فقط على وجود السلطات يعني التزام معطياته بتحليل ودراسة النظام كما هو قائم وذلك بإخراج كل ما يحيط بهذا النظام من إشكاليات وتنظيمات وقوى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لكون أن نشاطاتها تفتقد إلى صفة القرارات الجماعية . أن هذا التحديد في فهم السياسة يتناقض مع الواقع الاجتماعي للمجتمع الحديث حيث تتداخل الظواهر في كونها أسباب ونتائج وذلك لتداخل عوامل وجودها. ويدور محور هذه العوامل حول فكرة الصراع من اجل القوة بهدف خلقها وتقاسم مصادرها ولهذا السبب أعطي أو ارتبط مفهوم السياسة بفكرة القوة لان استخدام هذه الأخيرة ما هو إلا نتيجة التنازع بين أطراف أو مؤسسات وتنظيمات على المصادر المالكة لهذه القوة مما حدا بالبعض بان يصف السياسة كمرادف للقوة، لكون انه ينضوي في طيات اصطلاح كلمة السياسة

فكرة (.. الإرغام على استعمال القوة .)[1] ومن هنا ولدت فكرة ضرورة دراسة وتحليل ليس فقط النظام القائم الشكلي وإنما أيضا كل الأطراف و المؤسسات والتنظيمات والقوى التي يتشكل منها المجتمع المدني لمعرفة مكوناتها والكيفية التي تتم فيها فكرة توزيع مصادر القوة وعليه فانه يمكن تحديد مجال السياسة (بكل ما يتعلق في المجال الداخلي وكذلك المجالات الدولية والعالمية)[2]. وبهدف معرفة معنى القوة التي تعتبر في أساس تكوين التنظيمات والمؤسسات فللمرء أن يتساءل هل تختلف القوة السياسية في معناها عن أي قوة اجتماعية أخرى؟

معنى القوة السياسية :

تعني القوة التي وصفها الإغريق قديما بأنها القوة المفسدة وان شكلها المطلق مفسدة بشكلها المطلق هي تلك العلاقة الاجتماعية المتداخلة بين الحكام والمحكومين، التي تتحدد بقدرة التأثير بين مصدرين ، المؤثر من يملك والمتأثر من لا يملك قدرة التأثير على الآخرين. أما لماذا وصفت بالمفسدة فيعود سبب ذلك ليس لتملكها منطقها الخاص بها ، بل لان علاقات القوة تفرز نوعا من العلاقات الاجتماعية التي تفرض على القائمين بها الابتعاد عن القواعد المكونة للمجتمع بسبب تشابه المصالح المشتركة بينهم والتي هي في أساس قيام الشعور بالوعي الطبقي الذي يعبر عنه من خلال ما يسمى بثقافة السلطة. وإذا كانت هذه الثقافة تجد لها في أرضية المجتمع الثقافي بعض المرتكزات،

---

(1) Goodin Robert E .and Klingemann Hans-Dieter. Eds. A New Handbook of political science .Oxford University press.1998.P. 7

(2) Lim.Timothy C .Doing comparative politics .Lynne Rienner Publishers .2006 .P.17

إلا إنها تبتعد عنها من زاوية درجة اندماجها وتميزها عنها من خلال نوعية العلاقات التي تربط أفرادها . وعليه فان القوة السياسية تعني تلك القوة الاجتماعية التي ترتبط أو تتبلور فقط في نطاق الدولة والسلطة لان هذه الأخيرة وجدت من اجل تنظيم العلاقات بين الأفراد والتأثير على سلوكهم وذلك من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ولا يعني تعريف القوة بهذا المجال عدم تواجدها في مجالات أخرى، فعلاقات المجموعات ذات المصالح في تحقيق أهدافها سواء كان ذلك في علاقتها مع السلطة أو في علاقتها مع بعضها البعض يمكن أن توصف بأن هذه المجموعات تملك القوة مادامت تملك قدرة التأثير على تغير من مسيرة الأشياء لهدف تحقيق مصالحها . وعليه فان القوة السياسية تعبر عن علاقة اجتماعية وليس عن صفة مرتبطة بتنظيم ما أو بشخصية معينة. وأساس هذه العلاقة تعتمد على قوة التأثير التي يتمتع بها فرد ما أو مجموعة معينة أو دولة في التغير من سلوكية فرد ما أو مجموعة معينة أو دولة أو دول.بعبارة أخرى، أن منطق القوة يعني تلك العلاقات التبعية التي تنشأ نتيجة التفاوت بالمستويات بين مالك لعوامل مادية ومعنوية وأخر وخاضع لها، عوامل تملك القدرة بالتأثير على سلوكية الخاضع والتي يمكن أن تأخذ لها ثلاث إشكال :

1- في تقييد حرية شخص مقابل شخص أخر أو مجموعة مقابل مجموعة أو دولة مقابل دولة كالقرارات الدولية المتخذة ضد دولة ما أو شخصية سياسية معينة.

2- علاقات القوة هي أيضا علاقات تبادل المنافع بين مجموعتين تختلفان من زاوية طبيعة كل واحدة منهما، كالعلاقات السياسية والاقتصادية بين عالم الجنوب والشمال.

3- القوة هي علاقة إجبار في التغيير من سلوكية الأخر كالإجراءات المتخذة ضد دولة لإيقاف مثلا برنامجها النووي أو إيقاف استخدام عنف سلطة ما ضد مواطني بلدها.

أما كيفية القيام بهذا التأثير فيمكن تحديد ثلاث طرق للوصول إلى ذلك:

1- سلطة التهديد . 2- سلطة الإقناع .

3- سلطة التعويض .

في الواقع تعني سلطة التهديد التلويح باستخدام القوة ، اللجوء إلى الوسائل المادية – العنف والقمع – سواء كان ذلك باتجاه الخارج ضد دولة ما ، أو باتجاه المجتمع الداخلي بهدف تحقيق الأهداف المنشودة للسلطة مثال علاقة السلطة مع بعض الأقليات المكونة للمجتمع . أما فيما يخص سلطة الإقناع فإنها تعني استخدام القوة اللامادية بممارسة التأثير على رغبات المتأثر ومتطلباته واختياراته من اجل التغيير من سلوكيته لتصبح مطابقة مع رغبات صاحب التأثير مثل محاولة السلطة إقناع المضربين على العمل أو المهددين باللجوء إليه بعدم اللجوء إلى هذا الأسلوب في فترة معينة. أما سلطة التعويض فان المقصود بها قدرة مالك التأثير على ضمان تغيير سلوك الخاضع من خلال تقديمه للمغريات المادية والمعنوية لضمان استمرار خضوعه مثال على ذلك، تقديم المساعدات الدولية لغرض ضمان وقوف دولة ما – الخاضعة - مع الدولة المانحة للمساعدات، الاقتصادية منها أو العسكرية.

وكما يبدو واضحا انه لا يمكن فصل هذه الطرق الواحدة عن الأخرى لان إبعاد أي واحدة منها يعني فقدان القوة لقدرتها في التأثير.

أما آليات الوصول إلى ذلك فإنها تقوم على أساس نفسي يتحدد بدوافع قبول أو رفض فرد أو مجموعة وحتى دول لهذه السلطات الثلاث ومن بين أهم هذه الميكانيزمات المستخدمة لزيادة حجم التأثير أو استمراره هي : آلية التلاعب بالمعطيات والمشاعر والتي تعني إخفاء على المتأثر الأهداف والنوايا الحقيقية المحفزة لصاحب التأثير، وذلك باستغلال الأحاسيس الأكثر بدائية لدى الإنسان مثل مشاعر الخوف وذلك باستخدام المعطيات المجانية وتقييماتها التي تستند على فكرة تصوير الأخر بشكل بغيض بهدف إثارة مشاعر القلق التي تدفع بالفرد والدولة بالارتماء في أحضان خالق هذه الصورة . ولمعرفة الواقع الاجتماعي الذي تمارس فيه القوة السياسية فمن البديهي أن يتم التعرف على معاني النظرية السياسية التي تم وضعها كأداة لتفسير وتحليل الظاهرة السياسية.

في التحليل السياسي المقارن:

يثير وجود التجمع الإنساني في صيغة المجتمع قضيتين : الأولى وتتحدد بالسؤال التالي كيف يمكن حل الصراعات الناتجة عن وضعية التجمع ؟ والثانية وتتحدد في السؤال كيف يمكن المحافظة على التجمع واستمرار بقاءه ؟ لقد قدم المختصين في علم السياسية والاجتماع عدة نظريات تقترح تفسيرا للإجابة على هذين السؤالين. وهناك أربع معاني للنظرية السياسية فهي تعني :

أولا : تلك الأفكار التي تحاول تفسير ظاهرة السلطة وتحليلها ، وذلك من زاوية طرح مجموعة من الأسئلة حول ماهية السلطة وكيفية تمكنها من الحصول على شرعية وجودها ، أو ما هي السلطة العادلة، أو كيف يقام النظام الاستبدادي مثلا .

ثانيا : دراسة الفكر السياسي من زاوية نشأت هذه الأفكار بمعنى الظروف التي قادت إلى ظهورها .

ثالثا : تلك الدراسات التي يدور محتواها حول البحث عن خصوصية المجال السياسي بمعنى التعرف على أو البحث في مجموعة الأفعال التي يقوم فيها الأفراد والتي من خلالها يفسر الأفراد العادين سلوكهم السياسي بمقارنته مع أفعال أفراد عادين آخرين يشاركونهم في نفس اللعبة السياسية

رابعا : مجموعة الافتراضات والمقولات التي تطرح من اجل تقديم تفسيرا للعبة السياسية .

في الحقيقة أن كل هذه المفاهيم تتداخل فيما بينها لتفسير الظاهرة السياسية التي تعني في معناها هنا ليس فقط كوسيلة وجدت من اجل تنظيم المجتمع بهدف إيجاد الحلول للصراعات الدائرة حول تقاسم المنافع وتوزيعها وكأداة في المحافظة على وجود هذا التنظيم واستقراره،، بل أيضا كبدعة فكرية يراد من خلال المقولات التي تقدمها البحث عن القناعات لدى أعضاء المجتمع بالقبول بالحلول المقدمة فيما يخص تصارع المصالح وتوزيع المنافع وبهدف الحصول ليس فقط على شرعية هذا التصرف وإنما أيضا كمحاولة للخروج من حالة التكامل إلى حالة الكمال من خلال المقولات النظرية التي تقدمها لتفسير وجودها ولذلك فان التعريف الذي يقدمه تيموتي س.ليم Timothy.C.Lim.يوضح هذا التداخل ،فبالنسبة له تعرف النظرية بكونها (تمثيل مبسط للواقع ..

وهـي الإطـار الـذي يـتم في داخلـه لـيس فقـط اختيـار الجـوادث وإنما أيضا تقديم تفسير لها) [1] وتحليلها ،أي بعبارة ثانية أن هـدف وجـود النظرية هو في المساهمة والمساعدة على تحديد الوقائع والأحداث التي لها معنى معين بسبب قوة تأثيرها على أوضاع المجتمع، أي إفراز الوقائع وترتيبها حسب تأثيرها وذلك بهدف تقديم تفسير لها حيث تكمن وراء معطياتها محاولة الحصول على شرعية السلطة في تصرفها. فما هي المدارس التي تناولت دراسة النظرية السياسية لتقديم تحليل لظاهرة السياسية:

أولا- التحليل الماركسي :

يركز هذا التحليل على المجتمع بكامله كنقطة انطلاقة حيث يعتبر المجتمع كتنظيم عضوي يقرر فيه العامل الاقتصادي وبشكل حتمي ادوار كل من الأفراد والمجموعات . فالعامل الاقتصادي المرتبط بنظام الإنتاج القائم على الملكية الخاصة يقسم المجتمع إلى مجموعتين، تلك التي تملك الرأسمال وتلك التي لا تملك وتستغل من قبل الأولى. وهذا العامل هو المسؤول عن هذا التقسيم، حيث يهدف من وراء ذلك ضمان استمرارية النظام القائم على الاستغلال لصالح الطبقة المالكة. لذلك فكل ما يصدر من نشاطات فكرية أو جسدية أنما هي نتيجة للتقسيم المرتبط بنظام الإنتاج ومن بين تلك النشاطات الصراع الطبقي الذي يخلقه هذا التقسيم الذي يدفع بالمالكين لأدوات الإنتاج إلى الخلق الفكري في مجال مفهوم الدولة ومؤسساتها أولا واللجوء إلى أيديولوجية مؤسساتها كالمدرسة والعائلة والمراكز الدينية وأجهزة الأعلام ثانيا، وأخيرا اللجوء إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية

---

(1) Lim.Timothy C نفس المصدر المشار إليه أعلاه .ص 70

والبيروقراطية، لتثبيت آليات الفرض بما فيها استخدام العنف كوسيلة لضمان ديمومة النظام. بمعنى أخر أن السياسة ومن خلال كل وظائف هذه المؤسسات تعمل على ترسيخ التقسيم الطبقي داخل المجتمع بين مالك ومستغل. وبعبارة ثانية إن السياسة لا تتمتع بأي استقلالية وإنما هي وسيلة لتثبيت علاقات السيطرة الرأسمالية لمالكي وسائل الإنتاج لكونها تعبير عن مصالح هذه الطبقة . وبناء على هذه الوضعية فأن القول بوجود استقلالية للسياسة ما هو إلا تعبير عن وهم فالبناء (...الفوقي السياسي الذي يتدلى رسميا من البناء التحتي الاقتصادي ما هو إلا انعكاس للصراع الطبقي المنحدر من التناقضات الخاصة لطريقة الإنتاج)[1]. في الواقع إن كان هذا التحليل ينكر على السياسة استقلالها فهناك من بين الماركسيين من يؤمن بوجود استقلالية نسبية للسياسة . فبالنسبة لكرامشي Gramsci هناك عاملين يجب التميز بينهما في البناء الفوقي فهناك، أولا المجتمع المدني الذي له علاقة بالإيديولوجية بكل إشكالها – الدين ،القانون ،الثقافة والإعلام –. وهناك ثانيا المجتمع السياسي المؤسس من قبل الدولة وأجهزتها القمعية .وأن الفرق بين هذين المجتمعين تحدده القدرات التي يتمتع بها تنظيم المجتمع المدني ،ضعيفة كانت أم قوية. فإذا كان هذا المجتمع يعاني من ضعف في تكوينه فان الدولة تكون في هذه الحالة أداة بيد الطبقة المسيطرة اقتصاديا التي تستخدمها كوسيلة لضمان استمرار سيطرتها الطبقية. أما أذا كان المجتمع المدني يتمتع بقوة تنظيمه فهناك مساهمة مشتركة من قبله ومن قبل الدولة في دعم هيمنة الطبقة البرجوازية، وبدون اللجوء إلى العنف ،مستغلة بذلك قيم إيديولوجية هذه الطبقة على

---

(1) Chagnollaud Dominique .Science Politique .Dalloz.6 éd .2006. P12

خلق الخضوع والاقتناع لدى المواطنين بسيطرة الدولة وأجهزتها. وحسب هذا التحليل فأن هذه المساهمة من قبل إيديولوجية الطبقة البرجوازية تمنح للسياسة تلك الاستقلالية النسبية التي تعيشها الأنظمة الغربية وذلك من خلال الأهمية التي تعطى إلى الأيديولوجية ومؤسساتها في عملية إعادة الإنتاج الطبقي للمجموعة المسيطرة اقتصاديا. إلى جانب هذا التحليل هناك التحليل الذي يقدمه بيير بورديو Bourdieu Pierre (1)والذي يركز فيه على أن المجال السياسي ،وان كان يعطي الانطباع باستقلاليته ، إلا انه في الحقيقة يبقى خاضع للمقررات الاجتماعية والاقتصادية التي تكون أو تشيد هذا المجال في إنتاج أو إعادة إنتاج العلاقات الطبقية .كيف يتم ذلك ؟

حسب هذا التحليل أن المجتمع بكليته يشكل مجالا اجتماعيا يتشكل أو يتكون من شبكة من العلاقات شيدت أسسها على فكرة الصراع بين المجموعات وضمن منطق اجتماعي يقرر أوضاع المنافسة بين مكونات هذا المجال، وفي القيام بعملية إنتاج وإعادة إنتاج هذه السيطرة. أن فكرة الصراع داخل هذا المجال وحسب هذا التحليل لا تقوم على أسس مادية صرفة بين مالك ومستغل على غرار التفكير الماركسي الكلاسيكي وإنما تقوم أيضا على أسس غير مادية كتنافس بين المجموعات والمؤسسات الثقافية أو كتنافس الرمزي بينهما من اجل التفاخر على السمعة الاجتماعية . وهذا المسلسل من عمليات الصراع والتنافس أن فسح المجال إلى تغيير المواقف والتقليل من حدة الصراع الرئيسي الاقتصادي، فانه يعطي الانطباع لدى

---

(1) Gramsci .Ecrits politique 1914-1920.Ed .Sociales.1974.Tome 1

محتلي هذه المواقع بأنهم لا يشكلون طبقة وإنما يحسبون كإفراد أو هيئات ،أي إنهم يتمتعون باستقلالية مقابل الرأسمال وذلك في قدرتهم على تغيير الأوضاع . ولكن (الهيئات – أفراد أو مجموعات – عندما تعتقد بحريتها داخل المجال الاجتماعي فإنها غالبا ما تتبع القواعد المفروضة عليها من قبل المسيطرين) [1] أي الرأسمال الاقتصادي أو الرأسمال الثقافي حيث يمكن التعرف على هذه القواعد من خلال طريقة التصرف. والمقصود هنا بالتصرف(تلك الأحكام المستمدة والقابلة لتكرار والتي تختلف عن العادة بكونها ليست تلقائية وميكانيكية يل كشيء منتج وليس كشيء إنتاجي في حين تعتبر العادة كشيء مكتسب) [2] أن تصرف هذه الهيئات، مجموعة كانت أم أفراد، هي في الواقع نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية للمجال الاجتماعي التي رسخت قواعد ومفاهيم وتصورات في نفسيتها وبالتالي فان ما ينتج عنها من نتائج يعكس مواقف مكتسبة لا دخل للتفكير فيها . بمعنى أخر أن التصرف كما يراه بورديو أنما هو نتاج عملية المعالجة التي تذهب إلى إعادة إنتاج منطق المعالجة الموضوعية مع إدخال بعض التغييرات عليه، لذلك يعتبر التصرف (كماكينة للتغيير الذي نعيد فيه إنتاج الظروف الاجتماعية لمنتوجنا الخاص) [3] أي وضعنا الخاص وبشكل انه لا يمكن التفريق بين ما هو ناتج وما هو منتج.

في الواقع تثير وضعية فكرة عدم التساوي بين مصادر التأثير بين مسيطر وخاضع، بين مالك وتابع، لدى الخاضعين شعورهم بضعفهم أمام إغراءات قيم الثقافة البرجوازية ويدفعهم هذا الشعور لتقليد

---

(1) Bourdieu Pierre. Questions de sociologie. Minuit, 1980

(2) Chagnollaud Dominique نفس المصدر السابق . ص 15.

(3) Bourdieu Pierre. Questions de sociologie. Minuit, 1980, p.134

Bourdieu Pierre نفس المصدر أعلاه .ص 134.

سلوكية المسيطرين في المجال الاستهلاكي بهدف التساوي معهم وان هذا التظاهر بالتساوي إن اشعر الأفراد والمجموعات باحتلالهم لموقع اجتماعي أعلى فان هذه العملية هي وراء عملية إعادة إنتاج نفس الظروف الاجتماعية وهي وراء هذا الشعور بالاستقلالية والشرعية التي تتمتع بها الطبقة المالكة في قيادة السلطة. وفي الواقع هناك فرق بين وعي الفرد فعليا بظروف واقعه وبين التظاهر بمظهر احتلال موقع جديد، لان هذا الأخير يبنى على أحلام ورغبات المتظاهر أو باقتنائه لبعض مكونات الموقع الاجتماعي في أعلى الهرم الاجتماعي. وبالتالي لا تستدعي الضرورة لاقتنائها إلى استخدام العنف فانه يكفي أن يتم ترسيخها في دواخل نفسية الفرد عن طريق، زيادة المغريات وفسح المجال وإعطاءه الإمكانية للحصول عليها أو لإشباعها ومن ثم ترك آليات التنشئة الاجتماعية تلعب دورها في عملية ترسيخ هذا الشعور باحتلال موقع جديد. وعليه فان كل المظاهر المرافقة بالشعور باحتلال موقع والناتجة عنه ، ستعتبر كأشياء طبيعية بفعل ميكانيزم أو آليات الأسس المنظمة للمفاهيم والمواقف التي يملكها كل فرد بسبب موقعه الاجتماعي والذي سيعبر عنها وكأنها تعبير عن النتاج التاريخي الفردي والجماعي وذلك من خلال عمله وفكره . وبفضل قدرة هذه آليات في ترسيخ هذه المفاهيم والمواقف في الشعور الجماعي للطبقات الشعبية فانه يمكن إعادة نفس العلاقات الإنتاجية التي وضعت أسسها المجموعات المسيطرة كما وكأنها أشياء طبيعية.

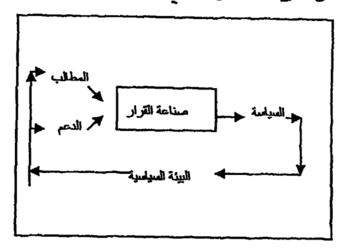
ثانيا التحليل ألنسقي السلوكي :

ينطلق هذا التحليل من المجتمع أيضا حيث يعتبر هذا الأخير كنتيجة للتنسيق بين الأدوار والتي تعكس تداخل نشاطات الأفراد

الهادفة إلى إشباع مصالحهم الشخصية، ولكن مع اختلاف جوهري عن التحليل السابق من زاوية إن مفهوم السياسة هنا لا يعكس فكرة تعارض المصالح والتناقضات الطبقية بل إن مفهومها يعكس تلك الإجراءات الهادفة إلى تقسيم المصادر والعوائد الصادرة منها بين الأفراد والمجموعات . وتعكس القرارات التي يتوصل إليها الأفراد والمجموعات طبيعة هذه الإجراءات والتي تأخذ لها صفة السلطة. وعليه فان السياسة تعني هنا مجموعة النشاطات الهادفة للتأثير على صناعة هذه القرارات وان جل هذه النشاطات تأخذ لها صفة النظام عندما تتلاءم مع الأهداف التي ترغب الوصول إليها . ولكونها تأخذ صفة النظام فهي تترجم بذلك دور المجموعات كفاعلين لهم ادوار محددة وفي مواقع متداخلة داخل المجتمع الكلي . وكنتيجة لهذه الأدوار فمن لا يواظب على استمرار نشاطه بتداخله أو تفاعله مع الآخرين يخرج من العملية السياسية أو من المسرح السياسي كنتيجة لفقدان فعاليته في تقوية نشاطات المجتمع بأكمله.أن ممارسة هذه النشاطات التي أخذت لها تسمية النظام لا تكون معزولة عن البيئة، بل إن عملها يكون متأثر بالبيئة التي تدار فيها هذه النشاطات، وهذه البيئة هي البيئة الداخلية، يضاف إلى ذلك أيضا البيئة الخارجية التي لها نفس التأثيرات على النظام. فكل من البيئة الداخلية والخارجية يؤثران على نشاطات النظام . ولذلك فان النظام السياسي هذا ومن وجهة واضعه ديفيد استنDavid Easton [1] يشكل صندوق اسود لا يمكن التعرف على طبيعته إلا من خلال هذا التفاعل المتنوع بين النظام وبين البيئة المحيطة من حوله. وعليه ومن اجل معرفته فلابد من تحليل الآليات هذا التفاعل بمعنى أخر معرفة أثار

(1)Easton David .Analyse du système politique .Armand Colin.1974

وأنواع التأثيرات التي يتعرض لها والكيفية التي يتعامل معها. ويمكن وصف عملية التفاعل على الشكل التالي :



هناك الدواخل التي تتكون من المطالب البيئة السياسية والدعم المقدم من قبلها إلى النظام حيث تعكس المطالب مجموعة الرسائل الموجهة للنظام من قبل البيئة والتي تتضمن تطلعات المجموعات والأفراد اتجاه النظام التي يراد إشباعها. وللوقوف على هذه المطالب يجب تحليل طبيعتها من اجل تحديد أهمية كل واحد منها والإمكانية التي تتوفر لدى للنظام في قدرته على إشباعها وبنفس الوقت للحد من تزايد المطالب التي لا يمكن إشباعها لعدم توفر المصادر أو لنقص في الموارد. أن تعامل النظام مع هذه المطالب له نتائج تعرف بالخوارج تتضمن ردود فعل النظام باتجاهها تأخذ لها صورة قرارات وبرامج وعمل حيث يمكن وضع جلها تحت اسم السياسة العامة للحكومة . وبالطبع استجابة النظام لهذه المطالب يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز مواقعه من زاوية دعم وجوده السلطوي والذهاب إلى مدى ابعد في عملية التعامل مع البيئة الداخلية لانجاز أهداف أخرى غير التي طرحتها البيئة . وكما يبدو لنا أن النظام هنا يمكن وصفه كمكان لتبادل المعلومات وتنفيذها .فعلى قدرة النظام في إشباع وأثارت تطلعات جديدة لدى البيئة من خلال قراراته

، سوف تساعده على خلق التغذية الاسترجاعية التي لابد منها لاستمرار وجوده .فلكون أن إثارة مطالب جديدة داخل البيئة وتزايد التطلعات إلى أهداف جديدة سوف تضاف إلى النظام كدواخل جديدة يفترض إشباعها. أي أن عملية دعم النظام تظهر من خلال المواقف العامة للمواطنين باتجاه عمل النظام والتأييد والانضمام إلى العمل الحكومي وذلك من خلال تعلق المواطنين بأوامر النظام وقواعد عمله. وبهدف الوصول إلى هذه النتيجة يلعب النظام بمؤسساته على دور التنشئة السياسية والاندماج الثقافي وعلى المعطيات السياسية لتثبيت هذا الدعم .وعليه فعلى قدرة النظام في خلق المطالب الجديدة والدعم سيحافظ على عملية التغذية الاسترجاعية feed back مستمرة التي ستضمن له استقرارية وجوده ويتمكن بذلك في الحصول على الشرعية والمحافظة عليها. ومن خلال هذه الآليات يمكن تفهم ليس فقط عمل النظام السياسي بل أيضا استقراره لان فشل النظام في الاستجابة إلى مطالب مواطنيه يعني توقف عمل النظام في قدرته على خلق عملية التغذية الاسترجاعية التي يحتاج لها من اجل استمرار الدعم له .

في الحقيقة أن مقارنة التحليلين المذكورين أعلاه تبين لنا أن الأول - التحليل الماركسي - يركز على كل التناقضات مهما كانت طبيعتها وتفعيلها من اجل الوصول إلى حلول لها، في حين يعتمد الثاني - التحليل ألنسقي - على قدرة المساومة في تغيير الأشياء . هذا من جهة ومن جهة أخرى أن تركيز التحليل الأول على حتمية الصراعات وربطها في عملية التأطير الأيديولوجية يؤطر العملية السياسية ويفقد النظام القدرة على التفاعل مع تغيرات الواقع الداخلي والخارجي في حين أن انفتاحية الثاني على تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية يدعم قوة

النظام في مواجهة الأزمات بفضل قدرته على المساومة لتجاوز المصاعب وللتصدي لعملية التآكل الحامضي للفكر المؤطر بأيديولوجية ما . ويظهر هذا العيب إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بان النظام يعمل هو الآخر داخل بيئة دولية ومطالب هذه البيئة تدخل هي الأخرى كدواخل لابد من إشباعها إذا ما أريد للنظام استمرار دولته واستقرارها ضمن عالم العلاقات الدولية. فالفشل في عملية التفاعل وعدم التوصل إلى قرارات تدعم عملية التغذية الاسترجاعية الدولية ستنعكس على النظام نفسه في تأخره بكل الجوانب وهذا النقص في التعامل يفسر بعض من المشاكل الدولية المعاصرة التي تعاني منها بعض الأنظمة. ويفسر انفتاح القسم الأخر من الأنظمة على الخارج للاستفادة من هذا التفاعل لتقوية قواعد وجودها الدولي والسياسي، نجاحها في تجاوز العقبات.

أن النقد الذي يمكن أن يوجه إلى التحليل النسقي هو في مبالغته بقدرة النظام على تجاوز الأزمات لأنه ينطلق بشكل مسبق من فرضية أن كل من لا يتفاعل مع العملية السياسية يخرج منها .والتساؤل الذي يطرح هو لماذا لا تشارك بعض القوى بهذه العملية وما هي المعايير التي يمكن وضعا لإفراز من لا يشارك في التفاعل في العملية السياسية ؟ أن هذا التحليل لا يفسر في الواقع لماذا أسباب استمرار الصراعات السياسية داخل النظام والتي قد تقود إلى تغييره رغم توافر كل عناصر استمراره . ولا يقدم من جهة أخرى أي تفسير لاستقرارية بعض الأنظمة الدكتاتورية التي وجدت على الساحة السياسية ولا لدور الدولة في هذا الاستقرار. يضاف إلى ذلك أن هذا التحليل لا يمكن تطبيقه خارج مكان بيئة نشأته – الولايات المتحدة - لكون يتجاهل طبيعة المجتمعات وخصوصية كل واحدة منها وهذا النقد دفع ببعض المختصين

بالعلوم السياسية وعلى رأسهم الموند وباول اللذان أصدرا كتابهما المشهور(السياسات المقارنة) في سنوات الستينات بطرح معايير أخرى متعلقة بالعملية السياسية. وقد أعطي لأسلوب تحليلهم للنظام السياسي تسمية (التحليل الوظيفي) . يضاف إلى ذلك هناك النظرية الداعية (بالتفاعلية المتداخلة) التي وضعها كل من ميشيل كروزير وايرهارد فريدبيرج في كتابهم المعروف (الفاعل والنظام) الصادر عام 1977 وهناك نظرية أخرى وضعها كل من بيتر بيرجير وتوماس لوكمان في كتابهم البناء الاجتماعي للواقع 1996 والتي تعرف (بالنظرية البنيوية) وأخيرا هناك التحليل التعاوني الجديد أو التحليل التعاوني المفتوح فما هي خصوصية كل واحدة من هذه النظريات؟

ثالثا- النظرية الوظيفية:

أن تطور منطلقات هذه النظرية جاءت كنتيجة لصعوبات التي واجهتها دول العالم الثالث لتطبيق نماذج السياسية الغربية في مجتمعاتهم . فالصعوبات التي واجهتها الكثير من دول العالم الثالث في اقتباس هذه النماذج والاحتذاء فيها كأداة في عملية التحديث كانت تكمن في عدم قدرة النظام السياسي بالقيام بوظيفته وليس إلى أسباب تعود إلى تخلف أسسه وان هذه الوضعية كانت وراء وضع كل من كابريل الموند Gabriel Almond وجورج باول Georges Powell [1] لفرضيتهم القائلة بان في أساس كل عملية اقتباس لابد أن يكون هناك وجود قاعدي للوظيفة السياسية التي تساهم في إعادة إنتاج النظام بشكل آلي لضمان تبنيه في بيئة معينة ، ويفترض بان يكون هذا

(1) Almond Gabriel & Powell Georges .Comparative politics .Little Brown .2nd ed.1978

الأساس موجود في كل الأنظمة السياسية وعلية ومن اجل التوصل إلى معرفة هذا الوجود فان التحليل ينصب على تشخيص أسس هذا الوجود في بيئة معينة . وحسب هذه النظرية هناك أربعة وظائف سياسية قاعدية رئيسية في كل نظام وهي:

1- القدرة الاستخلاصية والتي تعني قدرة النظام على تعبئة الموارد المالية والإنسانية لتحقيق هدف معين .

2- القدرة على التنظيم والتي تعني تملك النظام على مكانيزيمات أو الآيات السيطرة القانونية والمؤسسية على السلوك والتبادل الاجتماعي والاقتصادي في محيط بيئة معينة ، وسيطرة قادرة على تجنب ومنع قيام صراع المصالح والاحتجاجات الاجتماعية داخل هذه البيئة .

3- القدرة التوزيعية أو التعويضية للموارد والمنافع على المواطنين بهدف تقوية الدعم للنظام .

4- القدرة على أثارة مشاعر المواطنين عن طريق دفعهم للاهتمام بما يطرح لمعرفة ردود فعلهم بغية التوصل إلى حلول للقضاء على حالة الإحباط التي قد تظهر نتيجة عمل ما قد يؤدي ظهوره بالتأثير على وضعية النظام.

من خلال هذه الوظائف تحاول هذه النظرية القيام بمقارنة بين الأنظمة الغربية وأنظمة العالم الثالث بهدف التوصل إلى معرفة خصوصية أسس كل واحدة منها تجاه الأسئلة الرئيسية المطروحة وهي: إعادة إنتاج النظام السياسي وتبنيه في عالم الجنوب، وذلك لمعرفة فيما إذا كانت هناك وظائف متشابهة. والمقصود بهذه الأخيرة إمكانية تنفيذ

وظيفة معينة من قبل أسس مختلفة في بيئة معينة مثل على ذلك قدرة الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمؤسسات التنظيمية والدينية على القيام بعملية إفراز المطالب وصياغتها.أو أسس تقوم بوظائف متعددة. بعبارة أخرى إمكانية وجود أساس معين قادر على القيام بعدة وظائف بمفرده بدلا من مساهمة أسس ثانية، مثال على ذلك قدرة رئيس الدولة بتنظيم برنامج عملية التحديث بمفردة بدون اللجوء إلى أسس ثانية لاستشارتها أو مساهمتها كما هو الحال في العالم الغربي، بوجود أسس متخصص تتمتع بصلاحيات منحتها أسس مؤسسية في كل مجال من مجالات الحياة السياسية وظيفتها تقديم الاستشارة أو القيام بالبرنامج المطروح من قبل الحكومة مثلا . في الحقيقة أن الهدف من وراء هذه المقارنة هو الوصول إلى وضع قوانين عامة منبثقة من إجراءات هذه المقارنة تلزم المحلل عند تطبيقها أو تبنيها على النظام ، التمسك بها لمعرفة واقعية هذه الأنظمة المتبناة على الواقع .

رابعا – النظرية التفاعلية المتداخلة :

تستمد تحليل هذه النظرية لعالم السياسة معطياته من التيار المعروف بالفردية فهي تنطلق من مبدأ أن الإنسان ذو عقلانية نسبية في تصرفه وذلك حسب رأي كل من ميشيل كروزير Michel Crozier وايهرارد فريدبيرج Ehrard Friedberg[1].

وان إرادة الفرد أو إرادة المجموعة هي وراء قبولهم بالقيود الهيكلية التي تفرض عليهم علاقاتهم في محاولة ملائمة تطابق تبني سلوكهم مع سلوكيات ثانية والقيام بدور معين لتحقيق أهداف ما

(1) Crozier Michel . Friedberg Ehrard .L'acteur et le système . Paris, Seuil .1977

تتطابق مع حسابات الفرد أو المجموعة العقلانية بهدف الحصول تصرفه أو تصرفهم على مردودية ايجابية.فكل ما يصدر عنهم من مواقف تعكس تلك الإستراتيجية التي يضعونها بغية الحصول على اكبر عائد ممكن . بعبارة أخرى تكمن وراء الإستراتيجية التي يضعها الفرد أو المجموعة في تصرفاتهم ومواقفهم ، رغباتهم وأمانيهم كعامل فعال يقرر على ضوءها حتمية التصرف. وعليه فليست قواعد العمل ومعاييره هي التي تقرر شكلية التصرف – كما تذهب إلى ذلك تحليلات بورديو المذكورة أعلاه - ،رغم كون أن هذه القواعد تعتبر مهمة من زاوية التنظيم والخدمة التي تقدمها لغرض تحقيق العوائد ، إلا أن البحث على المردودية القصوى في تحقيق مصالحهم هي وراء عملهم .لذلك فان معيار الفاعلية هي دليل على عقلانية إرادة الفرد أو المجموعة في تصرفاتهم . ولا تشكل هذه الفاعلية الأرضية للسياسة التي تحاول من خلال صفتها العقلانيــة الوصــول إلى تحقيــق مصــالح خاصــة بــل إنهــا تهــدف إلى استخدامها لأطول فترة بهدف تثبيت علاقات دائمة – تأخذ لها شكل تنظيمات - تتجاوز من خلالها كل المعايير الثانية وذلك لغرض تحقيق المصالح الجماعية.وهذا التوجه يذهب عكس النظرية الفردية التي تؤكد على عقلانية الفرد الكلية والمتمثلة بسيادة اختياراته وذوقه ،لان عقلانية الفرد والمجموعة حسب هذا التحليل تبقى نسبية بسبب كون بحثهم على العوائد لا يتم إلا بفضل فاعليتهم وبالتداخل مع نظرائهم حيث يمكن اعتبار هذه الفاعلية كقاعدة تهدف بتحقيق ظروف العيش الجماعي . لذلك فكل الظواهر الاجتماعية الجماعية أنما هي تعبير عن نتاج لتصرف الأفراد والجماعات التي يمكن بفضل تفاعلهم وعقلانيتهم الوصول إلى طرح جانبا كل ما يضر بالحياة الجماعية والغير مرغوب فيه من قبلهم والبحث عن كل ما يتناسب ومصالحهم. بعبارة أخرى أن

الأفـراد في سـعيهم المتبـادل يهـدفون إلى تكيـف عملـهم وتصـوراتهم بالشكل الذي ينتظره كل طرف من الأخر أو يتوقعه منه.

في الواقـع وفي نظـر هـذا التحليل أن المجتمـع بكاملـه لا يحـدد وجوده النظام السياسي المالك للقرار ، وإنما يحدد وجوده أفعال الأفـراد التي تختلف بـدرجات متباينـة وتتسم باستقلالية ذاتية كل واحد منهم . بمعنى أخر أن تنوع المؤسسات والتنظيمات كفعاليات في كل المجتمعات الحديثـة والـتي تتعـارض في مصـالحها ، لا يقـود إلى غيـاب قـدرتها علـى التفـاوض والوصـول إلى حلـول. فلكـون أن عمـل كـل هـذه التنظيمـات والمؤسسـات يقـوم ضـمن إطـار مـا أقامتـه مـن علاقـات دائمـة اقتصـادية اجتماعية ثقافية ..الخ - لكونها مستقلة الواحدة عن الأخرى، فان هذا الإطـار يفسـح المجـال أمـام (الفـاعلين في تحقيـق إمكـانيتهم بالقيـام بحسابات- التكلفة والعوائد- والتفاوض أو الاختيار) [1] كل حسب مجال اختصاصه. ويعني هذا أن هناك غياب لأي تدخل حكومي في هذا المجال – ما عدا المجال التنظيمي والقانوني الذي يفترض وجوده من اجل استمرارية المجتمع المنظم – والذي يعني أيضا استقلالية هـذه الظـاهرة الـتي لم تتحقـق بـدون إرادة الفـاعلين الحـرة والـتي لم يـتمكن الأفـراد في التمتع بهـا إلا مـن خـلال الـدور الـوظيفي الفعـال للقيم الثقافيـة في عملية تنشئة الأفراد ضـمن إطـار نظـام العلاقـات الدائمـة. ولتوضـيح ميكـانيزم منطق هذا تحليل فهنـاك : أولا العلاقـات الدائمـة الـتي يتم تأسيسـها بـين أطراف متعددة على قواعد رسمية وغير رسمية والتي هـي بحـد ذاتهـا نتـاج لإعمـالهم. فكل طـرف ليس سـيد في هـذه الوضعية لان حريتـه محـددة

(1) Braud Philippe .La science politique .Presses universitaires de France .Que sais-je .1982 .P.110

بقيود التنظيم نفسه، وهو أيضا غير خاضع لأنه قادر على تعبئة مصادره التي يمتلكها من اجل تطوير قدراته أو استغلال الفرص أمامه من اجل خلق هذا التطور . وثانيا أن هذه الوضعية بين لا سيد ولا خاضع تعني أن الأطراف الفاعلين يحتلون مواقع وسطية تسمح لهم في الدخول في تفاعل فيما بينهم وسيقود هذا التفاعل إلى خلق نوع من العمليات الإنشائية تسمى بالنموذج البنيوي والذي يعني أن الأفراد في بحثهم عن حلول لمشاكلهم فان الوصول إليها يتم عبر تفاعلهم ويعكس ما هو واقعي وممكن . وهذه الحلول هي التي ستلعب دورا في تغيير الأشياء وعليه فهذه النتائج المتوصل إليها كبناء للتفاعلية هي في أساس الخلق والإبداع. فبدون تفاعلية وتداخليه بين الإطراف الفاعلين لا يمكن خلق ديناميكية إنتاج الحلول بل ستبقى العلاقة بين أطراف متسمة بصفة السطحية والعلاقات الشكلية كقطبين وضعا على نفس المستوى بدون أي تفاعليه بينهما وعليه فما يمكن استخلاصه من هذا التحليل لعالم السياسة هو أن السلطة تعكس(علاقات القوة، فمثلما يتمكن طرف من الاستفادة منها فان الطرف الأخر في نفس الوقت غير عائلا أمامها في الواقع ما تقدمه هذه النظرية من افتراضات تبنى على فكرة استحالة تأطير الفرد الذي يتمتع بالحرية التي بفضلها يتمكن الفرد من الاختيار واتخاذ القرار بعيدا عن التأثيرات المحيطة فيه . فمادامت الحرية قائمة فهناك إمكانية للاختيار وكل غياب لها سينعكس بردود فعل سلبية لان غيابها يعني شل عملية التفاعل المنتظر بين الأطراف لفقدان الشرط الرئيسي لوجودها ألا وهي هجلية العلاقة بين الموضوع والقضية . فلكون وجود بيئة تتسم بعلاقات مفروضة على الأفراد بشكل مسبق فليس هناك فقط جهود محبطة وإنما أيضا تأطير لحرية الفرد في اختيار ما هو قائم وليس ما هو منتظر ومفضل .

خامسا: النظرية البنيوية:

وتنطلق هذه النظرية من رفضها الخطاب العلمي الداعي إلى إمكانية التوصل إلى قوانين عامة لتفسير الظواهر المتلازمة في عالم متغير وحساس والتي يمكن ملاحظتها بشكل مستقل من قبل المحلل. فهي تنطلق من الأسئلة الباحثة عن ماهية العوامل المقررة للسلوك السياسي والتطبيقات السياسية . أن الفكرة الأساسية لهذه النظرية تقوم على أن معرفة الواقع شيء مستحيل بسبب صفة التغير الناتجة عن خضوعه للتأثيرات خارجية كانت أو داخلية. وبالتالي فان الانطلاق من مقولات توصل إليها الخطاب العلمي سوف يعني في هذا المجال خلق عالم صنعته هذه المقولات وليس لها إلى اثر على الواقع. فلكون أن الأسس الاجتماعية، بالنسبة لهذه النظرية، تتكون من مجموعة من النماذج والأنماط المختلفة التي يعيشها العالم، فهي إذن بالضرورة متنوعة. فبالنسبة لواضعي هذه النظرية، بيتر بيرجير Peter Berger وتوماس لوكمان Thomas Luckmann[1]، أن المفاهيم تأخذ لها صورتها الحقيقية عندما يمنح الأفراد معنى لتفاعلهم والتي تصبح بفضل صفة التعود على استخدامها كشيء حقيقي . وتعرف هذه المرحلة بمرحلة تشكيل النمط الذي لا يعني محاولة الأفراد التعديل من واقعهم بل إن هذا الأخير يعبر بحد ذاته عن إحساسهم المشترك به وانطباعاتهم عنه . بعبارة أخرى أن هذه الانطباعات وهذه الأحاسيس ستؤطر بالمواقف المتفاعلة . ويقود هذا التشكيل النمطي إلى التمثيل الاجتماعي الذي يأخذ له صفة المؤسسات والتي يمكن ملاحظتها عندما نركز البحث في عناصر تكوين الشعب والدولة والأمة والعائلة والمدرسة والمشروع

(1) Baudouin Jean .Introduction à la science politique .Dalloz .7e éd. 2004 .P.109

الاقتصادي وعندما يتقاسم الأفراد قيم مصادر هذا التمثيل الاجتماعي مثل قيم الحرية والمساواة والشرعية كشيء معاش، فيصبح هذا التمثيل حقيقة واقعية. بعبارة أخرى أن الذاتية الفردية – ما يشعر فيه الفرد- ستكون المعيار الفاصل لمعرفة وتفسير واقعية النشاطات الاجتماعية والأفعال الاجتماعية، لان هذه الذاتية ستعكس ما تم قبوله من قبل الأفراد من معتقدات وليس للنهج الموضوعي معنى في صياغتها. ولكون أن دراسة الفردية كواقع موضوعي لا يمكن بحثها بسبب طبيعتها الذاتية نفسها، فمن غير الممكن البحث في مجالها لكون أن هناك الكثير من معاني مواضيعها تبقى بعيدة عن تعبيرها البسيط كتمثيل أو كرموز. ويمكن ملاحظة هذه الذاتية في مجال السياسة باستخدام اللغة كعالم مليء بالرموز له معانيه وقادر على تقرير عملية تسييس الحوادث والمشاكل والمساهمة فيها. وعليه وبهدف التوصل لمعرفة واقع ما يجب البحث مسبقا في المحتوى التفاعلي لهذا الواقع الذي سيساعد على تفهمه. وانطلاقا من هذه الملاحظة فان وضع قوانين مسبقة لدراسة واقع ما والتعرف عليه وتحديد عمليات التفاعل في داخله على ضوء هذه القوانين ، سوف يقود إلى نتائج مغالطة للواقع . فعليه يجب الانطلاق في التحليل من الواقع الاجتماعي الذي يمكن اعتباره كنظام يتقيد به الأفراد.

في الواقع أن كل هذه التحليلات النظرية التي ذكرت أعلاه وضعت من اجل تقديم تفسير ما عليه المجتمع السياسي في العالم الغربي. فمنطلقات تحليلها أن صدقت في الواقع الغربي فهي لا تنطبق بالضرورة على أوضاع عالم الجنوب، بل وفشلت في محاولاتها بتقديم تفسير مقنع وواقعي بسبب الاختلاف ليس فقط بالظروف الاقتصادية بين هذين

العالمين، بل أيضا بسبب الأوضاع الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات. فالعوامل الاقتصادية – إشارة إلى التحليل الماركسي – غير كافيه في عالم الجنوب لتفسير ظاهرة السياسة وكذلك العوامل الاجتماعية والثقافية بسبب غياب عقلانية التصرف وحرية الاختيار – إشارة إلى التحليلات المذكورة أعلاه –

ويعود سبب ذلك إلى نسبية تأثير عامل معين في بيئة ما على معنى السياسة وغيابه في بيئة ثانية وكل ذلك يقود إلى صعوبة التوصل إلى تحليل أساسي شامل تنطبق نتائجه على الكل بسبب عمق وتعدد العوامل وتداخلاتها فيما بينها. لذلك فان الاتجاه الحالي في هذا المجال يركز على التحليل التعاوني كمنهج ثالث بين التحليل الماركسي والتحليل الليبرالي المتعدد فما هو المقصود بمنهج التحليل التعاوني الجديد أو المنهج التعاوني المفتوح Open corporatism؟

سادسا :المنهج التعاوني المفتوح Open corporatism

يعرف هوارد ياردا Howard Wiarda هذا المنهج كالتالي (انه النظام للتنظيمات الاجتماعية السياسية الذي تندمج فيه كل المجموعات المجتمعية وذات المصالح –كالجماعات العمالية أو رجال الإعمال والمزارعين والعسكريين والاثنية والقبلية .. والدينية– في النظام الحكومي، والتي غالبا عندما تقوم بمهمات تنسيق التطور الوطني تكون أما تحت قيادة الدولة أو إنها تفرض عليها وصايتها أو إنها تراقبها.) [1]. وهو نهج يختلف عن المفهوم التعاوني في الأيديولوجية الليبرالية من زاوية أن مجموعات المصالح في هذه الأيديولوجية تتسم

(1) Berger Peter .Luckmann Thomas .La construction de la Réalité. Paris, Masson/Armand Colin . 1996

بحريتها في التصرف واستقلاليتها عن الدولة في حين تعمل هذه التنظيمات في هذا النهج بشكل متوافق وبانسجام فيما بينها ويختلف أيضا عن المفهوم التعاوني في التحليل الماركسي من زاوية أن الصراع الطبقي بين المجموعات لا يشكل القاعدة في تفسير التغيرات بل أن التجانس بين المصالح المتعارضة هو القاعدة في تحليل هذا المنهج. وكذلك فانه يختلف أيضا عن المفهوم الفاشي للتعاونية في كون أن الدولة في هذا النظام هي التي تنظم وجود هذه التعاونيات. بعبارة ثانية أن المجموعات ذات المصالح في هذا المنهج التعاوني الجديد لا تخضع لسيطرة الدولة ولا هي حرة بالكامل.

أن أهمية هذا النهج في التحليل تظهر عندما يحاول المرء البحث عن تفسير للظواهر الجديدة التي بدأت تتطور داخل الأنظمة السياسية منذ التغيرات الدولية والتقدم التكنولوجي، حيث تداخلت العوامل والنتائج التي فرضت على الباحث الغوص في أعماق جذور المشاكل المطروحة وذلك من خلال اللجوء، ليس إلى الأطروحات السابقة للأيديولوجية، في تفسيرها للقضايا الجديدة لأنها ، أما ستقوم بتعقيد ما هو ليس معقد، بسبب تطبيق مقولات جاهزة على واقع جديد، أو إنها ستساهم في زيادة درجة الغموض في المواقف والرؤيا ، بسبب الصراعات الفكرية لكل واحدة منها مع الأخرى ، بل اللجوء إلى أرضية الواقع بخصوصيته ، وذلك بخلق نوع من الديناميكية داخل مكونات النظام السياسي ، بين الدولة ومكوناتها والمجتمع. فمثلا أن محاولة الدولة كتنظيم بالقيام بهيكلة المجموعات ذات المصالح يذهب إلى منع التنافس فيما بينها وذلك لغرض إدماجهم في سياسة الدولة . وبالنسبة للمجموعات الاستفادة من استقلالها الذاتي عن الدولة في التفاوض معها

لغرض تحقيق إشباع مصالح أفرادها وكل ذلك من اجل خلق توازن القوى بين الدولة والمجتمع . بعبارة ثانية الاستفادة من التبعية المتبادلة لكل مكون في تطوير وتغير مواقف وطبيعة المكون الأخر .فعندما تقوم الدولة بضمان واحترام مؤسساتها ويتفاعل أفراد المجموعات فيما بينهم وبين الدولة ، و ضمن إطار القانون، في التأثير على القوة، أي على أصحاب القرار السياسي في تحقيق أهداف كل واحد منهم، فان هذا التفاعل سينتج أسلوب في التعامل السياسي يذهب إلى دعم كل تطور كان سواء كان على المستوى الكمي أو النوعي، لان في أساس هذا التعامل يكمن التفاوض وليس الصراع كلغة وكسياسة ضمن إطار إستراتيجية التطور والتحديث .

في الواقع أن الأخذ بهذا النهج في التحليل جاء أولا لمعالجة سيطرة الدولة وتحكمها بالمجتمع وذلك من خلال إعطاء للمجتمع بتنظيماته الحق في ممارسة القوة عن طريق التأثير في عملية صناعة القرار وبهذا الشكل يمنع إن لم نقل سيعرقل هذا الحق احتكار السلطة من قبل مجموعة معينة. وثانيا ثم أن وجود مؤسسات قوية للدولة قادرة على التحكيم بين تصارع المصالح للمجموعات المنظمة داخل المجتمع سوف يمنع هذه المؤسسات من الوقوع في فوضى الصراعات من اجل السلطة بين المجموعات المتنافسة ومهما كانت أصول جذورها اجتماعية ، قومية كانت أو اقتصادية أو ثقافية ، لان هذه المؤسسات تعكس توزيع المنافع بين الأطراف المكونة للمجتمع لكونها تشكل هيكلية مستقلة لها تأثير على العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يقف دورها فقط على وضع قواعد الحكم وترتيباتها كما تنص عليه النظرية التقليدية للمؤسسات والتي تؤكد فقط على

القانون والدستور وطبيعة السلطات والهيئات الحكومية وتنظيماتها والصلاحيات المنوط بها كما يقول بذلك ديفيد ابتير David Apter[1]، بل تذهب المدرسة المؤسساتية الجديدة وعلى حد تعبير فيفين لونديس Vivien Lowndes إلى التأكيد (ليس فقط على تأثير المؤسسة على الأفراد بل إلى ذلك التفاعل بين المؤسسات والأفراد) [2]. بمعنى أخر أن المؤسسات وحدها لا تقرر سلوكية ومصالح الأفراد ولكن يمكن لها أن تؤثر على هذه السلوكية من خلال تأثيرها على البيئة التي يؤخذ فيها القرار من خلال ما يسمى بتأثيرات إستراتيجية التداخل عندما تزود الفاعلين بالمعلومات بخصوص مواقف الآخرين وحوافزهم أو عدم اهتمامهم في الإجراءات المتخذة وكل ذلك بشكل عقلاني لأنها لا تترك في حساباتها أي عامل وتأثيره سواء كان ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي ودولي إلا وان بحثت فيه لغرض التوصل إلى حلول لها . وعلى ضوء هذه الإستراتيجية ستقرر أهمية أي عمل ونتائجه .

في الواقع أن التحليل السياسي للواقع يفترض ليس اللجوء إلى تحليل معين من التحليلات النظرية المذكور أعلاه بل يجب توافر وكما يذهب إلى ذلك تيموثي ليم Timothy Lim (الاندماج الفعال للمنهج والنظرية والشواهد) [3] وفقدان إحدى هذه الثوابت يفقد ويضعف محاولة التعرف على حقائق الأشياء ولذلك فان تحليل الطبيعة السياسية

---

(1) Apter David E .Comparative politics old and new. Ed.by Goodin Robert, E .Klingemann Hans-Dieter. A new Handbook of political science .Oxford .1998.P374

(2) Lowndes Vivien. Institutionalism .in : Theory and methods in political science .Ed. by Gerry Stoker and David Marsh .Macmillan 2002 .P 91

(3) Lim Timothy C. Doing comparative politics .an introduction to approaches and issues .Lynne Rienners .2006.P.92

للمجال السياسي في المجتمع بمكوناته التنظيمية الفردية والجماعية ومؤسساته السياسية وعوامل البيئة المحيطة لا تفهم إلا إذا أخذت كل العوامل المؤثر والمتأثر بتفاعل وتداخل لكون أن طبيعة هذا المجال تختلف من مجتمع إلى أخر من الزاوية الاجتماعية الثقافية والاجتماعية الاقتصادية ومن زاوية البيئة الدولية المحيط به .

أن حل الصراعات التي تدب في داخل المجتمع لأسباب اقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية والتي يفترض إيجاد حلول لها إذا ما أريد للمجتمع أن يستمر بالوجود يفترض وجود قوة مسيطرة تعمل داخل كيأن، وهذا الأخير يعرف بالدولة بسلطاتها فكيف يفسر وجود الدولة القومية ؟

في التحليل المقارن للدولة وشرعيتها :

يمكن تعريف الدولة بأنها ذلك الكيان المتواجد على جزء من ارض التي يعيش فوقها مجموعة من الأفراد بشكل دائم – شعب – ، تربطهم روابط متداخلة لها عمق في التاريخ، تنظمها قواعد قانونية توصل إليها الأفراد فيما بينهم من خلال ذلك التقاسم المشترك للعيش سوية والذي أنتج ثقافة معينة تتفرد بخصوصيتها . أن هذه العلاقات هي في أساس قيام تلك الهيئات التي أنيط بها صلاحية حل الصراعات وتنظيم المجتمع السياسي والتي عرفت باسم الحكومة وهيئاتها الإدارية . ومن اجل أن تأخذ هذه الدولة صفتها القانونية فلابد من الاعتراف بها دوليا بأنها دولة لها سيادة على ارض وعلى شعب يمتلك حكومة بسلطاتها الحقيقية التي تمثله.

في الواقع أن كلمة الدولة كثيرا ما مزج معناها مع مصطلحات أخرى، فهناك مثلا مصطلح الدولة القومية الذي يتضمن في

محتواه حق الشعوب في تقرير مصيرها في مقابلة شعوب أخرى. بعبارة أخرى ينضوي في طيات هذا الاستخدام تلك الروح التي تناضل بهدف حصولها على حقها في الحياة والتخلص من حالة التبعية في حين استخدام كلمة الدولة في الانثروبولوجيه السياسية يعني تلك التجمعات التي تحتل إقليم معين والتي تملك سلطة ما يعود لها حق تنظيم المجتمع السياسي بين حكام ومحكومين بمعنى أخر وجود سلطة سياسية يدعمها جهاز إداري وتقسيم للعمل هو في أساس هذا المعنى. أن معنى الدولة في دراسات الانثروبولوجية السياسية هذا يجد له تشابه مع فلسفة هيكل. فبالنسبة له أن الدولة تعبر عن حقيقة جماعية يمكن وضعها في علاقة هجلية مع المجتمع المدني الذي يتكون (من تجمع يتكون من أفراد مختلفين تربطهم علاقات إقتصادية حيث يواصل كل واحد منهم رغم تواجده على نفس الإقليم تحقيق مصالحه الخاصة ، في حين تعبر الدولة عن كيان تنظيمي وهرمي يعكس الإرادة الجماعية الضرورية لتحقيق الوحدة العقلانية الهادفة لإعطاء هذا التجمع المعنى الأخلاقي لوجوده) [1].
أن هذا المعنى للدولة يتجلى من خلال الوظائف التي تقوم فيها ،فبإلاضافة إلى كونها تقوم من خلال سلطاتها على تنظيم المجتمع بوضع القواعد القانونية فلديها أيضا وظائف سياسية تتمثل في (المحافظة على الأمن استخراج الإيرادات – عن طريق الضرائب– وضع القواعد لفض الخلافات وتخصيص الإيرادات لصرفها على الإقليم الذي تمارس عليه صلاحياتها القانونية) [2]. وللتمكن من القيام بهذه الوظائف فإنها - أي الدولة- تستند بشكل أساسي ومن خلال مكوناتها السياسية

(1) Bélanger André-J .Lemieux Vincent .Introduction à l'analyse politique .Presses de l'Université de Montréál.1996.P.146
(2) Grigsby Ellen .Analyzing politics .An introduction to political science .Wadsworth Thomson Learning .2002.P.50

– سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية – على (القوة – المادية ضد مواطنيها إذا دعت الضرورة لذلك ، على الإقناع – من خلال المراسيم والقانون – على التلاعب – بالرأي من خلال الدعاية السياسية – وعلى التبادل المصلحي – تعزيز نمو الاقتصاد رفع من مستوى المعيشة لشراء قبول المواطنين –)[1].

أن السؤال الذي يطرح هو كيف تم تشييد ما يسمى بالدولة القومية الحديثة ؟ في هذا المجال هناك عدة اتجاهات تذهب لتقديم تفسير لدور العوامل المختلفة وآلياتها في تشييد أساس تكوين الدولة. ولكن وقبل الإجابة على هذا السؤال لابد لنا من ذكر المدارس التي حاولت إعطاء الدولة خصوصية تتفرد بها عن غيرها من التنظيمات وهذه المدارس هي:

أولا : المدرسة القانونية :

وتنطلق هذه المدرسة من أهمية القانون في تكوين الدولة . فبالنسبة لها أن الدولة هي تعبير عن وحدة شعب ما على ارض معينة يمتلك هيئة سياسية قائمة على قواعد القانون وتمتلك هذه الهيئة وحدها سلطة الزجر والقمع.

وحسب تحليل الفقيه كلسن Kelsen[2] أن الدولة هي القانون بمعاييره الوضعية التي يضعها الإفراد لتحديد سلوكهم ، وهي ليست النظام الاجتماعي الذي يمارس فيه الحكام في داخل الإقليم ، سلطتهم على المحكومين ، ولا هي الأجهزة الإدارية التي تحتكر سلطة الإرغام

---

(1) Grigsby Ellen نفس المصدر أعلاه ص 50.

(2) Kelsen Hans.La démocratie, sa nature, sa valeur .Paris Economica .1988

والقمع . الدولة نظام قانوني يتصف بان ممارسة السلطة لا تتم إلا من قبل حكام اختيروا بشكل قانوني من قبل المحكومين المعرفين قانونيا .وعليه فالدولة لا تكون إلا دولة قانون ولا يمكن فصلها عن القانون. فالدولة بدون قانون ليست بدولة لان غياب قواعد التنظيم القانوني الذي يعكس النظام الجماعي، حيث يتم على ضوءه تحديد سلوك الأفراد أعضاء المجتمع السياسي ، يعني فقدان وجود هذا النظام الجماعي ،وكنتيجة فقدان الشعب المتواجد على إقليم معين لوحدته . لذلك فإذا كان أساس وجود الدولة هو القانون، فلا يمكن تصور قيام التنظيم أساس وجود المجتمع مع غياب القانون لان مع غيابه تنتهي الدولة كفكرة وكوجود. وهذا القانون لا يمكن أن يوجد خارج الدولة – قانون البلد – لأنه لا يمكن الحصول على شرعية قانون ما إذا لم يكن هناك شعب وهيئة سياسية على ارض ما. فدولة القانون هي تلك الدولة التي تستند شرعيتها على موافقة أفراد الشعب على القواعد القانونية التي تضعها الهيئات السياسية المنظمة للمجتمع السياسي لكونه – أي – الشعب - صاحب السيادة الفعلية. أن قبول الأفراد بالقواعد القانونية هذه يعبر عن خضوعهم لقواعد التنظيم الذي ارتضوا بوجوده بشكل طوعي وإرادي حيث يعكس هذا التنظيم حالة المساومة بين المصالح المتعارضة والتعاون ألمصلحي بين الأفراد والمجموعات وبشكل عقلاني وعلى أساس أختصاصي.

أن التأكيد على أن القانون يشكل أساس الدولة يعني إعطاء هذه الأخيرة شخصية أخلاقية وككيان مجرد ، وجدت بهدف وضع حد للتفرد الشخصي للقائمين على السلطة واحتكارهم لها . بعبارة أخرى أن (الحكام لم يعودوا يتكلمون باسمهم الخاص كما هي الحال

في الأنظمة التقليدية و السلطات الكراسماتيكية بل باسم السلطة المجردة الدولة والتي باسمها يضع ممثلي السلطة القواعد بمعنى القانون والأحكام والقرارات...- ويعني هذا – فصل السلطة عن حاملها .– وكنتيجة – الحكام يمضون والدولة باقية) [1].

أن من أهم نتائج كون الدولة ككيان مجرد هو الغموض في مواقفها فلكونها تستند في بناءها على القانون فهي أيضا خالقة لهذا القانون عن طريق التشريعات التي تضعها لتنظيم المجتمع ، فلذلك فإنها تتمتع بسلطات مطلقة فلا يوجد من الناحية النظرية أي قانون وضعي أو طبيعي يحد من هذه السيادة المطلقة غير لالتزامها هي بنفسها بالقواعد القانونية المنظمة للمجتمع الدولي على المستوى الدولي بعبارة أخرى أن الواقع يفرض عليها أن أرادت البقاء على المسرح السياسي الدولي أن ترضخ طوعا لهذه القواعد . ولكنها يمكن أن ترفض هذا الخضوع إن رأت أن مصالحها الحيوية معرضة للخطر، خصوصا وكما ذكر إنها هي المسئولة على خلق تشريع القوانين

أن فكرة اطلاقية سيادية الدولة التي ظلت سائدة منذ بروز الدولة على المسرح السياسي الدولي ودعمت بقواعد القانون الدولي الذي ينص على أن الدولة هي وجدها مالكة للسيادة ولا يمكن التدخل في شؤونها الداخلية ، هذه الاطلاقية بدأت مع نهاية قرن العشرين وبداية قرن الواحد والعشرين بفقدان أهمية هيمنتها لتحل بدلها فكرة

نسبية هذه السيادة وذلك بفعل عاملين : الأول هيمنة العولمة التي تفرض شروطها بسبب تداخل العلاقات الاقتصادية والثقافية

---

(1) Bélanger André-J .Lemieux Vincent. Introduction à l'analyse politique . Presses de l'Université de Montréal.1996.P.147

والبيئية الدولية التي تجبر الدول على التقليل من صلاحيات السيادة، إن رغبة الدول الاستفادة من عوائد الهيمنة بكل جوانبها. أما العامل الثاني فيتمثل بحق الأفراد ومنظمات المجتمع المدني اللجوء إلى المؤسسات القانونية الدولية كالمحاكم لمقاضاة الدولة لطلب التدخل الإنساني لحماية الأفراد والأقليات من قمع سلطات لرعاياها . أما على المستوى الداخلي فان الغموض يكمن في كون إنها هي صاحبة التشريع الذي يضمن لها التمتع بسلطان كبيرة وبنفس الوقت أن سلطتها مقيدة بنصوص الدستور، حيث يعني هذا خضوعها هي الأخرى إلى القواعد القانونية المنظمة للمجتمع السياسي. وقد يثير هذا التناقض في المواقف فكرة كيفية الملائمة بين من يملك التشريع وسيادته من جهة والتزامه الذاتي بما يشرعه لنفسه من جهة أخرى .

في الحقيقة أن تمسك الدولة التي تحترم دستورها تشريعاتها يتوافق والعقيدة الداعية إلى التحديد الذاتي للدولة في خضوعها للمعايير القانونية فلكونها دولة قانون فان ذلك يعني (احترامها للحريات الأساسية.. وبشكل أوسع خضوع كل السلطات العامة إلى الدستور الذي يحدد صلاحيات كل واحدة منها)[1] وهو شرط أساسي لقيام المجتمع السليم الذي يفترض أن مؤسساته هي المسئولة على تشريعات القواعد القانونية حيث تتوافق هذه الفكرة مع فكرة الدولة صاحبة السيادة لكون أن التشريعات الصادرة تعكس الإرادة الجماعية للشعب التي يعبر عنها ممثليه في المجالس المنتخبة .

---

(1) Braud Philippe .Science politique .L'Etat . Seuil , Points. 1997.P.34

ثانيا :المدرسة الاقتصادية:

على عكس التصور القانوني للدولة الذي يركز بشكل أساسي على فكرة أهمية القانون في إرساء الدولة وأسبقية وجوده على وجودها ، تنطلق هذه المدرسة من فكرة تأثير العامل الاقتصادي في ظهور الدولة القومية . وفي هذا الخصوص هناك اتجاهين، الأول يركز على تداخل العامل الاقتصادي والعسكري والثاني يركز على دور البرجوازية الصاعدة بالدرجة الأولى في هذا الإنشاء .

ينطلق الاتجاه الأول من دور جني الأمراء في العصور الوسطى في أوربا لحق الجباية والضرائب في الانتقال من عصر الإقطاع إلى ظهور الدول القومية. وهذه هي فكرة نورييرت الياس Norbert Elias[1].
فحسب رأي هذا الأخير أن تملك القيادات الإقطاعية لحق احتكار جمع الضرائب وتحديد قيمتها ، بفضل اللجوء إلى احتكار أساليب القمع في تدجين الأفراد ، ضمن لهما نوعا من الاستقلالية السياسية التي ساعدتهما المنافسة فيما بينهما على التمكن من القوة، في تطوير وبشكل آلي للمؤسسات المركزية من جهة ومن جهة أخرى أن اللجوء إلى القوة العسكرية مكنها من فرض سلطاتهما على أقاليم تواجدهما . أن تداخل العاملين ، عامل جمع الضرائب بتقوية قواعد القوة العسكرية لانجاز هذا الهدف، وعامل تقوية هذه القوة من خلال تجريد الآخرين من ممتلكاتهم بفضل التنافس وجمعها بيد قوة واحدة – الأمير- ضمن تقوية قواعد وجود هذه السلطات واستمرار وضع الاحتكار الضرائبي والعسكري تحت يدها. ومن نتائج هذا الاحتكار ظهور الحكم المطلق لشخصية واحدة وخضوع الآخرين له وتمثيله هو

(1) Elias Norbert .La dynamique de l'Occident. Pocket Agora. 2003

لوحده للكيان الجديد – أنا الدولة والدولة أنا – عندما بدء بتوزيع الوظائف على المجموعات الخاضعة ليشكل له قاعدة يستند عليها في فرض علاقات الحاكمية الجديدة والاستفادة من دور النقود التي حلت محل الأرض في التبادل الاقتصادي وتطبيق تقسيم العمل الذي فرضه التركز الاحتكاري في إنشاء وظائف اجتماعية تسند إلى مجموعة معينة غرض وجودها هو دعم سلطة الأمير. وكذلك وبفضلها دعمت سلسلة العلاقات التبعية المتبادلة بين الأفراد من اجل خلق النظام الاجتماعي الجديد، ليتجاوز بواسطته تناقض المصالح بين مجموعتين، نبلاء الأرض من جهة ، والطبقة البرجوازية الصاعدة وكما ذكر أعلاه فإذا قادت هذه الإجراءات، إلى الحكم المطلق، فان الرقابة والسيطرة الإدارية أخذتا عمق اكبر عندما فرضت سلطة التحكم على جميع القطاعات الاجتماعية وحيث أصبحت الجهاز الرئيسي الذي تستند عليه في توزيع وتنظيم وتخطيط كل مجالات تقسيم العمل ولكن وبالمقابل قاد هذا التركز السلطوي ومع تزايد مجالات تقسيم العمل والاختصاص إلى نتيجة عكسية وهي تقوية قواعد الطبقة الصاعدة البرجوازية على حساب هذه السلطة ومطالبتها بامتيازات وسلطات جديدة مما قاد إلى انقطاع في سلسلة العلاقات التبعية المتبادلة المتوازنة بينهما . وبسبب هذا الاختلال في مستويات صراع القوى تمكنت الطبقة البرجوازية في النهاية من إحلال سلطتها محل السلطة القديمة وذلك بفضل تطور قوتها الاقتصادية فأعلنت دولتها الجديدة القائمة على فكرة تقاسم السلطة والمصالح.

وفي إطار نفس التحليل هناك تحليل الذي قدمه شارل تيلي Charles Tilly الذي ركز على حاجة الأمير في صراعه مع الآخرين

إلى امتلاك المصادر الاقتصادية لغرض تعزيز دور القوة العسكرية في خلق التطور السياسي الذي قاد إلى ظهور الدولة القومية . فبالنسبة له أن (أسس ظهور الدولة كان كنتاج ثانوي لجهود الحكام في الحصول على الوسائل الحربية) [1]. أن وراء هذه السلوكية تكمن رغبة الأمراء في المحافظة على وجودهم ضد المجموعات المعارضة مما دفعهم إلى اللجوء إلى الآلة الحربية لدعم قوتها عن طريق فرض وجمع الضرائب. بعبارة ثانية أنه بفضل الآلة الحربية تم خلق الدولة عندما أعطى الأمراء لمصالحهم الخاصة صفة الوطنية المرتبطة بقومية معينة وواجب الالتزام بالدفاع عنها. وكما يقول شارل تيلي انه (لم يكن في ذهن مالكي القوة - الأمراء- خلقهم الدولة القومية في متابعتهم للحرب بشكل ارادي أو غير ارادي وفي جنيهم و جمعهم للمصادر – المادية- من اجل الحرب من مواطنيهم الذين يخضعون تحت سلطتهم ،عندما اضطلعوا بالنشاطات – المركزية والتباين والاستقلالية والتنظيمات السياسية الواسعة النطاق – ، ولم يكن في حدسهم أن الدولة القومية ستظهر من خلال إعلان الحرب) [2] وإنما الحرب هي التي قادت للوصول إلى هذه النتيجة عندما أعطى دعم القوة العسكرية نتائجه في تركز القوة بيد الحكام واحتكارها .

بخصوص الاتجاه الثاني والذي يركز على دور العمل الاقتصادي فانه ينطلق من فكرة دور المؤسسات الاقتصادية في المساهم في تكوين الدولة وهذه هي فكرة ايمانوئيل واليرستين Immanuel

(1) Tilly Charles .From mobilization to revolution .Reading .Addison-Wesley.1978.P.21

(2) Tilly Charles .War making and State making as organized crime. Ed. by Evans Peter .Rueschemeyer Dietrich . Skocpol Theda. Bringing the State back .Cambridge University press.1985. P.172

Wallersteinالذي يؤكد على أن الدولة ما هي إلا(مؤسسات خلقت لتعكس حاجيات القوى الطبقية في عملها داخل الاقتصاد العالمي) [1].

الرأسمالي الذي بدأ انتشاره منذ عصر النهضة والذي تجاوز الحدود الإقليمية للمناطق التي وجد فيها. إن ظهور الدولة القومية بالنسبة لهذا الباحث تواكب مع التغيرات الاقتصادية التي عاشتها بعض المجتمعات فيما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر. فمع التطور العلمي الذي بدأ انتشاره والذي ترافق مع (. . نشوء الاقتصاد الدولي والبحري والتجاري ، فرض هذا النشوء تقسيم العمل بين عدة مجموعات جغرافية في العالم. . . حيث تعود جذور الاختلاف وعدم المساواة بينهم إلى تقسيم العمل الذي انعكس تأثيره على تطور الأنظمة السياسية الأوروبية) [2]. ويعود سبب الاختلاف هذا إلى استفادة الدول الأوروبية التي تقع على المحيط الأطلسي من سيطرتها على المجال البحري الذي مكنها من السيطرة على التبادل التجاري وتحقيق التراكم الرأسمالي مثل انجلترا وهولندا وفرنسا وبعكس دول أوروبا الشرقية ودول وسط أوربا التي انحصر اقتصادها في المجال الزراعي فقط . وقد مارس الاقتصاد العالمي الرأسمالي سيطرته على مناطق المحيط داخل الساحة الأوروبية قبل أن ينقل هذه السيطرة خارج هذا المجال ويمارسه على مناطق المستعمرات بعد تطوره . ومن تأثيرات هذا التطور خلقه لما يسمى بالدول المطلقة . فحسب رأي واليرستين استفادت البورجوازية الصاعدة من مواقعها الجغرافية واتصالاتها مع مجموعات أخرى وفي مناطق ثانية

---

(1) Badie Bertrand .Le développement politique. Economica .1984 .P.140

(2) Wallerstein Immanuel .La fin de quelle modernité ? Journal La République des lettres .1er Nov.1996

من خلق تعاون اقتصادي فعال فيما بينها وقد اتسمت هذه المرحلة حسب واليرستين بوجود ثلاث عوامل داخل نظام الاقتصاد -عالم الرأسمالي ساعدته على انطلاقة الاقتصادية وهذه العوامل هي أولا وجود داخل حدود كل بلد(قواعد تقسيم العمل متفردة ومركزية واستقطاب بين الفعاليات الاقتصادية على شكل مركز ومحيط .- وثانيا - فرض ارتباط الأسس السياسية الرئيسية فيما بينهم احترام تقسيم العمل المركزي ، داخل نظام بين الدول.- وثالثا - متابعة تراكم الرأسمال بشكل مستمر تقود في أحسن الأحوال - إلى نتائج مهمة - مما لا يقوم بهذا الشيء) [1] . في الواقع لقد خصصت البرجوازية عوائد التعامل التجاري ليس فقط في تقوية قواعد الرأسمال وضمانه بل أيضا في تدعيم الأجهزة البيروقراطية المركزية ، لكونها خير وسيلة لضمان حماية وجودها ، وعلى هذا الأساس تم تثبيت قواعد اقتصاد النظام والدولة الرأسمالي الذي اتسم بكونه عالم يتصف بعدم تجانسه الثقافي والسياسي والاقتصادي لكون أن المصادر التي كانت في أساس تطوره لم تكن متساوية مما قاد إلى نتيجة مهمة مازال العالم حتى هذا اليوم يعاني منها وهي عدم تساوي القوة السياسية في قدراتها على خلق التطور الاقتصادي المتساوي في جميع دول العالم . وبهذا الشكل وكنتيجة لعدم التساوي ظهر المركز الاقتصادي المتطور، من جهة ، والمحيط المتخلف والتابع والخاضع للمركز، من جهة أخرى.

وعلى خلاف ما حدث في أوربا الغربية تميزت دول أوروبا الشرقية والوسطى. بضعف مركزيتها ويعود سبب ذلك إلى سيطرة

(1) Badie Bertrand .Le développement politique . Economica .1984 .P.142

ارستقراطية - نبلاء الأرض- على الحياة الاقتصادية بمعنى آخر سيطرة النظام الإقطاعي الذي منع قيام تطور تجاري وصناعي، وأدى حتى بعد التطور النسبي الذي تم من بعد ، إلى عدم قدرة أنظمته في خلق الانفتاح السياسي المشابه لما حدث في العالم الغربي والمقصود هنا الانفتاح على الديمقراطية .

لقد انتقدت فكرة واليرستين في كون أن الدولة في العالم الغربي لم يرتبط وجودها بالتطور الرأسمالي ، بل يعود تطورها إلى القرن الثالث عشر والرابع عشر وفي أوج التوسع الاقتصادي والزراعي حيث تحددت وظيفة الدولة بضمان حماية المجتمع الزراعي والاقتصادية وكذلك ضمان تطور المجتمع التجاري [1].

وفي إطار نفس هذا التحليل يقدم بيري انديرسون Perry Anderson تحليلا منطلقا من خصوصية كل مجتمع في تحريك التطور متجاوزا بعض الهفوات في تحليل واليرستين . فبالنسبة لانديرسون آن الاختلاف بين المجتمعات الأوروبية لم يكن سببه تقسيم العمل للاقتصاد الدولي الرأسمالي ، بل يعود إلى ظروف تكوين الدولة المطلقة نفسها فقد اتصفت هذه الظروف بسيطرة النظام الإقطاعي مدة طويلة في أوروبا الغربية في حين اكتشفت أوروبا الشرقية النظام الإقطاعي في مرحلة لاحقة من تطورها بعد أن تم (. . . استيراده حيث طبق في واقع لم يكن مؤهلا لذلك إلا جزئيا) فالمجتمع في أوروبا الشرقية ووسط أوروبا لم يسمح بظهور هرمية اجتماعية اقتصادية على غرار الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا الغربية، بل قادت ظروف هذا المجتمع إلى ظهور

(1) Anderson Perry. L'Etat absolutiste. Ses origines et ses voies, 2 vol., Paris, Maspero, 1978.P 221

نظام استبدادي ومطلق، في حين تميز المجتمع في أوروبا الغربية بتعدد المراكز كنتيجة لسيطرة النظام الإقطاعي وهذه التعددية سمحت بمرور رياح التغيير من داخلها، وفتحت المجال من قبل لظهور سلطة مركزية مهمتها مراقبة المجتمع. ولعبت هذه التعددية دورا بعد ظهور النظام الديمقراطي في مراقبة السلطة.

أن نشوء الدولة المطلقة حسب تحليل انديرسون إنما كان وليد تفسخ سلطة الارستقراطيين بعد تقوقعهم على أنفسهم. وقد تلخص دور الملكية المطلقة ، التي أخذت لها شكل الجهاز المركزي ، في البداية ضمان استمرارية استغلال الفلاحين من قبل هذه الارستقراطية وتحت إشراف الجهاز المركزي الأمر الذي يفسر رفض بعض من مجموعات هذه الارستقراطية لهذا الإشراف لأنها شعرت إن وراء هذه الممارسة هناك تجريدا لمصالحها وامتيازاتها يذهب إلى صالح الأمير وهو ما يفسر تكاثر الصراعات فيما بينهم من جهة ومن جهة أخرى وبين الأمير. أن تقوية قواعد الحكم المركزي للأمير على حساب هذه الارستقراطية من خلال عدم قدرة هذه الأخير على القيام بوظائفها التقليدية في استحصالها على الريع الزراعي بكامله وخضوعها وتبعية قسما منها إلى الأمير من اجل ضمان حمايتها ، تمركزت الدولة المطلقة في هذه المجتمعات ،عندما تحول الولاء المقدم من قبل هذه الارستقراطية وتابعيها إلى الهرمية الإقطاعية من خلال سلسلة من التحالفات ، إلى الأمير وسلطته المركزية وذلك من خلال أسلوب تعين قسما منهم كنبلاء إداريين والقسم الثاني نبلاء عسكريين . ولكن تحول هذا الولاء لم يكن كافي لخلق قاعدة يستند عليها الحكم المركزي لذلك فكان من الضروري توفير هذه القاعدة وذلك من خلال خلق التوافق بين سلطة

النبلاء السياسية والنخبة الجديدة الصاعدة المتمثل بصعود الطبقة البرجوازية على المسرح السياسي وذلك في إطار ما يسمى بالدولة القومية . في الحقيقة أن لجوء الدولة المطلقة إلى خلق حالة التوافق بين الطبقات الاجتماعية كان يهدف في أساسه إلى تمكين الأمير من فرض سلطته واحتكاره لها لان في احتكاره لسلطة القمع والزجر يتمكن من انجاز أهداف سياسته بتكوينه للحكومة وأجهزتها الإدارية . ولكن وعلى الرغم من خضوع هذه الأجهزة لسلطة الأمير غير أن تطور قوة البرجوازية اقتصاديا مهد إلى أن تأخذ السياسة استقلالها عن سلطة الأمير ومن خلال هذه الاستقلالية تمكنت الدولة ككيان خاصة من تثبيت وجودها على المسرح السياسي .

أما فيما يخص تطور الدولة المطلقة في أوروبا الشرقية فكان نتيجة لتأثير العامل الدولي وكرد فعل له . فأمام قوة سلطة دول أوروبا الغربية العسكرية المهددة لوجودها اقتضت الضرورة بأن تؤطر السلطات السياسية المركزية في أوروبا الشرقية نفسها هي الأخرى في إطار الدولة القومية . أي بعبارة ثانية لم يكن التطوز تطور قاعدي وإنما كان قرار سلطوي فرضته ظروف الصراع الدولي حينذاك في الرد على التهديد الخارجي من جهة ومن جهة أخرى للتمكن من فرض سيطرتها على المجتمع الداخلي . وقد اتسم هذا التأطير بنوع من الضعف ويعود سبب ذلك إلى ضعف قوة هذه السلطات الاقتصادية والصناعية واعتمادها الكلي على القطاع الزراعي وتركز جهود تطورها على القطاع العسكري بهدف تقويته من اجل ضمان وجودها والدفاع عنه. وعلى المستوى السياسي لجأت إلى أسلوب القمع كوسيلة لتحقيق هذا الضمان ولزيادة درجة مركزيتها مما عرقل بشكل كبير حصول

السياسة كمركز سياسي على استقلاليتها عن الأمير وتحولها إلى دولة حديثة . وعليه فانه يمكن للمرء أن يستخلص بان ظهور الدولة في أوربا ككيان له خصوصيته إنما حدث عندما تمكنت السلطة السياسية من تحقيق استقلالها بفضل احتكارها لسلطتي القمع وجمع الضرائب وحينما تمكن المركز السياسي والذي اخذ له صورة كيان المعروف بالدولة من تشييد وبناء الأجهزة الإدارية الضرورية لاستمرار استقلالية هذا المركز.

أن ما يؤخذ على هذا التحليل تناسيه لمجموعة من المتغيرات التي لعبت دورا في ظهور الدولة القومية مثل دور المتغير الثقافي بما يتضمنه من قيم وعادات وقواعد موروثة والذي - إذا ما أخذ بعين الاعتبار- يفسر لنا هو الآخر أسباب الاختلاف بين دول العالم الغربي في مجال ظهورها وتطورها.

ثالثا :مدرسة التأثير السياسي الثقافي الجغرافي :

يؤكد تحليل هذه المدرسة على تداخل مجموعة من المتغيرات لعبت دورا في التغير السياسي الذي حدث في العالم الغربي . فبالنسبة إلى ستين روكان Stien Rokkan [1] أن ظهور الدولة القومية جاء وليد تداخل المتغيرات الاقتصادية والثقافية والإقليمية . فمنذ بداية عصر النهضة يمكن ملاحظة تداخل أربعة متغيرات في بعض من أجزاء العالم الغربي ساعدت على إقامة المراكز التي لعبت دورا في إنشاء الأسس لقيام الدولة. فهناك أولا موقع هذه المراكز كمراكز مركزية في

---

(1) Rokkan Stein. State Formation, Nation-Building, and Mass Politics in Europe: The Theory of Stein Rokkan . Ed. by Stein Kuhnle, Peter Flora, and Derek Urwin. Oxford University Press. 1999

وسط محيط إقليمي معين وهو أوربا الغربية وثانيا وجود رقابة على الإقليم ومهما كانت طبيعة هذه الرقابة ضعيفة أو قوية وثالثا تواجد شبكة من الطرق الحضرية الرابطة بين المراكز وطبيعة هذه الشبكة منظورا إليها من زاوية انتشارها أو قلتها وأخيرا وجود المراكز الدينية الكاثوليكية ذات وجه قومي ،أو بروتستانتية أو إصلاح ديني تذهب وظيفتها إلى تقديم أو عدم تقديم الولاء إلى بابا الكنيسة الكاثوليكية .أن ازدهار تطور التبادل التجاري بين أقاليم معينة إن كان بسبب كثرة طرق المواصلات وانتشارها ،وخاصة تلك التي لها موانئ بحرية ، فانه ساعد على تقوية أسس المراكز التي تم إنشائها أو دعمت من وجدودها حيث تمكنت شبكة الاتصالات من زيادة حجم التبادل التجاري والذي بفضله تم استثمار عوائده في فرض المراكز الإقليمية سيطرتها العسكرية والإدارية على مناطق تواجدها ومن ثم على المناطق المحيطة بها . وقد عجل العامل الثقافي سواء كان ديني أو لغوي في تقوية هذا التواجد وإعطاءه صبغة التواجد القومي بتوحيد مكونات هذه المراكز.أن المقصود هنا بالعامل الثقافي هو مدى تأثير ارتباط هذه المراكز بكنيسة الفاتيكان والولاء لها واستخدام اللغة المشتركة للمكونات الاجتماعية في إحداث التغييرفعدم تقديم الولاء إلى البابا يعني استقلالية هذه المراكز عن سلطة الكنيسة وإحلال الولاء لها بالولاء إلى المؤسسات بدلا عنها هذا من جهة ومن جهة أخرى أن التكلم بلغة واحدة سهل من عملية الاتصال وقبول التغيير على أساس أن اللغة تعني صفة الاختلاف مع الأخر ورفض الخضوع له ، بمعنى أخر خلق الشعور الوطني لدى متكلم هذه اللغة . وعليه فان انسجام كل هذه العناصر المكونة لهذا المحتوى وتداخلها أعطى لكل مجتمع شخصيته الاجتماعية والثقافية ضمن كيان ما عرف من بعد بالدولة القومية.

وهكذا يستخلص ستين روكان[1] إلى نتيجة أن الدول التي تطورت ضمن التقاليد البروتستانتية عرفت تطور نحو الديمقراطية بصعوبات اقل من دول ذات التقاليد الكاثوليكية .

على العكس من هذا التحليل يركز كل من بيرتراند بادي Bertrand Badie وبيير بيرنيوم Pierre Brinbaum على أهمية القيم الثقافية في ظهور الدولة القومية فبالنسبة لهما أن قيام الدولة الكنسية وكل الصراعات الدينية التي حدثت- من بعد - في أوروبا ساهمت في تطور فكرة الدولة. فمثلا أن الدولة في المجتمع الكاثوليكي (. فرضت ليس على أساس المنطق العالمي للاختلاف - بين قمة وقاعدة بكل أنواعها فحسب - بل فرضت على أساس كونها تعبر عن طريقة خاصة بها تبحث عن الانفصال الراديكالي بين ما هو سماوي وما هو زمني ، بين ما هو مدني وما هو سياسي بهدف إعطاء هذه الأخيرة- أي السياسة - شرعية مستقلة ومعبرة للسيادة) [2].

سياسي بهدف إعطاء هذه الأخيرة- أي السياسة - شرعية مستقلة ومعبرة للسيادة) [3]. إن ما حدث في أوروبا الغربية لم يحدث في أوروبا الشرقية، لأن التقاليد الدينية الأرثوذوكسية الشرقية تؤكد على خضوع كل المجموعات البشرية كقساوسة أو المؤسسات الدينية إلى الإمبراطور ممثل الله في الأرض ، وبسبب هذه الوضعية لم تستطع السياسة الحصول على استقلاليتها ، وقد انعكس هذا الشيء على

(1) Rokkan Stein .State formation , Nation-Building and Mass politics in Europe .Oxford University press.1995

(2) Badie Bertrand. Birnbaum Pierre. Sociologie de l'Etat. Grasset .1979.P .167

(3) المصدر أعلاه .ص.170.

الدولة نفسها. فإذا كانت هرمية المؤسسات الدينية قد لعبت دورا في ظهور الدولة القومية، في حين ما حدث في أوروبا الشرقية، فان غياب هذه الهرمية منع من ظهور روح التعددية التي ساعدت النخبة السياسية في دول أوروبا الغربية على تسلم للسلطة السياسية. لذلك ففي رأي كل من بيرتراند بادي وبيير بيرنبوم فان النظام السياسي الذي ظهر في أوربا الشرقية (لم يعبر عن إجراءات تطورية ولا عن انسجام مبادئ ، وإنما كحل لبعض الأزمات التي أثرت على إعادة إنتاج وتبني بعض التشكيلات الاجتماعية وبشكل تاريخي وعلى نحو مستقل عن الأسس الاقتصادية) [1] .

في الحقيقة أن التأكيد على دور العامل الثقافي في المساهمة بتشكيل الدولة لا يلغي دور العامل الاقتصادي في هذا البناء لان استخدام العامل الثقافي هنا ما هو إلا تبرير لإثبات حقيقة ما وهي محاولة إعطاء مجموعة ما شرعية تواجدها على قمة الهرم الاجتماعي وذلك من خلال استغلال المعطيات الثقافية لإثبات هذا الوجود وهذا ما يمكن استخلاصه من رأي انتونيو كرامشي Antonio Gramsci في تحديده لمعنى الدولة حيث تعني بالنسبة له (في معناها الضيق الجهاز الحكومي القامع وأما المعنى الواسع لها فبالإضافة إلى كونها جهاز خاص لهيمنة الطبقة الحاكمة فإنها تستخدم الوسائل والتنظيمات الخاصة المرافقة لسلطتها بهدف الحصول على موافقة المحكومين وبشكل خاص من خلال المؤسسات ذات الطبيعة الإيديولوجية في مجالات الثقافة والأعلام والتربية) .

---

(1)Chemillier-Gendreau Monique .Courvoisier Claude .Introduction à la sociologie politique .Dalloz .1978.P.15

في الواقع أن تحليل كرامشي إن كان يمزج بين الدولة ككيان له شخصيته وبين أجهزة الدولة الضرورية لاستمرارية تواجدها ككيان مستقل بحد ذاته فانه لا يبين بوضوح الآليات التي قادت لتفرد الدولة ككيان مستقل . فالدولة كما ذكر أعلاه لم تظهر إلا من خلال تداخل العوامل الاقتصادية والثقافية والعسكرية والجغرافية التي قادت إلى تمكن طبقة ما من المساهمة في تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفي تغيير الوضع العالمي بظهور الدولة. أن هذا الظهور لم يتم إلا من خلال صراع القوى بكل ما تحتوي كلمة الصراع من معاني، وأثاره على كل طرف من إطراف الصراع. لذلك فان استمرار هذا الأخير يعني وبالضرورة الإضرار بالمصالح المرتقب الحصول عليها لكل واحد منهم. لذلك فان تفرد السياسة باستقلالية وجودها أن كان يعكس تمكن هذه الأخيرة كسلطة مركزية على تملك بمفردها مصادر شرعيتها باستخدام القوة وجمع الضرائب بتحولها إلى سلطة غير شخصية. بمعنى لا علاقة لها بالقائمين على تسيرها عندما تمكنت من خلق أجهزتها الإدارية، فان ذلك قد تم تحت ضغط الصراع ولا علاقة للأخلاقية ولا اللجوء إلى الثقافة في تثبيت هذا التواجد كما يذهب إليه كرامشي . ولكن وفي مرحلة ثانية وبهدف تثبيت فكرة الشرعية اللجوء إلى الخلق الفكري أصبح حاجة مهمة من اجل استمرار الهيمنة وذلك من خلال فكرة تقاسم المشترك للمصالح كفكرة لتقليل من حدة الصراع لان استمراره سوف يعني ليس انتهاء أطراف الصراع أنفسهم بل أيضا المجتمع نفسه.

أن كل هذه الآراء السابق ذكرها جاءت لتفسير فكرة نشوء الدولة في العالم الغربي الأوربي ولكن لدى رأي بعض المفكرين أن

هناك خصوصية تتفرد بها الولايات المتحدة في تكوين دولتها.فالنسبة لهذا البلد وأبان إنشاءه اتسم بغياب المركز السياسي وغياب الصراعات الطبقية والدينية عند اكتشافه، وان دخول الاستعمار لهذه المنطقة من العالم، والذي اخذ له صورة استعمار استيطاني ، كان وراء تشكيل المراكز السياسية والتي كانت تابعة وخاضعة لسيطرة المراكز الأصلية في كل من لندن وباريس ومدريد ، غير أن استقلالية المراكز التي وجدت من بعد والتي لعبت دور في تكوين الدولة لا تتشابه إجراءات تشكيلها بتلك التي عاشتها مجتمعات الأوربية من زاوية إنها لم تكن خاضعة لا إلى أمير ولا إلى طبقة معينة أو طائفة دينية محدد. وعلى حد تعبير فرانسوا هيزبورك François Heisbourg فلقد (شيدت الولايات المتحدة كبلد –ذات دولة – بناء على مشروع إيديولوجي حيث امتزجت السياسة والديانة ، أفكار استوحتها من عصر النور و فكرة الإصلاح الديني – التي انتشرت في أوربا القديمة - ...... وهي تختلف عن استراليا – كون هذه الأخيرة أيضا كانت خلق اصطناعي أوجدها الاستعمار الاستيطاني – وذلك من زاوية أن استراليا كانت محط لأرباب السوابق البريطانيين. فلكون أن الولايات المتحدة هي تعبير عن مشروع إرادي فإنها تختلف عن الأمم الأوربية..بهذا المزيج من الأفكار الديمقراطية الموروثة من عصر النور والروح النضالية الدينية والعنف بين الأفراد..وبين الأفراد والمجتمع) [1]. أن التركيز على فكرة المشروع يفهم منه بأن عملية تكوين الدولة في الولايات المتحدة إنما كان تعبير عن عملية عقلانية توصل إليها المواطنين ولا علاقة لها بغياب السلطة المطلقة وغياب المجتمع الإقطاعي ، وإنما هي تكوين يعكس النضج

---

(1) Heisbourg François. L'épaisseur du Monde .Stock.2007 .P.66

السياسي للمجموعات القيادية في هذا الإنشاء . بعبارة أخرى أن مشروع التكوين هو مشروع ثقافي أكثر مما هو مشروع صراع طبقي لأنه يعكس التأثير الثقافي للصراعات الفكرية الأوربية الذي تمثل بذلك التأليف الثقافي الذي عرفت بالدولة الفدرالية والرافضة لكل أسس طبقية في تكوينها .

هناك بعض من المحللين السياسيين من يرفضون هذا التحليل الذي يحاول التقليل من فكرة الصراع الطبقي ويؤكدون على وجوده ، فمثلا بالنسبة لمور برينكتون Moore Barrington[1] أن الطبقة البرجوازية كان لها دور في تكوين الدولة حيث استفادت من غياب السلطة المطلقة وغياب الطبقة الإقطاعية في تثبيت وفرض سيطرتها ونظرتها إلى الحياة مستغلة بذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات المهاجرة إلى أمريكا. فالقوى الاجتماعية كان لها دور في عملية التغيير السياسي ،بدلالة أن تبلور الصراع الذي قام بين الشمال والجنوب يعكس التناقض الطبقي بين مجموعة النخبة الشمالية الرأسمالية التي اصطدمت مصالحها الطبقية مع مصالح النخبة الجنوبية التقليدية الزراعية والتي طالبت ببعض الحقوق على المناطق الغربية.

في الواقع فان هذا الصراع إن عكس صيرورة تلك التناقضات ،إلا إن جذور بدايتها يعود إلى الاستعمار الاستيطاني وليس من بعد تشكيل الولايات بدليل إن الصراعات بين القوى الاستعمارية على الساحة الأمريكية كان أيضا صراعا بين النخب المرتبطة معها ، حيث تمتد جذورهم الاجتماعية والثقافية إلى الأرضية الاجتماعية والاقتصادية

(1) Barrington Moore .Les origines sociales de la dictature et la démocratie .Maspéro.1969

والثقافية التي انطلقت منها، وهو ما يفسر تلك الاختلافات الثقافية التي ظهرت على الساحة السياسية بين الفدرالية والكونفيدرالية والتي أثرت من بعد على مفهوم الدولة في الولايات المتحدة.

في الحقيقة أن كل العوامل التي طرحت في كل التحليلات التي تم ذكرها بخصوص ولادة الدولة القومية لا يمكن أخذها بمفردها. فأي ظاهرة لا يمكن تقديم تفسير لها بعامل واحد.ففي أسس كل الظواهر السياسية هناك فعل ورد فعل وأسباب الفعل هي بحد ذاتها ردود فعل لأفعال سابقة وكل هذه الأفعال وردود الأفعال لابد من وضعها في واقع بيئتها المكانية والزمنية بمعنى ظروف الداخل والخارج وزمن هذه الظروف. فإذا كان عصر الرأسمال وطبقته البرجوازية يكمن في أسس ظاهرة ولادة الدولة القومية ، فهو كان أيضا عصر نبلاء وتفسخ سلطانهم وتصارع الأفكار الدينية وانقساماتها . يضاف إلى ذلك، والمهم أيضا، كان عصر بؤس الفلاحين وأنماط معيشتهم وتقاسمهم للتقاليد والمشاعر واللغة و كل هذه العوامل لعبت دورا في التمهيد إلى بزوغ الدولة القومية كرد فعل على كل هذه العوامل يهدف إلى قيام حاكميه جديدة وسيطرة جديدة تتوافق مع زمن النهضة الحضارية التي انطلقت مع انتهاء العصور الوسطى المظلمة بأفكارها الفلسفية والسياسية ، حيث أثرت بشكل مباشر على سلوكية القائمين على السلطة وعلى النخبة السياسية التي ظهرت .أن وراء انتشار وتوسع مفهوم الدولة الحديثة يكمن ، وحسب تحليل كريستوفر الآن بايلي Christopher Alan Bayly[1]، تقليد سلوك وأفكار الطبقة

(1) Alan Bayly Christopher. The Birth of the Modern World: 1780-1914. Wiley-Blackwell, 2003

الوسطى لدى المجموعات الصاعدة في مجتمعات ثانية حيث لعب انتشار الرغبات الجديدة لدى الآخرين في طريقة الاستهلاك ،نتيجة التقليد، دورا في خلق التطور الحديث والذي تمثل بانتشار الدولة الحديثة كمرادفة لكل ما هو حديث وكرد فعل على أزمة النظام السابق ودولته في تحقيق إشباع الطموحات الجديدة .أن هذه الطموحات لم تكن فقط انعكاس للتطور الرأسمالي بل إنها تعكس أيضا تلك الأرضية التي كانت مؤهلة لقبول التغيير بسبب عوائد عصر النهضة والاستكشاف التي أثرت على قواعد المعرفة القديمة في تكوين أفكار الإيديولوجيات القومية التي أثرت هي الأخرى على بناء الدولة الحديثة وذلك حسب طبيعة المجموعة القائمة عليها وطبيعة البيئة الاجتماعية الاقتصادية والظروف الخارجية المحيطة بها .أن كل هذه العوامل لا تفسر فقط أسس قيام الدولة بل هي أيضا وراء تغير نظرة الإنسان لها . وعلى حد تعبير كينث مينوكو Kenneth Minogue (أن الإنسان في العصر القديم كان يجد في خدمات الدولة إشباع اغلب حاجياته الطبيعية في حين اهتمام الإنسان الأوربي الحديث بالدولة يذهب بالدرجة الأولى إلى وظيفتها لكونها وسيلة للامان تضمن له السلام الضروري لتحقيق مشاريعه) [(1)].

السؤال الذي يطرح هو هل تنطبق نفس هذه التحاليل المذكورة أعلاه على نشوء الدولة في عالم الجنوب أم إن هناك خصوصية تتفرد بها؟

(1) Minogue Kenneth. Politics . A very short introduction .Oxford .2000. P.41

الدولة في عالم الجنوب:

إن طرح هذا السؤال عن نشوء الدولة في عالم الجنوب بهذا الشكل يعود إلى التعقيدات التي تعيشها مجتمعات هذه الدول، وبالتالي فالباحث يجد نفسه أمام مفترق طرق في تحليله للظاهرة السياسية، فإما أن ينطلق في تحليله من التعاقب الاجتماعي الاقتصادي التاريخي. أو يأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المجتمعات. فإذا اتبع المنهج الأول سيجد نفسه أمام وضعية تختلف كليا عن الوضعية التي عاشتها دول العالم الغربي إذ لا يوجد هناك تعاقب للمجموعات الطبقية في صراعاتها على احتلال السلطة السياسية والذي مكن في السابق من قيام مركز سياسي شيد على أسسه ما عرف من بعد بالدولة القومية. وقد يعترض البعض على ما ذكر بحجة أن الدولة كانت معروفة في عالم الجنوب قبل دخول الاستعمار بدلالة أن كيان ما يسمى بالدولة كان موجودا في الأدبيات الهندية ولكن وحسب ما يذهب اليه روميلا ثابار Romila Thapar فان أول (تنظير لمفهوم الدولة ظهر في القرن الرابع قبل الميلاد وفي الهند) [1] وكذلك الحال بالنسبة للمركز السياسي أيضا بدلالة أنه وقد وجدت في إفريقيا (...إمبراطوريات ومجتمعات بدون أن تكون هناك دول) [2]. وقد وجدت الدولة في العالم العربي الإسلامي أيضا حالة الدولة الأموية والعباسية. ولكن كل هذه الأمثلة إن أريد منها إثبات وجود مركز سياسي كالذي وجد في العالم الغربي، فأن السؤال

---

(1) Thapar Romila .Apparition de l'Etat dans l'Inde ancienne. Sous la direction de Kazancigil Ali .L'Etat au pluriel .Economica. 1985.P.86

(2) Mazrui Ali A. Le triple héritage de l'Etat en Afrique. Sous la direction de Kazancigil Ali .L'Etat au pluriel .Economica. 1985.P 129

الذي يطرح نفسه هو: هل الدولة التي وجدت في عالم الجنوب تتشابه من حيث الأساس الاجتماعي الاقتصادي مع مثيلتها في العالم الغربي؟ هذا الأساس الذي قاد إلى قيام النظام الديمقراطي.

كما هو معلوم أن وجود الدولة في العالم الغربي ارتبط بالأساس بوجود طبقة سيطرت على المركز السياسي الذي أنشأته بفضل قوتها الاقتصادية أو بفضل تملكها لأيديولوجية معينة، استعملتها لتبرير الوجود الاقتصادي والثقافي الذي ساعدها على الحصول على الشرعية بعد تمكنها من فرض سلطتها المركزية الإدارية والمالية والعسكرية على المحيط. في حين نجد أنه في غالبية مجتمعات عالم الجنوب وقبل دخول الاستعمار اتسمت هذه المجتمعات بغياب المركز السياسي وذلك بسبب خصوصية تكوينها الاجتماعي والثقافي، باستثناء مجموعة صغيرة تملكت هذا المركز- حالة المغرب- غير أنه اتسم بغياب استقلاليته وذلك بسبب اندماجه في المجتمع. ويمكن إرجاع أسباب هذه الخصوصية إلى العوامل التالية:

أولا: لعبت صراعات القوى الدولية الإقليمية في العالم العربي بين الفرس والأتراك ما قبل الاستعمار وتنافسهم على تقاسم مناطق النفوذ، دورا في منع تطور المراكز السياسية القادرة على التحرك السياسي باستقلالية نحو خلق الأرضية التي تؤهلها لتكوين الدولة فالمجموعات النخبوية التي تواجدت داخل هذا المجتمع أما أنها كانت مندمجة مع الإدارة الاستعمارية وتعمل في إطار خدمتها، وأما إنها كانت منفصلة عن هذه الإدارة ولكن بقت تعمل داخل الإطار الديني لإحدى القوتين. وقد أثرت هذه الوضعية على تطور قواها السياسية بشكل لم يسمح لها العمل على إفراز نفسها كقوة قادرة على تجميع

الطاقات في إطار تكوين المركز السياسي على غرار ما حدث في العالم الغربي، حيث استفادة النخبة أما من وضعيتها الاقتصادية والإدارية أو من وضعية الهرمية الدينية وتعددية المناصب في خرق الإطار الديني والمشاركة في إفراز المراكز السياسية التي أخذت على عاتقها القيام بالتغيير.

ثانيا: يعود سبب الغياب إلى بدائية المركز، كما هو الحال في أفريقيا قبل دخول الاستعمار حيث اتسمت المؤسسات بضعفها وعدم قدرتها على فرض سيطرتها بشكل فعال على كل أجزاء المجتمع، لانقسام هذا الأخير بين مجموعات قبلية وعنصرية مختلفة ومتصارعة، تقسيم اثر بشكل مباشر على استقلالية المركز،أن وجد ، فأظهره بمظهر الضعف مما أثر- من بعد- على تكوين الدولة.

قد يثار اعتراض حول حقيقة هذه الوضعية بحجة أن وجود المركز يرتبط كما هو في تحليل ماكس فيبر Max Weber، باستعمال القوة المادية الشرعية واحتكارها داخل المجتمع . ولكن هذا الاعتراض يبقى نسبيا في مجتمعات عالم الجنوب ، لان انقسام المجتمع إلى طوائف وقبائل أضعف من دور احتكار سلطة المركز للقوة المادية بسبب تقاسم هذه التكوينات لهذه السلطة على المستوى المحلي يضاف إلى ذلك تواجد داخل المحيط – مكونات المجتمع - نوع من شعور باللامبالاة اتجاه سلطة المركز مما أوقعت المركز في وضعية حرجة: فلكون أن اللامبالاة كسلوك سياسي تعني عدم الثقة بسلطة المركز، فغيابها يعني افتقاد المركز للشرعية أو إنه لم يفلح بضمانها بشكل دائم ويعود سبب ذلك إلى أن أي ممارسة للقوة في بيئة الانقسامات تثير لدى العناصر المكونة للمجتمع رد فعل مباشر إذا ما شعرت بان هناك

إضرار بوجودها في استمرارية حاكمية المركز كما هو عليه ، فيتحول شعور اللامبالاة إلى شعور تمردي فتتعمق أواصر الانقسام وتتوسع وفي النهاية تنعكس أثارها على فعالية المركز في التحرك. يضاف إلى ذلك أن ارتباط وجود المركز السياسي بوجود قاعدة اقتصادية يستند عليها ، لم تتحقق أيضا بالشكل الذي تم حدوثه في المجتمعات الأوروبية ، لان غياب الأسس الطبقية بالمعنى الحرفي لها هو وراء ضعف التكوين الطبقي للمركز. فالطبقات التي يقال أنها وجدت عالم الجنوب لم تشكل فعلا طبقة وذلك لعدة أسباب:

أولا : في كثير من المجتمعات الإفريقية لم تسمح شيوعية الأرض بخلق فوارق طبقية بين الأفراد ، ولكن بالمقابل ظهرت الفوارق الاجتماعية بشكل واضح حيث تستند هذه الفوارق في أسسها على الاختلافات المذهبية الدينية والى التكوين الاجتماعي والعرقي والقبلي .

ثانيا : أما في المجتمع العربي ء فلكونه مجتمعا قبليا وعشائريا ، ولتقاسم كل أفراد المجتمع نفس القيم العقلية التقليدية فإن هذه الوضعية أثرت على التكوين الطبقي وذلك بإضعافه أو بغيابه. حتى ولو اعترض البعض على هذه الفكرة بالقول أن وجود أساس اقتصاديا ذا طابع تجاري في بنية المجتمع لكونه مجتمعا بدوي قد ساعد على خلق التميز الطبقي داخل المجتمع ، إلا إن سيطرة العقلية البدوية وسلوكها التمردي من جانب، ومن جانب أخر سيطرة العقلية الريفية بثقافتها التقليدية المتأثر بالدين واستعداداتها الخضوعيه واستسلامها للطبيعة ، لعبتا دورا في الحد من تطور هذا التميز الطبقي داخل المجتمع يضاف إلى ذلك أن التقاسم القيمي للعقلية التقليدية والانتماء القبلي والعشائري وحتى الطائفي حد من هذا التطور نحو مجتمع طبقي .

ثالثا : أما في أمريكا اللاتينية . فإن التكوين الطبقي لم يظهر إلا بعد دخول الاستعمار وخلقه للأنظمة الإقطاعية أو الشبه الإقطاعية ووضعه للأسس الاقتصادية للنظام الرأسمالي. لذلك فقد اتسم المركز السياسي بشدة الصراع بين هذين الاتجاهين- الإقطاعي والرأسمالي - والذي انعكس بدوره على الدولة ونظامها السياسي في ظهوره بمظهر هش وضعيف. ويعود سبب ذلك إلى أن(البيروقراطية التي خلقت من قبل الاستعمار والتي وجدت أساسا من أجل فرض السيطرة الاستعمارية، لم تتمكن هذه البيروقراطية من تكوين مركز سياسي حقيقي قادر على الامتداد داخل المحيط المقسم. لذلك فإن ممارسته للحكم بقيت محافظة على طابعه التقليدي [1]. **وعليه فإنه يمكن القول بأن الدولة كمفهوم حديث لم يخلق في عالم الجنوب إلا بفعل عاملين:**

الأول : دخول الاستعمار حيث اعتبر مفهوم الدولة كنقلة تم استيرادها مع وقوع عالم الجنوب تحت الاستعمار الغربي وتميزت أسس هذا التكوين بهشاشته ولصقت بها، وعلى حد تعبير كل من فردريك لامبير Lambert Frédéric وساندرين لوفرانك Lefranc Sandrine ، علامة (النموذج السياسي الغربي والذي يبدو انه لم ينتج إلا دول مصطنعة) [2] وذلك بسبب أسلوب وطريقة القائمين على الدولة في مزج- وعلى العكس ذلك الفصل القائم في النموذج الأصلي - بين المجال الشخصي – فرديا أو لصالح المجموعة التي ينحدرون منها – بالمجال العام بمعنى أخر لم يحترم مفهوم الدولة المستورد في عالم الجنوب الأسلوب العقلاني والقانوني في إدارة مؤسساتها عندما قامت

---

(1) Badie Bertrand. Birnbaum Pierre. Sociologie de l'Etat. Grasset. 1979.P.180

(2) Lambert Frédéric. Lefranc Sandrine.50 fiches pour comprendre la science politique .Bréal.2003 .P.18

الدولة بتوزيع الامتيازات المادية والمعنوية على القائمين على إدارتها ومجموعاتهم بدلا من توزيعها على كامل أفراد المجتمع .فقادت هذه الوضعية إلى خلق الروح الزبائنية التي استفيد منها في خلق الشرعية الصورية التي تحتاجها حكومات هذه الدول وقياداتها ،وفي نفس الوقت خلقت الروح التبعية لدى أفراد المجتمع باتجاه القيادات السياسية والمحلية ، والذي انعكست أثاره أولا عندما أصبح ولاء المجموعات يذهب إلى هؤلاء بدلا من المؤسسات السياسية .وثانيا في خلقه بما يسميه بيرتراند بادي Bertrand Badie [1] بثقافة الطلب التي قادت - كما هو الحال في عالم العربي والإفريقي - إلى ثقافة الاضطرابات الأمر الذي قاد إلى قيام أزمة عدم استقرارية الأنظمة السياسية لهذه الدول: فلكون تبعية الأفراد إلى سلطة الدولة ، تعني عدم استقلاليتهم المادية ، لكون أن الدولة هي التي تزود وتقترح وتنفذ برامجها بشكل انفرادي وبدون أي مشاركة من قبل أفراد المجتمع .وعليه فان كل عائق يمنع الدولة من القيام بهذه الأعمال وله تأثير مباشر على أوضاع الأفراد المادية سوف يثير غضبهم ويدخلهم في صراع مع الدولة وسلطتها ، مما يقود إلى زيادة عدم استقرارية أنظمة هذه الدول . أما العامل الثاني فهو فرض النظام الدولي من خلال القانون الدولي وقيمه المسيطرة مفهومه بخصوص الدولة بجعل هذا الأخير(.: النموذج الوحيد الذي يجب على كل مجتمع التطابق معه بهدف الحصول على اعتراف جيرانه وكبرهان على تطوره) [2].

فقد ربط النظام الدولي وجود الدولة بمفهوم سيادتها. فإذا كانت شروط وجود الدولة قائمة بكونها سائدة على إقليمها وعلى شعبها ولديها

---

(1) Badie Bertrand . Les deux Etats. Pouvoir et Société en Occident et en terre d'islam. Ed. Fayard, Paris 1995

(2) Badie Bertrand. Birnbaum Pierre. Sociologie de l'Etat. Grasset .1979.P.180

حكومة تمثلها على المستوى العالمي والدولي، فهذا دليل يكفي بقبولها كشخص معنوي في هذا النظام. ولكن ارتباط الدولة في عالم الجنوب اقتصاديا وبشكل تابعي بالدول المستعمرة أعطى لمفهوم دولة الجنوب صيغة دولة الزبون في اتجاه دولة رب العمل – الدولة الاستعمارية- حينما أصبح سوقها مجال لتصريف منتجات الدولة المستعمرة وتشغيل الأيدي العاملة الرخيصة لديها لصالح أرباب العمل في الدولة المستعمرة. وكنتيجة لهذه العلاقات فان فكرة السيادة فقدت معناها الحقيقي لتبقى محافظة على شكلها الحرفي وذلك عندما فرضت الدول الصناعية الكبرى مفاهيمها التطورية على المحيط – الدول الحديثة دول عالم الجنوب - .

وهذا ما أكدت عليه تحليلات كل من فيرنادو هنيريك كاردوسو Fernando Henrique Cardoso واينزو فاليتو Enzo Faletto في قولهم بان تبعية عالم الجنوب لم تكن فقط بسبب (...عامل استغلال دول المحيط الذي تذهب فوائده إلى صالح دول المركز – الدول الصناعية – بل أن الرأسمال الصناعي دفع بالعالم غير مصنع – دول الجنوب – إلى البقاء في موقع تابع) [1] بحجة أن تحديث هذه الدول يمر عبر هذه التبعية . ايمانوئيل واليرستين Immanuel Wallerstein من جانبه يذهب إلى ابعد من ذلك حيث يؤكد على أن حجة التحديث التي ولدت مع الليبرالية والتي جاءت لتدعيم عمل الدولة تعني هذه الأخيرة في نظر الليبراليين (.. الجهاز الرئيسي لتحقيق أهدافهم

(1) Cardoso F-H., FALETTO, E., Dependency and Development in Latin America, Berkeley, University of California Press, 1979 .P.22

المركزية: مواصلة تحديث التكنولوجية الحديثة وفي نفس الوقت إضعاف وبشكل متعقل الطبقة الخطرة – الطبقة العاملة- .

أنهم يأملوا بذلك عرقلة تطبيقات مفهوم سيادة الشعب التي تثير الصداع والذي يستمد جذوره من فكرة تحديث الليبرالية) [1].

في الواقع سواء كانت الدولة في عالم الجنوب تمثل الصيغة المنقولة والمحرفة من الغرب أو أن النظام الدولي فرض هذا الكيان كما هو عليه، فان الحركات الأكثر تطرفا تبنت هذا المفهوم رغم كل عيوبه .فبالنسبة إلى فيليب برو Philippe Braud (انه حتى الحركات الماركسية الثورية للتحرر الوطني ساهمت ورغم شعاراتهم الراديكالية – في رفض شكل هذه الدولة- في قبول هذه الصيغة للدولة مع إعطاءها وظيفة جديدة : تحرير الشعوب والعمال) [2]. أن كل هذه الانتقادات لمفهوم الدولة ما زالت قائمة لحد اليوم حيث أن تطور العلاقات الاقتصادية وتداخلها خصوصا مع عولمة العالم ، جعل مفهوم السيادة الذي ربط بها كمرادف لها بدأ يفقد معنى وجوده ليس فقط بسبب التبعية المتبادلة بين الدول التي فرضتها ظاهرة العولمة ودخول أطراف دولية أخرى في الساحة السياسية مثل المنظمات الغير حكومية ودور المجتمع المدني العالمي ، بل بسبب ما أنتجته ظاهرة العولمة من نتائج تذهب حاليا إلى تهديد وجود الدولة بحجة عدم قدرتها على التحكم بمستجدات الأشياء وذلك حسب تحليل جيمس روزينو James

(1) Wallerstein Immanuel .La fin de quelle modernité ? Journal La République des lettres .1er Nov.1996

(2) Braud. Philippe .Science politique. éd du Seuil .Points .1997. P.34

Rosenau [1]، الذي يقدم خمسة مصادر لتهديد وجود الدولة، وهذه المصادر هي :

1- التطور التكنولوجي بما يتضمنه من تبادل للمعلومات يتجاوز حدود الدولة وسيطرتها الإقليمية.

2- تكاثر المشاكل الكونية مثل قضايا البيئة والأمراض والأوبئة التي تتجاوز آثارها حدود الدولة وتجعلها غير قادرة ليس فقط في التعامل معها ، بل في منع انتشارها أو تأثيراتها في أقاليمها .

3- رغبة المواطنين بالتعرف على معطيات غير المعطيات المقدمة من قبل سلطات الحكومية للدولة وما يعنيه أثار ذلك في عدم قدرتها على شد وجذب مواطنيها لسياساتها.

4- قوة المجموعات الداخلية وتصريحاتها في البحث عن مصادر للمعلومات يعيق على الدولة التدخل لمنع هذا البحث.

5- تزايد معرفة المواطنين وتحليلاتهم تمنحهم القدرة على مقاومة سلطة الدولة.

وكما يبدو للأعيان أن تسارع وتزايد حجم هذه القضايا سوف يعرقل من سلطات الدولة وخاصة تلك التي لا تملك بعد كل القدرة على حماية إقليمها من التمزق أو من الكوارث أو من عرقلة صناعة القرار السياسي ووضع السياسات العامة بسبب شعور المواطنين بسيادتهم فيما يخص حياتهم الخاصة ، وهنا ستثار مشكلة شرعية الدولة فكيف والحالة هذه يتم التمكن من تحقيقها؟

.(1) Rosenau James.The Relocation of authority in a Shrinking World .Comparatives politics .April 1990

في شرعية الدولة :

في هذا المجال هناك عدة نظريات تبحث في الأسباب الدافعة وراء قبول الأفراد والجماعات الخضوع إلى سلطة الدولة :

أولاً : النظرية التعاقدية :

تنطلق هذه النظرية من فكرة الحاجة إلى وجود الدولة التي تعكس ثمرة تعاقد الأفراد فيما بينهم بشكل علني أو ضمني وتكمن وراء هذه الحاجة: 1- رغبة هؤلاء الأفراد في رؤية قيام الدولة بهدف ضمان الأمن والحاجة إلى الحماية ضد الفوضى وقانون الغاب التي يكمن سببها في طبيعة الإنسان الميال نحو العنف مهما كانت وضعية هذا الإنسان قوية أو ضعيفة ، وهذه هي فكرة توماس هوبس Thomas Hobbes .أي بعبارة أخرى يكمن دافع الخوف من استمرار العنف أو من التخوف من اندلاعه، وراء قبول الأفراد بكيان الدولة وسلطاتها والذي يمنح لها - أي وجود الخوف – شرعية وجودها لكونها الكيان القادر على ردع العنف والمحافظة على بقاء الإنسانية. بمعنى أخر أن وضع الثقة في هذا الكيان هو لخدمة مصالح الأفراد لكونها تملك السلطة المطلقة المطلوبة للمحافظة على السلم الاجتماعي. إذن إنها شرعية مرتبطة بفائدة وجود سلطة الدولة وليس لتمجيد هذه السلطة لان هذه الأخيرة محكومة بقواعد القانون الطبيعي التي تهدف بالدرجة الأولى المحافظة بكل الوسائل المتاحة على السلم الاجتماعي والأمن. ولضمان ذلك فتعاقد الأفراد وبشكل إرادي فيما بينهم وليس فيما بينهم والأمير في التخلي عن حقوقهم وتحويلها إلى الدولة التي يجسدها الأمير ، هي أنجع وسيلة لضمان هذه الحقوق ولكن لا يعني هذا التخلي تخليا مطلقا فشرعية الدولة المتمثلة بالأمير تبقى محددة

بعقلانية هذا الأخير وشعوره المهني بكونه أمير ، في عدم مزج مصالحة الخاصة بالمصالح العامة .

2- قد تعود الحاجة إلى قيام الدولة إلى رغبة الأفراد في قيام هذا الكيان لضمان حرياتهم ضد تعسف مالكي القوة وهذه هي فكرة جون لوك John Locke. فبالنسبة له أن الطبيعة البشرية في أساسها طبيعة مسالمة وان الإنسان في أساس كل عمل له قيمة وليست الطبيعة وراء ذلك. فكل القوانين التي يضعها الإنسان لنفسه ووجود الحكام والشرطة، كل هذه الأشياء والأفعال غير موجودة في الطبيعة، بل هي من صنع الإنسان أوجدت لخدمة مصالحه، وان السلطة في جوهرها هي سلطة الحرية التي تهدف إلى تحقيق سعادة الإنسان.. وتعني هذه الأفكار أن جذور شرعية الدولة تجد سبب وجودها في حاجة الأفراد الذين ولدوا أحرارا لحماية حريتهم وملكيتهم الخاصة ضد ممارسات السلطة التعسفية لمالكي القوة بالتنازل عن حقهم الطبيعي والتعاقد فيما بينهم على العيش معا وإعطاء المجتمع المدني حق تعين حاكم يقوم بوظيفة حل النزعات . وكنتيجة لهذه الحرية فان السلطة التي وجدت لابد أن تكون سلطة عدل ووظيفة الحكومة هي للحكم وليس لإدارة المجتمع والقيام بالتشريع. أما وظيفة الأمير فهي لمتابعة الخير العام. فلا يمكن له أن يجمع السلطة التنفيذية والتشريعية بيده لان كل احتكاريه للسلطة يعني الدخول في تناقض مع قواعد العقد الذي أقيم على أساسه المجتمع في احترام إرادة الأغلبية وقرارها. أن السلطة التشريعية عند لوك هي أسمى من السلطة التنفيذية لكونها تعطي للدولة روحها ووحدتها. وبالنسبة له أيضا أن مقاومة الأفراد في الدفاع عن حريتهم هو من اجل ضمان استمرار النظام أو تثبيته ضد كل التجاوزات

وليس فكرة الدفاع عن سيادة الأفراد وراء هذا التصرف، إنها محاولة لتذكير الأمير بضرورة التزامه بالقوانين واحترامه للمشروعية.

3- قد تعود جذور شرعية الدولة في رغبة الأفراد تشيد هذا الكيان كتعبير لإرادتهم الجماعية وهي فكرة جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau . فبالنسبة له أن الإنسان ولد حر وتنازل عن هذه الحرية لصالح العام الذي يعكس الإرادة المشتركة لجميع أعضاء المجتمع في العيش سويا الممثلة- أي الإرادة المشتركة - بالهيئة السياسية والتي يطلق عليها أعضاء هذا المجتمع اسم الدولة. بمعنى أخر أن الدولة تجد شرعية وجودها من خلال التقاسم المشترك لأفراد مجتمع ما للمصالح المشتركة بتفضيل المصالح العامة على الخاصة في تنظيم المجتمع من خلال تقاسم السلطات حيث تعتبر إرادتهم المشتركة مصدر للقانون لأنها تمثل سيادتهم التي لا تعلوها سيادة ثانية . وللتعبير عن هذه السيادة فان فكرة التفويض تترجم عمليا تلك الإرادة الجماعية بحكم المواطنين أنفسهم بأنفسهم من خلال ممثليهم المنتخبين عندما يفوض هؤلاء بالتكلم عنهم لوضع القوانين وصنع السياسة كتعبير عن الإرادة الجماعية .

وكما هو ملاحظ أن كل هذه الآراء بنيت على منطلقات ذاتية وتفتقد للأساس الموضوعي، فمثلا تعكس فكرة هويس فترة ولادة الليبرالية وصراعها مع النظام الإقطاعي وتخوفه من الفوضى السياسية التي قادت به إلى تفضيل مركزية السلطة على تقاسمها مع إطراف أخرين في حين فكرة لوك تعكس قوة البرجوازية الصاعدة ومطالبتها بتقسيم السلطة السياسية والتي تظهر بشكل واضح نضج تفكيرها مع فكرة روسو في خلق ودعم النظام الديمقراطي . أن غياب الأسس

الموضوعية لهذا العقد لم يمنع البعض من أن يبحث في تحليلات علم النفس السياسي التحليلي عن أرضية يستند عليها في دعم بعض من اتجاهات هذه النظريات . ومن بين هؤلاء المفكرين لايين هانت Hunt Lynn [1] التي ترى أن فكرة الدولة الديمقراطية وسلطاتها تجد جذورها في قصة العائلة الغربية وذلك من خلال أسطورة اوديب ورموزها ، حيث تمثل هذه الأسطورة الصراع بين الأب ممثل السلطة الانفرادية للتمتع الجنسي وبين الأولاد الطامعين بالحصول على هذه السلطة ، وتحميل الأم مسؤولية وجود هذا الصراع لكونها مصدر للأغراء. ومن نتائج هذا الصراع قتل الأب وشعور الأولاد بالذنب الذي دفعهم إلى التعاقد فيما بينهم بتقاسم السلطة والتعهد باحترامها بعد ظهور الفوضى بسبب غياب سلطة الأب . أن تقاسم السلطة بين الأولاد يعني خلق كيان يناط له وظيفة الحفاظ على الأمن – فكرة هوبس – وضمان المحافظة على الحرية من كل الاختراقات – فكرة لوك – وكوسيلة لتحقيق المساواة والرخاء بين الجميع – فكرة روسو – . وقد اخذ هذا الكيان شكل الدولة بسلطاتها المعروفة حاليا وكفكرة تحل محل سلطة الأب، وبالمقابل فقد احل الوطن محل الأم كرمز على تقاسم الأفراد لذة العيش معا وكرمز لإنجاب الأبطال[2].

أن كانت هذه الاستنتاجات قد تم التوصل إليها من خلال أحداث الثورة الفرنسية ، فمن الممكن تعميم نتائجها على الثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني، الذي يمكن تصويره كسلطة

---

(1) Hunt Lynn. Le roman familial de la révolution française .Albin Michel .Paris .1995

(10 Demichel Francine .La psychanalyse en politique .PUF .Paris . 1974.P. 95

الأب المتحكمة بدليل ذلك الاتفاق- كتعبير عن عقد - بين المواطنين الأمريكان على أهمية التنظيم السياسي والاجتماعي الذي وضعه الدستور والتفافهم حول قيادات الثورة وواضعي الدستور وللصورة التي يمثلوها في تفكير الأمريكان كصورة الأب الحنون. ولا تهرب وضعية المجتمع البريطاني هي الأخرى من هذا التحليل الذي وان لم يعش ثورة على غرار الثورة الفرنسية والأمريكية ، غير أن فكرة تقييد سلطة الملك من قبل الرعية في البداية وكمواطنين من بعد تفهم كتعبير عن تجريده عن سلطته الحقيقية في السيطرة. وبناءا على هذه المعطيات يمكن القول أن في أساس كل المجتمعات التي أخذت الدولة فيها صفة الكيان المجرد الذي أضفي عليها صفة السلطة تكمن فكرة تجريد أو تقليص سلطة السيطرة التي تجد جذورها العميقة في ذلك السند النفسي الثقافي المرتبط بالتاريخ العائلي للمجتمع. أن السؤال الذي يطرح في هذا الخصوص هل يمكن تعميم هذا الاستنتاج على وضعية العالم العربي؟ للإجابة على هذا التساؤل لابد من الوقوف قليلا عند المجتمع العربي وتكويناته الاجتماعية والنفسية . وعليه وانطلاقا مما ذكر أعلاه وفي محاولة تطبيق نفس التحليل على المجتمع العربي، فان أول شيئا يمكن تأكيده هو غياب وجود أسطورة أوديب في تاريخ قصة العائلة العربية في جوانبها العربي والإسلامي وثانيا تأثير هذا الغياب على تشكيل العقد الاجتماعي. في الحقيقة أن غياب وجود هذه الأسطورة يعود إلى أن جذور الفكر السياسي العربي والإسلامي هي جذور بدوية ولا علاقة لها بجذور المدينة كتلك الموجودة في التفكير الإغريقي وتشكيلاته الطبقية ، حيث تميزت الجذور البدوية بصفة العلاقات القبلية التي أخذت لها صفات التبعية أكثر مما تكون تعبير عن صفة التضامن بين أفراد المجتمع الواحد ، وكنتيجة فان صيغة التعاقد في التقاسم الأشياء

بين الأفراد والجماعات أن تم وضعها ، فان صيرورة وجودها لا تدوم طويلا بسبب صفة التبعية ونفسيتها التي تفضل المصالح الخاصة للقبيلة على المصالح العامة للمجتمع . أن هذه الإشكالية لم تؤثر على عرقلة قيام الدولة فقط ،وإنما أيضا على قيام مركز سياسي قادر على تنظيم المجتمع بشكل واضح لا تكون للروح القبلية علاقة به. أن التكوين التاريخي لهذه العائلة اجتماعيا ونفسيا اخذ منحا أخرا مع ظهور الإسلام تمثل بإحداث المركز السياسي القائم على فكرة العقد الاجتماعي باعتبار البيعة كنموذج لعقد بين الرسول وبين الأفراد ، ولكن صيرورة هذا العقد سرعان ما ذبلت بوفاة الأب واضع الأسس المجتمع الجديد وفاة طبيعية. فبعد وفاة الرسول – كمسئول في خلق العقد الاجتماعي- وانتشار الإسلام في بقاع العالم العربي فان صراع الأولاد – المؤمنين - فيما بينهم كان بسبب البحث عن من هو الأقدر أهلية من بينهم لتمثيل سلطة الأب في احتلال موقع السلطة وليس في أحلال سلطته ، بمعنى تجريده كما هو الحال في أسطورة اوديب لدى الفكر الإغريقي . ومن بين أهم نتائج هذا الصراع وعلى العكس مما حدث في التفكير الإغريقي عندما قاد الصراع إلى توحد الأفراد فيما بينهم و خلقهم للانا الجماعية المثالية التي عبر عنها بصياغتهم للعقد الاجتماعي الذي اخذ له صورة الكيان المجرد المعروف بالدولة ، قاد الصراع في المجتمع العربي إلى انفراط العقد الذي تم وضعه وانعكاس ذلك على الأمة رمز الأنا الجماعية المثالية بتقسيمها . وبتقسيمها تجزأت مرة ثانية العواطف التي كانت تجمعهم. ومع تعمق هذه التجزئة تعقدت إجراءات التماثل حيث حلت مشاعر الكراهية والغيرة محل الحب والوئام. وبهدف التخلص من هذه المشاعر وللتقليل من حدة مشاعر الذنب في عدم قدرتهم على التوحد ، فان البحث عن الحرية من خلال التكتلات المذهبية

والعرقية أخذت كوسيلة للحصول على التقدير الذاتي للمجموعة من خلال التأكيد على النرجسية الجماعية التي خلقت من خلال المبالغة الفكرية المذهبية والعرقية والتي أخذت لها مع تعمق هذه النرجسية صورة أيديولوجيات متخلفة لا تتطابق مع الواقع لكونها بنيت بشكل رئيسي على الحنين إلى الماضي المفقود . وكنتيجة مفهوم الدولة كتعبير عن الإرادة الجماعية لم ترسخ في ذهنية المجتمع .

أن شرعية الدولة التي تم خلقها مع دخول الاستعمار في العالم العربي هي الأخرى لم تستمد وجودها من وجود المؤسسات التي تم وضعها بل من خلال ذلك المزج بين نوعين من المصادر فهناك النظام التقليدي للسلطة الذي يستند على مجموعة العقائد بوجود قدسية لمالك السلطة (فالسلطة تمارس بشكل مجسد بمالك السلطة ....انه لا يمثل السلطة بل انه السلطة) [1]. والمصدر الثاني القائم على الشخصية البطولية

لمالك السلطة حيث (يخضع المحكومين بشكل تام ...بسبب بطولة هذه الشخصية وقوتها وبعض الصفات النموذجية المرتبطة فيه) [2]. في حين وبالعكس من هذه الوضعية فان شرعية الدولة في العالم الغربي تستند على اتفاق عقلاني وقانوني يتصف بكونه مجرد وغير شخصي تحدده قواعد تعين طريقة الاختيار ومدتها والصلاحيات المنوط لها . وان

---

(1) Bélanger André-J .Lemieux Vincent .Introduction à l'analyse politique .Presses de l'Université de Montréal.1996.P.150

(2) نفس المصدر أعلاه .ص.150

انتمـاء وتماثـل وخضـوع الأفـراد لهـذه السـلطة يفـترض أن يكـون طـوعي وإرادي وبعيد عن ممارسة القوة بكل شكل من الأشكال.

في الواقـع أن التركيـز علـى فكـرة افـتراض طوعيـة خضـوع الأفراد في العـالم الغربـي يعنـي هنـاك شـكوك في صـحة هـذا الاعتقـاد ، ويعود سبب ذلك إلى تأثير عوامل معينة في خلق هذا الخضوع أو في فرضه ولمعرفة هذا التأثير فان للنظرية الماركسية رأي فيه .

ثانيا : النظرية الماركسية:

تنطلق هـذه النظرية من فكـرة انه ليس للعقد الاجتماعي دخل وراء شـرعية الدولـة ومـا يقـرر هـذه الأخيرة هـو عامـل العلاقـات الإنتاجيـة المرتبطـة بـالنموذج الاقتصـادي الرأسمـالي الـذي تشيد عليـه أسـس الدولـة القانونية والسياسية. فالحياة المادية للمجتمـع، سياسـيا وثقافيـا ، مـا هـي إلا انعكـاس لطريقة الإنتاج المطبقة داخل المجتمـع، وهـذا يعـني أن شـعور الفرد ليس هـو الـذي يقرر مواقفه وإنما الحالـة الاجتماعيـة هـي الـتي تقـرر شعوره. فبنـاء المؤسسـات السياسية والقانونية للمجتمع يتم تأطيرها بالبنيـة التحتية الاقتصادية للطبقة المسيطرة البرجوازية فكل ما يصدر من هـذه المؤسسـات هـو انعكـاس للمصـالح هـذه الطبقـة . وعليـه فـان الدولـة ومؤسسـاتها تسـتمد شـرعيتها مـن شـرعية الطبقـة البرجوازيـة وقـدرة هـذه الأخيرة على خلق تماثل القاعدة معهـا مـن خـلال قـدرتها علـى خلـق الـوهم الاجتماعي بان الدولة هـي كيان تجريدي في خدمة المجتمع السياسـي. أن قـدرة هـذه الطبقـة علـى خلـق الـوهم الاجتمـاعي متوقفـة علـى قابليـة هـذه الأخيرة في ربـط إشـباع مصـالح الطبقـات السـفلى بوجودهـا علـى قمـة السـلطة وإمكانيـة تأطيرهـا لهـذه الطبقـات مـن خـلال أيـديولوجيتها . وحسـب هـذه النظريـة أن لا شـرعية للدولـة إلا عنـدما تكـون الطبقـة.

البروليتارية هي المسيطرة على السلطة . وهذه الشرعية هي شرعية مرحلية ، لان برنامج حكم الديكتاتورية البروليتارية بتطبيقه للنظام الاشتراكي ، يهدف إلى تحويل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لملكية الدولة من اجل القضاء على الفوارق الطبقية وكمرحلة للوصول إلى تطبيق الشيوعية . وبعد القضاء على الفوارق الطبقية بفضل هذا الانجاز سوف تنتهي الدولة كمعبرة لمصالح طبقية معينة وكما يقول انجلز (عندما تحل إدارة الأشياء وقيادة العمليات الإنتاجية محل إدارة حكومة الأفراد ، فالدولة لا يقضى عليها وإنما ستذبل) [1] ومع ذبولها تنتهي فكرة شرعيتها أن النقد الذي يمكن يوجه لهذه النظرية هو طوبائية الفكرة في تأكيدها على قدرة حكم الطبقة البروليتارية كطليعة ثورية قادرة على تغيير من طبيعة الدولة . فمن اجل أن تكون الطبقة القادرة على تحقيق التغييرات الجوهرية داخل المجتمع يجب عليها أن تكون مستقلة عن كل الطبقات الأخرى ليس فقط بسبب عددها وإنما بسبب قوة تلاحمها الطبقي الذي يمنحها هذا الاستقلال حيث يعبر عنه من خلال ثقافتها الطبقية في حين وما ظهر مع الواقع ، فأن حاجة هذه الطبقة للمجموعة المثقفة – ومهما أعطي لها من تسمية- من اجل تنويرها وتقوية شعورها الطبقي ، جعلها من الناحية النظرية والعملية مجموعة تابعة لهذه الأخيرة، لكون أن هذه المجموعة هي خالقة الفكرة وحتى ولو اخذ بنظر الاعتبار فكرة كرامشي لتبرير هذا اللجوء في تأكيده على (أن هذه المجموعة تشكل الشريحة العضوية للطبقة العمالية التي تمنح لهذه الطبقة انسجامها وقوة شعورها . لان هذه

(1) Engels. F. Anti-Dühring.1978.éd. sociales .p319-320

الشريحة هي تعبير عن قوة هذه الطبقة وهي في نفس الوقت مالكة معرفتها) [1]

في الواقع أن حاجة الطبقة العمالية للمجموعة المثقفة لا يعني فقط تبعيتها لها وإنما أيضا عدم قدرتها على قيادة التغيرات لكون أن عملية التغير ستكون تعبير عن اعتبارات ومعطيات وأفكار من يملك المعرفة وليس من يكون في محل التبعية ومهما حاول المرء تبرير هذا التصرف بمعطيات ثانية . يضاف إلى ذلك أن اعتبار المجموعة المثقفة الشريحة العضوية ومالكة المعرفة هو اعتراف صريح بغياب الثقافة البروليتارية كطبقة بحد ذاتها لان شعورها بالوعي الطبقي لن يتم تحقيقه إلا من خلال تدخل المجموعة المثقفة من جهة ومن جهة أخرى وكنتيجة طبيعية لحالة تملك المعرفة للمجموعة المثقفة فان الانتماء والشعور بالوعي الطبقي الذي سيتمحور حول موضوع المعرفة سيقوي من الأسس الطبقية لمالكي المعرفة على حساب المجموعات التابعة لها فكريا وبالخصوص كلما أثيرت فكرة المعرفة وعلاقتها بقيادة السلطة وعملية التغيير . لذلك فرفض خضوع هذه المجموعة لمن لا خبرة له ستثير لدى هؤلاء (شعور بالذنب كلما طرحت فكرة السلطة) [2]. ويدفعها هذا الشعور بالتمسك بالسلطة وبشكل استبدادي مما يمنع من تطور الطبقة العمالية من جهة ومن جهة أخرى مرحلية وجود الدولة مالكة وسائل الإنتاج سيثبت وعلى حساب هذه الطبقة حينما يصبح العامل أداة بيد السلطة بهدف خدمة الاقتصاد بدلا من أن يكون الاقتصاد في

(1) Braud Philippe .Histoire des idées politiques de gauche .cours de science politique .4 année .Faculté de droit .Rennes .p.30

(2) Badin Pierre .aspects psychosociaux de la vie collective .Le Centurion .Paris 1977.Vol.2 .p.115

خدمته .أي بعبارة أخرى أن نتائج التطبيق الاشتراكي تتوافق ونتائج التطبيق الرأسمالي بكون يبقى العمل والطبقة العمالية أداة لخدمة العمليات الإنتاجية وليس العكس وعليه وفي هذه الحالة فان الدولة حتى في التفكير الماركسي ستبقى محافظة على طبيعتها ولن تتغير بكونها تعبير عن سيطرة طبقة- المجموعة المثقفة والتكنوقراطية والبيروقراطية - تمارس عقلية الوصاية على طبقة ثانية لكونها صاحبة المعرفة. وكما يقول بوكانين (وجود السلطة يعني وجود السيطرة وكل سيطرة تعني وجود جماهير خاضعة) [1] وبهدف تأطير هذا الخضوع فان اللجوء إلى المعطيات الأيديولوجية تعتبر خير وسيلة لخلق شرعية ما حول قيادة الدولة .

في الحقيقة أن القول بخلق الشرعية يعني عدم وجودها أصلا وإنما يعمل على استحداثها. ولا تهرب عملية الاستحداث من كونها عملية سرقة ضمير الفرد من خلال بعض المعطيات التي لها اثر ما على نفسيته بسبب الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للفرد والمجموعات .وتتم عملية سرقة الضمير من خلال استعمار شعور الفزد والجماعات عن طريقي الخوف والتعويض . فممارسة القمع بشكله المادي - ممارسة التعذيب – أو المعنوي – إفراز الفرد أو المجموعات كمجموعات مناهضة أو ضد النظام – تجبر هذه الممارسات الأفراد والمجموعات، بسبب دافع الخوف ، الخضوع إلى قياديي الدولة وممثليها. أما استعمار الشعور عن طريق التعويض فانه يتم من خلال إغراء الأفراد والمجموعات بالعوائد المادية أو المعنوية بإضفاء صفات المناضل وإطراء المديح والتقريب إلى

(1) Genth . H . Mills .C.R .From Max Weber. The section on class status and party .New York .1960

السلطة وإدخالهم ضمن المجموعات القيادية وبشرط التنازل عن حريتهم بالانضباط بقواعد السلم الهرمي للسلطة الدولة. أن هذه الممارسات لم تقد فقط إلى قيام الشرعية والتي وان وجدت فان سرعان ذبولها يتم مع بوادر انهيار القواعد التي تمت عليها تشيد الدولة، وإنما قادت أيضا إلى المزج بين فكرة قانونية الشيء وشرعيته. فتمكن مجموعة ما من الوصول إلى قمة الهرم السياسي وقيادة الدولة ومؤسساتها على ضوء قواعد الدستور يمكن وضعه في المجال القانوني ، ما دامت هذه المجموعة ملتزمة بالقواعد الدستورية. ولكن هذا لا يعني بالضرورة شرعيتها إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار أن الدستور ما هو إلا منحة من قبل القيادة تشرعها لنفسها لتنظيم الحياة السياسية وبشكل يتوافق مع معطيات إيديولوجيتها. وان وقف العمل بهذا الدستور يبقى بيد هذه القيادة كلما شعرت بان مصالحها معرضة للخطر. في حين فكرة الشرعية لها عمق اكبر (.. يرتبط بالتاريخ الوطني – للمجتمع – والموقع الجغرافي والقيم الثقافية مثلما لها ارتباط بالعلاقات الطبقية المرتبطة بطريقة الإنتاج ...ولكونها نتاج للتاريخ الإنساني فلابد عند دراسة الدولة – وشرعيتها – أن تؤخذ بنظر الاعتبار مساهمات المسيرة التاريخية والفلسفية والنظرية السياسية إلى جانب معطيات الاقتصاد السياسي)(1).

ثالثا : النظرية العقلانية الشرعية :

أن ولادة الدولة الحديثة في العالم الغربي إن كان يعبر عن الشعور بالوعي بوجود الفوضى السياسية التي كانت تعم المجتمع

(1) Resnick Philip .Les fonctions de l'Etat modern : à la recherche d'une théorie .IN .Kazancigil .L 'Etat au pluriel .Economica . Paris .1985 .p 194et p 205

الإقطاعي والصفات المتخلفة للامتيازات والعلاقات الاقتصادية المتحكمة داخل هذا المجتمع وغياب الحريات والمساواة بين الأفراد، فإن القانون الروماني الذي شيد على فكرة المساواة فسح المجال أمام البرجوازية الصاعدة كطبقة الاستفادة من هذا التواجد القانوني لوضع قواعد التنظيم القائم على فكرة المساواة في الحقوق وضمان النظام القانوني لها . ومن خلال هذه الفكرة بحثت شرعية الدولة لا على أساس مطابقتها للمعايير الأساسية التي تم وضعها وإنما من خلال شعور الأفراد والفاعلين الاجتماعيين بضرورة وجودها. ففكرة الخضوع للدولة لم تولد من فكرة تملكها لسلطة احتكار استخدام القوة وإنما من خلال حاجة المجتمع العقلانية للتنظيم ولضمان الحماية القانونية للنشاطات الاقتصادية وحماية الملكية الخاصة. بعبارة أخرى أن الدولة تستمد شرعيتها ليس في تطابقها مع قواعد النظام القانوني الموضوع فقط وإنما من خلال قدرة قواعد هذا النظام على التعبير عن التمثيل الاجتماعي للقيم المطلقة لهذه القواعد حينما تأخذ هذه القواعد ليس كأهداف بحد ذاتها وإنما كوسيلة لتأسيس السلوك الاجتماعي المرغوب فيه ونبذ الغير مرغوب فيه من قبل الجميع، أفراد كانوا أو جماعات. وفي هذه الحالة تصبح الدولة كضامنة لهذا التأسيس بما تملك من قدرة على (الإقناع والفرض) [1] وذلك حسب رأي ماكس فيبر Max Weber.

إذا كان وراء حاجة المجتمع للتنظيم تكمن تلك الدوافع التي تدفع بأفراد المجتمع القبول بالخضوع إلى سلطة عليا تأخذ كنموذج وكمصدر للتماثل يتم على ضوءها التفريق ما بين هو ايجابي للمجتمع

---

(1) Weber Max .économie et société .Paris pocket .1995. P .68

وما هو سلبي، فان هذا التصرف ينساق في إطار (قدرة الأفراد العقلانية في تحقيق أقصى المنافع الشخصية) [1] كما يقول بذلك تيموثي ليم Timothy C Lim. وتلعب التنشئة الاجتماعية والسياسية دورا في ذلك والتي تفترض إنها تتم على المستوى القاعدي وبشكل طوعي. ولكن هذا لا يمنع من أن يكون وراء هذه العملية جهد سلطات الدولة في تعبئة الأفراد والمجموعات وراء أهداف معينة ، ترى إنها ضرورية في عملية تطور المجتمع سياسيا واقتصاديا .

وما يجب الإشارة إليه في هذا الخصوص أن عملية التعبئة غالبا ما تتصف بمرحليتها بمعنى أنها عملية مؤقتة مرتبطة بظرف معين وقد تفقد فعاليتها إن طالت مدة استغلالها بسبب الاستهلاك السريع للأهداف التي كانت وراء اللجوء إلى استخدامها ، خصوصا إذا ما تعرضت أو فقدت هذه الأهداف معنى وجودها، بسبب اكتمال إشباعها أو تغير الظروف المحيطة بالمجتمع داخليا وخارجيا. لذلك فان الشرعية التي تقوم فقط على هذا الأساس غالبا ما تجد صعوبة في استمرار وجودها . والعكس من ذلك فان الشرعية التي تركز على المراهنة بدور التنشئة الاجتماعية والسياسية في استمرار صيرورتها لها أكثر الحظوظ في ترسيخ قواعد وجودها ،لان التعليم الذي سيرتبط بمعطيات عملية التنشئة وتداخلها مع نمط الثقافة وقيمها يعد اكبر ضامن لاستمزارية شرعية الدولة ومؤسساتها .

كخلاصة، يمكن للمرء القول أن فكرة شرعية الدولة تبقى قضية أخلاقية وقانونية فهي أخلاقية لكونها تتعلق بطريقة ممارسة

---

(1) Lim.Timothy C .Doing comparative politics .Lynne Rienner Publishers .2006 .P.140

القائمين على سلطة الدولة للصلاحيات المنوط إليهم وفلسفتهم السياسية التي تعبر عن نظرتهم لطريقة تصورهم لتنظيم حياة المجتمع. وهي قانونية لان على ضوءها تتحدد مجالات نشاطات الدولة التي يضع الدستور حدودها برسم ما هو شرعي وما هوغير شرعي وذلك بتحديد نطاق ما هو غير شرعي في تجاوز هذه الحدود المتفق عليها مسبقا .أن هذه الحدود هي التي تمنح القائمين على إدارة سلطة الدولة الاستمرار في مواقعهم السياسية ، ومن اجل معرفة كيفية ممارسة سلطات الدولة لابد من البحث في موضوع الحكومة لكون أن هذه الأخيرة هي المسئولة على تمثيل الدولة وسيادتها فكيف تعمل الحكومة؟

الحكومة وكيفية تكوينها :

في البداية لابد من القول أن ليس هناك دولة بدون حكومة وحتى في تلك الدول التي تكون السلطات محصورة بيد رئيس متفردة بها أو شخصية كرازماتيكية لا تنازعها أي سلطة ثانية في قيادة الدولة، الحكومة تبقى المؤسسة التي لابد منها لإدارة أعمال الدولة . فعلى من رغم دور الرئيس في تمثيل الدولة في المحافل الدولية لكونه يمثل الرمز الوطني للسيادة وتبعا للثقافة السياسية القائمة وطبيعة قواعد الدستورية التي قد تنص على كونه أيضا رئيس الحكومة كما هي الحالة في النظام الأمريكية ، تبقى الحكومة الجهاز الفعال داخل الدولة لكون أن مسؤولية تنظيم حياة المجتمع بكل جوانبها تقع على كاهلها . أن أهمية وجود الحكومة أنما جاء وليدة تعقد العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع التي تفرض قيام التنظيم الضروري لاستمرار المجتمع. ويعني التنظيم وحسب رأي كوشكيشي[1] توزيع المسؤوليات على أجهزة متنوعة وهذا التنوع هو الأخر نتيجة الاختصاصات التي تتمتع بها

---

(1) Khoshkish A .The socio-political complex .An interdisciplinary approach to political life .pergamon press .London . 1979

وللصلاحيات المنوط لها . أن القول بالتنظيم يعني وجود هيكلية معينة تنضبط بقواعد ومعايير تحدد طريقة العمل الداخلي .وهذه الهيكلية هي التي تمنح التنظيم قوته وفاعلية أعماله في تحقيق الأهداف المرغوب الوصول إليها . ولهذا فان محاولة القوى السياسية، أحزابا كانت أو تنظيمات ، ومهما كان نوعها وتأثيرها داخل المجتمع ، في السيطرة على الحكومة والاستيلاء عليها هو وراء صراعهم السياسي، لان التمكن منها يساعدها على ترجمة أيديولوجيتها إلى سياسة .فما هو معنى الحكومة ؟ في الواقع هناك ثلاث معاني على الأقل للحكومة :

1- المعنى الأول : ويشير إلى العمل والقيادة والطريقة التي تمارسها السلطات السياسية بعبارة أخرى الحكومة حسب هذا المعنى تعني إدارة الدولة.

2- المعنى الثاني : ويشير إلى ذلك الجهاز الجماعي المكون من مجموعة من الوزراء - وفي بعض الأحيان ينظم إليهم وكلاء الوزارات — ويترأسها شخصية تسمى بتسميات مختلفة حسب النظام السياسي المطبق وطبيعته .فقد تسمى برئيس الوزراء كما هو الحال في اغلب الدول العالم أو مستشار كما هو الحال في ألمانيا أو رئيس المجلس كما هو الحال في ايطاليا أو الوزير الأول كما في فرنسا . وهذا الجهاز يمتلك الصلاحيات المنوط له من قبل الدستور لإدارة الدولة.

3- المعنى الثالث ويشير إلى مجموعة السلطات العامة الدستورية التي تأخذ شكل المؤسسات المالكة للقوة السياسية التي حدد ت صلاحياتها من قبل الدستور وهدف وجودها هو إدارة شؤون الدولة.

أن ما يمكن استنتاجه من المعاني المذكورة أن الحكومة هي جهاز الذي يقوم بالأعمال التنفيذية والإدارية الضرورية لاستمرار وجود

الدولة على المستويين الداخلي والخارجي وذلك من خلال السياسات التي تضعها والقرارات والمراسيم التي تصدرها في هذا المجال ،أو من خلال وضعها موضع التطبيق للقوانين التي تشرعها السلطة التشريعية . فعلى المستوى الداخلي يقع على كاهلها القيام بإشباع المطالب المتنوعة للشعب من خلال وضع السياسات الضرورية لذلك ، إضافة إلى وظيفة المحافظة على ضمان الأمن الداخلي ضد كل ما يؤثر على وجود المجتمع أو أي تهديد يأتي من الخارج . أما على المستوى الخارجي فإنها الجهاز المسئول على تمثيل الدولة على المسرح الدولي من خلال المؤسسات التي تخلقها على المستوى الداخلي والخارجي وهدفها هو المحافظة على المصالح القومية للبلد.ولكونها الجهاز التنفيذي، فإنها مسئولة أمام البرلمان عن أعمالها في الأنظمة البرلمانية ،لكون البرلمان يمثل الشعب صاحب السيادة من خلال نوابه حيث يتم تعيين رئيس الحكومة- وبناء على ما تحدده قوانين الانتخابات - أما من قبل رئيس الدولة بعد فوز الحزب الحاصل على أكثرية المقاعد النيابية من بين عدة أحزاب تختلف فيما بينها أيديولوجيا، أو أن نظام الاقتراع يسمح بإعطاء احد الأحزاب أغلبية مطلقة ، وبهذه الحالة فان رئيس الحزب هو الذي يتولى رئاسة الحكومة كما هو الحال في بريطانيا . أما في الأنظمة الرئاسية كحال الولايات المتحدة الأمريكية فان رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية. وعلى عكس الأنظمة البرلمانية فالرئيس هنا لا يخضع إلى السلطة التشريعية بسبب مبدأ فصل السلطات .أما في الأنظمة التي أخذت بالنظام المزدوج أي بنظامي البرلماني والرئاسي،حالة فرنسا ، فالحكومة تتشكل من قبل الحزب الذي يتمتع بأغلبية المقاعد البرلمانية ورئيسها يعمل تحت إشراف رئيس الدولة الذي يعينه وتكون في نفس الوقت مسئولة سياسيا أمام البرلمان حيث يتمتع هذا الأخير بمراقبة أعمال

السلطة التنفيذية ، ولكن مع فارق معين بدأ يتطور كاتجاه جديد في التفكير السياسي الفرنسي. فبعد الانتخابات الرئاسية لعام 2007 والتغير الدستوري الذي تم في عام 2008، فان رئيس الدولة وبسبب انتخابه عن طريق الاقتراع العام لن يكون فقط مشرف على عمل الحكومة بل يشارك في عملها عن طريق توجيهاته التي يفترض بالحكومة الالتزام فيها . بمعنى أخر لم يعد رئيس الحكومة هو الذي يعد برنامج حكومته بل انه أصبح منفذ لتعاليم رئيس الدولة ، مع استمرار نفس الوضعية الموجودة في الأنظمة البرلمانية بصلاحية السلطة التشريعية برقابة أعمال السلطة التنفيذية بإسقاط الحكومة أذا لم تستطع هذه الأخيرة من الحصول على ثقة النواب .أن هذا التحول في التصرف السياسي يظهر تأثير التفكير الأمريكي على القيادات السياسية الفرنسية بسبب عولمة العالم وتأثيرات نتائجها على الأفكار السياسية ويتجلى هذا التأثير في هذا المجال في محاولة القيادة السياسية الجديدة الفرنسية تبني نفس التصرف القيادة الأمريكية حيث تكون الاهتمامات السياسية الإجمالية من صلاحية الرئيس في الوقت تبقى اهتمامات أفراد السلطة التشريعية منحصرة (مثلا بالعوامل المتعلقة في إعادة انتخابهم) [1] مع فارق أن في الأنظمة البرلمانية تبقى مواضيع السياسة العامة من اختصاصات النواب .

أن مسؤولية الحكومة أمام البرلمان سواء في الأنظمة البرلمانية أو المزدوجة لا يعني غياب التعاون فيما بينهم ،بل العكس فان مبدأ التعاون بين السلطات هو السائد بدلا من مبدأ فصل السلطات . أما عن

(1) Bélanger.André-j .Lemieux Vincent .Introduction à l'analyse politique .Les presse de l'université de Montréal.1996.p.167

تشكيل الحكومة في نظام البرلماني وكما ذكر أعلاه، فأنه يعكس فوز حزب ما بأغلبية المقاعد البرلمانية حيث تسمى في هذه الحالة الحكومة بحكومة الأغلبية المنسجمة أو شبه المنسجمة. إلا انه يحصل في بعض الأحيان أن حكومة الأغلبية تتشكل من حزبين يتقاسمان نفس الاتجاهات الفكرية : فقد تفرز نتائج الانتخابات على حصول حزبيين بشكل متناصف أو بأقل من ذلك على المقاعد البرلمانية ، فتفرض هذه الوضعية صيغتها على التشكيل الحكومي، حيث تسمى الحكومة المنبثقة من هذه الوضعية بحكومة الأغلبية المؤتلفة ،أو تسمى في بعض الأحيان بالأغلبية المؤتلفة الشبه المنسجمة، أذا كان هناك فرق قليل لصالح حزب على الأخر . إلى جانب هذا النوع من الشكل الحكومي هناك شكل ثاني يعرف باسم حكومة الأقلية ، وفي أساس هذا التشكيل هناك حالة الأوضاع الداخلية للمجتمع السياسي الذي يتسم بالاضطراب السياسي وعدم تمكن الأحزاب السياسية من الحصول على المقاعد

البرلمانية الكافية التي تمهد لتشكيل حكومة واضحة المعالم لذلك فان الحكومة التي تتشكل أما أن تأخذ لها صورة حكومة بدون دعم من الغالبية أو أن تكون حكومة مدعومة من غالبية النواب المختلفين فكريا. وكما ذكر أعلاه أن تشكيل هذا النوع من الحكومات إن كانت الأوضاع السياسية تكمن وراءه ، فإنها تأخذ لها صفة الوقتية ، أي بمعنى أخر أن وجودها يبقى متوقف على قدرة الأحزاب السياسية والقوى المعارضة في حل مشاكلها وقدرتهم على تشكيل الأغلبية في البرلمان متجاوزة بذلك خلافاتها وتشكيل ائتلاف لإسقاط الحكومة القائمة أو دعمها.

في الواقع إذا كان هذا التنوع هو في أساس التكوين الحكومي فان في داخل هذين النوعين هناك تنوع ثاني يظهر مدى تأثير الأحزاب السياسية في التشكيل الحكومي. فعلى العكس من حكومة الأغلبية وحكومة الأقلية هناك أيضا في الأنظمة البرلمانية وبالخصوص في بريطانيا منذ عام 1937 وفي فرنسا أيضا التي أخذت بها في فترة معينة من حياتها السياسية وذلك عام 1966 ، بما يسمى بحكومة الظل في بريطانيا والحكومة المعاكسة في فرنسا . وتجد هذه الحكومة جذورها في الحكومة التي فشلت لأسباب معينة وعدم قدرتها على مواصلة عملها ،أما بسبب سحب الثقة عنها أو بسبب الانتخابات. وتهدف هذه الحكومة من خلال تشكيلها الحصول على السلطة مرة ثانية. وتتكون هذه الحكومة التي لا تتمتع بصلاحيات فعلية ، من رئيس الحزب المعارض ووزراء من الحكومة السابقة، كما هو الحال في بريطانيا ،أو يضاف إلى ذلك ،ضم عناصر من المجتمع المدني التي لم تحتل يوما ما مراكز المسؤولية كما هو الحال في فرنسا . في الحقيقة إذا كانت حكومة الظل لا تتمتع بصلاحيات فعلية ألا إننا نلاحظ ، وكما تظهر الاتجاهات الفكرية في فرنسا وبعد الانتخابات الرئاسية لعام 2007 ،بان أطراف أحزاب اليسار حاولت أحياء هذه الصيغة في التعامل السياسي ،وذلك بتشكيل السلطة المعارضة contre pouvoir والتي هدفها ليس فقط عرقلة الحكومة وإنما في الحد من سيطرة أحزاب اليمين على الساحة السياسية ولكن يبدو إن هذه المحاولة لم تعطي لحد الآن أي مرودية سياسية فعالة .

أن طريقة تشكيل الحكومة في النظامين الرئاسي والبرلماني تلعب دورا مهما في أسلوب عمل الحكومة والحرية التي تتمتع بها في

انجاز أهدافها . فالحكومة في النظام البرلماني تتمتع بحرية المبادرة في التشريع من خلال اقتراح مشاريع القوانين على البرلمان، يضاف إلى ذلك سيطرتها على إجراءات العمل البرلماني ،بسبب التعاون بين السلطتين كنتيجة طبيعية لتكوين الحكومة التي تجد جذورها داخل الأغلبية البرلمانية ولكون أن اغلب الوزراء هم أعضاء من الحزب الفائز بالانتخابات، فان هذه الوضعية تساعد أعضاء الحكومة على الالتزام بالبرامج السياسية التي طرحوها أثناء عملية الانتخابات . في حين يعاني الرئيس في الأنظمة الرئاسية كحالة الولايات المتحدة من مشكلة السلطة وبالخصوص في مجال التشريع ، حيث تتصف سلطته بأنها موزعة بينه وبين الكونغرس مما يجعل الرئيس في كثير من الأحيان تحت رحمة النواب والشيوخ . ومع غياب حدود هذه السلطة بشكل ثابت، فان الخلافات سرعان ما تدب فيما بينهم و تعطل ،من ثم، عمل السلطة التنفيذية . يضاف إلى ما ذكر أن قوة فعالية الحكومة أيضا تختلف بين النظامين فإذا كان التعاون بين السلطات في النظام البرلماني يجبر النواب(على الالتزام بالسياسة العامة للحكومة فانه من الصعب تحول البرلمان كناطق أو معبر عن الخصوصيات الجهوية كما هي الحالة مع الأنظمة الرئاسية حيث يضع مبدأ الفصل بين السلطات في الأنظمة الرئاسية النواب في موضع الدفاع عن المصالح الأكثر آنية ناخبيهم وما يحمله- هذا الدفاع – من فوائد وسلبيات) [1]، ولكون أن مصالح بقاء النواب كنواب مرتبطة بشكل مباشر مع مصالح ناخبيهم فان الدفاع عن الخصوصية الجهوية سينعكس تأثيره على عمل مصالح

---

(1) Bélanger.André-j .Lemieux Vincent .Introduction à l'analyse politique .Les presse de l'université de Montréal.1996.p.168-169

ناخبيهم فان الدفاع عن الخصوصية الجهوية سينعكس تأثيره على عمل الحكومة والتقليل من فاعليتها السياسية في مجال السياسة العامة.

أما بالنسبة لسياسة التحالفات لتشكيل الحكومات فإنها تملك منطقها الخاص والذي يقوم على أساس قدرة الأحزاب السياسية على استغلال التقارب الأيديولوجي والسياسي فيما بينها لتحقيق الحد الأدنى من أهداف برامجهما السياسية . فلكون أن ظروف وصول هذه الأحزاب إلى السلطة لم تمنحهما الإمكانية للحصول على غالبية المقاعد البرلمانية التي تمكنهما من تحقيق جل أهداف برامجهما ، فان القبول بالحد الأدنى يمنحهم فرصة البقاء على الساحة السياسية والعمل من خلال السلطة على زيادة انتشارها الشعبي داخل المجتمع ،وذلك من خلال اللعب على الشعور بالأمل بتحقيق كل الأهداف الذي يخالج صدور المنظمين إلى صفوفها أو المؤيدين لها ، بالفوز يوما ما بكل المقاعد البرلمانية. ولا تعني سياسة التحالف بالضرورة الاتفاق مع المجموعات المؤطرة من الأحزاب السياسية فحسب ، وإنما تعني أيضا الاتفاق مع أفراد مستقلين ، وذلك من خلال قدرة الأحزاب السياسية على خلق الأمل أو تحقيقه لدى الأفراد عندما تقوم بتحقيق مصالحهم .

و يدفع هذا الأمر بالأفراد للانتماء إلى هذه الأحزاب والنضال من أجل وصولها إلى السلطة السياسية لكي تتمكن من تحقيق برامجها المطروحة. ويتم ذلك من خلال عملية التصويت لصالح هذه الأحزاب أثناء أوقات الانتخابات.والسؤال الذي يطرح هو كيف تتم عملية التحالف لتشكيل الحكومة ؟

إن المقصود بالتحالف وحسب تعريف كيلي[1] اتفاق مجموعة من الأفراد أو مجموعات على :

أولا : مواصلة تحقيق أهداف مشتركة ومترابطة.

ثانيا : وضع الإمكانيات التي يمتلكونها بشكل مشترك بهدف تحقيق الهدف.

ثالثا : الترابط فيما بينهم وبشكل إرادي فيما يتعلق بتنفيذ الهدف والوسائل التي تساعد على تحقيقه

رابعا : الاتفاق على توزيع الفوائد فيما بينهم بعد انجاز الهدف

في الحقيقة أن تحليل ما ذكر أعلاه يبين لنا بان هناك أساس لابد من توفره من اجل إنجاح أي تحالف و هذا الأساس هو:

أولا : وجود قيم متشابهة إلى حد ما في برامج المجموعات السياسية والاقتصادية.

ثانيا : وجود تفاوت نسبي في الحجم العددي لكل مجموعه مع وجود توافق أيديولوجي في منظورها السياسي . بمعنى أخر أن وجود تفاوت عددي نسبي بين المجموعات لا يشكل عقبة أمام التحالف، ولكن غياب التوافق الأيديولوجي، ومهما كانت نسبة التفاوت العددي قليلة فيما بينهم، فان هذا الغياب يشكل عقبة أمام تشكيل الحكومات.

إن ما يتسم به التحالف هو اتفاق المجموعات المتشابهة فيما بينها على تقاسم المنافع وبشكل يحقق لكل واحدة منها الحد الأدنى

---

(1) Kelley .E .W .Techniques of studying coalition formation . Midwest journal of political science .1968 . 12 . P 62-63

من العوائد، ولكن بشرط أن الثقل السياسي لكل طرف لابد أن يكون متساو مع الأخر. فإذا لم يتحقق هذا الشرط فأن هناك تحديدات تفرض تحقيق الحد الأدنى من العوائد والتي إذا لم تحترم، فأنها تقود إلى انهيار التحالف، ومثال على ذلك توزيع الحقائب الوزارية المهمة حسب قوة كل حزب وثقله السياسي وقد ينهار التحالف ليس فقط بسبب عدم احترام الأطراف المتحالفة لقاعدة تقسيم الفوائد، وإنما أيضا لزيادة عدد الأطراف المتحالفة، فكلما ازداد عدد الأعضاء المتحالفين، كلما ازدادت المشاكل والتعقيدات، وبالتالي ازدادت فرص انهيار التحالف. ويفسر انهيار التحالف في هذه الوضعية، بعدم قدرة المتحالفين على مواصلة سياسة المساومة فيما بينهم وبالخصوص في مجال تقسيم العوائد القابلة للتوزيع. ويفسر هذا الانهيار أيضا بتغير الظروف التي قادت إلى التحالف وتأثير هذا التغير على مصالح المجموعات في تبديل وتغيير من سياساتهم تجاه بعضهم للبعض.

في الواقع يأخذ تغير الظروف إشكالا متعددة مثل: زيادة أو نقصان قوة الموارد المادية والعددية لطرف ما واثر ذلك على إحداث الاختلاف في وجهات النظر حول قضايا معينة .أو يأخذ له شكل قيام انشقاق داخل حزب ما في التحالف وتغيير وجهة نظره السياسية باتجاه الأطراف المتحالفة وتغير نظرة هؤلاء باتجاه سلوكية المجموعة المنشقة. ولا يتوقف تغيير السلوكيات السياسية للأطراف المتحالفة الواحدة باتجاه الأخرى بسبب تغير الظروف الداخلية للمجتمع فقط ، بل قد يكون نتيجة للتغيرات الدولية المحيطة بالمجتمع السياسي الداخلي. فعندما يطرأ تغيير نوعي في العلاقات الدولية أو ظهور أزمة دولية ، فهناك إمكانية لتغيير سلوكيات الأحزاب المتحالفة في إطار الحكومة

بهذه الأجواء حينما يتخذ قسما منها مواقف تتناقض والاتفاق الذي تم على ضوءه تشكيل الحكومة . وكنتيجة فالاختلافات في المواقف باتجاه القضايا الدولية إذا ما تعمقت، فان أثارها ستنعكس على الحكومة في فشلها مواصلة أداء عملها بفاعلية مما يقود إلى انهيار التحالف وسقوط الحكومة، إن تحليل سياسة التحالفات المذكورة تبين لنا :[1]

أولا : من هي القوى المسيطرة ، بمعنى من هي القوى التي تشارك في إجراءات تشكيل الحكومة

ثانيا : التكوين : ويقصد فيه من هي القوى التي تشكل الحكومة وما هي صفات الوزارة الائتلافية.

ثالثا : التفاوض : ويعني به ماهية الإستراتيجية والتكتيك المستعمل من قبل القوى بهدف انجاز الاتفاقات الجماعية.

رابعا : المنافع : والمقصود بها الفوائد التي تحصل عليها القوى التي نجحت في التوصل إلى الاتفاق.

خامسا : الاستمرارية : وتعني ، ما هي العوامل التي تساعد على استمرار التحالف الوزاري .

في الحقيقة تعكس سياسة التحالف لتشكيل الحكومة، كما يظهره لنا التحليل أعلاه، وجود موقف تصارعي بين مصالح مجموعات سياسية ذات إيديولوجيات المتباينة، حيث يعرقل هذا الصراع المصلحي تمكن قوة ما على السيطرة على السلطة السياسية بمفردها

---

(1)Browne Eric C .Dreijmanis John. Editors. Government coalitions in western democracies .Longman .1982.P.5

الأمر الذي يدفعها إلى الدخول في تحالفات مع قوى أخرى تتصف بمرونة سلوكها السياسي وقدرتها على المساومة وذلك من خلال :

أولا : استثمار إمكانياتهما المادية بهدف السيطرة على السلطة السياسية.

ثانيا : الاستفادة من موقعها الاستراتيجي داخل المجتمع.

ثالثا : الاستفادة من ظروف التفاوض بمعنى الاستفادة من الظروف المحيطة بالمجتمع أو من الظروف الداخلية.

إن الهدف النهائي من كل هذه الإجراءات هو تحويل التحالف الجزئي إن كان موجودا إلى تحالف أغلبية يستخدم كوسيلة من أجل الوصول إلى السلطة السياسية.

أن ما يشجع الأطراف على التفاوض والتحالف هو ذلك الشعور بالخوف من استمرار الصراع والتنافس فيما بينهم إلى درجة قد تقود ليس إلى تمزيق المجتمع بل إلى إنهاء وجودهم بسبب الصراع وان دل هذا السلوك على شيء فانه يدل على أهمية وجود الشعور الغيري في تجاوزه للشعور المصلحي والذي يعود له الفضل لتجنب مواصلة

التنافس الذي قد يقود إلى تمزق المجتمع وذلك حسب رأي كامسون Gamson[1].

وتتحكم في الواقع ظروف البيئة السياسية وقواعد الثقافة السياسية في عملية التحالف . فإذا كان هناك إجماع من قبل كل

(1) Gamson W.A . Experimental studies of coalition formation. IN . Berkowitz L . Advances in experimental social psychology. Vol1. New York . Academic press .1964

الأطراف، أحزاب كانوا أو مواطنين، على قواعد اللعبة السياسية و على دور ألأحزاب السياسية، فإنه من الممكن حصول الحكومة المؤتلفة على شرعيتها. يضاف إلى ذلك عامل قوة الاندماج الحزبي الذي يلعب دورا في التضامن الحزبي حيث يتحكم هو الأخر في سلوكية التحالف أو العكس. وحسب تحليل روبرت دال Robert Dahl هناك أربعة أنظمة سياسية تختلف الواحدة عن الأخرى في درجة قوة الاندماج الحزبي للأحزاب العاملة في إطار النظام السياسي القائم. وهذه الأنظمة هي[1]:

1- نظام الحزبين حيث يتمتع كل حزب بدرجة كبيرة من الوحدة الداخلية كما هو الحال في بريطانيا.

2- نظام الحزبين حيث يتمتع كل حزب بدرجة ضعيفة نسبيا من الوحدة الداخلية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- نظام تعددية الأحزاب حيث يتمتع كل حزب بدرجة كبيرة من الوحدة الداخلية مثل السويد والنرويج.

4- نظام تعددية الأحزاب حيث يتمتع كل حزب بدرجة ضعيفة من الوحدة الداخلية مثل ايطاليا وفرنسا.

ففي النظام الأول يتنافس الحزبان على الأصوات من أجل الحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية. و تتسم المنافسة بينهم في داخل البرلمان بشدة قوتها. وفي هذه الحالة لا يمكن أن يقوم تحالف بينهما إلا في حالات استثنائية جدا مثل ما حدث في تقارب وجهات النظر بين الحزبين أثناء الحرب العالمية الثانية. أما في النوع الثاني فتنافس

(1) Dahl Robert. Political oppositions in western democracies .Yale University press.1966.P.86

الحزبين يتسم أيضا بالشدة إلا أنه من الممكن دخول بعض الأعضاء من حزب معين في تحالف مع الحزب الثاني ، ويتم ذلك سواء داخل الكونجرس أو داخل مجلس الشيوخ وفي مجالات محددة مثل مجال التصويت على بعض الإجراءات التشريعية والمالية كما هو الحال في ما يخص الحرب الأمريكية في العراق . أما في النظامين الثالث والرابع فسياسة التحالفات تأخذ موقعها الطبيعي داخل هذين النظامين . فبسبب تنافس الأحزاب فيما بينهم وعدم قدرة أي حزب على الحصول على السلطة السياسية بمفرده بسبب عدم تمكنه من الحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية ، فهناك إمكانية للدخول في تحالف مع حزب أخر أو أحزاب ثانية بهدف الفوز بأكثر عدد ممكن من الأصوات التي سوف تؤهلهم للحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية ومن ثم تشكيل حكومة يتقاسم فيها أعضاء هذه الأحزاب الحقائب الوزارية فيما بينهم . وهناك ستة احتمالات للدخول في تحالفات تقود إلى تشكيل الحكومة منطلقين من فكرة قوة حزب ما والتي رمز لها بحرف وبرقم معين وهذه الاحتمالات هي [1]:

1 - إذا كانت قوة أ = 1 ، وقوة ب = 1 ، وقوة ج =1 فهذا يعني أن أ=ب = ج .

وفي هذه الحالة هناك إمكانية لتحالف بين طرفين ضد أخر لان تساوي في مستويات القوى يفترض تحالف اثنين ضد الثالث إذا ما كان هناك تشابه في قيم أفكارهم السياسية ومواقفهم باتجاه قضايا الساعة . ولكون أن دافع الحصول على أكبر عدد من المقاعد يفرض

(1) Vinacke .W.E .Arkoff A .An experimental study of coalitions in the triad .American sociological review .22(4) Aug. 1957

نفسه أيضا ، فان التحالف بين طرفين ضد الطرف الثالث تصبح قضية رئيسية للحصول على السلطة والتمكن من تشكيل الحكومة .

2- إذا كانت قوة أ = 3، وقوة ب = 2، وقوة ج = 2 . فهذا يعني أن أ أكبر من ب وان ب يساوي ج ، وإن أ أصغر من ب + ج . وتعني هذه الحالة وجود مجموعتين ضعيفتين تتنافسان ضد مجموعة تتسم بالقوة وتتطلب الضرورة وبشكل دائم دخول ب وج في تحالف ضد أ . ولا يمكن أن يتم العكس بمعنى تحالف أ و ب ضد ج أو أ و ج ضد ب لعدم حاجة أ لهذا التحالف بسبب تمتعه بالقوة.

3- إذا كانت قوة أ = 1 ، وقوة ب =2، وقوة ج = 2، فهذا يعني أن أ أصغر من ب وان ب =ج ، وفي هذه الحالة سيتم التحالف بين أ و ب ضد ج أو أ وج ضد ب

4- إذا كانت قوة أ = 3، وقوة ب =1 ، وقوة ج =1 ففي هذه الحالة لا يمكن قيام تحالف بين ب و ج ضد أ لأن هذا الأخير يملك قوة جدا كبيرة. وحتى وان كانت هناك إمكانية لقيام مثل هذا التحالف فإنها ستكون نادرة.

5- إذا كانت قوة أ =4 وقوة ب =3، وقوة ج = 2. فهذا يعني إن أ أكبر من ب وإن ب اكبر من ج ، وعليه فإن قوة أ تكون أصغر من قوة كل من ب + ج متحدين . لذا فإن إمكانية التحالف ستتم بين أ وج أو بين ب وج ، لأن التحالف بين المجموعات القوية يكون أقل حدوثا من التحالف بين المجموعات المتفاوتة القوة.

6- أذا كانت قوة أ =4 وقوة ب =2 وقوة ج =1 فيعني هذا أن أ يملك قوة اكبر من قوة ب وج ولكن مع فارق بين هذا الاحتمال

وسابقه هو في كون أن ب اكبر من قوة ج وفي هذه الحالة ستكون قضية التحالفات نادرة بينهما .

يفترض من خلال هذه الاحتمالات الستة أن تصرف الأطراف السياسية في تحالفاتهما يكون بشكل عقلاني ويتبع قواعد نظرية اللعبة، والتي تعني، اللجوء إلى عقلانية الاختيارات بهدف الحصول على اكبر الفوائد أو إشباع أكثر المطالب إلحاحا ولا يعني الحصول على اكبر المنافع تحقيق غالبية ما يراد تحقيقه بل الحصول على الحد الأدنى مما يمكن تحقيقه. أن الغاية من وراء اللجوء إلى هذه الطريقة في العمل،هو لتفادي المشاكل المعقدة أو لإيجاد الحلول لها . ولكون أن في أساس منطق هذه النظرية يفترض أن اللاعب يجهل ما سيقدم عليه غريمه من تصرفات، ولكن عند تصرفه، فانه يأخذ بنظر الاعتبار الاحتمالات التي يمكن أن يلجأ إليها غريمه ، لان التغاضي عنها قد يؤدي إلى خسارته . لذلك وبناء على هذا المنطق فان قيام تحالفات سوف لا تتم بين الحالتين الرابعة والسادسة ، بينما تعتبر التحالفات شيء ضروري جدا في جميع الحالات الأخرى، وذلك لأن جميع الأطراف يتصفون بضعف قوتهم . وفي الواقع أن الأخذ بالمبادرة في طرح مبدأ التفاوض والدعوى إلى قيام التحالفات وتحديد نوعيته هي من سلوكية هذه المجموعات ويعود السبب وراء لجوءها إلى ذلك هو خوفها من فقدان موقعها على المسرح السياسي كمجموعة صغيرة، أو أن خسارتها المحتومة في الانتخابات، تجبرها على اللجوء إلى هذه الإستراتيجية بهدف المحافظة على هذا الوجود وقد تثير هذه السياسة بعض التساؤلات فيما يخص طبيعتها باعتبارها تكتيك يستعمل من أجل التوافق مع الظرف السياسي والاقتصادي للمجتمع - وقد يكون هذا صحيحا -ولكن

السؤال المهم والذي يطرح نفسه هو إلى أي حد سوف لن تتأثر المبادئ الأيديولوجية لهذه المجموعات بهذا التأقلم بتحول المبادئ الأساسية لتصبح مبادئ ثانوية ؟

لقد أثبتت التجارب السياسية لبعض الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الأوروبية إلى ترك هذه الأحزاب لمبادئ كان المرء يتصورها أنها كانت المحرك الرئيسي للشعور السياسي. فقد تنازلت هذه الأحزاب عن مبادئها بسبب وضعية الظروف وتغيرها داخل المجتمع. ونتيجة لذلك فإن كل اتجاهاتها السياسية قد تغيرت هي الأخرى – ولو إنها بقيت من الناحية النظرية تدعو لها – مما أعطى الانطباع على أنها أصبحت أحزاب وسط . ويمكن للمرء إيجاد تفسير لهذا التحول في محاولة هذه الأحزاب التماثل مع المؤسسات السياسية للنظام بدافع، الفوز بالسلطة والمساهمة في تشكيل الحكومة ، أو بدافع الخوف من فقدان موقعها السياسي. ويلعب هذا التماثل دورا في التخفيف من عنف مبادئها لأن الاستمرار بالتأكيد على الأخذ بالمبادئ الأصلية وبدون القيام بتعديل فيها ومع تغير الظروف يعني انحسار قوتها . ولكن أن أهم نتيجة يمكن استخلاصها من هذا التحول هو أن التماثل مع المؤسسات هو تغيير معنى مفهوم الصراع الذي كان يعتبر المحرك لسلوكها ليأخذ له صورة خلاف.

وكما هو معلوم، وكما يثبته الواقع السياسي، فان لكل خلاف حل، يمكن الوصول إليه عن طريق المساومة والتفاوض. لذلك فصيغة الوسط التي تتسم بها هذه الأحزاب فرضها العمل السياسي والتعامل مع النظام . لأنه من المستحسن لها اللجوء إلى هذا الأسلوب في التعامل السياسي بدلا من الاستمرار على التأكيد على العنف الذي سيولد عنفا معاكسا والنتيجة النهائية ستكون لا غالب ولا مغلوب ،

بل يمكن أن تؤدي وضعية العنف إلى فقدان ثقة الأفراد بها أو بالقواعد السياسية للثقافة المنظمة للمجتمع . ومع غياب هذه الثقة لا يمكن للنظام السياسي الحصول على الشرعية واستمرارية وجوده وسوف تنعكس نتائجها عليهم أيضا بفقدان المناصرين لهم. ولما كانت الشرعية تعبر على حد تعبير سيمور مارتين ليبست Seymour Martin Lipset (عن قدرة نظام على خلق الاعتقاد لدى الشعب بأن مؤسساته السياسية القائمة هي أحسن وسيلة للمجتمع) [1] في بحثه عن التطور والتقدم، لذا فان فشل النظام في تحقيق هذا

الهدف من خلال حكومته ، يعني أن المجتمع دخل في حالة عدم الاستقرارية السياسية التي قد تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تقود به إلى التخلف إذا ما قارن المجتمع نفسه مع مجتمعات أخرى. ولا يمكن لأي دولة في العالم أن تقبل بأن يصل بها الحال إلى هذا المستوى وهي في خضم الصراع الدولي من اجل السيطرة على العولمة .

أن تركيز التحليلات المذكورة أعلاه المتعلقة بتشكيل الحكومة وبالخصوص الحكومات في الأنظمة البرلمانية على عدد الأحزاب وتقاسمهم للمقاعد في البرلمان وعلى تقارب إيديولوجياتها في تشكيل الحكومة، غير أن تطور الحياة السياسية ومنذ سنوات التسعينيات من القرن العشرين تميز بظهور أحزاب جديدة ولدت بسبب الأوضاع البيئية مثل أحزاب الخضر أو مع تحلل الأحزاب الشيوعية أو مع الحركات المناوئة للعولمة . وقد دخلت هذه الأحزاب والحركات في

---

(1) Lipset Seymour Martin .L'homme et la politique .Seuil .1960 . P.89

صراع مع الأحزاب القائمة واستطاعت أن تدخل في برلمانات بعض الدول . ومن بين نتائج هذا التطور الأخذ بصيغة الأغلبية النسبية في القوانين الانتخابية . وتعتبر هذه صيغة أكثر ديمقراطية من سابقتها ، الأغلبية المطلقة أو الأغلبية البسيطة ، لأنها تعكس بشكل أكبر تمثيل الواقع السياسي للحركات والتنظيمات السياسية. ولكن نتائج هذا التطور انعكس على تشكيل الحكومات أيضا : فإذا كانت سياسة الائتلاف تقررها مصالح الأحزاب الباحثة عن تحقيق الحد الأدنى من الفوائد ، فغالبا ما قاد انقسام الأحزاب إلى هشاشة الحكومات التي شكلت وانهيارها .وغالبا ما كان وراء هذا الانهيار قضية صناعة السياسات العامة.فكما هو معروف أن القوانين الانتخابية التي تأخذ بصيغة الأغلبية المطلقة والبسيطة ، فتشكيل الحكومة يقرره نواب البرلمان وبالتالي فسياسات الحكومة تعكس الاتجاهات السياسية لهم . أما القوانين الانتخابية التي تأخذ بصيغة الأغلبية النسبية ، فالحكومة هي التي تقرر سياستها وان ممارسة الوزراء رقابتهم على وزارتهم يكون بشكل فعلي ، مما يقود إلى.استقرارية الحكومة كما يذهب إلى ذلك كل من ميكائيل ليفير Michael Laver وكينيث شيبيسل Kenneth A Shepsle[1].

في الواقع أن تقرير تشكيل الحكومة تحت صيغة الأغلبية النسبية يتم قبل وصول هذه الأحزاب إلى السلطة وذلك من خلال المفاوضات بين هذه الأحزاب قبل الانتخابات وليس من بعدها. وان استمرارية الحكومة متوقف على إرادة هذه الأحزاب في مواصلة العمل

(1) Laver Michael . Shepsle Kenneth A .Making and Breaking governments .Cabinets and Legislatures in Parliamentary democracies .Cambridge University press.1996

سويا ، لكون أن ائتلافهم قائم على مطالب سبق لهم تحديدها وطرحها على الساحة السياسية وتم الاتفاق عليها من بعد . بمعنى أخر لا تتشكل الحكومة من داخل البرلمان وإنما جاء تشكيلها وليدة اتفاق مسبق بين هذه الأحزاب المؤتلفة على تقاسم الحقائب الوزارية وعلى السياسة العامة وحتى ولو كان هذا الاتفاق قائما على مبدأ تحقيق الحد الأدنى من المنافع فأن اتفاقهم على تقاسم الحقائب الوزارية يشكل النقطة المثالية في تصرفهم[1]. أن استقرارية الحكومة في هذه الصيغة ، والتي يمكن وصفها بأنها حكومة الأقلية المؤتلفة ، تبقى متوقفة ، ليس فقط على الحوادث والقضايا التي تستجد خارج الاتفاق الذي تم التوصل إليه والتي قد تؤثر على صيغة الائتلاف في خلق الانشقاق داخل الائتلاف ،وإنما تتوقف أيضا على فاعلية استمرار المفاوضات فيما بينهم، سواء كان ذلك داخل الحكومة المشكلة أو مع المجموعات الحزبية المساندة لها، كما يذهب إلى ذلك كل من دانئيل ديرميلر Danial Diermeler وميرلو انتونيو Merlo Antonio [2]، حيث تعتبر فاعلية هذه المفاوضات بالنسبة لهم، القاعدة الرئيسية التي تعتمد عليها الاستقرارية السياسية للحكومة. أن المقصود بالاستقرارية السياسية وحسب رأي جورج تسيبيلسس George Tsebelis قدرة (مقاومة السياسة العامة القائمة للتغيرات) [3] المفروضة عليها سواء من الداخل بسبب تباين في مواقف الأحزاب المتآلفة أو من خارج المتمثلة بظروف البيئة الخارجية .

---

(1) Muller Wolfgang C. Strom Kaare . Coalition Governments in Western Europe . Oxford University press. USA . 2003

(2) Diermeler Danial . Antonio Merlo .An empirical investigation of coalition bargaining procedures. Journal of Public Economics. 2004

(3) Tsebelis George . Veto Players. How Political Institutions Work. Princeton. University Press, 2002.P.21

بشكل عام أن الأرضية التي تقوم عليها هذه المفاوضات في كل أشكال صيغ الائتلاف تبقى في جوهرها مرتبطة بإجراءات صناعة السياسة، كما يذهب إلى ذلك جورج تسيبيلسس George Tsebelis[1]، وتجد صناعة السياسة العامة هذه أهميتها بكونها الوسيلة التي من خلال تضع الأحزاب السياسية برامج إيديولوجياتهما وأفكارهما محل التطبيق. ونقلا عن انتوني داونس Anthony Downs فأن الأحزاب تعد السياسات من اجل الفوز بالانتخابات وليس العكس، الفوز بالانتخابات من اجل وضع السياسات)[2]. وان إجراءات إعاقة تنفيذها يتم عبر طريق حق الفيتو الذي تتمتع به الأطراف السياسيين إذا كان مثل هذا الحق منصوص غليه دستوريا أو أن اللعبة السياسية بين الأحزاب هي التي تحدد طبيعته أو تحدده نوعية العلاقة بين الأغلبية والمجموعات المؤتلفة.

أن المقصود بحق الفيتو هو تدخل طرف لإعاقة مجريات الأمور دفاعا عن مصالحه عندما تسد كل طرق التفاوض أمامه وكنتيجة. فكلما كثر عدد الأطراف البتي لها حق استخدام الفيتو كلما زادت درجة عدم استقرارية الحكومة بسبب المواقف السياسية المتضاربة بين المجموعة التي تحتل مناصب وزارية وبين تلك التي خارج هذه المناصب: فإذا حاولت المجموعة الأولى المحافظة على استقلاليتها الذاتية التي يفرضها العمل الحكومي أمام الإصرار السياسي للمجموعة التي في

(1) Tsebelis George. Coalition theory : a veto players approach . Paper presented at the Annual meeting of the American Political Science Association, Chicago, Illinois. Août 2007

(2) Laver,Michael and Norman Schofield. Multiparty Government. The Politics of Coalition in Europe. Oxford: Oxford University Press, 1991.P.36

الخارج ،وإصرار المجموعة التي خارج الحكومة على مواقفها، برغبتها في الدفاع على مصداقية أهداف أفكارها أمام التغييرات التي يفرضها، أما عمل الحكومي أو ظروف البيئة الخارجية، يقود هذا الإصرار إلى انهيار الحكومة عندما تنسحب إحدى الأطراف من الائتلاف . وفي الحقيقة يكمن عجز الأحزاب السياسية عن مواصلة العمل سوية وراء هذا الفشل.فعدم قدرتهما على التنبؤ بان آليات العمل الحكومي الائتلافي تفترض بان على الوزير الالتزام باختصاصاته القانونية التي لا يمكن تجاوزها وان عليه أن يوفق بين أهداف السياسة العامة وبين ولاءه الحزبي فان أي تجاوز لهذه المعادلة ستنعكس آثاره على استقرار العمل الحكومي .وفي رأي كل من ارثر لوبيا Arthur Lupia وكار ستروم Kaare Strom [1] أن سياسة الائتلاف تواجه معضلتين، فعليها من جانب إرضاء الناخبين ومن جانب آخر، دعم الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأطراف المؤتلفة وهذا الدعم لا يتم إلا عبر قدرة سياسة الائتلاف في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وبشرط حصول موافقة المواطنين عليه . ولكن المشكلة التي تواجهها الحكومات الائتلافية هي في وضع هذه الاتفاقات محل التطبيق ، فبين تحقيق المصالح الآنية وبين مستقبل الائتلاف الملزم، فان سياسة استقرار الحكومة تبقى معتمدة على ترابط الاستراتجيات التي تم الاتفاق عليها

(1) Edited by Strøm Kaare . Müller Wolfgang C. and Bergman Torbjörn- Cabinets and Coalition Bargaining. The Democractic Life Cycle in Western Europe-Oxford University Press-2008

بين الأحزاب المؤتلفة كما يذهب إلى ذلك غليوم هايرينجر Guillaume Haeringer[1].

خلاصة القول أن تشكيل الحكومة وانهيارها يعتمد على طبيعة الأنظمة الانتخابية. فالأنظمة التي تأخذ بالأغلبية والتعدية الحزبية تلعب دورا في دعم الأحزاب الكبيرة التي غالبا ما تتشكل الحكومة من عناصر المنظمين لها خاصة إذا كانت هناك ثنائية حزبية. أما في حالة تجاوز هذه الثنائية وكان هناك مجموعة من الأحزاب الغير متكافئة فالأحزاب في هذه الحالة تكون مجبرة على اللجوء إلى سياسة التحالفات من اجل تكوين الأغلبية التي تساعدها على تشكيل الحكومة وذلك قبل الانتخابات أو بعدها. أن الفرق بين الدخول في تحالفات قبل أو بعد الانتخابات يظهر في استقرارية الحكومة وانهيارها : ففي الحالة الأولى، أي قبل الانتخابات علم المواطن الناخب بإمكانية هذا التحالف في إسقاط الحكومة في السلطة ، يلعب هذا الرأي في دعم مواقف الأحزاب المؤتلفة في تجاوز كل الحساسيات السياسية ،لان الهدف الرئيسي لديها هو أستلامها للسلطة وتشكيل الحكومة الجديدة. في حين انه في حالة الائتلاف ما بعد الانتخابات فان خطورة انهيار الحكومة التي تتشكل تبقى متوقف على قدرة هذه الأحزاب على تقاسم المنافع والاستمرار على مواصلة الحوار فيما بينها. بعبارة أخرى أن رأي الناخب وليس فقط الأحزاب له دور في تشكيل الحكومة : فعندما تكون تحت يديه كل المعلومات المتعلقة بمواقف الأحزاب ووضعيتهم والإمكانيات المتاحة

---

(1) Haeringer Guillaume. Equilibrium binding agreements: a comment . Journal of Economic Theory .Volume 117 .Issue .1.July.2004

أمـامهم في تشـكيل الأغلبيـة البرلمانيـة [1]، فـان تدخلـه كناخـب وكمشارك في صناعة القـرار، لكـون إيصـال حـزب مـا أو ائتلاف معـين إلى السلطة وتشكيل الحكومة ، يتم عبر صوته . فيبين هـذا التدخل أهميـة المجتمـع السياسـي في الحيـاة السياسـية للمجتمـع. فمـا يقصـد بالمجتمع السياسي ؟

الأحـزاب السياسـية، التنظيمـات الضـاغطة والمجتمـع المـدني والحركـات الاجتماعيـة لا يشـكل وجـود الأفـراد والجماعـات المجتمـع السياسي إلا إذا تضمن هذا الوجود على إرادة وأهداف جماعية في العيش سويا. ويعني القول بالإرادة والأهداف الجماعية وجود التنظيم الـذي يقـوم على تعددية المؤسسـات الـتي يتحـدد دورهـا في عملها على تحقيـق إشباع مصـالح الأفـراد والجماعـات. وعليـه يمكـن وصـف المجتمـع السياسـي كمنصة مسرح يحتل الأفراد والجماعات مجاله بإشـكال متعـددة: أولا علـى شـكل أحـزاب سياسـية وثانيـا علـى شـكل تنظيمـات ضـاغطة أو تنظيمات ذات مصالح خاصة وتشكل أسـاس المجتمـع المـدني وثالثـا علـى شكل الحركات الاجتماعية.

أولا: الأحزاب السياسية

وكمـا سـبق تحليلـه أعـلاه فـان الحكومـة هـي نتـاج علاقـات التفاعلية التأثيرية بين الأفراد والجماعات وان مجال التعبير عنها يتم عـبر تواجـد الأحـزاب السياسـية ،كمجموعـات تمثيليـة لمصـالح متنوعـة ، مهمتها تحديد الأهداف وهيكلتها ووضع هرمية تنظيمية لغـرض ، لـيس فقـط تنظـيم قيادتهـا بـل أيضـا ، لوضـع الاسـتراتيجيات لتحقيـق هـذه

(1) Blais André .Aldrich John H .Indridason Indridi H .Levine Renan . Do voters vote for government coalition ? .Party politics .vol.12. No 6. 2006

الأهـداف . بمعنـى أخـر الحـزب هـو مجموعـة منظمـة مـن الأفـراد الـذين يتقاسمون فكـر معين هدفهم الحصول على السلطة لفرض تنفيـذ بـرامج أفكارهم بكل أوجهها . فهو إذن مجموعة منظمة إداريا بشـكل هرمـي يهـدف لممارسـة علاقـات القـوة بشـكل أكثـر فاعليـة ، مـن جانـب ومـن جانـب أخـر، إنـه منظمـة إقليميـة بمعنـى انتشـاره علـى المجـال السياسـي للمجتمـع بهـدف التمكـن مـن إيصـال فكـره إلى كـل قطاعـات المجتمـع لتسهيل من عمليـة تعبئـة مناصـريه في الصـراع من اجل السـلطة .فـالحزب حسـب تعريـف جوزيـف لابالومبـارا Joseph La Palombara ومـايرون وينير Myron Weiner (تنظيم دائـم ووجـوده يتجـاوز أعمـار قياداتـه الحاليين، يقوم بعدة وظائف. فهو إلى جانـب كونـه آلـة انتخابيـة وحلقـات ونـدوات وهيئـة للتنشـئة ، يسـاهم في الإبـداع – الفكـري - وتعليم طـرق ممارسـة الشـرعية وإيصـال الأفكـار بخصوص السلطة والتعامل معها) [1]. بعبارة أخرى يختلف الحزب عن أي تنظيم أخر من التنظيمات الاجتماعيـة في كونـه منظمـة دائميـة لا يـرتبط وجـوده مـع لحظـة زمنيـة محـددة لان هـدف قيامـه هـو الوصـول إلى السـلطة وهـذا مـا دفـع بليـون ايبسـتين Leon Epstein إلى اعتبـار الحـزب (كمجموعـة تحـاول انتخـاب حكومة تحت اسمها) [2] أو مع أحزاب ثانية .

في الواقع يعتبر الحزب الآلة التي تخلق النخبة وذلك من خـلال ما تقوم فيه من عمليات لتعبئة المناصرين والمؤيدين والمستمعين بأفكـاره أو شـدهم وجذبـه إلى عـالم السياسـة لـيس فقـط للمشـاركة في شـؤون

---

(1) LA PALOMBARA Joseph. WEINER Myron, Political parties and political development, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1966.p.7

(2) Epstein Leon, Political Parties in Western Democracies, New York, Praeger, 1967. p. 11

العامة للمدينة بل وإعدادهم لاحتلال المناصب القيادية في الدولة فالندوات التي يعقدها والحلقات الدراسية التي ينظمها في كل مجالات حياة المجتمع تضعه كواحد من بين الهيئات المسئولة في عملية التنشئة السياسية التي يحتاجها النظام لاستمرارية وجوده . وبالطبع هذا العمل يختلف من نظام إلى أخر وذلك للاختلاف في الطبيعة السوسيولوجية للحزب، بين حزب كادر أو حزب جماهيري . فما يتصف فيه الحزب الكادر هو كونه يركز على نوعية الأعضاء المنتمين بدلا من عددهم وعلى سهولة أسسه لكونه لا يركز على المركزية في عمله السياسي . لذلك فان هذه الأحزاب تتسم بصفة الارستقراطية والوليغارشية .

أما الأحزاب الجماهيرية فهي بالعكس تركز على العدد وان أسسها تقوم على هرمية التنظيمية وإنها تعتمد في نشاطاتها على عوائدها المالية الداخلية – الاشتراكات – .

أن هذا النوع الأخير من الأحزاب يتعرض ومنذ تغيرت السياسية الدولية – ذبول الإيديولوجية الماركسية والأحزاب القومية ذات الصفة الاشتراكية مثل حزب البعث – إلى التراجع لصالح الأحزاب الجديدة التي أخذت لها صورة تجمع بين المجموعات والأفراد هدفها الوحيد الحصول على السلطة السياسية، وذلك من خلال تبني كل الشعارات والمبادئ التي قد تكون في بعض الأحيان متناقضة مع وجودها أو مع الأفكار والمبادئ التي تنادي إليها .

أن هذا التغير دفع بالبعض إلى التأكيد على التحليلات التي سبق لبعض المفكرين عرضها بوصف الحزب كعبارة عن مشروع كأي مشروع اقتصادي يهدف لتحقيق مصالح القائمين عليه سواء كان الحزب جماهيريا أو كادرا.فبالنسبة لجوزيف شامبيتر

انـه (لا يمكـن تصـور الحـزب كمجموعـة Joseph Schumpeter تهدف إلى تحقيق الخير العام ..وذلك من خلال تطبيق بعض المبادئ التي تم الاتفاق عليها فيما بينهم .... صحيح أن كل الأحزاب تملك مثل هذه المبادئ ... والتي تساهم في نجاحها وان حالها كحال بضائع المخازن التجارية التي تساهم في نجاحها . وبما أن وجود الماركات لا يمكن لها تقرير وجدود المخازن كذلك الحال بالنسبة للأحزاب فلا يمكن لمبادئها تقرير وجودها وعليه فان الحزب هو مجموعة من الأفراد الذين يخوضون صراع تنافسي من اجل السلطة) [1] وما يعنيه هذا التنافس من سيطرة الرغبات ذاتية التي يراد إشباعها على مفهوم الخير العام بعبارة أخرى إن الأفراد داخل هذه التنظيمات وبالخصوص القيادات تعمل كأي هيئة اقتصادية دوافعها الرئيسية تحقيق المنفعة والمصلحة الشخصية بالسيطرة على السوق السياسي ومصادره .وكما أن السوق التجاري هو المجال الذي يتم فيه تبادل البضائع والمنتجات. فالسوق السياسي هو أيضا ذلك المجال الذي يتم فيه تبادل المنتجات السياسية في مقابل، الدعم المادي والرمزي والأصوات الناخبين ، وذلك على حد تعبير ميشيل اوفيرلي Michel Offerlé [2]. وحتى بالنسبة للمنظمين إلى الأحزاب فان عملهم الحزبي لا يهرب من كونه يأخذ له شكل مروجي لبضائع الحزبية في السوق التنافسية بين الأحزاب. فالعمل من اجل نشر أفكار الحزب والعمل الدعائي له يمكن وضعه على نفس مستوى ترويج أصحاب السوق لبضائعهم وربط الزبائن معها .فالنسبة للأحزاب، فان عرض المنتوج الفكري يتم بواسطة البرنامج الحزبي المعروض في السوق

(1) Schumpeter Joseph. Capitalisme socialisme et démocratie. Payot .1972 .P.373

(2) Offerlé Michel. Les partis politique .P U F . 4 éd .2002

السياسي والعمل على خلق الطلب السياسي باللعب على ندرة الأشياء والإغراء وعلى حد تعبير الان كرينبلات Alan Greenblatt [1] أن الأحزاب تأخذ بنظر الاعتبار كيف يخلق الولاء لماركة إنتاجهما بدلا من ماركة منافسهم.

في الواقع أن كون الأحزاب تأخذ لها صفة المشروع التجاري لايمنع من أن أعمالها تذهب إلى تثقيف وأعلام المواطنين بالقضايا والمشاكل التي يعانون منها والحلول المقترحة لحلها مما يعطي للأحزاب ذلك الدور الاجتماعي في كونها أداة في الصراع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي قبل أن تكون أداة في تحقيق الاندماج الاجتماعي فلكونها تدافع عن أفكار تستمد من الواقع الاجتماعي فان تحويل هذه الأفكار كأداة في الصراع من اجل السلطة يعني إنها تساهم في تأجيج الصراع الموجود على الساحة السياسية.

وعادة ما تذهب نتائج هذا الصراع في صالح القيادات وذلك على شكلين : أما بشكل ايجابي حينما تتمكن من الحصول على السلطة بدعم المؤيدين لها أو بشكل سلبي في خسارتها عندما تقوم بتعبئة الشارع لمعركة جديدة. بمعنى أخر لا تخسر قيادات الأحزاب أي صراع لأنه في كلتا الحالتين هناك تقوية لقواعدها بشكل أو أخر. وهذه النتيجة هي وليدة الاتجاهات الوليغارشية - حكم الأقلية -التي تصيب الأحزاب ومهما كانت نوعيتها. فحسب تحليل روبيرتو ميشيل Roberto Michels [2] أن احتلال القيادات مركز الصدارة داخل

---

(1) Greenblatt Alan .Politics and Marketing Merge in Parties . Congressional Guarterly .1997

(2) Greenblatt Alan .Politics and Marketing Merge in Parties . Congressional Guarterly .1997

الحزب يسمح لها أولا الحصول على السمعة الاجتماعية التي تلعب دورا في الحصول على شرعية تواجدهم في قمة الهرم الحزبي، وثانيا التعرف على أراء المنتمين إلى صفوفهم مما يسهل عليهم العمل باتجاه إشباع مصالحهم والاستجابة لها ، وثالثا الاستفادة من هذا الموقع أيضا في استخدام وسائل الاتصالات الجماهيرية لجلب الأنظار من حولهم وللتلاعب بالرأي العام . ولكن لا يعني احتلال هذا الموقع وجود نخبة منحصرة بمجموعة معينة وصلت إلى هذه المواقع بفضل عوامل متعددة وظروف خاصة ترتبط بتكوين الأحزاب نفسها ، بل أن هناك في بعض الأحيان انفتاحا نحو قواعد الحزب لإيصالها إلى القمة ولكن لا يغير هذا الوضع من قانون التواجد الاوليغارشي في داخل كل حزب ، فلكون العمل الحزبي يفرض أن تكون هناك نوع من المركزية ، حتى ولو كانت هذه الأحزاب ديمقراطية الاتجاهات، فهذه المركزية والوجود في القمة يفرض عليها أن تحصر سياسة اتخاذ القرار بيد مجموعة معينة وبالتالي هي التي تستفيد من كل الظروف المحيطة داخليا وخارجيا .

أن وضعية اوليغارشية القيادة داخل الأحزاب السياسية لا يمنع من القيام بدورها السياسي، وكما ذكر أعلاه فإنها تعتبر مدرسة لتثقيف المواطنين وهيئة من الهيئات المسئولة في عملية التنشئة السياسية. ويتحدد هذا الدور التثقيفي بثلاث وظائف :

فأولا : تقوم الأحزاب بعملية تأطير المواطنين ضمن إطار الحزب بهدف إيصال أفكارها ، من جهة ، وإيصال مطالب المواطنين إلى السلطة من جهة أخرى بمعنى أنها ،من جانب تعطي الشرعية للنظام القائم، لأنها تتعاون معه في تأطير عنف وغضب قواعدها باتجاه السلطة من خلال مؤسساتها ووجودها. يضاف إلى ذلك أنها تعتبر الناطق أو

المتكلم الشرعي لمطالب المواطنين وفي إيصالها للسلطة ، ولكن بعد معالجة هذه المطالب على ضوء أفكارها للتطابق معها .

ثانيا : تقوم بوظيفة تثقيف مناصريها ومؤيديها في إطار أفكارها السياسية. ولكن في الواقع لا تخرج عملية التثقيف عن كونها عملية تعبئة سياسية مما قد يقلل من أهمية صيغة التثقيف لصالح عملية التعبئة، والتي تعني هنا إعطاء الأولوية لمصالح الحزب على المصالح العامة، رغم أن هذه العملية تساهم ،كما ذكر أعلاه ، في خلق القيادات الجديدة للنظام .

ثالثا: تقوم بمهمة تفعيل المشاعر العاطفية بشكل دائم وذلك لغرض تعميق روابطها مع قواعدها وبنفس الوقت يقود عملها هذا في الربط العاطفي للمواطنين بالنظام بشكل غير مباشر .

أن أهم نتيجة يمكن للمرء ذكرها في هذا الخصوص هي شرعية الأحزاب ، فتمكن الأحزاب من العمل بحرية داخل الأنظمة السياسية بأدوارها المذكورة أعلاه ،هو ليس فقط وليد صراعها مع قيادات الحكم القمعي والانفرادي منذ وجودها على الساحة السياسية ، بل أن تمتعها بالشرعية جاء كنتيجة كونها تساهم وتلتزم باللعبة السياسية التي وضعتها منذ الثورة الصناعية وصعود الطبقة البرجوازية واحتلالها للمسرح السياسي، لعبة ضرورية لها وللنظام السياسي .يضاف إلى ذلك دورها – أي الأحزاب – في التأثير على سلطة الدولة من خلال عاملين : عامل المساهمة في خلق القيادات السياسية ،وعامل إيصال مطالب القاعدة إلى قمة الهرم السياسي، كما ذكر أعلاه .وكما يقول جاك لاكروي Jacques Lagroye أن مساهمتها في إعداد القيادات من خلال أعضاء المنتمين إلى صفوفها تضمن للنظام (...بان المرشح الذي

سيحتل المنصب التي تطالب به سوف يمارس عمله على ضوء القواعد – التي ينص عليها النظام - ...فالحزب يلتزم بدوره كضامن للولاء إلى المبادئ والممارسات)[1] المتبعة .

في الواقع ، من اجل أن يمارس الحزب نشاطاته المذكور أعلاه، لابد له من مصدر مالي توظف مصاريفه في اتجاهين :

الأول: ويذهب إلى إدارة الحزب بما فيه من مؤسسات وهيئات وعقد الندوات والحلقات الدراسية والنشاطات التي لها طابع دعائي .

الثاني: تمويل العمليات الانتخابية وما تتضمنها من نشاطات إعلامية .

إذا كانت اشتراكات أعضاء الحزب –أحزاب جماهيرية - أو الهبات–أحزاب كوادر - كما هي الحال في الولايات المتحدة ، هي الصيغة المعهود عليها في تكوين مالية الأحزاب ،في المقابل يمنع قبول المساعدة المالية الأجنبية من أي جهة كانت . وفي حالة قبول هذه الصيغة، فغالبا ما تكون مقنن بقوانين البلد ، وذلك لمنع وقوع هذه التنظيمات تحت سيطرة الجهات الأجنبية . ولكن في المقابل هناك مساعدة مالية أو مادية- تخصيص قاعات معينة لعقدة الاجتماعات أو تأجيرها بأثمان متواضعة مثلا - تخصصها السلطات السياسية لدعم نشاطات هذه التنظيمات. وكنتيجة لهذا الدعم فان مواقف الأحزاب السياسية من السلطة تساهم في تعميق وزيادة شرعية السلطات السياسية

---

(1) Lagroye Jacques. Bastien François, Frédéric Sawicki, Sociologie politique . Montchrestien, 2002 .4ème éd .P . 231-232

بسبب تبعيتها المالية وعلى حد تعبير بيتر ماير Peter Mair [1] إنها أصبحت هيئات شبه حكومية وان القياديين في الأحزاب السياسية أصبحوا مجموعة مهنية تتمتع بنوع من الاستقلالية الذاتية عن قواعدها ولا تعني مهنيتهم توحدهم ، فالصراع فيما بينهم هو أساس حرفيتهم السياسية ولكون أن تعريف المجموعة السياسية قائم، وكما يقول جان ماري دينكوين Jean- Marie Denquin (على المنافسة من اجل ممارسة السلطة التي لا يمكن احتلالها في وقت واحد من قبل الجميع) [2]، فقد انعكست مهنية القيادات الحزبية على علاقتهم مع المواطنين في تشكك هؤلاء اتجاههم والريبة من دوافعهم الحقيقية مما قاد إلى انخفاض عدد المنظمين للأحزاب والمتعاطفين مع أفكارها ،من جهة ، تزايد قوة سلطة الدولة ومؤسساتها في ارتكازها بشكل اكبر على قيادي الأحزاب من جهة أخرى.

في الواقع لا يعود سبب هذا التحول إلى التبعية المالية للأحزاب باتجاه السلطات السياسية فقط ، بل يعود سبب ذلك أيضا إلى الأوضاع الاقتصادية والتغيرات العالمية وبالخصوص العولمة وتزايد الاتجاهات الفردية التي انعكست آثارها على عدم قدرة الأحزاب السياسية في معالجة الأمور وفشلها للتصدي لها حينما كان البعض منها في السلطة . وأمام استمرار هذا الفشل فالأنظمة الديمقراطية سوف تفقد قاعدة ارتكازها بسبب أن الضعف اقتصادي يعني فقدان الطبقة الوسطى تأثيرها وانعكاس هذا الأخير على قدرة الأحزاب في تعبئة المواطنين ..

---

(1) Mair Peter. Party system change: Approaches and interpretation. Oxford University Press, 1998

(2) Denquin Jean-Marie .Introduction à la science politique .Hachette.2 éd.2001 .P.97

ومع فقدان هذه الأخيرة للمناورة والتحرك، فان مواقع المجموعات الراديكالية ستعزز وتنتظر اللحظة المناسبة للقضاء على الديمقراطية وإقامة أنظمتها الراديكالية . وأمام هذه المعضلة ومع المحافظة على التبعية المالية باتجاه السلطة ، فان تغير الأحزاب تكتيكها في العالم الغربي حاليا يذهب إلى فتح الباب بشكل أوسع على قواعدها ، داخليا وذلك من خلال الديمقراطية الداخلية المباشرة أو الديمقراطية الاشراكية Démocratie participative، وخارجيا من خلال، وكما يقول كل من جوزيف كابيلا Joseph Capella وفينسان بريس Vincent Price و ليلاش نير Lilach Nir (شبكات الانترنيت والتي تبدو أن تأثيرها بات يتوسع بحيث أصبحت محرك للنقاشات) [1] في اختيار ليس فقط القيادات بل أيضا الخط السياسي الذي يجب إتباعه.

ثانيا : التنظيمات الضاغطة والمجتمع المدني

لا تقتصر مشاركة الأفراد والجماعات في العمل السياسي بالضرورة من خلال الأحزاب السياسية بل يمكن لهؤلاء إما تنظيم أنفسهم في أطار تنظيمي يمكن لهم من خلاله تحقيق المصالح والأهداف المرغوب التوصل إليها من خلال هذه المشاركة، أو أنها تبقى محافظة على وضعها كتجمع بدون تنظيم[2] ولكن بشرط أن يرتبط وضعها بديمومة وجودها وممارسة ضغطها بشكل دائم من خلال وضع جدول

---

(1) Capella Joseph. Price Vincent. Argument repertoire Nir Lilach as a reliable and valid measure of opinion quality : Electronic dialogue during campaign 2000.In: Political Communication . 2002 . 19 (1).P .73-93

(2) Almond Gabriel A .Powell Jr G Bingham .Comparative politics today .A World View. 6th ed .Harper-Cllins. 1996.

بالتظاهرات مثلا وتشخيص الأهداف والشعارات المحددة والفرق بين هذه التنظيمات التي يمكن إطلاق عليها تسمية المجموعات الضاغطة أو التنظيمات ذات المصالح الخاصة وبين الأحزاب السياسية يكمن في أن القائمين على هذه التنظيمات لا يهدفون إلى الاستحواذ على السلطة بل إلى التأثير عليها بشكل فعلي من خلال ما يملكونه من مصادر التأثير المادية والمعنوية وحتى العددية. ولا يتحدد دورها في التأثير على السلطة فقط بل، وأيضا على الأحزاب السياسية المشتركة في السلطة ، بهدف عرقلة مشاريع قوانين تتعارض ومصالحهم أو بإجبارها للأحزاب الغير موجودة في السلطة بتبني مواقفها قبل الانتخابات. بمعنى أخر أن المجموعات الضاغطة تتمتع باستقلاليتها الذاتية في التحرك وتعتبر هذه الاستقلالية الشرط الرئيسي للتعرف عليها . وعليه فان إنشاء الأحزاب لمجموعات وهيئات ذات صفة مهنية – نقابة أو حركة أو جمعية – يراد منها التأثير على الرأي العام أو التأثير على شريحة اجتماعية معينة ، لا يجعل من هذه المؤسسة جماعة ضاغطة لكونها تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر إلى قرارات الحزب وتعاليمه ، بل والأكثر من ذلك أنها ستعتبر تنظيم تابع للحزب . ولكن إذا عبرت النقابة أو أي تنظيم مهني عن وجودهما الاستقلالي ومارسا ضغوطهما على المشرع أو السلطة التنفيذية وعلى الأحزاب ، ففي هذه الحالة يمكن الاعتراف بأنها تشكل مجموعة ضاغطة، خصوصا إذا ما ترافق ذلك مع ثقلها الاجتماعي ،لكونها تمثل شريحة اجتماعية ذات وزن عددي، أو مالي لأنها تمثل أصحاب رؤوس الأموال مثلا . وعليه فيمكن القول في هذه الحالة بان هذه التنظيمات تشكل مؤسسات المجتمع المدني تختلف فيما بينها من زاوية درجة تنظيمها واستقلاليتها ومجال نشاطاتها وفعالياتها .

أن شرعية وجود هذه التنظيمات تختلف من نظام سياسي إلى أخر وذلك تبعا للفلسفة السياسية التي يحملها النظام والتاريخ السياسي

لهذا النظام. ففي الأنظمة التي تؤمن بالليبرالية السياسية والاقتصادية كفلسفة لإدارة المجتمع والدولة فغالبا ما ترتبط هذه الفلسفة مع التاريخ السياسي للمجتمع. فمثلا تمتع المنظمات الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية بشرعية وجودها هو وليد للظروف السياسية لهذا البلد الذي تبنى هذه الفلسفة كرد فعل لأوضاع المهاجرين سكان هذا البلد الذين هربوا من الظلم والقهر والسيطرة الاستبدادية في أوربا في حينها، وتبنوا أسلوب التشكيلات التنظيمية القاعدية بهدف تحقيق مصالح الجماعات والأفراد المنظمين لها، رافضين بذلك القبول بدولة قوية مركزية ذات سيطرة سياسية على غرار الأنظمة السياسية الأوربية التي تتصف بقوة وسيطرة الدولة المركزية فيها. وقد اعتبر هذا الشكل من التنظيم كوجه من أوجه الديمقراطية الأمريكية وتقليد من تقاليدها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وارتبط مع مفهوم التعددية والذي ينطوي على مفهومين: المنافسة بين المجموعات من جهة والتعاون فيما بينها من جهة أخرى، على حد تعبير كل من اندريه ج بلينجير André-J Bélanger وفينسى لوميو Vincent Lemieux[1]، مما يؤدي بالضرورة إلى تغليب لغة المساومة على لغة الصراع و تعكس لغة المساومة العلاقات الائتلافية بين المجموعات أما بشكل وقتي ومرحلي أو مصلحي. وتعني أيضا أن ليس هناك نخبوية في التعامل السياسي وإنما الأغلبية تضع نفسها في موقع أقلية للتأثير على السياسة وصناعة القرار كوحدات مستقلة تتمتع بحرية التحرك. وفي حالة غياب أو ضعف هذا التقليد في العالم الغربي الأوربي حيث تتصف الدولة بسيطرتها ومركزيتها، فان وجود هذه التنظيمات وشرعيتها تراوح بين فكرة القبول الضعيف أو الرفض. ويعود سبب ذلك إلى فكرة عدم تجزئة

(1) Bélanger André-J .Lemieux Vincent. Introduction à l'analyse politique . Presses de l'Université de Montréal.1996.P.241

المصالح بين خاص وعام.فوحدة المجتمع والاندماج السياسي ، كفلسفة سياسية مرتبطة بالتاريخ السياسي لبلدان هذا العالم ، هي أهم من أن تمزق بين مجموعات متصارعة ومتنفذة ، لان وجود المجتمع قائم على وحدة عناصره المكونة وفكرة المساواة بين الجميع .وإذا ما تواجدت مثل هذه التنظيمات اليوم فإنها لا تتكلم باسم مجموعة معينة مهنية كانت أو غير مهنية وإنما تتكلم باسم المصلحة العامة قبل كل شيء .

إلى جانب هذا التفسير هناك من يضيف وجود عامل ثاني في تفسير هذا الاختلاف ، فبالنسبة لدومنيك شانولو Dominique Chagnollaud ، الذي يستند على تحليلات جبرائيل الموند Gabriel Almond ، أن حصول هذه التنظيمات على شرعيتها يرتبط بالأرضية الثقافية الدينية : ففي الدول (ذات التقاليد الكاثوليكية لا تتمتع هذه التنظيمات بالشرعية والأكثر من ذلك هناك نوع من الريبة باتجاه الثراء والملكية)[1].

في الحقيقة أن هذا التفسير يرتبط بما ذكر أعلاه بخصوص الليبرالية والتاريخ السياسي .فكما هو معلوم أن الصراع بين البروتستانت والكاثوليك أن كانت جذوره دينية وفقهية ، غير أن الاتجاهات الاقتصادية الليبرالية لعبت دورها في تعميق هذا الصراع. فمطالبة البروتستانت بحرية العمل والدعوة إلى تحقيق المنفعة والربا كاتجاهات اقتصادية جديدة دخلت في تناقض مع الفكر الاقتصادي الكاثوليكي الذي حرم اللجوء إلى المنفعة.فالأفراد حسب التقاليد البروتستانتية مسؤولين على أعمالهم ومهما كانت طبيعة هذه الأعمال ونجاحهم فيها يعتبر نعمة من الله. وكنتيجة لهذه المسؤولية فان

(1) Chagnollaud Dominique. Science politique .Dalloz .6éd .2006 . P.248 .

تنظيماتهم ومهما كانت طبيعتها هي ترجمة لإرادتهم وحريتهم . أما عن شرعيتها فإنها تستمد من توافقها مع أفكار هذه الثقافة ، وبالتالي حتى الدولة لا تكون إلا انعكاسا لهذه الحرية ، ودورها يتحدد في تذكير الأفراد والجماعات بهذه الحرية، أي إنها لا تتدخل في تأطير هذه الحرية بأي شكل كان لان ولادة المجتمع كانت قبل ولادة الدولة. في الحقيقة يتوقف تحرك السياسي للمجموعات الضاغطة على :

أولا : طبيعة مصالحها الخاصة وطبيعة تنظيمها، بمعنى أن كانت تدافع عن مصالح اقتصادية أو ذات طبيعة عامة، حتى ولو كانت خاصة، أو أنها تدافع عن مبادئ معينة. وأما من ناحية التنظيم فانه يتعلق بطريقة اختيارها أو تجنيد المؤيدين لها وانفتاحها على الآخرين وعليه فان اختلاف طبيعة المصالح يفترض أن معالجة إشباع كل واحدة منها يختلف من واحدة للأخرى سواء كان ذلك من زاوية المطالبة بها أو في أسلوب مواجهة مواقف السلطة ضدها وفي طريقة تعبئة الناس من حولها. فمثلا إن كانت تدافع عن قضايا الشذوذ الجنسي فان أسلوب التعامل مع السلطة يختلف فيما لو كانت تدافع عن حق المستهلكين وذلك من زاوية حساسية الموضوع الأول وارتباطه بأقلية من الناس، لذا فطرح قضاياها يعتمد على كيفية استخدام إستراتيجية إثارة الرأي العام باتجاهها والتكتيك الواجب إتباعه من اجل تصوير هذه المجموعات كأقلية مضطهدة. ومن الزاوية التنظيمية فإنها تعتمد على المجموعات المدافعة على حقوق الإنسان ،سواء كان ذلك عن طريق تجنيدهم لصالح مطالبها أو التقرب إليهم ، مهما كانت وضعية هؤلاء ، أعضاء حزبين كانوا أو أفراد عاديين . في حين أسلوبها يختلف إذا كانت تدافع عن المستهلكين. فيكفي عليها تقديم أبحاثها وطرحها على الرأي العام

للتشهير بالنواقص والعيوب ولإعلام المستهلك بحقه في الدفاع عن نفسه من خلال الإجراءات القانونية التي تعلم المواطنين بها بهدف الأخذ بها.

ثانيا : يتوقف تحركها على العوامل الخارجية التي تسمح لها بالعمل والتحرك، وهذه العوامل هي : نظام الأحزاب والمؤسسات الدولة وقواعد اللعبة السياسية. ففيما يخص نظام الأحزاب ، وكما يبدو للمرء، فان الأحزاب السياسية والمجموعات الضاغطة تتشابه في كونها تكوينات تمثل مصالح معينة تضمنها في برامج محددة لتطرح أما على الناخبين لإقناعهم بها كما هو الحال مع الأحزاب، أو تبرمجها للدفاع عنها أمام السلطات السياسية كحالة المجموعات الضاغطة . وكنتيجة فان العلاقات فيما بينها تتنوع بين التنافس والتعاون والتحالف . بعبارة ثانية أن تشابه السلوكيات في تحقيق أهداف معينة يفرض على هذه التكوينات أن تعيش فيما بينهما علاقات تأثيرية . وهذه الأخيرة تتوافق مع وضعية النظام السياسي الذي يسمح أو لا يسمح لممارسة هذه العلاقات، لكونه المنظم للعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع من خلال مؤسساته ، مهما كانت لبرالية هذا النظام وطبيعته السياسية بكونه فيدرالي أو كونفيدرالي أو برلماني أو رئاسي . فالعلاقات بين طبيعة المؤسسات وبين وجود المجموعات هي في أساس القواعد للثقافة السياسية التي تحدد قواعد اللعبة السياسية فيما بينها. بعبارة ثانية أن وجود ونجاح عمل المجموعات الضاغطة يعتمد على وجود المؤسسات التي تحدد لها المجال الذي يمكن لها أن تتحرك فيه وذلك حسب قواعد أنتجتها علاقات القوة فيما بينهم . فغياب قواعد اللعبة السياسية يعني غياب الثقافة السياسية وغياب هذه الأخيرة يعني إننا أمام مؤسسات مركزية تمارس سلطتها على الجميع بدون أي تمييز أو إننا

أمام سلطات تسمح بوجود المجموعات الضاغط ولكن حسب معاييرها وقيمها . ويعني هذا أن الدولة في هذا النظام تدمج مصالح المجموعات ضمن إجراءات حكومية ليس كمطالب لمجموعات مستقلة وإنما كوسيلة (للتنسيق بين مصالح المجموعة .والإجراءات الشكلية للحكومة)[1] كما تقول بذلك الين جريجزبي Ellen Grigsby بعبارة ثانية أن غياب قواعد اللعبة السياسية للثقافة يعني غياب المجتمع المدني المستقل عن السلطة الذي يحول الحكومة وحسب منطق الليبرالي إلى حكومة ذات اتجاه نقابي أو تعاوني تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يتعارض مع مفهوم استقلالية المجموعات الضاغطة.

في الواقع يعتمد نجاح المجموعات الضاغطة في عملها في كسب شعبيتها على خبرتها في المناورة وتوطيد العلاقات مع من يملك سلطة القرار أو يساهم في صناعته. وتقوم إستراتيجية كسب الشعبية على قاعدتين : فأما أن تتم من خلال تزويد من يملك حق إصدار القرار أو من يشارك فيه بالدعم المادي المباشر، أو أن تتم من خلال الدعم غير المباشر مثل دعم الحملات الانتخابية وكما يقول فيليب برو Philippe Braud أن (مساهمة الاشتراكات والتسهيلات المادية المقدمة من قبل المجموعات الضاغطة للأحزاب تهدف الى ضمان الحملات الانتخابية)[2]

لهذه الأحزاب وعملها .وعليه وبسبب هذا الثقل التي تتمتع فيه فان لجوء الأحزاب السياسية إليها ومحاباتها يهدف إلى تعزيز مواقف

---

(1) Grigsby Ellen. Analyzing politics . Wadsworth .Thomson learning . 2002.P .189

(2) Braud Philippe .La science politique .P U F. Que sais-je.8éd . 2001 .P.330

الأحزاب في صراعها السياسي وبنفس الوقت هذه المحاباة تمنح بالمقابل وزن اكبر للمنظمات الضاغطة . أن شعور المجموعات بثقل وزنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحول القائمين عليها إلى مجموعات مهنية على غرار الأحزاب السياسية يؤدي إلى فقدان فاعلية عملها نتيجة التداخلات التفاعلية المصلحية بينها وبين الأحزاب وقد يقود ذلك إلى فقدان استقلاليتها الذاتية إذا ما أخذت علاقاتها مع الأحزاب صفة الزبائنية ، ليس فقط في تلك الأنظمة التي لا تزال مؤسساتها السياسية غير منظمة بشكل فعلي، وان هناك تداخل في الاختصاصات والصلاحيات علاوة على أن الثقافة السياسية لم تبرهن بعد على فاعلية قواعدها المنظمة للعبة السياسية ، وإنما أيضا في الدول التي أخذت باللامركزية حيث أنعشت هذه الأخيرة الروح المحلية التي غالبا ما تكون متأثر بالشخصيات المحلية وفاعلية أعمالها في المجال السياسي.

يضاف إلى ذلك وكما يقول فرديرك لامبير Frédéric Lambert وساندرين لوفرانك Sandrine Lefranc (انه ومنذ ذبول دور الإيديولوجيات السياسية والتجزء الاجتماعي ... فهناك تجديد لظاهرة الشخصانية ... التي تساهم في تقوية الممارسات الزبائنية[1]. وفي الواقع وعلى الرغم من ديمقراطية النظام اللامركزي غير أن سيطرت الروح الزبائنية على العلاقات السياسية ستفسد اللعبة السياسية وسيتأثر حتى وجود المجتمع المدني بها حينما تصبح منظماته أدوات في لعبة سبق التحضير لها وتقود إلى (تغيير في عملية المشاركة)[2] وذلك حسب تعبير

---

(1) Lambert Frédéric. Lefranc Sandrine.50 fiches pour comprendre la science politique .Bréal.2003.P.189

(2) Chalmers Douglas A. Civil Society's Links to Politics. The Importance of Second Level Political Institutions. Paper=

دوكلاس شالمرس Douglas A Chalmers ، خصوصا في تلك المجتمعات الحديثة العهد بالديمقراطية . يضاف إلى ذلك إذا ما علمنا ماذا تعني روح الزبائنية بكونها شبكة من علاقات التابعية والسيطرة القائمة على وجود رب عمل وزبون وتحددها مصالح الطرف المسيطر وتهدف لتحقيق غايات معينة من خلال آليات عملها التي تقوم على تقديم الرشاوى. فأن تأثير هذا التواجد وعلى هذه الشاكلة على السلطات السياسية التي إن سمحت لهذه المجموعات المشاركة معها في صناعة القرار بهدف التخفيف من مشاعر القمع التي قد تشعر بها هذه المجموعات لكون أن كل القرارات في تصورها هي قرارات قمة وليس للقاعدة من دخل فيها ، فان المشكلة التي ستظهر و ستثار هي كيف ستختار السلطة محاوريها آذا كانت علاقات الزبائنية هي المسيطرة وان الشخصانية فاعلة في العلاقات الاجتماعية ؟ أن مخاطبة السلطات السياسية لهذه المجموعات بشكل مباشر سيقود وحسب رأي جان ماري دونكان Jean-Marie Denquin إلى (أما أن تصبح هذه المجموعات صاحبة القرار الفعلي بدلا من المسؤولين السياسيين المنتخبين ديمقراطيا ، وبالخصوص عندما تفشل الأحزاب السياسية والسلطات في تشخيص بعض المطالب داخل المجتمع . أو إنها ستغير من معنى الحوار ليأخذ له معنى التلاعب وذلك عندما تستخدمها السلطات السياسية في البحث عن التأييد لدعم قرارات تم التحضير لها مسبقا)[1]. ولا تتحدد مدى واقعية هذا التحليل فقط على الأنظمة حديثة العهد مع الديمقراطية

=Prepared for the XXII International Congress of the Latin American Studies Association, Miami, March 2000

(1) Denquin Jean-Marie .Introduction à la science politique .Hachette.2 éd.2001 .P.151

بل أيضا يمكن أن تشمل حتى الدول المتقدمة وبالخصوص أثناء وقت الأزمات.

مشكلة المجتمع المدني في عالم الجنوب:

سبق القول بان تشكيل التنظيمات الضاغطة أو ذات المصالح الخاصة في العالم الغربي تم في أجواء النظام الليبرالي الذي يؤمن بحرية السوق وضمان حريات الأفراد والجماعات ، وإنها تشكيلات تم خلقها بشكل أرادي ومنفصل عن أرادة السلطة السياسية هدفها هو تحقيق الموازنة بين، قوة سلطة الدولة وحكومتها ، وتحقيق المصالح الخاصة للمنضمين إلى هذه التشكيلات .ولكونها في أساس تكوين المجتمع المدني فإنها تعكس وعلى حد تعبير لاري ديموند Larry Diamond (الأعمال الجماعية للمواطنين في المجال العام والتي تتضمن مصالحهم ومشاعرهم وأفكارهم وتبادل المعلومات وتحقيق المصالح الجماعية وتقديمها إلى السلطة لحث القائمين عليها بالأخذ بها — وبالنسبة له أن — المجتمع المدني هو حالة وسط بين المجال الخاص والدولة)[1]. بعبارة ثانية أن وسطية هذا المجتمع ما هو إلا نتيجة لوضعية منظماته، فوجودها يفترض أن تكون هناك قواعد منظمة تضمن عملها وفعالياتها . وهذا التنظيم لا يمكن أن يتحقق بدون وجود سلطة مقبولة ليس لمنحها إجازة عملها وإنما كما ذكر لضمان عملها ، وهذه الأخيرة — أي السلطة - أيضا تحتاج إلى وجود هذه التنظيمات ليس فقط لموازنة قوتها ، بل لما تقترح هذه المنظمات من مشاريع حيث يعني قبولها من قبل السلطة

---

(1) Diamond Larry. Rethinking Civil Society. Toward Democratic Consolidation, IN. Journal of Democracy. 5/3 july .1994 .p5

تمكن هذه الأخيرة على مواصلة الحصول على الدعم الضروري لشرعية وجودها .

ولكن وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية دور هذا المجتمع غير أن مجال حدود تحركه يبقى متوقف على قوة سلطات الدولة وقوة وضعف مشاركة المواطنين ، فإذا كانت الدولة قوية فإنها – وعلى حد قول كريس براون Chris Brown – ستخنق المجتمع المدني حال ولادته وإذا كانت منظمات المجتمع المدني أكثر قوة فستدخل في تنافس معها وسيطبقون النظام بدونها)[1]. **وما يعنيه هذا القول هو أن الموازنة بين الاثنين مهمة جدا لان الاختلاف بينهم يقود إلى حالتين :**

أولا- أما إلى الفوضى السياسية ،حالة ضعف بعض الأنظمة في عالم الجنوب حيث تقسم المجتمعات إلى مجموعات أثنية وقبلية وطائفية وتعلق كل فرد من أفراد المجموعة بخصوصيته وتوافق ذلك مع ضعف سلطات الدولة في تطبيق حاكميه متوازنة، فان تعددية التنظيمات وممارسة عملها من خلال تطبيق الديمقراطية سوف لن تكون غير أرضية لتمزيق وحدة المجتمع ، لان غرض وجودها ليس لموازنة قوة سلطات الدولة بل لفرض وجودها على حساب وجود الآخرين من خلال التأثير على سير عمل سلطات الدولة ، وهو شكل يذهب عكس تعددية المجموعات والتنظيمات داخل المجتمع الأمريكي، إذا ما اخذ النموذج الأمريكي كمثال ، حيث تعتبر تنظيمات المجتمع المدني كوسائل أو كجسور للاتصال بين الدولة والمواطنين وتتسم مشاركتها

(1) Brown Chris .Cosmopolitanism World Citizenship and Global Society .Critical Review of International Social and Political Philosophy .3. 2001, P .8

في كل الأنشطة المجتمعية، كخدمة لتحقيق إشباع المصالح الخاصة للمواطنين ولموازنة قوة الدولة وفي إنعاش عملية الديمقراطية .

ثانيا- أما أذا كانت سلطات الدولة قوية وهناك شكوك تدور حول مواقف منظمات المجتمع المدني بسبب دعمها المالي الخارجي أو بسبب أفكارها فان النتائج تختلف من الواحدة للأخرى :

1- ففيما يخص مصادر دعمها المالي الخارجي فان تقيم هذا الدعم ينظر إليه بشكل سلبي حيث توصف هذه المجموعات كمجموعات تتعامل مع الخارج وعلى حساب مصالح المجتمع السياسي الداخلي . وعليه فان دور المنظمات الضاغطة وذات المصالح سيكون ضعيف لكون أن ربط وجود دعمها المالي الخارجي واستقلالية الدولة يثير شعور نزعة ضد الاستعمار لدى القطاعات الشعبية حيث ما زالت السلطة السياسية مدفوعة بتخوفها على وجودها السلطوي تلعب دورها في أثارة هذه المشاعر من خلال منطلقات ومعطيات دعايتها السياسية . وعلى الرغم من وجود تطبيقات للديمقراطية في بعض أنظمة هذه الدول ، إلا أن وجود هذه الأخيرة- أي الديمقراطية- يتسم بصيغتها الشكلية كمؤسسات تفتقد إلى روح الديمقراطية والمراقبة الشعبية ، مما يزيد في درجة ريبة القطاعات الشعبية تجاه الدعم الأجنبي الذي يرى فيه بأنه يخدم بالدرجة مصالح المانحين الأجانب أكثر من تحقيق الإشباع للمصالح المحلية .

2- أما فيما يخص أفكار ثقافتها فالمشكلة تكمن في هذه الحالة ليس في ضعف هذه التنظيمات وإنما في محاولة القائمين عليها تطبيق مفهوم المجتمع المدني كما هو عليه في العالم الغربي

كمفهوم عالمي على واقع عالم الجنوب دون الأخذ بنظر الاعتبار تاريخ وقيم ثقافات مجتمعهم وتطوره وعلاقته بالليبرالية الاقتصادية والمرحلة الانتقالية التي تمر بها هذه المجتمعات من كونها أنظمة كانت قائمة على سيطرة الدولة والسلطة على كل النشاطات من جهة، ولخصوصية المرحلة الحالية في الأخذ بالتطبيقات الديمقراطية من جهة أخرى. ففي غالبية مجتمعات عالم الجنوب يتصف النظام الاقتصادي المطبق في كونه أما اقتصاد تدخلي للدولة في الشؤون الاقتصادية أو ذو نهج نقابي تعاوني، بمعنى أن السلطة تنظم وتراقب وتحمي كل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع . وان مثل هذا الواقع يقيد من حرية الليبرالية في الانتشار، سواء كان ذلك كنشاط اقتصادي أو ثقافي أو سياسي، ويعيق من تطورها فتطبيق مفهوم المجتمع المدني كصيغة قابلة للتطبيق بسبب عالمية الفكرة وبدون ملائمة مفهومها مع الواقع خصوصا مع وجود الضعف في تكوين وإنشاء المنظمات الضاغطة وذات المصالح من جانب ومن جانب أخر نخبوية الطرح الفكري لحامليه ، يعني القفز على الحواجز وسياسة حرق المراحل التي ستعمق من مشكلة تواجد هذه التنظيمات وليس في انتشارها. ويعود سبب ذلك إلى أن تسارع الأفكار الذي تلجأ إلى بثه هذه المنظمات من خلال الانترنيت ومواقعه من جانب ومن جانب أخر ضغط نتائج التطبيقات الليبرالية المرافقة للعولمة على الجانب الاقتصادي في زيادة حجم درجات الفقر مقابل تبلور الأقلية المستفيدة كاوليغارشية اقتصادية، فتنعكس هذه الممارسات على سياسة السلطات السياسية في صعوبة الاستجابة بفعالية على كل المطالب المطروحة من قبل

المجتمع المدني عند صناعة القرار السياسي ، خاصة إذا ما حاولت السلطات إعادة سيطرتها على المستوى الوطني والمحلي أمام تزايد التذمر والتوتر داخل المجتمع نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة لوضع حد لتراجع ، إلى ما يشير إليه هوارد ج . فيردا Howard J Wiarda (درجة تعبئة الطبقة السفلى- في مشاركتها- لصالح الطبقة الوسطى والنخبة)[1] في سيطرتها على قيادة المجتمع المدني .ويعني تراجع مشاركة الطبقات الدنيا في العمل لتطوير وثائق العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المدني، توقف عملية تحريض هذه المجموعات بالاهتمام بمصيرها وذلك من خلال عملية تنشئتها وتعليمها بهدف خلق الروح الغيرية لدى المواطنين في تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، وكما تقول آن بيرجيتا يونك Anne Birgitta Yeung (أن العلاقات بين الروح الغيرية والمجتمع المدني تتصف بكونها عملية موجة فالأشكال المختلفة من الغيرية تنمي المجتمع المدني والمشاركة في فعاليات المجتمع المدني تنمي الروح الغيرية وقيمها)[2]. وعليه فان توقف إجراءات التعليم والتنشئة من شانها دفع المجتمع نحو التعلق بالتنظيمات القاعدية بكل أشكالها أو في تزايد الميل لدى السلطات السياسية لعرقلة عمل المجتمع المدني

---

(1)Wiarda Howard J. Comparative politics. Approaches and Issues. Rowman &Littlefield .2007.P.19

(2)Yeung Anne Birgitta . In Search of a Good Society .Introduction to Altruism Theories and Their Links with Civil Society . Civil Society Working Paper. Number 25. Centre for Civil Society . The London school of economics and political science .2006. P.32

لصالح وجودها ، مع فارق بسيط بمقارنة مواقفها الحالية بمواقفها المسيطرة السابقة قبل الانفتاح على المجتمع ،أي الالتزام الاسمي بأهمية وجود المجتمع المدني ولكن حسب منظورها الاجتماعي والاقتصادي الذي يتناقض والمفهوم (الذي تم ظهوره في المجتمعات الغربية من زاوية الاختلافات الثقافية والمعطيات السياسية) [1] وذلك حسب رأي ديفيد لويس، David Lewis .

وهذا ما يمكن ملاحظته في عديد من دول الإفريقية حيث تسمح السلطات لفعاليات المجتمع المدني بالتعبير عن وجودها كوسيلة بيد السلطة للحصول على الشرعية وللتخفيف من حدة الضغط المجموعات النخبوية عليها . وبشكل عام تواجه منظمات المجتمع المدني في عالم الجنوب المشاكل التالية :

أولا : أن فكرة الانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني كفكرة حديثة العهد في التاريخ السياسي لهذه البلدان ، أصبحت تقليعة تمارسها المجموعات النخبوية كوسيلة للظهور الاجتماعي وكتعويض عن عدم قدرتها في الولوج إلى السلطة السياسية بسبب انحصار هذه الأخيرة على مجموعات معينة . والقول بأنها تقليعة يعني عدم وجود اقتناع كامل بضرورة وجودها على الساحة بل أن الظروف الدولية هي التي أوجدت الفكرة وليست كونها تعبير عن تطور ذاتي ثقافي وسياسي رغم كل جهود المقاومة الداخلية للقوى المعارضة للسلطة بالمطالبة في فسح المجال للتعبير عن نشاطاتها .

---

(1) Lewis David . Civil society in non-Western contexts: Reflections on the 'usefulness' of a concept. Civil Society Working Paper 13. Centre for Civil Society . The London school of economics and political science. October 2001.P . 4

ثانيا : أن وجود هذه التنظيمات سوف لن يحل محل السلطة ولا الأحـزاب السياسـية وان نشـاطاتها في تنمية الديمقراطيـة تبقـى قضـية نسبية لان وكما يقول دوغلاس شالميرس Douglas Chalmers هذا التطور (متوقف على الطبيعة السياسية)[1] للنظام والبيئة خصوصا إذا علمنا بان وجود المجتمع المدني يفترض وجود دولة ضعيفة مقابل مجتمع قوي الأواصر والحال في عالم الجنوب تتميز الدولة بقوتها وضعف قوة المجتمع المدني أن لم نقل غيابه في بعض المجتمعات، حالة المجتمع العربي والإسلامي .

ثالثا : والأكثر أهمية والأكثر خطورة هو تصور البعض في دول عالم الجنوب بان فكرة المجتمع المدني كفكرة إصلاحية ستذبل . وعلى غرار ما حدث مع مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي أخذت بها في السابق أنظمة عالم الجنوب وتحت ضغط عملية التحديث ولم تعط غير نتائج جزئيه مثل الإصلاح الزراعي وتأمين البنوك والشركات ،فان ذبول هذه الفكرة سيتم مع مرور الزمن بعد زوال الضغط الدولي أو أن نتائجها المتوقعة ستفقد ايجابيتها مع التداخل العميق للمصالح بين عالم الشمال والجنوب والذي يفترض إشباعها ، في عالم مليء بمخاطر التهديد بعدم الاستقرارية السياسية ، دعم نوع من الأنظمة القائمة على تحديد الحريات أو تقنينها بشكل يوفر للمصالح الغربية ، وجود سلطة قادرة بالقيام بمهمة المحافظة على استمرارها في الوجود ضد كل التهديدات المستقبلية ، وذلك بدمج المجموعات المعارضة الموجودة على الساحة السياسية في بلدان هذا العالم

---

(1) Chalmers Douglas. How do civil society associations promote deliberative democracy ? paper presented at the Latin American Studies. 2001

بالسلطة التي ستتولى مهام تحقيق الحد الأدنى من الحريات العامة وفي إطار نظام ديمقراطي يتصف بمؤسساته الشكلية. ويعني هذا التصرف فقدان منظمات المجتمع المدني لكل دعم خارجي كان أو داخلي . وهذا ما يمكن أن استنتاجه من قول هوارد ج . فيردا Howard J Wiarda بان الدولة ذات (الصفة النقابية والمهنية Corporatism – التي كانت سائدة وإلى فتره قريبة في عالم الجنوب- تحاول إعادة تحديد حدود منظمات المجتمع المدني ومراقبتها وعرضها للتعاون معها) [1] ، وكل ذلك بهدف تأكيد نفسها على حساب قوة المجتمع المدني . بعبارة ثانية أن إمكانية خفوت نجم المجتمع المدني في عالم الجنوب سيعود ليس فقط إلى نقل فكرة وجدت في أحضان ثقافة مجتمع معين ولعبت في ظهورها عوامل بيئة هذا المجتمع المتمثلة باستقلالية الفرد والمجموعات الذاتية وتحت ظروف ليبرالية اقتصادية وضعف فعاليات سلطات الدولة في الشؤون العامة، بل إلى الضعف الكائن في تكوينات وجوده : فبسبب عدم وضوح فكرة المجتمع المدني بشكل واضح لتداخل المنطق السياسي الحديث في العمل السياسي القائم على الانفتاح على الأخر، ومنطق الروح التقليدية داخل المجتمعات السياسية في عالم الجنوب الذي يؤكد على دعم المواقف الطائفية والقومية والقبلية ، فأن تأثير هذا المزج على تنظيماته الاجتماعية يشل نتائج كل واحد منها عمل الأخر ليس فقط بسبب تضارب المصالح بين خاص وعام ، بل بسبب أن هذا التمسك بمنطق روح الثقافة التقليدية ،ينزع عن التنظيمات المجتمع المدني ، صفة التي يفترض بها أن تكون ،غير تمثيلية للأسس الاجتماعية من هذا النوع، لتعارض بين هدف مفهوم فكرة المجتمع المدني الذي يذهب

(1) Wiarda Howard J. Comparative politics. Approaches and Issues. Rowman &Littlefield .2007.P.191

إلى المشاركة الفعالة في عملية تحديث المجتمع وتطبيق الديمقراطية ،مع هدف هذا التمثيل المبني على هذا الأساس في كونه يثبت الفواصل الاجتماعية بدلا من تحريرها. ويكفي للمرء ملاحظة أسلوب تنشئتها لمجاميعها لمعرفة إلى أي حد يتعارض وجود التنظيمات التقليدية مع أهداف فكرة المجتمع المدني، في كون جل نشاطات تنشئة أعضائها لا يتم فقط عبر قيم ثقافتها التقليدية وإنما تساهم من خلال هذه العملية في نشر وتثبيت الثقافة التقليدية. وتنعكس نتائج أثار هذا المزج أيضا على التعامل مع السلطة التي تجد في هذه الوضعية الظرف الذي يسمح لها بالتدخل في تحديد حدود هذه التنظيمات باسم فرض النظام وعرض نفسها للتعاون معها ، هذا إذا كان هناك نوع من المقاومة من قبل تنظيمات المجتمع المدني باتجاه السلطة تم تبلورها من خلال الضغوط البيئة الخارجية التي أجبرت الأنظمة في عالم الجنوب على الأخذ بفكرة المجتمع المدني.

قد يرى البعض بان ثمة ضغوط داخلية تتمثل بتطور الشعور السياسي لدى قواعد اجتماعية معينة ، تلعب دور في بزوغ تنظيمات المجتمع المدني .ففي الواقع أن تأثيرها يبقى نسبي ،لان وحتى ولو كانت هناك ضغوط من هذا النوع فهي في أساسها لم تخرج من كونها تقليد مارسته المجموعات النخبوية في محاولتها التماثل مع قيم ثقافة مجتمع أخر بهدف تثبيت نخبويتها من جانب ومن جانب أخر كأسلوب للضغط على السلطات من اجل الحصول على الشرعية وجودها وعليه فانه يمكن الجزم بان مستقبل هذا المجتمع متوقف على قدرته في تصليد قواعده في مقابل السلطات السياسية ولا يتم له تحقيق ذلك إلا من خلال قدرة المجموعات النخبوية بالتنازل عن نخبويتها من جهة ومن جهة أخرى

على قدرتها في تفعيل المشاعر الغيرية على حساب المصالح الضيقة التي تتحكم الآن في سلوكيتها السياسية وعلى قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي يتعرض لها المجتمع .

ثالثا: الحركات السياسية والاجتماعية الجديدة في العالم

لقد تزايدت منذ السنوات الستينات من القرن العشرين ومع مطلع القرن الجديد الحركات السياسية والاجتماعية في العالم وخاصة في العالم الغربي وتعني كلمة التزايد وجود هذه الحركات سابقا ولكن ترافق هذا التزايد مع اتصاف الحركات الجديدة بخصوصيتها عما سبقها حيث ظهرت وتعددت في عالم يتصف بديمقراطية أنظمته السياسية ودولة الرفاهية التي قامت على تحقيق الازدهار الاقتصادي وتوزيع العوائد المالية والاجتماعية وتثبيت الأمن، حيث يفترض أن كل هذه الظروف تلعب دورا في عدم انتشار التذمر بين القطاعات الشعبية كما هو الحال في المجتمعات التي لم تأخذ بالديمقراطية نظاما لإدارة السلطة السياسية. ولكن وجود الديمقراطية في العالم الغربي إن لعب دورا مهما في امتصاص النقمة داخل المجتمع وتوظيف التذمر إذا ظهر في عملية التعاقب على السلطة من خلال وجود الأحزاب السياسية أو في الانضمام إلى جمعيات تدافع عن مصالح المتضررين إلى جانب دور الدولة في محاولتها لضمان الأجور والعمل على زيادة الازدهار الاقتصادي ، فان هذا التصرف إذا لعب دورا في تأطير السلوك السياسي من جهة ومن جهة أخرى منح للسلطة السياسية درجات عليا من الشرعية . ولكن الشعور بالتذمر من الأوضاع المختلفة التي عمت المجتمعات الغربية قاد إلى ظهور الحركات السياسية والاجتماعية المعارضة الجديدة وفي بعض الأحيان المتمردة على الساحة السياسية . فإلى جانب استمرار الحركات

السابقة مثل الدفاع عن حقوق المرآة والحركات الطلابية والبيئية أو ضد الحروب على الساحة السياسية، فان ظهور حركات جديدة على هذه الساحة بدء يلفت نظر المحللين والباحثين في مجالات علم الاجتماع وعلم السياسة. ومثال على ذلك الحركات المدافعة على حقوق المهاجرين أو تلك التي تدافع عن حقوق أصحاب الشذوذ الجنسي أو في المطالبة بغذاء سليم خالي من الأسمدة الكيماوية أو تلك الحركات المناهضة للعولمة، فما هي أسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ؟ ولكن قبل الإجابة على هذا السؤال لابد الوقوف أولا عند معنى الحركات السياسية والاجتماعية وعلاقتها بالصراع الاجتماعي ؟

هناك صعوبة في تعريف الحركات السياسية والاجتماعية ويعود سبب ذلك لعدم وضوح الطبيعة السوسيولوجية لهذه الحركات بسبب تداخل عوامل تكوينها وأهدافها وعلاقتها مع معنى الصراع الاجتماعي الذي يأخذ له معنيين حسب كونه صراع اجتماعي رئيسي أو صراعات اجتماعية ثانوية . فالأول يشير إلى صراع بين الفاعلين الاجتماعين بخصوص عمل وأهداف المنظمة الاجتماعية كالمشاريع الاقتصادية والمصانع ، منظورا إليها من زاوية كيفية عمل المنظمة بتوزيع العوائد المادية – الأجور – مثلا أو تنظيم أعمال المنظمة واتجاهاتها السياسية في حين يقصد بالصراعات الاجتماعية كل الصراعات الجانبية التي لها علاقة بالخلافات داخل المجتمع مثل الصراعات الدينية أو القومية أو اللغوية التي لها علاقة بوضعية المجتمع ككل، حيث يعبر عنها عن طريق الإضرابات أو المظاهرات بكل أشكالها أو عن طريق المقاطعة . وعليه فان الفرق بين المعنيين يكمن بان الأول يتعلق بطريقة العمل وتنظيمه بينما يتعلق الثاني بالخلافات داخل المجتمع وأسبابها ،

داخلية كانت هذه الأسباب أم خارجية . وعليه فان ما يستخلص من وجود الصراع ليس فقط تأثيره بشكل كبير على عمل التنظيم استناد إلى حجم القائمين به.أو إلى علاقته بإحدى أهداف التنظيم - مثل الصراع الاجتماعي من اجل زيادة الأجور- ، بل ترابط دلالة وجوده مع وجود الحركة الاجتماعية بسبب عملية التعبئة حول أسباب قيام الصراع وتأثير هذا التحرك في عملية التغيير الاجتماعي داخل المجتمع ، سواء إن فهم هذا التغيير من زاوية عدم فاعلية النظام القائم أو عجزه في الاستجابة إلى المطالب المطروحة، أو إذا ما نظر إليه كتعبير عن صيرورة السيطرة والصراع الطبقي داخل المجتمع خصوصا إذا ما ربطت هذه الصيرورة بأهداف جديدة . فالتحرك الجماعي من اجل التغير يعني أولا أن هناك مصالح وأهداف يتقاسمها أفراد المجموعة تكمن وراء تحركهم الاجتماعي والسياسي وهذا ما يذهب إليه اريك نوفو Erik Neveu في قوله بان الحركة الاجتماعية هي مجموعة من الأفراد (تربطهم مطالب مشتركة يعبرون عنها بطرق معروفة مثل الإضرابات والتظاهرات)[1]. وثانيا يعكس وجود هذه المصالح وهذه الأهداف تقاسم المشاعر بين أفراد المجموعة في مقابل مجموعة منافسة ثانية حيث يضفي عليها هذا التنافس صورة الوحدة المعارضة لإعمال وأهداف المجموعة المنفسة. وثالثا أن القول بأنها تشكل وحدة يعني أن التنظيم هو الأساس الذي يفرق هذه المجموعة عن أي مجموعة ثانية تتشكل تحت ظروف معينة وتنضمر بمجرد زوال هذه الظروف . وكنتيجة فان هناك من ركز على العمل الجماعي للمجموعة كمعيار للتعرف على هذه الحركات. فبالنسبة لسدني تاروSidney Tarrow

---

(1) Neveu Erik .Sociologie des mouvement sociaux .Col. Repères .La découverte .4 éd. 2005 . P.5

مثلا أن (التحدي الجماعي للسلطة وللنخبة من قبل مجموعة باسم أهدافها المشتركة وتضامنها)[1] يعتبر معيار التعرف على هذه المجموعة ويفرزها عن تلك التنظيمات القائمة والموجودة داخل المجتمع . بعبارة ثانية أن ما يحدد وجود المجموعة كحركة ليس عملها الجماعي فقط بل لابد ملازمة هذا العمل بفكرة تحدي المجموعة لأوامر السلطة حيث يعني التحدي هنا ليس فقط مقاومة السلطة بل محاولة إحلال برامج المجموعة محل برامج السلطة .ويعني هذا أن هناك أفكار مرافقة لهذه المقاومة تتضمن مشاريع لها أهدافها وتتعارض وسياسة السلطة السياسية.فمقاومة بدون أهداف سرعان ما تذبل أو يقضى عليها بمجرد ممارسة القوة ضدها. ولكن مرافقة هذه المقاومة بأفكار تهدف تحقيق برامج معينة أو سياسات محددة يعني الدخول في صراع مع السلطة بهدف تحقيق هذه الأهداف، وهذا ما يعطي لهذه الحركات أهميتها السياسية والاجتماعية.

يضاف إلى ذلك أن القول بالتحدي يعني أيضا انه لابد من وجود تضامن وتنظيم بين أفراد المجموعة هدفه ليس فقط منح المجموعة القوة التي يفترض الحصول عليها في مواجهة السلطة بل يعني التضامن والتنظيم هنا تلك القدرة التفاعلية بين الأفراد على ضمان استمرارية وجود المجموعة أمام قوة السلطة وهذا ما ذهب إليه كل من ج كريك جينكينز J. Craig Jenkins وكلانديرمانس بيرت Klandermans Bert حيث عرفوا الحركة الاجتماعية(بأنها تعبر عن سلسلة من العلاقات التفاعلية المستمرة بين الدولة والمجموعات

---

(1) Tarrow Sidney. Power in Movement: Collective Action, Social Movements and Politics,Cambridge University Press,1994 .P 3-4

المتحدية)[1]. ويفهم من معنى سلسة العلاقات التفاعلية المستمرة بان أي وجود للمجموعة إن لم يكن مستمر فهو لا ينضوي تحت اسم الحركة الاجتماعية لان استمرارها يعني تحديها للسلطة الدولة وللنظام من اجل فرض تصورها الجديد للحياة السياسية وهذا ما ذهب إليه بلومير هيربيرت Blumer Herbert في تعريفه للحركة الاجتماعية في قوله بأنها(مشروع جماعي يهدف إلى إنشاء طريقة جديدة للحياة .... وتجد أسس دوافع تحرك – المنظمين لها - في عدم قدرتهم على إشباع مصالحهم من الحياة الحالية من جانب ومن جانب أخر في أملهم ورغبتهم في تحقيق الخطة الجديدة أو النظام الجديد للحياة)[2] الذي وضعوه لأنفسهم .

في الواقع أن التأكيد على فكرة التحدي والتنظيم تشير إلى أن وراء ظهور الحركات السياسية والاجتماعية في مجتمع ما تكمن ظروف واقع هذا المجتمع. فتطور هذه التنظيمات يعكس ذلك الصراع الذي يدب في داخل المجتمع بين عناصر غير متكافئة اقتصاديا وفكريا بسبب النمط الاقتصادي والسياسي المطبق الذي قاد إلى خلق عناصر مهمشة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا نظمت نفسها كمجموعات لمعارضة سياسة الحكومة في محاولتها لتغيير هذا الواقع . وكما يقول ماك ادم دوك McAdam Doug تعبر (الحركة الاجتماعية عن

---

(1)Jenkins J Craig . Bert Klandermans . The Politics of Protest Comparative Perspectives of States and Social Movements, Minneapolis, MN, University of Minnesota Press.1995.P.

(2)Herbert Blumer .Collective behavior .In Robert E .Park. ed .An outline of the principles of sociology .New York .Barnes and Noble .1939. P199

جهود مجموعة منظمة من المهمشيين في محاولتهم أما مقاومة أسس المجتمع أو في تنميته باللجوء إلى أشكال غير مؤسسية من المشاركة السياسية)[1]، مما يدفع السلطات السياسية باستخدام العنف ضدها مبررة ذلك بحجة المحافظة على الأمن والنظام ضد عناصر متطرفة. أن عدم لجوء الحركة الاجتماعية إلى الوسائل المؤسسية المعترف بها مثل الأحزاب السياسية والمجموعات الضاغطة يعود إلى كون إن هذه المؤسسات العاملة داخل النظام السياسي غير قادرة على تحقيق مطالبهم بسبب علاقاتها المتداخلة مع السلطة وتقاسمهم للمصالح المتشابهة الأمر الذي قاد هذه الحركات اللجوء إلى الوسائل الأكثر إثارة وتأثيرا على الآخرين لتسليط الضوء عليها ، باحتلال الشارع والقيام بإعمال تخرج عن نطاق ما هو معهود ومتعارف عليه داخل المجتمع . قاد هذا الأمر بالبعض لوصف هذه الحركات بكونها مجموعات غير عقلانية وغير مستقرة مقارنة مع تلك التنظيمات السياسية القائمة والمتعاونة مع النظام وذلك بسبب أسلوب عملها وتفكيرها ويلجوئها في الدفاع عن نفسها إلى العنف المضاد ضد عنف السلطة السياسية وفي نفس السياق الذي يركز على فكرة التحدي والعمل الجماعي يذهب كل من اندرية ج بيلانجير André-J Bélanger وفينسان لوميو Vincent Lemieux إلى تعريف الحركة الاجتماعية (كمجموعة أشخاص يتقاسمون فيما بينهم إيمانهم في موضوع معين وبهدف اجتماعي وفي انخراطهم المتعمد في النضال من اجل تحقيق)[2] هذا الهدف . وفي الواقع يعكس انخراطهم

(1) Doug McAdam .Political process and the development of Black insurgency 1930-1970.University of Chicago press .1982.P.25

(2) Bélanger André-J. Lemieux Vincent. Introduction à l'analyse politique. Les presses de l'université de Montréal.1996.P. 222

المتعمد في خوض الصراع إرادتهم في خوض معركة غير متكافئة مع القوى التي تعارضها . ولا يدل هذا التصرف على عفوية وإنما على عقلانية عمل قام بدراية حساب العوامل السلبية والايجابية الناتجة عن تصرفهم المتحدي وفي ظل ظروف واقع مجتمع معين.

أن تغير النظرة حول طبيعة عمل هذه التنظيمات يعتبر شيئا جديدا في العالم السياسي.

فليس لكونها مجموعات محبطة اقتصاديا وسياسيا يعني بالضرورة عدم عقلانيتها وتخلفها الفكري.ففي اغلب الحالات تعبر هذه المجموعات على تطور فكري نوعي سابق لوقته في مقارنتها مع التنظيمات المتعاونة مع النظام أو التي تعيش في كنفه بسبب عقلانيتها وسعة فكرها وذلك فيما يخص المشاكل الجديدة للعالم السياسي، مما قاد بالبعض إلى تغيير نظرة وأسلوب التعاطي مع مقولاتها ورفض إطلاق تسمية المجموعات المتطرفة عليها .فمثلا سدني تارو Sidney Tarrow ينظر إلى هذه الحركات (ليس كمجموعات متطرفة بل كتعبير عن تحدي جماعي – للمجموعة - قائم على شعور بالتضامن الاجتماعي) [1]. أما بالنسبة إلى اريك نوفوErik Neveu [2] الذي حاول تعريف الحركة الاجتماعية من خلال انتماء أعضاءها إلى نفس التكوين الاجتماعي ولهم نفس المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فان تحركهم الجماعي يهدف إلى تحقيق هويتهم الخاصة ، وذلك بالضرب على العالم الرمزي الذي ساهم في ظهور وجودهم مثل

(1) Tarrow Sidney . Power in Movement: .Collective Action, Social Movements and Politics,Cambridge University Press,1994 .P.3-4

(2) Neveu Erik .Sociologie des mouvement sociaux .Col. Repères La découverte .4 éd. 2005 . P.5

الدفاع عن بيئة سليمة . بمعنى أخر يجب وضع العمل المشترك لكل حركة في سياق العالم الرمزي الذي تدافع عنه والذي هو في أساس سبب وجودها والذي لم يأخذ له هذه الصفة إلا لكونها تعارض شيئا ما ، سلطة مثلا أو أصحاب قرار. وتأخذ هذه المعارضة صفتها السياسية لأن خطابها موجه إلى سلطة سياسية . وحتى ولو كان هذا الخطاب غير موجه لها ، إلا إن حجم تعبئة المناصرين لها والأشكال التي يتبنونها في التعبير عن هذا الخطاب، يؤثر بالضرورة على السلطة السياسية التي لا يمكن لها الاستمرار في السكوت عنه لأنه يثير القلاقل التي قد تؤثر على الأمن والنظام وبالتالي سوف يؤثر على شرعية القائمين على السلطة وعليه فلابد من اخذ الإجراءات الكفيلة ، أما للاستجابة لها أو لقمعها . ومثال على ذلك الاضطرابات والجلوس الجماعي ومنع سير القطارات الحاملة للنفايات المواد اليورانيوم التي تقوم بها مجموعات الدفاع عن البيئة، وان كانت موجهة ضد الشركات التي تقوم بهذه العمليات، غير أن تأثير هذه التظاهرات على الأمن والمخاطر التي يمكن أن تحدث في حالة تجاوز ما هو مقبول، تجبر السلطة السياسية على اتخاذ بإجراءات احترازية ضد هذه المجموعات أو إجراءات آمنية ضدها والسؤال الذي يطرح هو لماذا يتظاهر الأفراد؟

لقد تعددت التفسيرات المعطاة للإجابة على هذا التساؤل فهناك من حاول إعطاء تفسير لها من خلال التركيز على التحليل الماركسي وآخرين نظروا إلى هذا التصرف من زاوية نفسية وهناك من انطلق من المعطيات الاقتصادية. ففي مجال التحليل الماركسي فان ماركس لم يأخذ بنظر الاعتبار في تحليله للصراع الطبقي تكوين الحركات الاجتماعية لان تحليله انصب فقط على فكرة الصراع

الطبقي بين الطبقة العمالية والبرجوازية كانعكاس للأرضية الاستغلالية الاقتصادية للرأسمال التي يعبر عنها من خلال الشعور بالوعي الطبقي للبروليتارية الذي هو في أساس تكوين الطبقة . فبالنسبة له أن الصراع الاجتماعي في داخل المجتمع ما هو إلا انعكاس للصراع الطبقي بين المكونات الطبقية للمجتمع . أن حصر هذا التحليل بهذه الشاكلة حرم المؤمنين به إعطاء تفسير للحركات الاجتماعية التي ليس لها علاقة مع مفهوم الطبقة ، كما في حالة حركة الشاذين جنسيا أو تلك التي تنادي ببيئة سليمة أو حركة المطألبين بسكن . فالأولى مثلا هي تعبير عن الدفاع عن حق الاختلاف في الهوية والثانية تفتقد الأرضية الاقتصادية لكون أن المنضمين إليها ينحدرون من كل المصادر المتنوعة اقتصاديا داخل المجتمع وكذلك الحال بالنسبة للثالثة ، فغالبية المنضمين إلى هذه الحركة تجد جذورها بين المجموعات المتوسطة وبين المثقفين . فلا الأولى ولا الثانية ولا الثالثة هي تعبير عن صراع طبقي لغياب الشعور الطبقي والذي يعبر عنه بوجود الثقافة الطبقية لكون هذه الأخيرة هي الدليل على وجود الطبقة فغيابها يعني غياب الطبقة . وعليه فبالنسبة للأولى فان تذمر واحتجاجات المنضمين إلى صفوفها يعكس بحثهم عن هوية بسبب علاقات التميز ضدها حيث يجد جذور شعورها بالاختلاف على مستوى الشعور االطبقي أي كل ما يتعلق بالمجال العاطفي أي بعبارة ثانية لا طبقية هذه المجموعة تظهر من خلال غياب ثقافتها الطبقية فمجمل تصرفاتها تعكس ردود فعلهم ضد مشاعر الكراهية والتكبر والتعالي الممارس ضدها من قبل الآخرين وفيما يخص مجموعات البيئة فان مشاعر التخوف من تدهور الأوضاع البيئية سواء كان الفرد عاملا أو صاحب ملكية خاصة هي وراء تصرفهم أي هنا مرة ثانية غياب طبقية هذه المجموعات يدل عنه غياب ثقافتها الطبقية وهذا ما يظهره الواقع من

خلال الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة لهذه المجموعة . أما فيما يتعلق بالمجموعات المنادية بالسكن الصالح وتوفيره ، فان مشاعر التعاطف مع المجموعات المهمشة تجد جذورها لدى هذه المجموعة المدافعة ،أما في تأثير التعاليم الدينية أو في مشاعر الغيرية لدى الإنسان هي تشكل هذه المشاعر دوافع وراء تصرفهم وتحركهم الاجتماعي والسياسي .

أن هذا النقص في التحليل الماركسي دفع ببعض المحدثين في هذا الفكر إلي ملئ هذا الفراغ في إعطاء تفسير لتواجد وانبعاث الحركات الاجتماعية بالتركيز على دور العامل الثقافي والمجتمعي بدلا من التركيز فقط على عامل الصراع الطبقي حيث اعتبرت أن كل الاعتراضات والمعارضة لكل ما يصدر من قبل السلطة يجب النظر إليها كصراع ضد نتائج السلطة وليس السلطة ذاتها بعبارة أخرى ، بدلا من انتقاد أسس السلطة وجوهر وجودها الطبقي والسيطرة عليها من اجل تغيير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية يركز التحليل الجديد على طريقة إيجاد وسيلة للتعايش معها من خلال اللجوء إلى العوامل الثقافية والمجتمعية دون التطرق إلى تغيير العلاقات الطبقية داخل المجتمع . وهذا رأي ميشيل فوكو Michel Foucault الذي يرى في الحركات الاجتماعية كصراعات مواجهة (لا يتحدد – مجالها – في دولة واحدة .ولا بنوع معين من سلطة حكومية ..وهدف الصراعات معها يكمن في نتاج السلطة نفسها كما هي عليها ...إنها صراعات من اجل إثبات حق الاختلاف وذلك من خلال محاربة كل ما يعزل الفرد ..ويجبره على الانطواء على نفسه...إنها صراعات ليس ضد أو مع الفرد وإنما هي

معارضة ضد ما يسمى بالحاكمية عن طريق الانفرادية) [1] أو ما يسمى بالمجتمع الانضباطي والذي يعني خضوع الأفراد والجماعات إلى قواعد تفرضها السلطة في تخطيط كل مجالات الحياة وعلى حساب حرية الفرد .وكما يبدو واضحا أن في أساس هذا التغير في التحليل يكمن تطور المجتمع الغربي الذي استطاع خلال قرن من الزمن من التطبيقات الرأسمالية ونظامها الديمقراطي في برجزة القطاعات العمالية وتوحيد الأنماط الحياتية للجميع ،الأمر الذي قاد إلى ظهور الحركات المنادية بالاختلاف كوسيلة لمواجهة السلطة. بعبارة ثانية يكمن وراء هذا التحرك الاجتماعي نمطية أسس الحياة والتقليل من مجال الحرية وخاصة في الوقت الحاضر من عولمة العالم وما تفرضه من أنماط سلوكية وما تقترحه من عقلية موحدة مستمدة من ثقافة محددة .

أما من رأى في الأوضاع النفسية أسبابا للتحرك الاجتماعي فهناك تيد روبيرت كور Ted Robert Gurr الذي يذهب في كتابه لماذا يتمرد الأفراد Why men rebel? إلى القول بان ما يحرك تصرف الفرد هي تلك العلاقة التي يقيمها بين (قيمة ما يتوقعه وقيمة قدراته) [2] بمعنى أخر أن قيمة ما يتوقعه الفرد نتيجة عمل ما يقوم به مقارنة مع قيمة قدراته على انجاز هذا العمل هو وراء تحركه. فإذا كان ما يتوقعه من تقيم لعمله اقل من قيمة قدرته على ما قام فيه فان ذلك يقود إلى الإحباط الذي يدفع به إلى القيام بإعمال عنيفة يعبر بها عن طريقة تمرده. وعليه فبالنسبة لهذا الباحث أن الإحباط يشكل دافع وراء تمرد الأفراد

(1) Foucault Michel .Deux essais sur le sujet et le pouvoir, IN Hubert Dreyfus et Paul Rabinow, Michel Foucault, un parcours philosophique, Gallimard 1984 . p.301-302

(2) Gurr Ted Robert .Why men rebel .Princeton university press . 1970. P. 37

ضد السلطة عندما يعتقدون أن من خلال هذا التصرف سوف يمكن لهم (التخفيف من حدة استياءهم)[1] نتيجة تصورهم بان القدرات التي يملكوها لا توازن ما يتم تقيمه من قبل الآخرين بمعنى أخر مادام الفرد يشعر بان الأخر – سواء كان سلطة أو تنظيم اقتصادي أو اجتماعي - ينظر إليه أو يقيمه بشكل متدني لا يتوافق مع ما يملكه من قدرات وخبرات فان رفضه للأخر وتمرده عليه يعتبر وسيلة للتخفيف من حدة هذه المشاعر . وعليه مادام الإحباط قائم فان العنف هو نتيجة مرافقة له.

هناك من يعتقد بان المظالم الاجتماعي للمجموعة داخل المجتمع أن لم تستطع السلطة أو أي منظمة ثانية التصدي لها في إيجاد الحلول القادرة على محو كل إحباط ، فان هذه المجموعة تعتقد أن لدى تنظيم الحركات الاجتماعية القدرة على تحقيق الإشباع أو إسماع صوتها للجميع. وهذه هي فكرة آمي ج بيندر Amy J Binder[2]. بمعنى أخر أن وراء تحرك الأفراد في الانضمام إلى الحركة الاجتماعية تكمن مظالمهم التي يرون بان في انضمامهم إليها يمكن أن يحققوا ما يصبوه . وهذا التصرف هو شيء طبيعي لان في تصور الناس أن العمل الجماعي له دائما صفته الايجابية بسبب ما يملكه من قدرة الضغط قادرة على تغيير الأوضاع مقارنة بالعمل الانفرادي . ولكن رغم هذه الصفة فانه ليس بالضرورة أن يقوم الفرد بالانتماء إلى الحركة . فقد يحدث أن يتعاطف الفرد مع المجموعة لكونه يشعر بنفس المظالم دون الانضواء تحت رايتها ولا يدل هذا التصرف على لا غيرية الفرد بل يدل

---

(1) نفس المصدر . ص 210

(2) Binder Amy J .Contentious curricula .Afrocentrism and creationism in American public schools. Princeton University press. 2002

على عقلانية الفرد في حساباته التي يضعها بين عوائد يمكن أن يجنيها من فكرة الانضواء وتكاليف هذا الانضواء .فارتباط أي فرد ومهما كان وضعه الاجتماعي والاقتصادي في تحرك ما يضع في عينيه هذه المعادلة : ما هي العوائد التي سوف يجنيها من خلال الارتباط وكم سوف يكلفه من جهد ومال ووقت . ولكن عدم الانخراط وعلى رغم تقاسم نفس المظالم يفسر بانتظار الفرد تلك العوائد دون الانضمام في الحركة وهذا ما يسميه منكور اولسن Mancur Olson بالمرور المتخفي [1]. وعليه فان ما يمكن استنتاجه من هذا التصرف هو أن تحقيق المصالح الاقتصادية وبشكل عقلاني هو وراء التحرك الاجتماعي أو الانضمام إليها.

ولكن كيف يمكن وصف هذه الحركات الجديدة ؟هناك عدة خصوصيات لهذه الحركات فهي وكما لاحظنا لا تنتمي إلى طبقة معينة وليس لها جذور طبقي . وثانيا تتصف في غالبيتها بأنها متعددة الأفكار أي ليس هناك فكرة واحدة تسيطر على الحركة وذلك بسبب تعددية الجذور الطبقية لها. وثالثا هناك تقسيم واضح بين العمل الجماعي والعمل الفردي حيث هناك سيطرة جماعية في التحرك ورابعا تنوع الحركات حيث ليس هناك حركة واحدة مسيطرة على الساحة السياسية بل هناك تعددية التنظيمات وخامسا وهو أهم شيء، تعبر كل هذه الحركات على شكوكها اتجاه النظام الديمقراطي القائم وذلك لعجزه عن الاستجابة للحاجيات الجديدة داخل المجتمع . وسادسا اغلب هذه الحركات يقوم عملها على اللامركزية .

---

(1) Olson Mancur. Logic of Collective Action, Harvard University Press, 1971

نظريات العلاقات الدولية والعولمة:

يقصد بمفهوم العلاقات الدولية ذلك التبادل بين دول ذات سيادة أو بين الأمم المتواجدة في إطار النظام الدولي الذي يشمل، إلى جانب وجود الدولة ،كل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وحركات التحرر الوطني والقوى الفاعلة الاقتصادية مثل الشركات المتعددة الجنسية . بعبارة ثانية، تعكس العلاقات الدولية تلك العوامل المؤثرة على الحياة الدولية والتي تترجم إلى الواقع باختلاف السياسات الخارجية. وهذه العوامل هي : العامل الإنسانية والسكانية والعامل المادي والتكنولوجي والعامل الثقافي المتمثل بالاديولوجيات والثقافات ، حيث تتصف هذه العوامل بتداخلها وتفاعلها مع الوسط البيئي لكل طرف من أطراف النظام الدولي والتي تقود إلى تنوع هذه السياسات التي. تعكس الاختلافات في مستويات القوة كنتيجة لامتلاك طرف من الأطراف إمكانيات اكبر من الأخر في المجالات المتعددة التي تساهم في تنمية قوته. وما يفهم من هذا التوضيح أن العلاقات الدولية تتميز بكونها علاقات قوة هي تلك التي تعني قدرة الأطراف الدولية على خلق مجالات التأثير لصالحها Influence spaces أو المحافظة على قوتها Preservation of Power ، سواء كان ذلك عن طريق القوة المادية بما يسمى القوة الصلبة The hard power ، حسب مصطلح جوزيف ني Joseph Nye [1] والتي تعني اللجوء إلى قوة الإجبار العسكرية ، أو عن طريق السياسي والدبلوماسي بما يسمى بالقوة الناعمة The soft power والتي تعني محاولة تحقيق الأهداف المرغوب بها عن طريق اللجوء إلى وسائل الإقناع بدلا عن القوة العسكرية . أو في اللجوء إلى

(1) Nye Jr.Joseph . The changing nature of American Power .Basic books .1990

جمع القوتين معا تحت اسم القوة الذكية smart power والتي تعني اللجوء إلى القوتين معا أي إلى التخويف والإقناع في فرض شروط احد الأطراف على الأخر أو في تغيير سياسته. ولكن وكما يلاحظ أن ليس كل الأطراف الدولية تتمتع بهذه الخصوصية. فمجال القوة يبقى محصورا بيد الدولة رغم اعتقاد البعض بان الشركات المتعددة الجنسيات هي الأخرى تملك هذه القدرة بسبب العنف التي تستعمله للحفاظ على مصالحها والأمثلة كثيرة على ذلك بدء من قضية تأميم البترول في إيران في زمان مصدق وانتهاء مع الانقلاب في شيلي عام1973. أن تحليل عنف هذه المؤسسات يبين بوضوح استخدام هذه المؤسسات لقوة الدولة والحكومة في تحقيق أهدافها وليس في امتلاكها القوة لان تبقى هذه الأخيرة كصفة مرادفة لوجود الدولة، بدليل أن حتى الاندماج الإقليمي بين الدول في إطار منظمة معينة مثل منظمة الاتحاد الأوربي لا يلغي قوة الدولة، بل يدعمها ،كما يذهب إلى ذلك الآن ميلورد Alan Millward بقوله (أن التنازل عن سيادة الدولة بعد عام 1950 شكل واحد من جوانب النجاح في إعادة تأكيد الدولة القومية كوسيلة أساسية لتنظيم الكيان ألأوروبي[1]. ولهذا السبب تبقى الدولة محافظة على مركزية موقعها في النظام الدولي وذلك منذ معاهدة ويستفاليا التي وقعت عام 1648 بين القوى المتصارعة وأنهت بذلك حرب الثلاثين سنة وحرب الثمانين سنة بين البروتستانت والكاثوليك ووضعت القواعد الجديدة لما عرف فيما بعد بالنظام الدولي القائم على سيادة الدول القومية المستقلة وعدم خرق هذه السيادة واحترامها، وصولا إلى

---

(1)Millward, Alan. The European Rescue of the ation-State. Routledge.1992.P 438

النظام الدولي المعاصر الذي تم تركيز قواعده مع حصول أكثر الدول التي كانت خاضعة للاستعمار على استقلالها خلال فترة الحرب الباردة . فقد بقى هذا النظام محافظا على خصوصيته باحتلال الدولة مركز الصدارة في العلاقات الدولية ، وبالأخص مع انتهاء الحرب العالمية الأولى حيث أخذت العلاقات الدولية بعدا جديد عندما إعتبرت كنظام قائم على معطيات نظرية بهدف أولا لتميزها عن المظاهر الدولية التي يعج المجتمع الدولي بها وثانيا لتفسيرها وان هذه المركزية للدولة لم تتغير حتى مع عولمة العالم.

في الواقع يمكن رصد جذور معطيات النظرية للعلاقات الدولية عند الإغريق وبالخصوص في كتاب تاريخ الحرب البيلوبونيز Peloponnesian War بين أثينا وإسبارطة التي ذكرها المؤرخ الإغريقي تيوسيديدس Thucydides الذي لم يحاول فقط ذكر وتسجيل حوادث هذه الحرب، بل قام بتنظير مجريات هذه الحرب في إعطاء تفسير وتحليل للمعطيات العسكرية والسلمية للمجموعات المتحاربة .

وقد كانت هذه التحليلات وراء الاتجاهات النظرية المعاصر في تفسير مجالات القوة والحرب والسلام والأمن القومي للدول من بعد. ويمكن التركيز على أهم نظريتين من بين مجموعة من النظريات وهي: النظرية الواقعية ، النظرية الليبرالية أو المثالية مع تطور معطيات كل نظرية من هذه النظريات لموافقتها للتطور السياسي الحديث للنظام الدولي مع القرن الواحد والعشرين . **فما هي فحوى هذه النظريات وما هي العولمة :**

أولا : النظرية الواقعية

قبل تحديد ماهية أفكار هذه النظرية لابد من التذكير بان هذه النظرية تنطلق من الواقع الإنساني الذي تتحكم به مجموعة من القوانين الطبيعية التي لا يمكن تغييرها إلا إذا اخذ بنظر الاعتبار المحددات التي تحدد مجالات هذه القوانين ،ومن بين هذه المحددات الدولة وأمنها وقوتها التي يساهم في وجودها تداخل العامل العسكري والاقتصادي والتكنولوجي والسكاني وتؤخذ هذه القوة كمعيار يتحدد على ضوءه قياس قدرة الدولة على المحافظة أو الدفاع عن مصالحها الحيوية . بمعنى أخر أن احتكار القوة بيد الدولة فقط – بمعنى لا يقاسمها في ذلك قوة أخرى مثل وجود منظمة ما – يحدد مجالات المصالح الحيوية للبلد ، لانه مادامت الدولة قوية فان إمكانية المحافظة على مصالحها ستكون مضمونة. وعليه تعتبر الدولة حسب هذه النظرية الهيئة الوحيدة المؤثرة في العلاقات الدولية لكونها (ذات طبيعة وحدوية وعقلانية لأنها تهدف وبشكل مستمر إلى المحافظة ، وبأقصى حد ،على مصالحها القومية ، مما يدفعها وبشكل مستمر إلى اللجوء للقوة بغية المحافظة على الأمن والقضايا السياسية التي تشكلان أهداف الرئيسية للسياسة الخارجية)[1]. بعبارة ثانية إذا كان وراء بحث الدولة عن القوة تكمن فكرة تخوفها على مصالحها القومية التي تدفعها إلى تقوية ترسانتها العسكرية ، فمعنى ذلك ستكون القوة هي بحد ذاتها ، بالنسبة للدولة ، هدف ووسيلة في نفس الوقت.

(1) Viotti Paul R. Kauppi Mark V . International RelationsTheory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond; 3 edition. Prentice Hall .1998 . P. 55-56

ففـي رأي الـداعين إلى هـذه النظريـة أن العـالم يعـيش حالـة الفوضى السياسية بسبب غياب(السلطة المنفذة والضامنة لامتثال سلوك – الدول- للقواعد المنظمة) [1]. بعبارة ثانية أن غياب الحاكمية الدولية الـتي تملـك بيـدها بـنفس الوقـت القـوة العسـكرية والسياسـية الكفيلـة بتنظـيم العـالم وفـرض قوانينهـا يقـود بالـدول إلى البحـث عـن كـل الإمكانيات المتاحة لديها في تنمية قوتها الضارية عسكريا واقتصاديا كهدف وكوسيلة للدفاع عن نفسها . ولهذا السبب يقيم جون هال John A Hall هـذه النظرية بأنها (أكثر نظرية قوة وأناقة للسلم والحرب) [2] في عالم يتميز ببيئة فوضوية . في الواقع تكمن جذور هذا الرأي في فلسفة كل من ميكافيل و هوبز في فكرة الدفاع عن النفس في ظل سيطرة قانون الغاب ،حيث يمكن اعتبارهم من بين الداعين إلى هذه النظرية . فبالنسبة للأول[3] أن ظروف تكوين الدولة القومية التي عاصرت الأزمة الأخلاقية التي عانى منها النظام السياسي الأوربي عند انهيار النظام الإقطاعي الكنسي وبزوغ عصر النهضة ، فان رفض هذا التكوين الجديد – الدولة القومية – لأي سلطة أعلى من سلطتها ، كان من نتائجه انتشار العداء بين الدول بسبب التنافس على الحصول على القوة والسلطان وغياب النظام قانوني لتنظيم العلاقات فيما بينها ، الأمر الذي قاد إلى تركيز الدولة على حقها الطبيعي في تنمية قوتها في مواجهة التهديد الكامن من وجود عدة دول تنافسها في نفس الأهداف.

(1) Goldstein Joshua S .International Relations .3ed.Harlow Longman·.New York . 1999 .P.76

(2) Hall John A. International Orders. Polity press Cambridge. 1996.P. 9

(3) Machiavel Nicolas. Le Prince, trad. par V. Périès, Mille et une nuits, Paris, 2003.

فالنسبة لميكافيل يجب على الدولة– الممثلة بالنسبة له بالأمير – أن لا ترتبط مع أي دولة أخرى بعلاقة صداقة وإنما يجب عليها البحث بشكل مستمر على الإمكانيات في تحقيق المصلحة الحيوية التي هي معيار الرابطة بين الدول بمعنى آخر ليس للدولة من صديق وإنما لديها مصالح وأن رغبة التملك شيئا طبيعي فعلى كل دولة القيام بعمل للوصول إلى تحقيق هذا التملك.

أما بالنسبة لهوبز وفي كتابه التنين Leviathan ومنطلقا من فكرته – التي ذكرت سابقا - بأن المجتمعات الإنسانية في حالتها الطبيعية تعيش حالة الفوضى حيث يسيطر فيها قانون الغاب وان غاية كل فرد من أفراد هذه المجتمعات هي الدفاع عن نفسه باللجوء إلى القوة، فالطريق الوحيد للتخلص من هذه الوضعية هو في اتفاق الجميع على عقد عهد بينهم يتنازلون فيه إلى الأمير عن حقوقهم بمقابل ضمان أمنهم ،هذه القاعدة لا يمكن أن تخلق لها نفس الآثار في مجتمع الدولي لان حرص كل دولة على سيادتها يدفعها للجوء إلى البحث عن القوة لضمان أمنها . فبالنسبة له أن المجتمع الدولي مجبر على اللجوء إلى القوة مادامت حالة الفوضى قائمة وعدم الثقة منتشر بين الجميع والنتيجة فان الحرب بين الدول تعتبر حالة طبيعية . وحسب رأيه (أن الملوك والشخصيات الماسكة بالسلطة وبسبب استقلالياتهم فإنهم في حالة مستمرة من الشكوك- بالغير - وفي وضعية مقاتلين وأسلحتهم مصوبة باتجاه الآخرين .ومدافعهم متواجدة على حدود بلدانهم وجواسيسهم يتجسسون عند جيرانهم وكل هذه الأوضاع تشكل جزء من الاستعدادات الحربية)[1]. لقد أثرت هذه الأفكار وبشكل كبير

(1) Hobbes Thomas .Léviathan . Gallimard . Chapitre XIII .2000

على مفكرين ومنظرين في القرن العشرين مثل هانس مورجينثو Hans J Morgenthau الذي أكد على أن الواقعية تعتقد (بأن العالم لا يتصف بالكمال ... بسبب القوى المكونة للطبيعة الإنسانية وبهدف أن يكون العالم متسم بهذه الصفة لابد العمل مع هذه القوى وليس ضدها. أن المصالح المتعارضة والصراعات فيما بينها هي صفة مرتبطة بهذا العالم . وعليه فلا يمكن للمبادئ الأخلاقية أن تحقق كل – ما تصبو إليه- ومن المستحسن العمل على التوصل إلى نوع من التوازن الوقتي بين هذه المصالح والوصول إلى التسوية غير المستقر للصراعات)[1] .

ومن بين منظري هذا الاتجاه أيضا هناك هيدلي بول Hedley Bull[2] الذي أكد من جانبه على الطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية منطلقا من فكرة سيادة الدولة التي تتحرك بحرية على ضوء مصالحها الخاصة وبشكل أناني ولا تخضع إلى أي سلطة أعلى منها ،وإذا كان هناك نظام ينظم هذه العلاقات، فان ذلك من خلق الدول أنفسها ولا يعود إلى عامل أخر . فالدولة برضاها تختار الانضمام تحت راية تنظيم معين تساهم هي فيه وضع قواعده . وعليه فان ما يمكن استنتاجه من هذا التأكيد هو أن صراع القوى هو وراء تنظيم العلاقات الدولية ،وان كان هناك لجوء إلى بعض المبادئ الأخلاقية فوراء ذلك تكمن القواعد العرفية التي تتمسك بها قيادات السلطات السياسية، حالة التحالف دولة مع دولة أخرى بمعنى أخر ليس هناك في الواقع مبادئ عليا تحدد من سلوكية الدول وتدفعها بالتمسك بهذه القواعد ، بل أن ضرورة ضمان

---

(1) Morgenthau Hans J . Thompson Kenneth. Clinton David . Politics among nations . McGraw-Hill Humanities/Social Sciences.Languages. 7 edition, 2005.

(2) Bull Hedley .The Anarchical Society .A Study of order in World Politics .Columbia University Press .1977

الوجود هي وراء تحالفها بهدف زيادة قوتها. وكما يقول كولين دووك Colin Dueeck (كون النظام الدولي نظام فوضوي حيث احتمال انفجار الصراعات العنيفة شيء محتمل حدوثه بشكل دائم ، فان الدولة من اجل المحافظة على بقاءها فإنها مجبرة على الاعتماد على قوتها المادية بشكل منفرد أو مع التحالف مع الآخرين)[1]. أن الشيء الملاحظ في تحليلات هيدلي بول والذي يختلف عن غيره من المدافعين عن الاتجاهات النظرية للمدرسة الواقعية، هو أخذه بنظر الاعتبار الجانب الأخلاقي رغم كونه ارجع ذلك إلى العرف ، هذا التأكيد هو في الحقيقة نتيجة لتلك التاليفة التي جمع فيها هذا المفكر بين الأفكار الكلاسيكية لدى كل من ماكيفيل وهوبس وبين أراء هوكو كروسيوس Hugo Grotius[2] المعاصر لهوبس والمتعلقة بأسس القانون الدولي والتي دعا فيها إلى عقد المعاهدات الدولية القائمة على أسس القانون الطبيعي لضمان حرية الملاحة والتبادل التجاري . ففي كتابه قانون الحرب والسلام يدعم هوكو إلى فكرة أن الحرب لا يمكن اعتبارها الشكل الوحيد لتنمية قوة الدول، وذلك من خلال محاولاتها الحصول على أقاليم دول ثانية، فحرية التجارة وتنمية الاقتصاد تنميان هذه أيضا علاقات القوة بين الدول. بعبارة ثانية أن العلاقات السياسية لها انقدرة على تنمية قوة الدول من خلال علاقاتها التجارية . ويبدو أن فكرة كارل فون كلوسفتيز Carl Clausewitz Von[3] القائلة بان الحرب ما هي إلا وسيلة ثانية للسياسة ولكن

---

(1) Dueck Colin .Reluctant Crusaders .Princeton University press .2006. P16

(2) Grotius Hugo. Le droit de la guerre et de la paix .PUF.2005

(3) Clausewitz Carl Von . De la Guerre . éd. Librairie Académique Perrin, 1999. P. 46

بأسلوب ثاني تجد جذورها لدى هوكو كروسيوس ،حيث تعني هذه الفكرة بان ما يراد تحقيقه عن طريق القوة بسبب كونه غير مضمون لان عدم اليقين بسبب صعوبة تقدير ما هو غير منظور وردود فعله هي اكبر من عقلانية أي قرار عسكري، لذلك فان استغلال العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي التي تحدد القدرات العسكرية لبلد ما ،فالمحافظة عليها – أي على العوامل الاقتصادية والاجتماعية – هو الهدف الأساسي للسياسة، بمعنى اللجوء إلى الدبلوماسية لتحقيق ما لم تستطع الحرب تحقيقه.

أن ما يمكن للمرء استخلاصه مما ذكر أعلاه أن العالم يعيش فوضى سياسية بسبب غياب حكومة عالمية تنظم العلاقات بين الدول، والتي هي بحد ذاتها تعود لوجود الاختلافات بين الدول كنتيجة للتنافس فيما بينهم بسبب غيرة كل دولة على سيادتها والتخوف من فقدان استقلاليتها، حيث يدفعها هذا التخوف إلى تقوية قواها العسكرية والسياسية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التمكن من استغلال القدرات الاقتصادية، التي تدفع فكرة التحكم بها إلى التفكير بغزو دول أخرى تحت غطاء ضمان الأمن القومي للدولة ضد مخاطر التهديد الموجهة إليها من قبل دول ثانية ، لكونها تهدد مصالحها الحيوية والنتيجة النهائية لوضعية أزمة الأمن هذه فأن تقوية كل دولة لأسس قواها العسكرية والاقتصادية تهدف للوصول إلى حالة التوازن بين القوى لغرض منع التهديد بالغزو ،هذا من جانب، ومن جانب أخر دخول بعض الدول بشكل طوعي في الاتفاقيات والمعاهدات يهدف لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من مصالح ، في تبني هذه الدول إستراتيجية الانضمام إلى حظيرة الدول القوية لدعم توازن القوى

وكوسيلة ، ليس فقط لضمان أمنها القومي، بل والأكثر من ذلك للمحافظة على وجود الدولة، لما لهذا التحالف من عوائد ايجابية على استمرار وجود الدولة .فهدف وجود التحالف هو لغرض منع قيام أي دولة بتهديد السلام من اجل الحصول على منافع خاصة بها ، وهذه هي فكرة كينيث والتز Kenneth Waltz[1] الذي بلور معطيات فكرته من خلال الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب أثناء الحرب الباردة حيث يعتبر إستراتيجية توازن القوى كبديل لغياب الحكومة العالمية . غير أنه أضاف بعض التعديلات على فكرته بعد انتهاء الحرب الباردة بحيث عرفت نظريته اليوم باسم النظرية الواقعية الجديدة أو ما يسمى بالنظرية الهيكلية ، والذي يؤكد فيها على انه يجب النظر إلى العلاقات التفاعلية بين الدول على أساس أنها تشكل نظام ثابت وملزم، وتؤثر هذه الصفات على الدول . بمعنى أن الدول تصبح تابعة لهذا النظام وليس العكس. أما بخصوص سياسة توازن القوى ففي منظوره أن استقرارية السلام لا تتم إلا من خلال مجموعة صغيرة من القوى المالكة للقوة .أن التغيير في مفهوم الصراع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة العولمة ، لم يؤثر على مركزية الدولة . فبسبب إمكانيات التي تتمتع بها الدولة والتي لا يمكن منافستها من قبل أي قوة ثانية ،فان التعددية القطبية التي حلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تفلح إلى تحقيق السلام وقيام التنظيم الدولي القادر على فرض إرادته وذلك بسبب أن (التنافس بين تعددية القطبية هي اعقد من الثنائية القطبية وذلك

---

(1) Waltz Kenneth. Realism and International Politics. Routledge . 2008

لصعوبة المقارنة بين إمكانيات الدول وتقدير تماسك التحالف) [1] .
وعليه فمع تواجد التعددية القطبية فانه لا يمكن الكلام، حسب رأي كينيث والتز ،عن العلاقات الدولية بل من الأفضل تسميتها(بسياسات القوى أو عولمة السياسات والتي تقترح أن تبدل الأهداف المتعلقة بالمصالح الخاصة للدول فيما يخص أمنها بنوع أخر من السياسات أو حتى في غياب) [2] هذه السياسات. في الحقيقة هناك نتيجتين يمكن استخلاصهما من خلال أفكار كينيث والتز : الأولى وتتعلق بمصداقية أفكاره حول السلام بين الأمم . فبفضل إستراتيجية الردع الذرية التي عاشها العالم خلال الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الغربي ، تمكن العالم أن يعيش ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولحد الساعة حالة السلام الدولي بين الأمم رغم الصراعات الجانبية بين دول مرتبطة بإحدى القوتين غير أن عدم تجاوز الخطوط الحمراء مكن للقوتين العالميتين ضمان هذا السلام. وثانيا تثبت مجريات الأزمة المالية التي يعيشها العالم ومنذ نهاية 2008 على أن العولمة والتي تعني تنازل الدول عن بعض من امتيازاتها السيادية لصالح التبادل التجاري العالمي ومؤسساته عبر القومية وكبداية لنهاية مركزية الدولة في النظام الدولي وأولوية أمنها ، فشلت في معالجة هذه الأزمة. ،وأن دور الدولة مازال محافظا على مركزيته في معالجات القضايا الدولية وخاصة منها المالية.

---

(1) Waltz Kenneth. Structural realism after the cold war .IN .International security .Vol.25. N1.2000.P. 6

(2) نفس المصدر أعلاه . ص6

ثانيا: النظرية المثالية أو الليبرالية

على عكس النظرية الواقعية، تركز منطلقات هذه النظرية على مفهوم الحرية التي تجد جذورها في طبيعة الإنسان المسالمة التي ترفض العنف وتتحو نحو التعاون وتقاسم المصالح. بمعنى آخر، اعتبار الحرية كقاعدة تستند عليها هذه النظرية ليس في تحليل العلاقات بين الأفراد والمجموعات فقط ، بل وأيضا بين الدول ، انطلاقا من فكرة أن الحالة الطبيعية للمجتمع تتصف بكونها حالة وئام بين أفراد المجتمع معطيات وجدت أرضيتها في أفكار أرسطو التي تفترض بان الإنسان كما هو حيوان اجتماعي فهو أيضا حيوان سياسي . في الواقع أن القول بأن الفرد الحر هو ذلك الفرد الذي يتمتع باستقلالية وعقلانية ويتقاسم مع الآخرين معطيات القانون الطبيعي الذي يشكل أعلى قانون في المجتمع، يعني أن الفرد في بحثه عن إشباع حاجياته يقوم وبصورة غير شعورية إشباع حاجيات الآخرين في نفس الوقت ،لان المنافسة فيما بين الأفراد تعني تبادل المصالح وليس صراع المصالح، بسبب طبيعة الإنسان الميالة نحو التعاون،فتقود هذه الوضعية إلى التوازن والتقدم داخل المجتمع. وبهدف الوصول إلى نتائج ايجابية لهذا التعامل وضمان استمراره ضد احتمالات سيطرة الأنانية التي تقود إلى الفوضى، فالدولة المنظمة للقواعد القانونية تعتبر ليس فقط شيء أساسي، بل أيضا ضروري لخدمة المصلحة العامة للجميع، وليس هناك دولة قادرة على تحقيق هذا الهدف إلا الدولة الديمقراطية ذات الأساس الرأسمالي وكذلك الحال مع الدول التي تدفع حاجة البحث عن مصالحهم إلى البحث عن السلام وهذا لا يتحقق إلا عن طريق خلق التعاون المتبادل بين الجميع .(فقيام النظام الدولي على قواعد الديمقراطية من سيطرة القانون واحترام

الحريات الإنسانية والمساواة بين المواطنين أمام القانون ،سيكون هذا النظام أكثر سلمية لأنه يعكس إرادة الجميع) [1] .

في الواقع تجد كل هذه الأفكار جذورها لدى كل من جون لوك John Locke وادم سميث Adam Smith وجيرمي بينثام Jeremy Bentham.فانتشار هذا النوع من الدول في نظر منظري هذه النظرية هو الشكل الوحيد القادر على ضمان الحرية والاستقرار السياسي من جهة ومن جهة أخرى ضمان الأمن والسلام الدائم في العالم. وعلى العكس من الرأي القائل باستحالة تنازل الدولة عن سيادتها ، بالنسبة لمعطيات النظرية الليبرالية فان احتمالات هذا التنازل ممكنة أذا كانت كل الدول تتصف بكونها سياسيا ،دول ذات أنظمة ديمقراطية واقتصاديا دول رأسمالية . بمعنى أخر لكونها ديمقراطية ورأسمالية فان تداخل العلاقات الدولية هي نتيجة للتبادل الاقتصادي والتجاري الحر الذي يساهم في خلق المساواة في الحقوق بين الدول ويعرقل من قيام النزاعات الدولية التي تقود إلى الحروب. ولكن ومن اجل أن تخلق هذه الظروف فلابد من حماية الأمن الإنساني – حماية حقوق الإنسان – والمحافظة عليها ليس كجزء من الأمن الحكومي وإنما ، كجزء من الأمن العالمي الذي يعتبر وجوده عامل مهم في زيادة حجم التبادل الاقتصادي والتجاري بين الدول . فكلما كانت مجالات الأمن الدولي مضمونة كلما زادت درجات التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول.

---

(1) Roussel Stéphane .O'Meara Dan .Le Libéralisme classique .Une constellation de théories. IN .Sous la direction de Macleod Alex . O'Meara Dan . Théories des relations internationales .CEPS .2007 .P .93

وهذا هو رأي مائيكل رينيرMichael Renner[1]. ومن هنا تأتي أهمية وجود التنظيمات الدولية ، لدى النظرية الليبرالية، في لعب دورها في تخفيف حدة الصراعات والنزعات الدولية بتقوية قواعد التعاون الدولي بين أطراف النظام الدولي من خلال الاتفاقيات الدولية، ثنائية كانت أو متعددة الأطراف، شكلية الصيغة أو غير شكلية. كيف يتم ذلك ؟

أن التداخل التفاعلي الرأسمالي بين الدول وانتشار النظام الديمقراطي، إن ساهما في خلق أجواء التعاون وبإضعاف محددات السيادة والحدود بين الدول، فإنها تساهم في نظر منظري هذه النظرية في التخفيف من التسابق على التسلح ونزعه . فبفضل التدخل الاقتصادي والتأكيد على مبادئ الفلسفة الليبرالية الداعية إلى السلم والخير العام والسعادة ، فان وجود التهديد كأمر واقع يزول من الساحة الدولية ،لان تقاسم المصالح القائمة على الموازنة بين التكلفة بالعمل بتحقيق المصالح بشكل انفرادي وبين مردودية نفس العمل بالعمل بشكل جماعي، تجعل هذه الموازنة مصير كل دولة مرتبطة بمصير الثانية لان عوائد العمل الجماعي هي اكبر من العمل الفردي .وهذه الوضعية تسهل إجراءات قيام الحكومة العالمية أو على الأقل إيجاد النظام الدولي المندمج . والمقصود بهذه الفكرة هو أن قبول الليبرالية بوجود الدولة كعامل مؤثر في العلاقات الدولية ، فان وجود التنظيمات الدولية حكومية وغير حكومية لها وقعها هي الأخرى على العلاقات الدولية في تعاونها لضمان الأمن الجماعي وتثبيت دعائم السلام: فعندما تشعر كل الأطراف

(1) Renner Michael. Trensforming Security .IN .Edited by Starke Linda .The State of the World 1997.New York .1997

المتفاعلة بان علاقاتهم المتداخلة هي لصالح الجميع فمن مصلحة الجميع العمل جميعا ضد احتمال خطورة تهديد الأمن من إحدى الأطراف .وعليه وعلى عكس اعتقاد أصحاب النظرية الواقعية في دور الدولة في الحفاظ على الأمن ، في رأي أنصار النظرية الليبرالية ، سيقع على كاهل التنظيمات الدولية ومؤسساتها القيام بهذه الوظيفة: فبسبب كون المجتمع الدولي يتكون من مجموعة من العلاقات الرابطة بين الأفراد والأفكار والتنظيمات والتي تتجاوز بحدودها حدود الدول والتي تكمن وراءها تعددية المصالح وتنوعها لدى كل واحدة منها، لذلك لم يعد (المجتمع الدولي دوليا وإنما عبر دولي) [1] تتقاطع به العلاقات بين الأمم. بعبارة ثانية,إنه أصبح مجتمع عبر الأمم . وهذا ما يمكن استخلاصه من رأي كل من جوزيف ني Joseph Nye وروبرت كيوهان Robert Keohane [2] حيث يؤكدان على أن ضعف القوة العسكرية كأداة سياسية وتنامي التبعية المتبادلة بين الدول تحت شكل مركب للتبعية المتبادلة complex interdependence يقود إلى التعاون المشترك فيما بينها والى خلق المؤسسات الدولية التي ستتجاوز مجالات تأثيرها تلك التي كانت مخصصة تقليديا ومصنفة ضمن صلاحية الدولة ، ويمكن اخذ منظمة الاتحاد الأوربي كمثال على هذا التطور.

في الواقع أن تبلور هذه الأفكار قاد بمؤيدي النظرية الليبرالية إلى القول بان العالم الذي نظمته معاهدة ويستفاليا لم يعد قادرا على تنظيم حياة المجتمع الدولي مع دخول المنظمات الدولية الحكومية وغير

---

(1) Huntzinger J .Introduction aux relations internationales. Paris Seuil .1987.p91

(2) Keohane Robert O. Nye Joseph S . Power and Interdependence Longman; 3 edition .2000

الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والتبعية المتداخلة والمتبادلة بين الدول على الساحة الدولية كأشخاص في القانون الدولي وان منطق النظرية الواقعية لم يعد قادرا على تفسيز الحياة الدولية بشكل منفرد وبالخصوص مع انتهاء الحرب الباردة والتي تتركز كما ذكر سابقا على القوة العسكرية – القوة الصلبة - وعليه فلابد من صيغة أخرى لا تنافس القوة الصلبة وإنما لجعل هذه القوة أكثر تقبلا، ومن هنا ولدت فكرة القوة الناعمة كما طرحها جوزيف ني Joseph Nye والتي حاول روبرت كيوهان Robert Keohane ، أن يعطيها اسم الليبرالية الجديدة[1] التي تجمع بين منطلقات الواقعية بخصوص الدولة وقوتها ومركب التبعية المتبادلة complex interdependece ، كتأليفه تتركز على إمكانية اتخاذ العالم شكل جديد يجمع بين استقرارية التعاون الدولي مع اخذ بنظر الاعتبار أهمية مفهوم القوة والمصالح الذاتية لكل بلد . بمعنى أخر الاستمرار في دعم نشاطات المنظمات الدولية والتعاون فيما بين الدول مع المحافظة على قوة وهيمنة دول معينة. وقد أثارت هذه الفكرة ردود فعل كل من مؤيدي النظريتين الواقعية والليبرالية منها. فبالنسبة للواقعين (أن هذه النظرية لم تقدم البراهين وبشكل نهائي على قدرة المنظمات الدولية في منع اندلاع الحرب بين الدول ، هذا من جهة ومن جهة أخرى، يرى الليبراليين فيها تراجعا وليس كفكرة تقدمية لأنها تقوم على فكرة المساومة مع مالكي القوة والسلطان)[2] كما يقول بذلك جيرار دوسوي Gérard Dussouy.

---

(1) Keohane Robert O. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy .Princeton Classic Editions.2005

(2) Dussouy Gérard . Traité de relations internationales . Les théories de l'interétatique. Tome 2. L'Harmattan . 2007.P.105

في الحقيقة أن هناك نوع من الصحة في هذه الانتقادات المقدمة، فلكون أن النظام الدولي الحالي يفتقد إلى القوة الحقيقية لمنع اندلاع الحرب لان استخدام القوة يبقى على المستوى الدولي بيد الدول الكبرى المالكة لحق قرار النقض في مجلس الأمن. يضاف إلى ذلك ارتباط الدول أخرى باتفاقيات دفاعية وإستراتيجية مع بعض من هذه الدول، فانه من المستحيل وفي هذه الحالة القول، أن المنظمة الدولية قادرة على منع دولة ما من إعلان الحرب على دولة أخرى، إذا رأت أن مصالحها مهددة لأنها تستند على دعم الدولة الضامنة لوجودها لقرارها هذا . وكمثال على ذلك حالة إسرائيل وعلاقتها مع الولايات المتحدة وعدم تطبيقها لقرارات الأمم المتحدة ولمجلس الأمن. هذا من جهة ومن جهة أخرى ، أن تمتع دولة كبيرة بقدرات إستراتيجية عظيمة كالولايات المتحدة ومحاولتها عدم الوقوع مرة ثانية في وضعية كالتي عاش العالم خلال الحرب الباردة لما عرف بثنائية القطبية، يدفعها إلى اتخاذ استراتيجيات تهدف إلى منع كل محاولة جديدة لإرجاع الأمور إلى ما كانت عليه تحت ظروف الحرب الباردة ، بمعنى القبول بقوة جديدة تقاسمها الهيمنة ، الأمر الذي قاد بها إلى التشبث بسياساتها أو حتى اللجوء إلى السياسات الاحترازية القائمة على مبدأ الحرب الوقائية أو الردع الوقائي . أن هذه الوضعية ،أن منحت هذه الدول - وذلك حسب منظورها- نوع من الشرعية، فإنها إنما تعبر عن عدم ثقتها بدور المنظمات الدولية وقدرتها على منع مثل هذه الاحتمالية – منع ظهور صراع القوى المهيمنة - أو في قدرتها على تحقيق السلام ،بدون آن تكون هي صاحبة القرار في ذلك. فالقبول بهذه الوضعية لا يعني فقط اعتراف صريح بفوضوية النظام الدولي ،التي ترفض النظرية الليبرالية حقيقة وجوده، بل إنها تساهم في إعادة خلقه ليس في اعترافها بأهمية

هيمنة قوة معينة بل بقبولها بأخذ الالتزام بقواعد التنظيم الدولي كوسيلة لتحقيق المصالح الحيوية وتثبيت مجالات التأثير والمحافظة على القوة وعلى حساب التنظيم نفسه . ان موقف كهذا لا يسيء إلى سمعة الدولة، وخاصة في أوقات الأزمات فحسب ، بل يضعف أيضا مقولات النظرية الليبرالية نفسها الداعية إلى الالتزام بقواعد التنظيم الدولي. أن نتائج التناقض في المواقف بين دعم عمل النظام الدولي وبين المحافظة على قيادة هذا النظام قاد بجوزيف ني إلى طرح فكرة القوة الناعمة Soft power [1] كإستراتيجية لضمان المصالح الحيوية الأمريكية بعد غزو الولايات المتحدة للعراق بالاعتماد على قدرة ثقافة البلد والأهداف السامية لسياستها التي تنادي بها في إغراء دول الأخرى للانحياز إلى جانبها وذلك بهدف تحقيق المصالح الحيوية للطرفين من دون اللجوء إلى القوة العسكرية والمالية كوسيلة لإعادة ثقة العالم بها فالقوة الناعمة تعني بالنسبة له القدرة على الحصول ما تريده دولة ما من خلال الإغراء بدلا من الإكراه ويمكن تنمية ذلك من خلال العلاقات مع الحليف والمساعدات الاقتصادية والتبادل الثقافي. والنتيجة التي يمكن التوصل إليها من خلال هذا الأسلوب في التعامل الدولي هو زيادة علاقات الثقة بين الدول.

أن مساهمة الدول في التنظيم الدولي ساعد الكثير منها على نشر قيم إيديولوجيتها ومن بينها فكرة الديمقراطية والرخاء الاقتصادي ويعود نجاح هذا الانتشار إلى وجود الصراع بين القطبين أثناء فترة الحرب الباردة والعمليات الاغرائية الإيديولوجية التي واكبت هذا الصراع ولكن ومنذ أن تفكك احد الأقطاب وانتهى تأثيره السياسي

(1) Nye Jr., Joseph S. Soft Power: The Means To Success In World Politics. Public Affairs, 2004

والاقتصادي ، ابرز الطرف الثاني في موقع المسيطر . لقد أفرزت هذه السيطرة نتائج خطيرة ارتبط وجودها بصفة هيمنة هذا القطب الوحيد وتمثلت بان فكرة ديمقرطة العالم تمر ليس عبر قنوات التعاون والتحالف والأغراء، بل عن طريق هدم كل ما كان قائم ومعروف بالقوة وإعادة رسم خريطة العالم على الشكل التي يتوافق مع المصالح الحيوية لهذا القوة المهيمنة وتثبيت الأحادية Unilateralism في صيغتها العسكرية والاقتصادية . وقد كانت النظرية الواقعية وراء تلك الأفكار وما طرح في وقتها عن ما يسمى بمشروع الأوسط الكبير . أن فشل هذه النظرية في خلق هذا العالم الديمقراطي يعود سببه إلى افتقاد الأفكار النظرية الواقعية للمعرفة في مجال معطيات الواقع السياسي والثقافي لهذا العالم .ومن نتائج ذلك، فشل الغزو الأمريكي للعراق في تجسيد قيم الثقافة الأمريكية الديمقراطية، لربط مفهوم الحرية بالتعذيب ، الذي اثر على السمعة الدولية للولايات المتحدة ،من جهة ومن جهة ثانية، تهديم معنى الدولة كما تفهمها هذه النظرية كقاعدة رئيسية ليس فقط في العلاقات الدولية وإنما على المستوى الداخلي في إقامة بناء دولة القانون التي لابد منها لتشييد صرح الديمقراطية . وكرد فعل على ذلك برزت إلى الوجود فكرة كيفية استخدام القوة الذكية كإستراتيجية للتعامل الدولي في عالم القرن الواحد والعشرين، تبنتها النظرية الليبرالية الجديدة ،وذلك منذ عام 2004. ففي مقالة لها بعنوان القوة الذكية Smart power في مجلة الشؤون الخارجية Foreign affairs طرحت سوزان نوسيل Suzanne Nossel[1] فكرة أن أحادية العمل في عالم تتقاطع فيه العلاقات المتنوعة بين الدول، بسبب تصور الدولة أن قوتها تضاهي كل القوى العالمية ،يقود إلى عزل الدولة

---

(1)Nossel Suzanne .Smart Power . Foreign affairs. March/April 2004.Vol 83, Number 2

عن العالم المحيط بها وزيادة درجات عدم الثقة بمواقفها. وان المحافظة والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة لا يتم إلا عبر قبولها مشاركة القوى الدولية الأخرى معها يضاف إلى ذلك الاستفادة من عمل المنظمات الدولية لتحقيق هذه الأهداف وان على الليبرالية الجديدة الاستفادة من فرصة الأزمات الدولية الحالية في إعادة بناء دولة القانون والتطور الاقتصادي الضروريين لإقامة المجتمع الديمقراطي. وعلى حد تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة هيلاري كلينتون التي طرحت فكرتها ومنظورها للعلاقات الدولية ، فان هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال (اللجوء إلى القوة الذكية وستكون الدبلوماسية طليعة السياسة الخارجية وهذه القوة ستراعي مواقف أصدقائنا وأعداؤنا بنفس الوقت لغرض تقوية تحالفاتنا السابقة والجديدة منها)[1].

وكما يبدو أن القوة الذكية ستكون العقيدة الجديدة لتفسير العلاقات الدولية ،ولكنه وان أريد لهذه العقيدة أن تشكل قطيعة مع معطيات أحادية الطرف التي سيطرت مع بداية القرن الحالي، لكونها تشكل منعطف في العلاقات الدولية من زاوية تركيزها على فكرة التعاون الدولي وإعادة إحياء فكرة أهمية تعددية الأطراف في هذا المجال، فأن دور الدبلوماسية لا يشكل شيئا جديدا في العلاقات الدولية ، فلقد كانت هذه الوسيلة إحدى دعائم العمل السياسي بين الدول منذ القدم، ولكن الشيء الجديد وراء التأكيد على هذه الصيغتين في العمل السياسي الدولي، هو التخوف من ظهور قوى إقليمية صاعدة في عالم الجنوب تخلق علاقات جديدة للصراعات كنتيجة للمنافسة الدولية حول مصادر الطاقة والبيئة والمياه يفترض على العالم الغربي

(1) راجع تصريحات هيلاري كلينتون أمام الكونغرس
http://www.npr.org/templates/story.php?storyId=99290981

التصدي لها ، أما عن طريق تحييدها من خلال المعاهدات والاتفاقيات أو عن طريق إحياء التحالفات الغربية لمواجهة خطر فقدان العالم الغربي لمبادرات القوة. بعبارة ثانية ستخلق طبيعة العولمة علاقات دولية ذات طبيعة جديدة ، لكون أن العوامل المؤثرة في خلقها ليست تلك التي تعارف عليها العالم لحد هذه الساعة، وكنتيجة وكما يقول فرنسوا هيزبورك François Heisbourg (أن عالمنا هذا سوف لا يكون اقل قسوة من سابقه ولكن قسوته ستكون غير واضحة المعالم ،لذلك فان معرفة سمك هذا العالم وقيادته ستكون من بين التحديات التي ستواجه مجتمعاتنا وتفرض على قياداتها التعامل معها .)[1] ومن اجل ذلك يجب على الولايات المتحدة – كرائدة وكقوة عالمية - أن تتبنى سياسة تقوم على الاستمرار (باستخدام العصا الطويلة مع اللجوء إلى الحديث الناعم)[2] كأسلوب في التعامل السياسي الدولي وهذا ما ينصح بالأخذ به فرانسيس فوكاياما Francis Fukuyama

العولمة وأهدافها:

تعرف العولمة بكونها تلك الإجراءات الهادفة إلى تكثيف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المستوى العالمي والتي تترجم إلى الواقع بذلك الانفصال العميق بين المكان والزمان. بمعنى أخر أن الواقع الجغرافي للفرد في مجتمع ما لم يعد مؤطرا بإطار حدوده الجغرافية، وإنما أصبح عرضة للتغير، بسبب تأثير الزمن وتغيراته ،الذي يفجر من الداخل كل خصوصية لهذا الواقع ، فالفرد لم يعد يعيش زمنه

(1) Heisbourg François .L'épaisseur du Monde .Stock .2007. P.17
(2) Fukuyama Francis. Soft Talk Big Stick . IN .Leffler Melvyn P. Legro Jeffrey W .Editd.To Lead The World .Oxford University press .2008 .P .204

المرتبط بواقعه الجغرافي بل انه أصبح يعيش الزمن العالمي الذي يخرق الحدود بتقليصه الفواصل الجغرافية والثقافية . فبفضل التكنولوجية الإعلامية وتأثيراتها في خلق الحدث وبثه على المستوى العالمي تجبر هذه التكنولوجية على استسلام الفرد لتقبل الحدث سلبيا كان أو ايجابيا وبشكل يسرق معه خصوصيته ،أي هويته التي لعب العامل الجغرافي والثقافي في تكوينها ، وكما تقول جزيل جيسكلاك Gisèle Szezyglák (أن العولمة لم تؤثر فقط على الأسواق الكبيرة بين الدول...بل إنها تؤثر أيضا على طريقة حياتنا بتغير وبعمق عمل المجتمع). [1]

في الواقع أذا كان المجتمع البشري قد عاش مثل هذا التداخل طوال وجوده والذي يفسر بقاءه كمجتمع متميز بصيرورة البقاء التي تفرض عليه التداخل مع الآخرين والتعاون معهم، إلا أن بقاء المجتمعات ظل محددا بحدودها والتي هي وراء خصوصية كل جزء منه. أن دخول العالم اليوم في هذه المرحلة الجديدة لم يكن كصدفة أوجبتها ظروف التطور، بل يكمن وراء هذه الظاهرة، إذا اعتبرنا العولمة كظاهرة، ليس فقط التقدم التكنولوجي، بل والأكثر من ذلك، تلك الإرادة لقوى تمكنت من تملك القوة المادية بكل أنواعها ومنحتها تلك النظرة بأنها تملك رسالة تاريخية تؤهلها لقيادة العالم إلى المستقبل الذي يضمن لها الاستمرار بالموقع القيادي هذا . وهنا لابد الوقوف قليلا لمعرفة تطور تلك القوى والهدف من وراء التعلق بالعولمة وما تحتويه من أفكار ومفاهيم.

---

(1) Szezyglak Gisèle .Nomadisme mondialisation et universalité. Le dédale de l'identité contemporaine. Document de travail de la CHAIRE MCD.N.2003-01 Université du Québec à Montréal

كما هو معروف أن العولمة لم تظهر إلى الوجود إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ولا يعني هذا انه لم تكن هناك قبل هذه الفترة مؤشرات تذهب إلى دعم الاتجاه نحو تفجير الحدود الجغرافية للمجتمعات الإنسانية بتجاوز سيادة الدول. فتطور الشركات المتعددة الجنسيات في هذه المرحلة نجح في إرساء قواعد بناء هذه العولمة ، عندما تمكنت هذه الشركات من السيطرة على أهم المراكز الاقتصادية في العالم وضمان توجيهها من بعد . ولم يكن هذا التطور وليد الصدفة ، بل كان له علاقة مع التطور السياسي للقوى المالكة لهذه الشركات، التي طورت مفاهيمها السياسية انطلاقا من تجربتها السياسية والدوافع المحركة لسلوكيتها السياسية، والتي وضعتها ضمن إستراتيجيه تباطأت في تطبيقها نتيجة، وجود سياسات مخالفة لها وظروف واقع دولي عرقل تسريع تنفيذ أهدافها.غير أن اختلاف الأوضاع الدولية بغياب نظام القطبية عجل في التسريع من انتشار العولمة والأسئلة التي تطرح هي أولا كيف استطاعت هذه القوى وبالخصوص الولايات المتحدة التمكن من السيطرة على العالم ،ليس فقط بعولمتها للعالم ،بل بربطها هذه العولمة بمفهوم الديمقراطية؟ وثانيا ما المقصود من وراء ذلك ؟ وثالثا كيف يمكن للقيادات السياسية للدول التعامل مع مفاهيمها ؟

في الواقع وبدون الخوض في تاريخ الولايات الأمريكية ،فأن الأدبيات السياسية الأمريكية ،تؤكد على أنه منذ أن تشكلت الولايات المتحدة وهي في محاولات للبحث عن وضعية تستطيع من خلالها ضمان وجودها الحيوي، وبالخصوص نمطها الخاص في الحياة الذي يدعو إلى حرية الفرد واستقلاليته كجزء من استقلاليتها السياسية ، وبعدم الوقوع تحت تأثير أي قوة تجبرها على أن تغير من أسلوبها في

الحياة . بعبارة أخرى أن جل عملها السياسي من خلال الاستراتيجيات التي تضعها هو البحث عن، طريق ترفض به كل فكرة تدعو إلى توازن القوى ، لان هذه الأخيرة تعني بالنسبة لها تقليل من تحديد مجال تحركها السياسي الذي يفرض عليها.، إذا ما قبلت بذلك، أما إلى التنازل عن أهداف وضعتها لنفسها وتحلم في تحقيقها ،أو أنها تعني بالنسبة لها اتخاذ إجراءات لا ترغب اتخاذها لتعارضها مع مبادئ إيذيولوجيتها ، إجراءات تأخذ لها إشكال قرارات سياسية تذهب إلى، وحسب تحليلات مايكل ليند Michael Lind [1]، أما إلى تحولها من دولة الحريات إلى دوله عسكريةGarrison State للتصدي للتهديدات الخارجية، الأمر الذي سيدفعها لتعليق الحريات المدنية ، أو دولة خاضعة Tributary State لقوى التأثير الخارجي ، وما تعنيه من الالتزام بالحريات الداخلية، ولكن على حساب سيادة البلد، بالتضحية بهذه الأخيرة، أو شكل مجتمع الحصن Castle society، التي يقبل المواطنين على التضحية بحرياتهم الشخصية والسيادة الوطنية، لحساب الضمان الشخصي والأمن. .

أن هذا التخوف من الوصول إلى مثل هذه الاحتمالات ،دفع بمالكي القرار السياسي ومنذ وجود الولايات المتحدة ،باللجوء إلى الأخذ بسياسة التوسع الجغرافي كوسيلة تضمن لهم المحافظة على الوجود. وبفضل هذه السياسة أصبحت قوة إقليمية بعدما سيطرت على كل المجال الحيوي المحيط من حولها ، في بداية الأمر ومع تطورها الاقتصادي والتكنولوجي، أخذت شكلها الحالي كقوة عبر إقليمية

(1) Lind Michael. The American way of strategy .Oxford university press.2006

ومهيمنة. وفي الواقع لا يكمن وراء هذا الهدف ،طموحها بان تكون قوة عبر إقليمية فقط ، وإنما هدفها ،وكما يذهب إليه روبرت جيلبين Robert Gilpin ، في (خلق نظام دولي ثابت يحفظ الأمن والمصالح الاقتصادية والأيديولوجية)[1] للولايات المتحدة .أن إقامة هذا النظام سوف يفتح الأبواب أمام التدخل الأمريكي داخل أسواق الدول التي تتقاسم معها نفس القيم ،أو أنها تقبل بالقيم الأيديولوجية الأمريكية .وحسب رأي توني سميث Tony Smith فان سياسة الأبواب المفتوحة Open Door أو النظام الدولي ترتكز على قاعدتين وهي :(باب الاقتصاد المفتوح - دعم النظام الاقتصادي الدولي- وباب السياسة المفتوحة- نشر الديمقراطية والليبرالية خارج الحدود-)[2]. ومن خلال هذه الإستراتيجية حاولت وتحاول الولايات المتحدة جعل نفسها كقوة استقرار دولية جغرافية سياسية، منطلقة من مبدأ أن الانفتاح الاقتصادي للدول على نفسها يمنع قيام الحروب، وأن تقاسم الجميع للمبادئ الديمقراطية يسهل في عملية تفهم البعض للأخر. لذلك فان دعمها للنظام الدولي الاقتصادي و للديمقراطية الليبرالية ، يسهم في تثبيت هذا الاستقرار والسلام العالمي .وحسب قول كريستوفر لاين Christopher Layne، فمن اجل أن (.. تصبح أمريكا قوة مهيمنة فلابد أن تكون الأبواب المفتوحة الاقتصادية والسياسية الأمريكية، أهدافها الأيديولوجية المرغوب تحقيقها)[3].

---

(1) Gilpin Robert. War and change in world politics .Cambridge university press.1981.p29-30

(2) Smith Tony. America's Mission. The United States and the Worldwide struggle for democracy in the twentieth century.Princeton university press.1994.P327

(3) Layne Christopher .The Peace of Illusions .Cornell university press .2006 P.35

في الواقع أن فكرة الانفتاح الاقتصادي وتقاسم قيم الديمقراطية في منع اندلاع الحروب تستند على ثلاثة قواعد فهناك:

أولا : المشاركة السياسية للمواطنين ومقارناتهم للنتائج السلبية والايجابية للتكلفة المادية والبشرية لاندلاع الحروب وانعكاسات تأثيراتها علىٰ الخير العام للمواطنين ، حيث تمنع المقارنة بين الاختيارات الحلول العنيفة كوسيلة من اجل حل المشاكل الدولية وبين الحلول السلمية وتكلفة كل واحدة منها ، تمنع هذه المقارنة أصحاب القرار السياسي اللجوء إلى الخيارات العنيفة وتجبرهم على الالتزام بإرادة المواطنين .

ثانيا : تلعب التعقيدات المرتبطة باتخاذ القرار السياسي ،بسبب الصلاحيات الممنوحة للسلطات السياسية في الأنظمة الديمقراطية القائمة على فكرة الفصل بين السلطات وأثرها على القضايا الحيوية ، دورا في الأخذ بالقرارات الصعبة كإعلان الحرب: أن اختلاف الصلاحيات المخولة للسلطات لها دور في تحديد مجال حرية تحرك من بيده حق إصدار القرار باتخاذه قرار كقرار الإعلان الحرب بدون موافقة الرأي العام والرجوع إليه لتوضيح أهداف قراره.

ثالثا: أهمية الثقافة السياسية الديمقراطية التي تذهب إلى إيجاد الحلول السلمية عن طريق المفاوضات بدلا من اللجوء إلى العنف كوسيلة لحل المشاكل الدولية. وكما يعتقد البعض[1] بان الديمقراطيات لا تهاجم بعضها البعض، وإنها تقدم أفضل الشركاء في مجالي التجارة والدبلوماسية. وان هناك الكثير من السياسيين والباحثين

(1) Reiter Dan and Stam Allan C .Democracies at War .Princeton University Press 2002

في مجال السياسة يضعون ثقتهم في ذلك الاعتقاد بان الديمقراطية الليبرالية تحمل معها على الأقل ثلاث مزايا: الحرية والازدهار والسلام.

أن هذه القواعد الثلاث التي تستند عليها سياسة الانفتاح الاقتصادي وتقاسم القيم الديمقراطية لتبرير شرعية لأهداف المطروحة ، تؤكد على نقطة مهمة وهي، إن الفشل في الوصول إلى الحلول السلمية في العلاقات الدولية والتي تنعكس أثارها على عملية التوسع الاقتصادي وعلى نشر القيم الديمقراطية ، تعني فشل الدبلوماسية الدولية، خصوصا وان الاتجاه العام في الأنظمة الديمقراطية يذهب إلى المحافظة على الأوضاع الراهنة، لكون أن التغير السريع والمفاجئ له تأثير على العملية الاقتصادية وعلى النظام الدولي الاقتصادي . ولكن واقعية هذه المبادئ تبقى مرتبطة بقوة الدول ذات السيطرة وبظروف الوضع الدولي وبكيفية قراءة صاحب القرار للواقع السياسي الدولي و تأثير هذا الأخير على المصالح الحيوية لبلاده ، قراءة تتناغم بشكل رئيسي مع أرضيته النفسية وتكوينها . إن شواهد الواقع السياسي الدولي تبرهن على أن قضية الالتزام بالقواعد الثلاثة المذكورة أعلاه تبقى قضية نسبية ولا يمنع وجودها صاحب القرار من التلاعب بها بإصدار قرار ما ، إذا ما توافقت ظروف التغيير السياسي الدولي ومصالحه السياسية لتحقيق أهداف معينة. وانطلاقا من هذه الملاحظة فان تغير الأوضاع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة على المسرح السياسي ، دفع بها إلى التصور بأنها القوة الوحيدة القادرة على تحقيق أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي ونشر القيم الديمقراطية وخاصة بعد التطور الكبير في مجال تكنولوجية الإعلام . تصور بني على فكرة الاعتقاد بأنها تملك رسالة خاصة في هذا العالم أو انه قدر مكتوب لها بأن يكون لها دور في الشؤون العالمية، وما على الآخرين إلا الانصياع لها، حيث تتمثل رسالتها

هـذه ، بفكـرة نشـر السـلام والديمقراطيـة بالاسـتناد علـى النظـام الاقتصادي الليبرالي، (أن منطق القوة العالمية للولايات المتحدة المسيطرة تجبر الدول والشعوب على مشاركتها ما تتصوره كحركة عالمية باتجاه قيادتها ومبادئها)[1] . ويهـدف تحقيـق هـذه الرسـالة فهنـاك مدرسـتين تتنازعـان كيفيـة انجـاز ذلـك ، فهنـاك أولا مدرسـة الصـليبيين – نسـبة للحمـلات الصـليبية – بمعنـى القيـام بحملـة حيـث تـذهب إلى التأكيـد علـى ضـرورة نشـر الديمقراطيـة حتـى ولـو اضـطرت إلى اسـتخدام القـوة، لان اسـتخدام هـذه الأخيـرة والتـدخل في الشـؤون الداخليـة للـدول وتغيـر أنظمتها يذهب إلى (المحافظة على الديمقراطية أو لتنميتها)[2] ، تصور لا يتعـارض فقـط مـع مبـدأ الـرئيس الأمريكـي ويلسـن في حـق الشـعوب بتقريـر مصـيرها، لان اسـتخدام القـوة ومهمـا كانـت الأهـداف السـامية وراءهـا ، تعـني اسـتعمار وسـيطرة ، بـل أيضـا يتناسـى أولويـة التطـور الاقتصـادي في عمليـة أقامـة النظـام الـديمقراطي. وكمـا يقـول أنـدرياس شـودلير Andreas Schedler (أن حظـوظ قيـام الديمقراطيـة أو تثبيتها يتوقف على ترجمـة التطـور الاقتصـادي إلى واقـع فعلـي)[3] ولـيس فقط على استخدام القوة لتثبيتها . وهناك مدرسة ثانية يطلق عليها اسـم مدرسـة التعاقـب تـدعو إلى ضـرورة أن تظهـر أمريكـا نفسـها للعـالم كنمـوذج للأفكـار الليبراليـة يفترض التماثل معها وتنحي بمنطقها عن

---

(1) Kolodziej Edward A . Americn Power and Global Order . IN . Edited . Kolodziej Edward A. Kanet Roger E .From superpower to besieged global power .The University of Georgia press.2008. P. 5

(2) The Pew Global Project Attitudes. Views of changing world . The new research center for the people and the press. June 2003 .Washington .D.C

(3) Schedler Andreas .Comment observé la consolidation démocratique ? In .Revue International de politique compare Vol 8.N2.2001 .P235

المقولات التي تدعي بان سياساتها الدولية تتضمن على رسالة خاصة أو قدر مكتوب في الواقع أن نشر الديمقراطية عن طريق القوة أو عن طريق التماثل تستند فيه كلتا المدرستين على تبريرات أفرزتها عوامل ثلاث مهدت الطريق لطرح أفكارهما وهذه العوامل هي:

أولا : التغيير الدولي العالمي في موازين القوى وترابط ذلك مع توسع أفكار الليبرالية الجديدة.

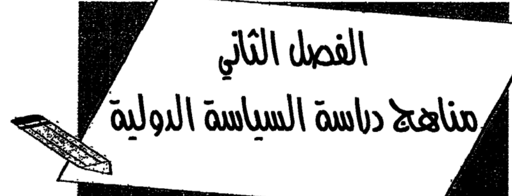
ثانيا : تمكن المجتمع المدني من تقوية قواعد وجوده مقابل سيطرة الدولة وأجهزتها وتداخل ذلك مع توسع الحركات والمنظمات الغير الحكومية المدافعة عن الحريات العامة.

ثالثا : تعطل وتفسخ أواصر ترابط الأنظمة الديكتاتورية بقواعدها التي أوجدتها ، زبائنية كانت أو حزبية، بسبب الخرق المستمر لحقوق الإنسان وفساد الأجهزة الحكومية.

في الحقيقة وعلى الرغم من مثالية منطلقات المدرستين إلا أن استخدامها في الواقع يذهب إلى تحقيق الدعم للسياسات الداخلية لصانعي القرار في الولايات المتحدة أكثر من كونه محاولة فعلية لنشرها .وان تم نشرها فهي تخرج من كونها مثالية سياسية لتصبح أداة ووسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية لتحقيق مصالحها الاقتصادية. وهذا ما دفع بكولين ديوك Colin Dueeck إلى وصف السياسة الأمريكية في هذا الخصوص بقوله (انه مما لاشك فيه أن بحث الولايات المتحدة الأمريكية - في مجال الأهداف الليبرالية العالمية- يمكن وصفه بالمنافق وشكلي ويخدم منفعتها الخاصة، وأن الأهداف المثالية في السياسة الأمريكية ليس لها أهمية..... أن صانعي السياسة يستخدمون رموز الثقافة بهدف الحصول على شرعية وجودهم... وأن الإشارة إلى مثالية مشتركة تخدم كشكل من إشكال التواصل بين صانعي

السياسة والشعب)[1] لا غير. في الواقع وعلى رغم من هذا الانتقاد الموجه للسلوك السياسي لصانعي القرار إلا أن استمرار التأكيد على سمو مثالية الأهداف الليبرالية الأمريكية التي أخذت لها شكل عقيدة، قاد بها في عالم متغير، من زاوية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، إلى خلق نوع من النرجسية في مقابل الآخرين ورفض لوجود الأخر إن لم يكن الأخر جزء منها وفي خدمتها ، أن تحليل سلوكية الأخر ورد فعله ضد هذه النرجسية، تظهر أن في رفضه لعملية تأطيره بإطار قيم عقيدة هذه النرجسية تكمن تلك المشاعر الرافضة للوجود الأمريكي وأسلوبها في عولمة العالم حسب منظورها، حيث ترى المجموعات الرافضة أن المحاولات الأمريكية في عولمة العالم تهدف إلى إعادة ترسيم العالم بين مركز يملك المعرفة ومحيط في خدمة هذا المركز وهذا ما يمكن استنتاجه من قول زبينيو بريززينسكي Zbigniew Brezezinski حينما يتكلم عن الدور القيادي الأمريكي في قوله بان على (أمريكا تحديد أهداف المجتمع الدولي) والتي على ضوءها يجب أن يسير العالم . و حسب رأي فرانسيس فوكاياما Francis Fukuyama فان ذلك يعود إلى سببين : عملي وأخلاقي. فالأول يتعلق بكونها هي (التي لعبت دور في خلق النظام الدولي العولمي وهي المستفيدة بالدرجة الأولى منه....... – والثاني لكونها – تملك القدرة على حماية الدول الضعيفة – لأنها دولة مهيمنة – فان عليها المسؤولية بالالتزام بذلك وليس لكون الأمم المتحدة تطالب بذلك). وعليه وكما يبدو واضحا أن مستقبل العولمة يبقى متوقفا على قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في الدفاع عن النظام الاقتصادي الدولي بدعمها للمؤسسات الدولية وطرحها جانبا تلك الإستراتيجية القائمة فقط على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

(1) Dueck Colin .Reluctant Crusaders. Princeton University press . 2006 .P .24


الفصل الثاني
مناهج دراسة السياسة الدولية

يمكن رصد عدة مناهج أساسية:

1. منهج التاريخ الدبلوماسي: يركز على الإحداث السياسية وليس التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ويركز على رصد وليس تفسير السياسة الدولية، يعرض سلسلة متصلة من الحلقات والإحداث ولكنها منعزلة عن إطارها الأوسع، أمثلة كتاب فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث.

2. المنهج الأيديولوجي: يفسر السياسة الدولية من منظور أيديولوجي، مثل الأيديولوجية الماركسية اللينينية التي ترى أن تطور التاريخ هو عملية جدلية ناشئة عن الصراع الطبقي وعملية مرتبطة باسلوب الإنتاج، فهو يعرض الأحداث التاريخية من خلال الانتقال من مرحلة الشيوعية البدائية إلى مرحلة الإقطاعية فالرأسمالية، فأن ليتين في مؤلفه الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ركز على تطور الصراع الطبقي الدولي حول الموارد وعلى التطور التاريخي للرأسمالية. وهناك كتاب لمجموعة من المنظرين السوفيات بعنوان أسس الاشتراكية العلمية 1969 يؤكدون مرور الرأسمالية بثلاثة أزمات منها في النصف الثاني من القرن العشرين التي تشهد أفول الرأسمالية. وهناك كتاب محمد الشناوى بعنوان الدولة الإسلامية: دولة إسلامية مفترى عليها، حيث يعرض تطور السياسة الدولية من منظور المؤامرة الدولية على الدولة العثمانية وعلى الإسلام.

3. منهج القوى الكبرى: كل حقبة تسيطر فيها قوة كبرى أو ائتلاف من مجموعة من القوى الكبرى، فهو تطور السياسة الدولية من خلال تعاقب صعود وسقوط القوى الكبرى لفهم أسباب ومحددات هذا الصعود والسقوط، فالثورة الصناعية أدت إلى صعود بريطانيا

في القرن 19، ومع نهاية القرن 19 تراجعت أوروبا بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية وأدى ذلك إلى صعود الولايات المتحدة، ثم جاء كتاب بول كندي : صعود وسقوط القوى الكبرى عام 1987 خير تعبير عن هذا المنهج لفهم تطور السياسة الدولية.

4. منهج الدورات التاريخية الكبرى: هذا المنهج هو استطراد لمنهج القوى الكبرى مع إضافة جوهرية أساسها هو النظر إلى العملية التاريخية باعتبارها عملية كبرى تتم عبر دورات كبرى، تتميز كل منها بهيمنة قوة كبرى ووجود متحدى رئيس لهذه القوة. هذه الدورات هي: الدورة البرتغالية (1494- 1560) اسبانيا هي المتحدى الرئيسي. الدورة الهولندية (1580- 1660) فرنسا هي المتحدى، الدورة البريطانية الأولى (1688- 1763) وتحدتها فرنسا، الدورة البريطانية الثانية (1792- 11873) وتحدتها ألمانيا، ثم الدورة الأمريكية منذ سنة 1914، وكان الاتحاد السوفيتي هو الدولة المتحدية.

5. منهج التاريخ العالمي للأنساق الدولية: يفترض هذا المنهج أن النسق الدولي هو الظاهرة المحورية في السياسة الدولية، ويهدف لبلورة نظرية شاملة للعلاقات الدولية تستند إلى رصد وفهم الأنساق الدولية التي نشأت وتطورت خلال 5 الآلف سنة. وقد طرح بيوزان وليتل في كتابهما الأنساق الدولية في التاريخ العالمي، رؤية للنسق الدولي باعتباره متضمنا عدة عناصر هي الوحدات، والقدرة التفاعلية، والعمليات البنية.

6. منهج الواقعية السياسية: فالسياسة الدولية صراع بين القوى الكبرى للحصول على مصادر القوة، فالنظام الدولي نظام فوضوي

يفتقر إلى نقطة توازن لعدم وجود سلطة عليا تنظم حركته. الدولة هي القوى الوحيدة التي تمتلك مصادر القوة، موضوعاتها: الحروب والأحلاف الدولية. أمثله على المنهج كتاب لبيير رونوفان، تاريخ العلاقات السياسية الدولية، وكتاب سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين.

7. منهج التحليل الكمي للسياسة الدولية: الباحث يبدأ بهذا المنهج بفرضية نظرية معينة، ثم تجميع الوقائع التاريخية من ميدان السياسة الدولية، تحويل الوقائع إلى أرقام إحصائية تجمعيه، إجراء الاختبارات الكمية على تلك الأرقام. وفي بعض الحالات، يبدأ الباحث برصد وتحليل البيانات التاريخية الإحصائية ثم استخلاص النتائج من تلك البيانات. مثال اختبار العلاقة بين الأحلاف الدولية، ونشوب الحروب. بمعنى هل يؤثر عدد الأحلاف الدولية في النسق الدولي على احتمال نشوب الحروب بين الدول الداخلة في الأحلاف. اختبر سينجر وسمول الفترة 1815- 1945 في القرن 19 ، ووجد الباحثان أن زيادة عدد الأحلاف الدولية في القرن 19 كان مرتبط بتناقص عدد الحروب الدولية، بينما أدت زيادة تلك الحلاف في القرن العشرين إلى زيادة عدد الحروب. كذلك درس ولاس العلاقة بين سباق التسلح واحتمال نشوب الحروب من 1820- 1964 انتهى سباق التسلح بحروب. هذا المنهج جسر الفجوة بين التاريخ السياسي والعلاقات الدولية.

منهج النسق الدولي لدراسة السياسة الدولية:

هذا المناهج السابقة تتفاوت في اقترابها لدراسة ظاهرة السياسة الدولية، لكن منهج النسق الدولي الذي ينطوي على أربعة

عناصر رئيسية يكمن في رصد وتبويب وفهم واقع السياسة الدولية في مرحلة معينة وتفسيره، وهذه العناصر هي:

1. الوحدات: فاعلين يقوموا بادوار معينة داخل نسق كلي أو فرعي.
2. البنيان: يتضمن توزيع المقدرات ومبدأ الترتيب في النسق، فالبنيان يجعل من النسق وحدة مترابطة ويحدد العلاقات التفاعلية بين وحدات النسق.
3. المؤسسات: التنظيمات الدولية والقواعد القانونية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين.
4. أنشطة سياسية تتم في النسق الدولي في أطار الهيكل والمؤسسات مثل عمليات الحرب الباردة والانفراج الدولي وتوازن القوى (حلف إيران تركيا البرازيل).

يتأثر التفاعل ب

1- التطور التكنولوجي كصعود بريطانيا بسبب الثورة الصناعية.
2- العلاقات الحضارية الثقافية (العداء بين روسيا والدولة العثمانية) (العداء العثماني الفارسي – سني/ شيعي)

وسنتعرف على العناصر الرئيسية للنسق وعلاقتها بالسياسة الدولية

أولاً: الوحدات الدولية: لكل مرحلة هناك قوى فاعلة، وقوى جديدة وقوى تختفي وظهور أنماط جديدة، ففي القرن 19 يتميز في كون الدولة هي الفاعل الوحيد في النسق الدولي.

سيطرة عدد محدد من الدول على النسق الدولي (بريطانيا فرنسا وروسيا وألمانيا النمسا) مما أعطى السياسة الدولية طابعا أوروبيا. ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى بدأت تظهر المنظمات الدولية وحركات التحرر والشركات الدولية، وظهور دول جديدة مثل اليابان والولايات المتحدة والدول الأفريقية والأسيوية.

هناك علاقة بين عدد الفاعلين في النسق الدولي على درجة استقرار النسق واحتمالات الحرب.

والتز (علاقة طردية) كلما قل عدد الفاعلين يقل عدد احتمال الحرب ويزداد الاستقرار، فكلما قل عدد الوحدات يسهل تحديد نقاط الخلاف والاتفاق.

دويتش وسينجر زيادة عدد الفاعلين يزيد من استقرار النسق، وزيادة عدد الفاعلين يزيد من حجم التفاعل، ويشتت الانتباه الذي يوجهه كل فاعل للأفراد، فإذا تشتت الانتباه قلت الحساسية، كلما زاد عدد الفاعلين كلما قلت نسبة الانتباه الموجهة إلى فاعل دولي واحد. إذا ازداد عدد الفاعلين الدوليين وتعدد الكتل الدولية، فان احتمالات الصراعات الدولية المحدودة تزداد، لكن احتمالا الحروب الشاملة تصل إلى حد كبير، ما لم يمتلك الفاعلين أسلحة نووية.

ثانيا: البنيان الدولي. ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها ببعضها البعض، ويتحدد البنيان على كيفية توزيع المقدرات (نمط توزيع الموارد الاقتصادية، نمط توزيع الاتجاهات).


الفصل الثالث
النظام السياسي الدولي

أولا ـ العلاقات الدولية ودراساتها

الدراسة العقلانية للعلاقات الدولية تظهر الإشكالية المنهجية العامة التي يعرفها "علم السياسة" في كليته أو في مجمله. حيث طرائقه أو مناهجه هي انتقائية اختيارية، تعددية و فيها غموض و إبهام.

- انتقائية اختيارية : لأنها تستعير من مختلف
- العلوم، التاريخ، القانون، الجغرافية، وحتى العلوم التجريبية
- تعددية : لأنها متنوعة و على علاقة أو صلة بموضوع الدراسة و كأنها مراجع لها، لا بل ترتبط بالوسط الثقافي التي تنشأ عنه أو تولد فيه؛ ولها تحليلات متعددة مع نتائج متعددة، لها شمولية عالمية تختلط مع الإقليمي والمحلي.
- غامضة و مبهمة : لأن هذه التحليلات هي دائما خاضعة لمراجعة و لضمانات معينة، لا نستطيع دائما تقديمها، وقواعدها ليست دائما عقلانية كاملة؛ فهي تدمج أو تمزج بشكل افتراضي، القيم، المراجع الإيديولوجية؛ وهي تابعة دائما للموضوعية التي يحملها الملاحظ أو المراقب هذه الموضوعية هي بدورها خاضعة للمعرفة التي نمتلكها.

فما نستطيع البحث عنه ليس، لا التوقع، ولا بعض الدوافع القطعية الواضحة أو المخفية المختبئة. إنه فقط معقولية أو وضوح العلاقات الدولية بالنسبة لمقاربة معينة و معرفة.

1ـ النظرات الأولى للعلاقات الدولية.

النظرات الأولى هي بشكل كبير متعارضة. إذا هذه العلاقات تظهر وكأنها تتغلغل أكثر فأكثر في الحياة اليومية للأفراد و الجماعات، كما تشهد بذلك مصطلحات مثل العولمة، أو العالمية، فإن التعارض بين المجتمع الدولي و المجتمع الداخلي الذي نعيش فيه ليس بأقل حساسية من ذلك.

أ. الحضور المباشر للمجتمع الدولي.

نلاحظ هذا الحضور على مستوى الفرد والجماعية كما تأثيره في عملية نمو مستمر.

ففي الجانب الفردي والجانب الجماعي : التبادلات الدولية تدمج الأفراد و العلاقات الخاصة تصبح مكثفة، مثل السياحة، الهجرة، الانتقال والمرور، للأفكار والبضائع و الأشخاص، الصور، التكنولوجيا، كل هذا أصبح جزءا من حياتنا اليومية. وعلى صعيد الجماعة، تأثير هذا المجتمع و العلاقات التي تجسده واضح جدا. حيث هناك قرارات كبرى للتوجهات الاقتصادية أو السياسية تخذ ضمن نطاق عالمي، الكوارث و الصراعات الخارجية أصبحت تعرف من قبل الجميع، كل هذا يسجل ضمن الوعي الجماعي، ثم يحدث نقاشات و ردات فعل داخلية. باختصار، في الأفضل وفي الأسوأ، التعبير الشهير الذي هو " القرية الكونية" الذي وضعه (ماك لوهان) هو موجود، على الأقل في عقولنا.

في جانب النمو المستمر: هذا الحضور المباشر هو في الواقع ثمرة لتطور بعيد عن الوصول إلى نهايته، وهو مختلف وفق القارات كما

هو وفق داخل البلدان، ويعود أيضا لأسباب ثقافية و مستوى في الحياة و المعيشة. ونريد القول هنا أن العلاقات بين الدول لا تستطيع اختصار العلاقات الدولية.

ب- التعارض بين المجتمع الدولي و المجتمع الداخلي.

هناك في الواقع خلاف في طبيعة كلا المجتمعين. المجتمع الداخلي بشكل عام هو متجانس، خاضع لقانون واحد، متماسك من خلال الانتماء المشترك، وهو في مكان يستطيع الإجابة على حاجات أعضائه. المجتمع الدولي هو أساس متغاير متباين، ومشكل من كيانات مستقلة أو من أعضاء هذه الكيانات. التغاير هنا له جذوره المختلفة و المتراكمة، جغرافية، تاريخية، ثقافية، سياسية، اقتصادية.

يمكن أن نرى بشكل واضح عملية "المجانسة" المتنامية لهذا المجتمع، بالارتباط مع تكثيف التبادل وتفوق نماذج معينة ثقافية أو سياسية. هذه الحركة من التقارب، والتي تقود إلى التعاون، تشكل وسطا أكثر تضامنية وقوة حيث في داخله الاتصال بين الأفراد، الشعوب والدول هو فوري وسريع.

ج- الدولة كحد مشترك بين المجتمعين.

في قلب هذه الاختلافات لا بد من إيجاد جسم سياسي والذي هو في نفس الوقت نطاق للتنظيم القانوني. ضمن هذا المعنى هو ينتمي للمجتمع الدولي بنفس الدرجة التي ينتمي بها إلى المجتمع الداخلي، إنه المفتاح و العنصر الأساسي المنظم. هو مكون من صفات متناقضة ووفق الزاوية التي نراه منها.

على الصعيد الداخلي: الدولة هي التعبير عن الجماعة التي تقوم هذه الدولة بتأطيرها. فهي الترجمة لمبدأ الهوية، ولكن أيضا أداة للهيمنة و لتحقيق السلام في نفس الوقت.احتكار العنف القانوني التي تمتلكه، وهو عند البعض تعريف لها، يسمح لها و يفرض عليها تأمين وضمان السلام الأهلي في القضاء الجغرافي التي تسيطر عليه الدولة. الدولة هي المنتج بمبدأ الشرعية، مهما كان المحتوى، والمصدر لنظام قانوني يسمح لها بإقامة قوانينها الخاصة. و هذا ما نسميه السيادة الداخلية للدولة، قدرتها على الإدارة و الحكم الذاتي، احتكار الوضعية التي تمتلكها تجاه شعبها و إقليمها. وفي هذا المعنى أيضا، الدولة هي محيط لممارسة الحرية. إنها تبقى المحيط الأساسي والجوهري لتنظيم الحريات العامة، الفردية أو الجماعية.

الفاعل الفوري و المباشر: الدولة هي في علاقة مع دول أخرى، ضمن نطاق محدد من العلاقات. إذا هنا الدولة في مواجهة دول أخرى لها سيادتها. والسيادة الدولية في الواقع لديها صفات أخرى غير السيادة الداخلية. هنا المجتمع العائد لعدة دول هو مجتمع لوجود مشترك بين الدول صاحبة السيادة. وتطور المنظمات الدولية، التقنيات المؤسساتية للتعاون بين الدول، لا تغير هذه المعطيات الأساسية. العلاقات التي يتم وضعها أو ربطها ضمن نطاق "ما بين الدول" هي قائمة على قواعد القانون الدولي العام الذي يمتد أيضا لتنظيم التعايش المشترك بين الدول، وليس لتجاوز هذه القواعد. وإنها العلاقات بين الأشخاص القانونيين، تلك التي تربك بشكل مجسد وفعلي بين الأجهزة السياسية و الإدارية التي تتحدث أو تتصرف باسم دولها ذات السيادة.

ثانيا - النظرية و العلاقات الدولية

اعتبار العلاقات الدولية بأنها علم اجتماعي ليس اختراعا أو إنتاجا من غير برهان. ليس فقط لأن العلاقات الدولية، على صورة علم السياسة، علم الاجتماع، العلوم الاقتصادية، تنتمي من جانب إلى عالم خطابات وأحاديث العلماء، و من جانب آخر، تنتمي إلى ممارسات وتطبيقات سياسية، والتي بشكل دائم تأتي في نفس الوقت لإغناء وإعاقة التحليل العلمي، كما الواقع الحالي و المعاصر، من سقوط جدار برلين إلى 11 سبتمبر 2001، هذا الواقع الذي يقود بدوره للاستفهام عن جميع النظريات الموجودة. وهنا يكون السؤال: إذا كل علم اجتماعي له موضوع للدراسة محدد و خطوة علمية معروفة، إلا أن العلاقات الدولية حتى الآن لم تستطع الحصول بالإجماع على هاتين الخطوتين ؟

فبالنسبة لتحديد موضوع الدراسة في العلاقات الدولية، فمصطلح "الدولية" international يطرح على هذه العلاقات وحده فقط مشاكل كبيرة وقاسية. " فالدولية أو الدولي" هنا، هي صفة مشتقة من صفة "national" : فكيف لا يتم إسقاط أو استنتاج ما يربط من علاقات بين الأمم، والدول، على العلاقات القائمة " في داخل" أمة أو دولة معينة ؟

هذا الموقف و السؤال يتبناه كلا من " Yale ferguson" و "Richard Mansbach" من جامعة "ثاوث كارولينا"، اللذان لا يترددان وبعد معاينة لطبيعة الاشتقاق "الدولية" international للاستنتاج بعدم إمكانية وجود علم أو حقل للعلاقات الدولية مستقل أو كامل الاستقلالية. ففي كتابهما (The Elusive Quest. Theory and

(International relations ـ البحـث "التحقيـق" المحـير، و نظريـة العلاقـات الدوليـة - يقـول كـلاهمـا :" المفهوم نفسـه international لا يمكن أن يفهم إلا بمقارنته مع كل ما هـو غير national أو interne. نفس الشيء بالنسبة لمصطلح transnational أو مصطلح inter state أو بالفرنسـية interétatique ، ولا ننسـى مصـطلح آخـر هـو السياسـة "الخارجية". إذا هذا حقل أو مجال ،والذي مفاهيمه لا يمكـن أن تعـرف بشكل دقيق، لا يمكـن الادعاء بأنه علم خاص و مستقل".

طبعا هذا الموقف منهما يستحق المناقشة و المراجعة. فإذا أقمنا علاقـة بـين المرادفـات أو المفـردات أي بـين الفعاليـة النظريـة و المفهـوم، بمعنـى الخطـوة النظريـة تصـبح كـالعلوم الطبيعيـة، فـإن " Yale ferguson" و " Richard Mansbach" ينسيان أنـه يوجد على الأقل مفهومين هما نظرية في العلوم الاجتماعية و بالتـالي في العلاقـات الدوليـة. وعملية إيضاح لمفهوم النظرية يفرض إذا، ويلحق بتجربـة لتحديد إيجـابي لحقـل أو مجـال تغطيـه العلاقـات الدوليـة، هـذه التوضـيح المفهـومي conceptuelle سيسمح بتبيين أن نظرية العلاقات الدولية ليس فقط موجودة، بل لها قوة في هذا الوجود.

في فرنسا مثلا، صفة international دخلت في عام 1801، ولكـن تم التطـرق لهـا مـن خـلال الفيلسـوف النفعـي البريطـاني " جيرمـي بونتـام" (مـن " المدرسـة النفعيـة" utilitarisme)، وذلـك في مؤلفـه " Introduction to the principles of Morals and Legislation" - مدخل إلى مبادئ الأخلاق و التشريع - و المنشور في عام 1789." بونتام" كتب أنه ووفق النوعية السياسية التي يحملها الأشخاص

حيث القانون هو من يضبط عملية قيادتهم، لا بد من التمييز بين القانون الوطني و القانون الدولي. لقد كان أول من اعترف بهذا التمييز.

ثالثا ـ النظام السياسي الدولي.

ملاحظة : (فيما يتعلق بتعريف هذا النظام و إطاره النظري يمكن العودة إلى الكتاب الذي بحوزتكم و الذي يحمل عنوان " النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصر"، للدكتور عبد القادر محمد فهمي).

بما أن النظام السياسي الدولي هو إنتاج لدخول العديد من المؤسسات في علاقات متشابكة و علاقات من المصالح، فإنه علينا وقبل معرفة طبيعة هذا المنتج، علينا العودة إلى الآلات و اليد العاملة التي تصنعه، فإذا عرفنا ماهيتها و استطعنا تحليلها، فسيهل علينا تحليل هذا المنتج ومعرفته بتفاصيله ودقائقه.

أولى هذه الآلات المنتجة لسلعة نسميها النظام الدولي هي "الدولة"، فالدولة هي أساس كل العمليات التي تجري على الساحة العالمية، هذه العمليات التي تهي لتشكيل النظام الدولي بسلبياته وإيجابياته.

1ـ فما هي الدولة كمؤسسة دولية ؟

عندما نفكر بالدولة كمؤسسة دولية، هذا يعني أنها تشكل نظرة أخرى غير التي نعرفها عنها أي أنها تقوم بدور على الصعيد الداخلي. ولكن في الحالتين تربط الدولة أو تجمع بين صفات قانونية و أخرى ذات جوهر مادي.

ـ من الزاوية الداخلية: الدولة تعرّف بشكل أساسي بالنسبة لوضعها نفسه، أي كسلطة مطلقة ضمن نطاق من التنظيم العام لمجتمع معين متمركز فوق إقليم محدد. هنا بالمعنى القانوني أو "الصفات القانونية" هي بناء إرادي أو مصطنع، يرتكز على مفهوم السيادة. إنها تضم بنية عضوية، ارتباط مع إقليم و ناس خاضعين. الكل هذا يعرّف ويوحد من خلال نظام قانوني خاص بهذه الكل. و بالمعنى المادي، هي جسم سياسي مجمع تحت سلطة مشتركة ضمن نطاق إقليمي محدد ومع سكان محددين. هوية هذا الجسم السياسي تعرّف من خلال نفسه ومن أجله نفسه، وذلك حول مبدأ من الشرعية و الذي يقود المحتوى و أشكال ونماذج ممارسة السيادة. فالدولة هي المؤسسة السياسية الوحيدة المنظمة انطلاقا من هذا المبدأ من الشرعية، وهذا ما يمنحها طابعا وحيدا متفردا. فهي الوحيدة التي تستطيع الحصول على أفراد يموتون من أجلها و باسمها، من أجل الدفاع عن وجودها و مصالحها. إنها تمتلك حقا في الموت والحياة بالنسبة لمواطنيها. إنها في نفس الوقت من غير منافس ولا يساويها أحد ضمن من نسميه دائرة سيادتها.

ـ من الزاوية الدولية : الدولة لديها المنافس ولديها ما يعادلها أو يساويها. فعليها الوجود المشترك مع دول أخرى والتي بدورها تمثل نفس الصفات كما هي تماما. المجتمع الدولي ينتج بشكل جليّ من هذه التعددية. دولة ومجتمع دولي هما كائنان متعايشان متشاركان، بحيث أن الدولة هي القاعدة في التمييز بين الداخلي و الدولي. فالمجتمع و العلاقات الدولية لا يمكنهما الوجود ولا يمكن التفكير بهما من غير الدولة. هذه العلاقات تخضع لمبدأ قانوني من المساواة بين الدول، وهذا

ما يعطي السيادة معنى آخر أو بعدا آخرا : فالسيادة هنا ليست سلطة مطلقة، كما هو حال الدولة من الزاوية الداخلية.

إن الدولة كمؤسسة دولية تشكل طابعا أصليا غير مسبوق. إنها أولى المؤسسات الدولية» بالمعنى التاريخي والمعنى التراتبي. فهي الأكثر غنى و الأكثر تعقيدا. لا يوجد مؤسسة أخرى تمتلك كما الدولة نفس الكمالية في الجدارة والأهلية، ولا يوجد مثل الدولة من يشكل نطاقا عاما لتنظيم الحياة الاجتماعية و للقيام بالوظائف التي تتحمل الدولة مسؤوليتها. هذه الوظائف تتعلق باستقرار الدولة الخاص، هذا الاستقرار بدوره يشترط وجود المجتمع الدولي أو النظام الدولي بكليته، و من الاستقرار أيضا يأتي تنظيم وضبط الاتصالات والتبادلات والتي هي السكة الحديدة التي تسر عليها العلاقات الدولية.

إن نموذج الدولة حقق نتائج و نجاحات تاريخية كبيرة وهي لا تتوقف حتى اليوم. الدولة استطاعيت التعايش وتبني مختلف الحالات الداخلية والدولية الأكثر تغيرا و اختلافا.لقد استطاعت و عرفت خلال قرون طويلة تطوير نفسها و إضافة أبعاد أحرى لها مثل الأبعاد الثقافية،السياسية و الاقتصادية والاجتماعية أيضا. وفي نفس الوقت حافظت على صفاتها الأصلية. بالمقابل، يمكننا أن نلاحظ أيضا استمرارية الدور العالمي للدولة، و الذي يتطابق مع صفات و وظائف مشتركة. فصفة الاستمرارية و الديمومة هي تعريفات ممكنة للمؤسسة، أو ربما التعريف الأفضل من بين جميع التعريفات، لأن المؤسسة هي خلق إنساني وجد من أجل أن يستمر. ولكن أيضا من جهة أخرى، وجود الدول يمكن أن يكون متحركا. فالتقلبات التاريخية التي يمر بها المجتمع الدولي تحدث تشكيل أو تكوين دول أخرى، أو

التحول إلى دول أخرى، وأحيانا اختفاء دول بكاملها. إن استمرارية الدور العالمي للدولة يسير بشكل متناظر مع حياة أو موت الدول.

2. استمرارية الدور العالمي أو الدولي للدولة.

من خلال وجودها نفسه، الدولة تقوم بالعديد من الوظائف، في العادة هي موجهة لاستقرار المجتمع الدولي. هذه الوظائف مرتبطة بمكونات الدولة، الإقليمية، الإنسانية والسياسية. مع ذلك دور الدولة يبقى فيه الكثير من الغموض. ضعفها الداخلي، وعدم الاستقرار الذي يمكن أن تحدثه، أو عدم قرتها على القيام بمسؤولياتها، كل هذا يشكل قلقا موضوعيا للنظام الدولي. (الصومال، لبنان، يوغسلافيا).

إذا الدولة فقط من خلال وجودها يمكن أن تقوم في المجتمع الدولي بدورين، إما تساعد على الاستقرار عندما تسير بشكل عادي، أو على الاضطراب عندما تتعرض لصعوبات لا تستطيع التخلص منها بوسائلها الخاصة. هذا الدور المزدوج يوجد و يتفكك وفق مختلف العناصر التي تشكله وتركيبه ووفق حالته بناء على حالة عناصره. هذه المركبات الداخلية هي إلى درجة كبيرة لها وظائف دولية. فمع عنصر الإقليم، الدولة هي موزع أو مقسم لفضاء معين، ومع السكان هي التعبير عن مجموع، ومن خلال سلطتها السياسية، تنظم عمل الجماعة أو العمل الجماعي.

أولا- الدولة كمقسم لفضاء أو مكان.

الفضاءات تأخذ دورها و معناها وفقا للدول. فالدول هي التي تعرّف وضعها وطريقة استعمالها. ولكن التحليل أو التمييز الأساسي

يعارض الأماكن الخاضعة لسيادة الدولة أو ما نسميه الفضاء"الدولاتي" مع الأماكن "الغير دولاتية".

1. ما هي الأماكن "الدولاتية" ؟

تتركب من مجموعة عناصر وفق وظيفتها. فالإقليم البري أو " الأراضي البرية" انطلاقا منها يمكن تنظيم الأقاليم أو الأماكن الأخرى و التي هي البحري والجوي التابعان للدولة.

بالنسبة للأرض البرية : الدولة هي الطريقة الأكيدة في شغل المكان بشكل دائم، ثابت ومحدد. وهذا يختلف مع المجتمعات البدوية مثلا. فالأرض البرية هي بامتياز تشكل سيادة الدولة. قوة هذا العنصر المادية متغيرة جدا وفق الحالات التي القائمة أو المجسدة ،و تشكل عنصرا هاما للاختلاف بين الدول.أيضا هذه القوة كانت موضوعا لتغيرات تاريخية أدت إما لفقدان أرض أو الحصول على أخرى.

قوة الفضاء البري على الصعيد القانوني: الإقليم البري للدولة خاضع للسيادة الكاملة لها حيث تمارس عليه موقعها كدولة. وعلى الصعيد المادي : قوة هذا الإقليم البري تضم الأنهار، البحيرات و الأرض..الخ.

أما بالنسبة للحدود البرية : فهي تفصل بين سيادتين من الأرض أو البر، لهما حدود و إقليم محدد. إنها فصل، ولكن إنها توحد أيضا: الحدود دائما شكلت هذه الصفة المزدوجة، أي أن تكون نقطة نهائية أو نقطة للعبور. و المفهوم المعاصر للحدود، هي خط متصل، محدد بالقانون وهو من الناحية المادية موجود على الأرض وفق تأشيرات أو علامات واضحة.

الفضاء الجوي : مشكلة الوضع الجوي لم تطرح بشكل واقعي مجسد إلا بعد التطور للطيران في القرن العشرين. في نهاية الحرب العالمية الأولى التي كانت فيها بدايات الطيران العسكري، تم الاعتراف بشكل عام بأن الفضاء الجوي الذي يقع فوق إقليم الدولة هو جزء من سيادتها. إذا مسألة الحدود العمودية ليست إلا منتجا للحدود البرية أو البحرية.المنفعة من الفضاء الجوي ترتكز على طريقة استعمالاته. فمعظم الحدود الجوية لها علاقة بالأرض، بمعنى آخر الاستخدام العسكري، التجاري أو غيره.

الأماكن البحرية :

يوجد إقليم بحري خاضع لسيادة الدولة، أو المياه الداخلية و المياه الإقليمية.

المياه الداخلية : تتبع بشكل تام وترتبط بقوة بالإقليم البري، كما هو حال الحدود الجوية.

المياه الإقليمية : تتبع أيضا لإقليم الدولة مع الاحتفاظ بحق المرور السلمي للسفن الخارجية، ومنها السفن الحربية. المقصود بذلك، قانون للعبور أو النقل و ليس قانون للوقوف. هذه الحالة تترجم تسوية بين متطلبات الأمن للدولة التي لها شواطئ و حرية استخدام الإقليم البحري . في الواقع، المسألة الأمنية كانت السبب الأول وراء وجود الحدود البحرية، الهدف هو حماية الدولة من أي هجوم من البحر. طبعا اتساع الحدود البحرية مبدئيا تم تثبيته على 3 آلاف ميل بحري.

ملاحظة : (بالنسبة للفضاءات غير "الدولاتية" سنتجاوزها بسبب الوقت المخصص للمحاضرة).

3. الجوانب القانونية/السياسية في موضوع الجنسية.

- يعود للدولة وحدها تحديد وبشكل سيادي ظروف الحصول على جنسيتها، هذه الجنسية التي هي علاقة من الخضوع. حيث بهذا الصدد يمكن للدولة أن تختار السياسة التي ترغب بها، أكثر أو أقل انفتاحا، ويتم هذا من خلال تشريعاتها الداخلية. ويعود لها أيضا شروط استقبال و إقامة من لا يحملون جنسيتها، وذلك باسم السيادة التي تمارسها على أراضيها. ولكن أهليتها السيادية يمكن أن تحد منها بعض القوانين أو التشريعات الدولية.

4. السياسة الخارجية للدولة و سياقها أو صيرورتها.

نميز هنا السياق الداخلي عن السياق الدولي.

- على الصعيد الداخلي : الدولة تمتلك حرية تصرف كبيرة في العمل فيما يتعلق بسياساتها العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار الرأي العام لشعبها وهذا في الدول الديمقراطية. السياسة الخارجية ليست بشكل كبير موضوع للنقاش العام وليس دائما موضوع للعبة الانتخابية. ولكن عندما تكون مصالح الدولة في خطر، تلجأ الكثير من المجموعات الداخلية للتدخل وتفرض ثقلا معينا يؤثر على القرارات المتعلقة بالدولة.

على الصعيد الدولي : المعطى المهم هو الشكل الذي فيه سياسة ما يتم فهمها أو إدراكها من قبل أولئك الذي ينظرون فيها أو يمارسونها.

5. الوضع القانوني الدولي للدولة.

الدولة ككيان قانوني دولي، يتم التعامل معها كمستقلة عن أي تمزقات أو انقسامات، حيث تجسد قالبا واحدا. بالإضافة للشخصية

القانونية للدولة، هناك السيادة و المساواة حيث يلعبان بالنسبة للدول الأخرى أو يضمنان الحماية لاستقلاليتها ومشاركتها الفعالة في المجتمع الدولي.

أولا- الشخصية : يقصد بها الشخصية المعنية للقانون الدولي و الذي يجب ألا تختلط مع الشخصية الداخلية للدولة. ومفهوم هذه الشخصية يوضح من خلال تحليل ثلاث مصطلحات قانونية و التي تعرفها.

1- الشخصية تعني أن الدولة هي كيان قانوني قبل لممارسة الحقوق والواجبات.

2- الطابع المعنوي للشخصية يشير إلى أن الدولة بناء قانوني مجرد، وهي مفهوم أيضا.

3- يقصد بالدولة كشخصية، أي أنها شخصية ضمن القانون الدولي، والتي تلد مع الدولة نفسها وتحتفظ بها طيلة وجودها.

أما وحدة الشخصية الدولية يتعارض في الواقع مع وضعها الداخلي. فعلى الصعيد الداخلي،وإلى جانب الشخصية الخاصة للدولة كمؤسسة مركزية، يوجد العديد من الشخصيات العامة،المؤسسات العامة، مجموعات لا مركزية، أو كيانات فيدرالية. يمكن تركها تمارس حاجاتها. بالمقابل، على الصعيد الدولي، لا يظهر إلا الدولة حيث الشخصية تبدو وكأنها تلف أو تغطي وتحتوي كل الشخصيات العامة الداخلية.

أما تحييد الشخصية الدولية للدولة يسمح للعديد من الشخصيات العامة في المشاركة من خلالها في الحياة الدولية، ثم قيادة اتصالاتهم الخاصة والوصول للعديد من الاتفاقيات.

ثانيا- السيادة: هذا المفهوم هو من أكثر المفاهيم المتنازع والمجادل فيها في القانون الدولي. كما مفهوم الدولة نفسه. وفي الواقع، وعلى الصعيد الدولي، هذه المنازعات هي في جزء منها تعود بفقه القانون الدولي: فطيف نصالح سيادة الدولة مع واجباتها الدولية؟ ألا يوجد هنا تناقض حيث لا نستطيع الخروج من هذه المشكلة من غير التضحية بالسيادة أو بالقانون الدولي؟ أما الجزء الثاني من المنازعات فيعود لأسباب سياسية: تعدد مصادر السيادة في الدول يقود إلى الفوضى و إلى العنف، ويصبح من المستحيل الوصول إلى علاج لمسالة مصالح الدولة (الحالة العراقية الكردية الآن).

ما هي السيادة الدولية و السيادة الداخلية ؟

السيادة الداخلية: تعود أساسا إلى النظرية السياسية كما أنها تعود أيضا للقانون الدستوري الحديث. ففي المادة الثالثة مثلا من الدستور الفرنسي لعام 1958: " السيادة الوطنية تعود للشعب الذي يمارسها من خلال ممثليه أو عن طريق الاستفتاء". فالسيادة هنا يمكن النظر إليها من خلال جوانب متعددة. إنها بداية العنصر المكون للجماعة و الذي يحقق وحدتها ،أيضا هي مبدأ شرعية السلطة وهي هنا مطلقة، ثم في النهاية توصف من خلال النماذج المتعددة للممارسة السياسية.

السيادة الدولية:

ليست مطلقة وإنما نسبية، حيث عليها أن تتركب مع سيادة أو سيادات أخرى معادلة لها فالسيادة هنا ترتكز على التعددية، المساواة و الاستقلالية.

ما هو محتوى السيادة الدولية ؟

يمكن أن نجمع الأجزاء التي تتركب منها حول مفهومي : الاستقلالية ، و تمامية أو كمالية أهليتها أو جدارتها الدولية.

ـ الاستقلالية ، تتطابق مع الجانب الحمائي للسيادة. أي حماية السيادة. وهذه هي المقاربة الدولية للسيادة الداخلية. على هذا الصعيد ، الدولة تمتلك " الجدارة أو الأهلية" وهي حق مطلق لها. القانون الدولي يضم قواعد عامة تجبر على احترام هذه الاستقلالية.

ـ الكمالية في الأهلية الدولية ، وتضم عدة جوانب. إنها تعني بداية أن الدولة تجد مقام أهليتها أو جدارتها الدولية التي تمارس في سيادتها ، وهي ليس بحاجة لقدرات أو جدارة خاصة كي تمتلك هذه السيادة. أيضا ، في ممارستها الواقعية هي تتجزأ إلى عناصر مختلفة يعرّفها التحليل القانوني.

ثالثاـ المساواة

يطبق هذا المفهوم على الدولة ، باعتبارها كيانات قانونية مستقلة. حيث تمتلك الدولة نفس القدرة في الحقوق والواجبات ضمن القانون الدولي.

أبعاد التعاون الدولي

أولا ـ العلاقات بين الدول.

التعاون يفترض فعلا مشتركا ، وشراكة منتظمة بين شركاء مستقلين، كل منهم يتفاعل أو يتصرف من أجل مصالحة ولكن ضمن عمليات محدودة. التعاون يختلف عن الاندماج الذي يسعى لتوحيد الشركاء من خلال خضوعهم لغايات مشتركة. في التعاون، نحن نتعاون

من خلال أن كل جانب يحتفظ بأهدافه و مصالحه الشخصية ، ولكن التعاون مع أطراف أخرى يؤدي إلى تناغم للمصالح مع الآخرين. في الواقع هذا هو الشكل العادي للعلاقات الدولية ، هذه العلاقات التي تتأطر وتخضع لشكل من العلاقات بين الدول.

الاندماج يفترض عكس ذلك، مع الوقت يصبح هناك تقارب يغير في الشراكة و الشركاء أنفسهم، و الذي يأملون قيام شكل جديد للتجمع أو الوصل إلى شكل واحد مندمج، من الممكن أن يتم التخلي في هذا الشكل الجديد عن سيادة الدولة. أما في التعاون فهناك ارتباط عام للدول بسيادتها.

إن التعاون هو الحد الأدنى للعلاقات بين الدول. ولكن هذا الحد الأدنى يؤكد أيضا دور القوة، قوة الدولة. فهل هي متماسكة فيما يتعلق بوحدتها الداخلية أم لا. لأنه ضمن هذا المعنى للتماسك تظهر حدود الدولة على الصعيد الدولي. أما على الصعيد الداخلي للدولة نفسها ، القوة يجب أن توجد بشكل كاف حتى تسيطر الدولة على نفسها. فالعديد من المفاهيم مثل : سيادة الدولة، مبدأ الشرعية ، تنظيم واستقلال السلطات، دولة القانون هي تظهر بشكل مختلف من دولة إلى أخرى ولكنها لا بد أن تكون موجودة بشكل متناظر في الدول التي تريد تحقيق التعاون فيما بينها.

التعاون بين الدول ؟

إنه يشكل الرحم الذي يخرج منه كل نماذج التعاون الدولي وأشكاله. مضمونه و أشكاله تعتمد تطور العلاقات الدولية نفسها. ولكن هذا التطور ليس مرتبطا دائما باعتبارات عقلانية أو موضوعية. بمعنى آخر، لا يكفي أن تكون مشكله كبيرة أو هامة حتى تستدعي

حلولا دولية. على العكس من ذلك، مشكلة ما لا توجد على الصعيد الدولي إلا ضمن مقاييس محددة حيث بنية التعاون بين الدول في المجتمع الدولي تسمح بطرحها. هذا الأخذ بالحسبان لمشكلة ما على صعيد دولي يؤدي على أن القضايا الكبرى ذات الأهمية تصبح قضايا إجرائية، إذا هنا كيف سيتم التعاون من أجلها ؟

الإجراءات ليس حيادية. فاختيارها يعكس إمكانية التصرف وفق إطار ومعطيات معينة. وهذا يتبع أيضا مستوى وطبيعة علاقات القوة القائمة. وحتى نلخص هذا التحولات المتعاقبة في قضية ما، نستطيع القول أن القضايا الكبيرة تصبح قضايا إجرائية، والقضايا الإجرائية تصبح قضايا تتعلق بالقوة. عمليا، أية مشكلة ستأخذ بعين الاعتبار دوليا يجب أن تكون محط اهتمام من قبل الدول أو تمس مصالحها وأهدافها، وبالطبع علاقات القوة القائمة بين هذه الدول. علاقات القوة هذه بين الدول هي التي تحدد أولا التراتبية بين الدول التي بدورها تشكل الإطار العام للتعاون بين الدول، نموذج وطريقة توسيعه.

فما هي إذا هذه التراتبية بين الدول ؟

مبدئيا يمكن القول أن لكل دول الحق في أن تصبح قوية وذات قدرات كبيرة. هذه هو المنطق الليبرالي هذا المنطق عمليا ليس متناقضا في داخله إذا اشترط التساوي في السيادة ووضع بحماية القانون. إنه يسمح بترتيب الدول على قاعدة من المعايير التي تحدد قدرتها، وفي نفس الوقت أشكال قوتها التي تظهر فيها والتي تدير أو تحكم علاقاتها.

في عملية الترتيب للدول، نميز أو نفرق بين القوى التالية : القوى العالمية، القوى الكبرى، القوى الإقليمية والقوى الصغيرة.

1.معايير التصنيف.

علينا القول هنا أن أي تصنيف هو مصطنع قابل للتغيير كما أنه نسبي. فالترتيب أو التصنيف يقودنا لوضع وفي فئة واحدة مجموعة من الكيانات أو الأوضاع والتي في كل واحدة منها متفردة (السعودية وفنزويلا). إن قيمة تصنيف معين لا يمكن أن تكون أعلى من المعايير نفسها التي تحددها والتي من خلالها تأخذ معناها. للوهلة الأولى، المعايير الديناميكية هي الأكثر جذبا لأنها تتطابق مع المعيار التي عليها شرحه وتبيينه. ضمن هذا المعيار "الديناميكي"، هناك نموذجان للتصنيف : الأول، القوى الصاعدة في مواجهة القوة المنحدرة أو في حالة انحطاط. الثاني، القوى الساكنة في مواجه القوى المتحركة أو غي الساكنة.

في النموذج الأول، (قوى صاعدة وأخرى هابطة)، ديناميكية القوة هي التي تدفعنا هنا للتصنيف والترتيب، وهذا عمليا، عنصر متماسك في تصنيف الدول. ضمن دينميكية القوة هذه نتحدث عن دول كبيرة وأخرى صغيرة، و القوة على النمو والتطور، ثم النمو السريع على كافة الأصعدة. إن هذا المعيار هو من أهم المعايير التي تحدد الوضع المستقبلي للدولة.

في النموذج الثاني (قوى ساكنة وأخرى متحركة)، فإنه يرتكز على توجه أو توجيه القوة. ثم يرتبط بمواقف الدول من النظام القائم. وبينما الأولى (الساكنة) في حالة رضا، فإن الثانية (المتحركة) تأمل في تغيير نفسها و ظروفها التي تعتبرها أنها لا تلبي مصالحها وأهدافها التي ترغب في تحقيقها.

2.القوى العالمية :

وهـي معروفـة في وسـائل الإعـلام تحـت اسـم "القـوى العظمـى" يقصـد بهـا الـدول الـتي لهـا قـدرة كـبيرة ومصـالح شـاملة في شـتى أنحـاء العـالم، لا يمكـن حـل أيـة قضـية دوليـة مـن غـير الرجـوع أو مـن غـير موافقتهـا.بالنسـبة لمعيـار القـدرة : عليهـا أن تكـون في وضـع يسـمح لهـا بفـرض ثقلـها في جميـع الظـروف والحـالات الدوليـة "الاقتصـادية، العسـكرية، الدبلوماسـية، الثقافيـة و الإيديولوجيـة، مدعومـة بمسـاحتها الكـبيرة وعـدد سـكانها الضـخم، ثـم اسـتقرار وضـعها الاجتمـاعي و السياسـي. لا تتحمـل مسـؤولية وضـعها الـداخلي فقـط وبكـل أبعـاده بـل لـديها القـدرة علـى المسـاعدة في دول أخـرى. وبالنسـبة للمعيـار السياسـي: يجـب أن تكـون لـديها نظـرة منتظمـة للنظـام الـدولي، ثـم سـلوكها و تصرفاتها يجب أن تتجاوز المصالح الشخصية.

3.القوى الكبرى:

هـذا التعـبير والحقيقـة الـتي يعطيهـا أصـبح في غايـة التعقيد.فالهجمة الجديدة للقوى العالمية يجعل من أهمية القوى الكبرى أهمية نسبية من غير أن يجعلها تختفي. بالنسبة لتركيبها : يجب التوقف قليلا حول المصطلح. فنحن نتحدث دائما عن "القوى المتوسطة" حتى ندرك اختلافها وتأخرها عن القوى العالمية. القوى الكبرى هي أقل قوة و قدرة من القوى العالمية. فتأثيرها ليس على مستوى القارات، وهي لا تستطيع أن تكون حاضرة في حل جميع القضايا الدولية العالقة. (.فرنسا نموذجا).

4.القوى الإقليمية :

المصطلح يشير إلى سناخ من التأثير على فضاء محدد ومعين، ومؤسس على منطق من التجاور و القرب الجغرافي. (الصين والهند، باكستان، إسرائيل، مصر، الأرجنتين). وعمليا القوى الإقليمية تختلف في قوتها وموقعها الإقليمي وفق أشياء متعددة منها : الجغرافية، التاريخ، الثقافة والسياسة. هذه القوة الإقليمية تطمح لتصبح قوى كبرى، ولكنها تفتقر للعديد من المقومات الجوهرية وأهمها الازدهار الاقتصادي والتصنيع، وأحيانا القدر على امتلاك قوى عسكرية يمكن استخدامها خارج الحدود، أو دولة مستقرة وقوية بشكل كاف. هذه القوى الإقليمية تمارس تأثيرا مسبقا على قضايا إقليمية لا يمكن حلها إلا بمشاركتها، مصر و إسرائيل، الهند وباكستان، الأرجنتين والبرازيل. وهي بهذه الحالة يكون أمامها مجموعة من الخيارات:

- دور إيجابي يساهم في الاستقرار. ينسجم مع مصالحها لأنها لاتستطيع النمو و التطور إلا من خلال محيط مسالم ومستقر.

- يمكن أن تحاول الظهور والتغاير بسبب طموحها بممارسة هيمنة لا تقتسمها مع الآخرين، وهذه المحاولات في العادة ينتج عنها عدم الاستقرار الإقليمي والنزعات المتعددة.

- نرى في العديد من الأحيان وضمن نفس الإقليم قوى متنافسة بل متصارعة. تدخل القوى الكبرى فيما بينها يمكن أن يؤدي لإضعاف بعض الأطراف لحساب أطراف أخرى، أو تدخل يضعف جميع الأطراف.

5.القوى الصغيرة:

هـذه الفئـة تضـم العديـد مـن الـدول. لـديها مشـاكل مشـتركة يمكن حلها بطرق مختلفة. ولكن لها مكانة خاصة ويمكـن أن نسـمي هـذه الـدول في بعـض الحـالات " الميكـرو- دول"(وهـي كيانـات مسـتقلة تمتلـك شـكل ووضـع الدولـة مـع جغرافيـة ضيقة جـدا ، وعـدد سـكان محدود ووسائل للوجود قليلة الاستقلالية). هـذه الـدول لهـا هـواجس تتعلق بالأمن، وضعها الإقليمي، الجغرافي والسكاني، ثم ضعفها العسـكرية، وهـي في الغالـب دول تـابع لـدول أخـرى في معظـم شـؤونها.(سويسـرا ، فنلندا).

هذا بالنسـبة لتصـنيف الـدول أو ترتيبهـا. أمـا بالنسـبة لهيئتهـا أو الشـكل الذي تظهر فيه يمـكننا أيضا تقسيمها إلى أشـكال أخرى. هـذه الأشـكال يمكن أن نضعها تحت عنوان عريض نسميه "بعلاقات القوة".

1. القوة المهيمنة.

إن نمـاذج الهيمنة يمـكن أن تكـون مختلفة جـدا. فـالقوة المهيمنـة تمتلـك قـدرات للتحـرك و التصـرف في مجـال واسـع جـدا هـو أكـبر مـن المجتمع الدولي نفسه. عليها الحفاظ على السلام أو التدخل بشكل قاطع في الصراعات. القوة المهيمنة هـي قوة ليس لها شـركاء تتعامـل معهـم علـى قدم المساواة بل إما أعداء أو زبائن.هيمنتها يجب أن يكون معترف بهـا أو مقبول، أو على الأقل يأخذ الآخرون لها عدة حسابات.

ولكـن هـذه المسـؤوليات الكـبيرة تـدين هـذه القـوة المهيمنـة. فالتفرد هو عبء أكثر منه امتياز وهـذه المهمـات تقـود لزيـادة الثقل علـى هـذه الدولـة وتنقص الكـثير مـن وسـائلها. ولكـن بالمقابل عليهـا التوسـع

والتمدد من أجل الحفاظ على هيمنتها. بمعنى آخر الهيمنة و السيطرة هنا لا تعني الوحدة ولكن التبدلات والتقلبات في العالم الخارجي تمتص وتنهك طموحاتها وتضعف من قدراتها. نأخذ هنا مثالين حتى تتوضح الصورة بشكل أفضل :

بريطانيا ثم الولايات المتحدة هما مثالان متعارضان لهذا الظهور للقوة المهيمنة ، وحتى لو الولايات المتحدة أخذت بالتوسع على حساب الإرث التاريخي لبريطانيا ، مجسدة استمرار وديمومة الهيمنة الأنكلو - سكسونية ، إلا أنها أي الولايات المتحدة أسست سيطرتها على قواعد مختلفة وبطرق أخرى.

بريطانيا وصلت إلى قوى عظمى وقوت إقليمية مهيمنة بأعلى تعبير يمكن أن نستخدمه بهذا الصدد ،سيطرت على البحار وعلى كل المنافذ التجارية العالمية. لقد فرضت نفسها (كقوة إمبريالية عالمية و قوة قارية) في أوربا. الثانية سمحت بالأولى ، وذلك من خلال تحييد أو إضعاف المنافسين الذين يمكن لهم منافستها ولاسيما فرنسا. صدرت سكانها إلى الأقاليم البعيدة التي تسيطر عليها. لم تدخل في الصراعات إلا بحذر كبير، وكان لها إدارة فعالة للاقتصاد خارج أرضها.

الولايات المتحدة ، فرضت نفسها بشكل كبير بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. هيمنتها نصفها "بالهيمنة العظمى" وفي أعلى مراحلها. أنها ترتكز على وحدة أو تجانس غير إقليمي ، على السيطرة السياسية ،العسكرية و دور الدولار الكبير ، القدرة على التجدد التكنولوجي ، ولكن أيضا قوة الثقافة وديناميكية المجتمع المدني. على الصعيد العالمي تبحث الولايات المتحدة لإحداث توازن بين مختلف الشركاء ، مطبقة طرق مختلفة عن بريطانيا العظمة سابقا ،عبر

(الهيمنة القارية والتوازن العالمي). في نفس الوقت هي تتدخل بشكل مباشر ، ومن خلال شبكة من التحالفات،و قدرة في إقامتها و إدارتها ،ثم قدرة على التدخل العسكري،وإرادة سحق الخصم باستخدام وسائل مختلفة.

المجتمع المدني الأمريكي يشارك أيضا في هذه الهيمنة. من خلال ممارسة للحرية ،الازدهار والحداثة. بلد جديد لا يصدر سكانه بل يستورد السكان من مختلف جهات العالم.

2. نموذج القوتان المهيمنتان.

في السابق عاش العالم طويلا مع هذا النموذج أيام (الاتحاد السوفييتي/الولايات المتحدة)وقد تخلل هذا النموذج الكثير من النزعات والتسويات، المؤامرات ..الخ.

3. نموذج القوى الثلاثة.

في الواقع هذا النموذج عرفه العالم في السنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية. وقد تكون من الديمقراطيات في أوربا الغربية (فرنسا وبريطانيا وأتباعها) و ديكتاتوريات أوربا الوسطى(إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية وأتباعها). هذه الأطراف كانت في حالة عداء.

4. " البونتارشي". أو التحالف الخماسي.

هذا التعبير هو من أصل يوناني، يشير إلى ممارسة السيطرة من قبل خمسة قوى. من بين الأمثلة على هذا النموذج نأخذ :

أولا - المحيط الأوربي في القرن التاسع عشر. النمسا ثم النمسا - هنغاريا، فرنسا، بروسيا ثم ألمانيا، بريطانيا وروسيا. كانت هذه القوى تسيطر على أوربا وتوافقها كان ضروريا من أجل تنظيم الحياة في هذه القارة، ولكن هذا لا يعني غياب الصراع والتنافس فيما بينها.

الثاني - في عالمنا اليوم هناك " بونتارشي" قانونية تتواجد في قلب الأمم المتحدة وهي مجلس الأمن الدولي المكون من خمسة أعضاء دائمين. وهي تشبه المثال السابق من حيث انتظام العالم وفقا للتناغم فيما بينها، رغم أن الكثير من الصراع يتخلل هذا التناغم. يمكننا أيضا تخيل "بونتارشي" آخر من الممكن حصوله وهو (أمريكا الشمالية، أوريا الغربية، روسيا، اليابان والصين).

5. نموذج التعددية القطبية.

علينا في البادية التمييز بين معناها القانوني و معناها السياسي. قانونيا : التعددية القطبية هي حالة القانون المشترك، والذي يتطابق أو يتوافق مع المساواة في السيادة بين الدول ومع قدرتها القانونية، مشاركتها في المنظمات الدولية وفي المفاوضات التي تجري هنا وهناك في العالم. سياسيا بسبب التعدد الكبير والاختلاف بين الدول، وجود الأقطاب المتعددة والمستقلة يقود إلى عدم الانتظام، وعلى عدم إمكانية تعريف ووضع قواعد مشتركة وإدارتها للعلاقات الدولية.

بالمقابل يمكننا تخيل النموذج الإيجابي للتعددية القطبية.إنها تفترض مجموعة من أشكال التنظيم، والتي يمكنها الانتشار وفق مخطط إقليمي. (أوريا مثلا). إن عقلنة التعددية القطبية تتطلب تمييزا بين مخطط إقليمي و آخر عالمي والعديد من تنظيم الأمور بينهما. ثم يمكن قيامها من خلال المنظمات الدولية والإقليمية والتي يمكن أن تعطيه نطاق أو محيطا مستقرا.


الفصل الرابع
أسس السياسة الشرعية

أسس السياسة الشرعية العامة هي : تلك القواعد الأساسية التي تبني عليها دولة الإسلام ويؤخذ منها النهج السياسي للحكم ، وهي في إيجاز :

1- سيادة الشريعة في كل شئون الحياة وإلي آخر الزمان ، كما جاء الأمر بذلك في كثير من الآيات والأحاديث ، ولا يعني ذلك حرمان الإمام من اتخاذ قرارات لم يرد النص بها ، ولا تتعارض مع النصوص الشرعية ، كأنظمة المرور ، والصحة والتعليم ، وغير ذلك

2- الشورى حتي لا يستبد الإمام برأي قد يكون خطأ أو ضار بمصالح الأمة ، فعلي الإمام أن يستشير العلماء العاملين الناصحين للدولة والأمة ، وان يعتمد عليهم في الوصول إلي الحكم الصحيح .

3- العدل بين الناس لأنه أساس البقاء أو الصلاح ، ولا عذر في تركه أبدا قال عمر (لا رخصة فيه في قريب ولا بعيد ولا في شدة ولا رخاء) فهو واجب علي كل أحد وفي كل شئ والإمام أوفي الناس بذلك.

أنواعها : تتنوع السياسة الشرعية أنوعا عدة منها :

(أ) السياسة الشرعية في الحكم.

(ب) السياسة الشرعية في المال .

(جـ) السياسة الشرعية في الولايات .

(د) السياسة الشرعية في العقوبة.

وهذا بيان موجز لكل نوع :

(أ) السياسة الشرعية في الحكم :

1- تنصيب الإمام هو واجب شرعي ، ويتم ذلك بالبيعة له من أهل الحل والعقد ، وهو مكلف كسائر أفراد الأمة ويزيد عليهم المسئولية عن تطبيق أحكام الشريعة ، والعمل علي سيادتها في جميع شئون الحياة .

2- قيام الدولة وهي الجهاز المعاون للإمام في تنفيذ الأحكام ومتابعتها ، وللإمام أن يختار هذا الجهاز بنفسه أو بمشورة أهل الحل والعقد ، قال القرطبي في تفسير قوله تعالي : ﴿ وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة .. ﴾ (هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يسمع له ويطاع ، لتجتمع به الكلمات وتنفذ به أحكام الخليفة)

وقال الشوكاني : إذا شرع الأمير لثلاثة في فلاة أو سفر كما جاء في السنة ، فشرعيته لعدد أكثر يسكنون القري والأمصار يحتاجون لدفع التظلم وفصل التخاصم أولي وأحرى ، وفي ذلك دليل لقول من قال : (إنه يجب علي المسلمين نصب الأئمة والولاة والحكام)

ولما كان صلاح البلاد ، وأمن العباد ، وقطع مواد الفساد ، وإنصاف المظلومين من الظالمين ، لا يتم إلا بسلطان قاهر قادر لذلك وجب نصب إمام يقوم بحراسة الدين وسياسة أمور الأمة ، وهو فرض بالإجماع كما قال العلماء .

3- صفات الإمام وشروطه :

اشترط الفقهاء للإمام شروطاً منها ما هو متفق عليه ، ومنها ما هو مختلف فيه ، لإمام المتفق عليه فهو :

1- الإسلام فلا تصح إمامة الكافر .

2- التكليف ، ويشمل البلوغ والعقل .

3- الذكورة ، فلا تصح إمامة المرأة .

4- الكفاية ، والمقصود بها صفات الرجولة من القيادة والشجاعة والنجدة والذكاء حتي يستطيع إقامة الحدود والجهاد والتدبير .

5- الحرية .

6- سلامة الحواس للنهوض بمهام الإمامة .

وأما المختلف عليه من شروط الإمامة فهو :

1- العدالة والاجتهاد ، والمقصود التزام الفرائض واجتناب المحرمات والعلم الشرعي .

2- السمع والبصر وسلامة اليدين والرجلين بصفة خاصة من باقي الحواس لأهمية ذلك في مهام الإمامة أكثر من الشم والذوق واللمس .

3- النسب أي أن يكون من قريش عند جمهور العلماء ولا يشترط أن يكون هاشميا أو علويا ، لأن الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول لم يكونوا هاشميين ولا علويين وأجمع الصحابة علي خلافتهم .

4- ويشترط لدوام الإمامة دوام شروطها ، وتزول بزوالها ، إلا العدالة فقد اختلف الفقهاء في زوال الإمامة بزوالها وتنعقد الإمامة بإحدى طرق ثلاث : البيعة – الاستخلاف – الاستيلاء بالقوة .

4- حقوق الإمام :

ذهب الماوردي وأبو يعلي إلي أن للإمام حقين هما : الطاعة، والنصرة ، وقال أبن جماعة إنها عشرة : الطاعة والنصيحة والتنظيم، والاحترام ، والإيقاظ عند الغفلة والإرشاد عند الخطأ والتحذير من كل عدو وإعلامه بسيرة عماله وإعانته وجمع القلوب علي محبته والنصرة .

وهي تفاصيل لما أجمله الماوردي وأبو يعلي حيث لا تخرج عن الطاعة والنصرة وهذه الحقوق لا تكون للإمام إلا إذا أطاع الله سبحانه ولزم فرائضه وحدوده وأدي للأمة حقوقها الواجبة عليه .

5- واجبات الإمام : عشرة هي :-

1- حفظ الدين والعمل علي تطبيقه .

2- حراسة البلاد والدفاع عنها .

3- النظر في الخصومات وتنفيذ الأحكام .

4- إقامة العدل في جميع شئون الدولة .

5- تطبيق الحدود الشرعية .

6- إقامة فرض الجهاد .

7- عمارة البلاد وحفظ الأمن فيها .

8- جباية الأموال علي ما أوجبه الشرع وإنفاقها في الوجوه المشروعة .

9- أن يولي أعمال الدولة للأمناء من أهل الخبرة والنصيحة

10- أن يهتم بنفسه بسياسة الأمة ومصالحها وأن يراقب بنفسه أمور الدولة .

6- تعيين العمال :

لأن الإمام لا يستطيع وحده القيام بكل شئون الأمة والدولة ولا بإتقانها فيحتاج إلي مساعدين أمناء يعينهم ويشرف عليهم كما فعل النبي ﷺ وخلفاؤه وكما جاء في التاريخ أنه يجب علي الإمام أن يختارهم من أهل الديانة والعقل والعلم والخبرة والأخلاق الفاضلة ، وينبغي أن يتم ذلك بامتحان وتجربة .

وعلي الإمام أن يعدل بين عماله ويكافئ الجادين منهم ويرقي المجتهدين ويحاسب المسيئين ويعزل المخلين لذا كان بحاجة إلي من يعينه علي متابعتهم وكتابة أخبارهم وأحوالهم ، كما يجب أن يكون في الدولة ديوان عام لمتابعة وحفظ جميع أعمال هؤلاء العمال (ديوان الموظفين) .

(ب) السياسة الشرعية في المال :

والمقصود بها : الأموال العامة الخاصة ببيت المال ، وموارد الدولة العامة التي ترد إلي خزينتها ، مثل : أموال الزكاة ، والخراج والعشور والضرائب والفئ وخمس الغنيمة .

والواجب أن يتبع الإمام في تحصيل هذه الأموال وحفظها وإنفاقها البيان الشرعي وأن يعين لذلك من يكون خبيرا به ويتابعه في ذلك وهو ما يعرف الآن بميزانية الدولة إيرادات ومصروفات .

(جـ) السياسة الشرعية في الولايات :

والمقصود بها : القيادات العامة في شئون الدولة ، وأهما :

1- ولاية الجيش (القيادة العامة للقوات المسلحة) .

2- ولايـة القضـاء علـي كـل المسـتويات الابتدائيـة ، والاسـتئناف ، والـنقض والمحكمـة الإداريـة والدسـتورية ومجلس الدولـة والنيابـة العامة .

3- ولاية الصدقات جمعا وإنفاقا .

(د) السياسة الشرعية في شأن العقوبة :

وهي أنواع ، منها :

مـا هـو محـدد مقـدر شـرعا فعلـي الإمـام إقامتـه إذا اسـتوفي شروطه .

ومنها : ما هو مفوض ومتروك إلي تقديره ، ويسمي السياسة أو التعزيز ويكون ذلك مع الـذين ارتكبوا جـرائم فيهـا شبهات تـدرأ الحـد ولكن لا تتجرد من عقوبة يراها الإمام أو القاضي وقد يصل التعزيز أو السياسة إلي درجة الحد ، وقد يكون حبسا أو غرامة مالية ، أو عزلا من العمل أو نحو ذلك ويدخل في ذلك التغريب والإبعاد عن البلد وقد يصل التعزير أو السياسة إلي حد القتل حسب ما يراه الإمام أو نائبة من القضاة محققاً للمصلحة والردع .

آثارها :

إن السياسة الشرعية وتحقيقها آثار كبري في الأمة فيه كما رأينا تنشر الأمن والأمان في ربوع البلاد وتحمي حدودها من الأعداء وتنشر العدل بين الناس وترفع الظلم عن المظلومين وتقضي علي الخصومات والمنازعات ، وتعمل علي تعمير البلاد ، حيث ينطلق الناس في ظلها إلي مصالحهم وأموالهم مطمئنين ، فتنمو الثروات ، ويعم الرخاء ويقوي أمر الدين ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كان للإمام سياسة

حازمة تهتم بكل أمور الامة صغيرها وكبيرها ، وترغب الناس في فعل الخيرات ، وتثيب علي الفعل الجميل ، وتحذر من الشر والفساد ، وتعاقب عليه وتقطع دابر دعاته ومقترفيه والسياسة الحازمة المنشودة ليست الظالمة المتعسفة الديكتاتورية ، وإنما هي الحازمة في الحق والعدل وتطبيق ذلك علي الجميع بلا واسطة ولا هوادة ، كما أنها السياسة التي تجمع بين اللين والشدة ، والعفو والعقوبة ، وكلما اهتم الإمام ومعاونوه بإصلاح الدين وتطبيقه صلح كل شئ .

وأعظم عون علي تحقيق ذلك ثلاثة أمور :

1- الإخلاص لله تعالي والتوكل عليه ، مع الأخذ بالأسباب الشرعية والعلمية .

2- الإحسان إلي الخلق بحسن الخُلق والمساعدات المالية وتوفير المرافق.

3- الصبر علي الأذى وسعة الصدر للنقد والحساب .

وبعد

فتلك معلومات مجملة في موضوع السياسة الشرعية حاولنا التركيز فيها علي الأساسيات وتركنا التفاصيل والجزئيات لمن يريد التوسع فيها في المراجع الاتية :

1- الأحكام السلطانية للماوردي .

2- الأحكام السلطانية لأبي يعلي .

3- تبصره الحكام لابن فرحون .

4- السياسة الشرعية لابن تيمية .

5- الطرق الحكمية لابن القيم .

6- أعلام الموقعين لابن القيم .

7- الموسعة الفقهية الكويتية ج 25 .

8- كتب الفقه ، مثل : حاشية ابن عابدين .

9- كتب الفرق كالفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم .

10- كتب المصطلحات كالكليات لأبي البقاء وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي والتعريفات للجرجاني ، وطلبة الطلبة للنسفي .

11- كتب التفسير كالطبري والقرطبي .

12- كتب التاريخ كالطبري وابن خلدون .

الفصل الخامس

تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية

أولا: أحزاب ما قبل ثورة 25 يناير

ترجع جذور نشأة الأحزاب السياسية في مصر إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، ففي هذه الفترة استخدمت كلمة الحزب بمعنى تنظيم سياسي، وذلك إلى جانب استعمالها التقليدي بمعنى جماعة أو طائفة كما يشير القاموس المحيط، وهو المعنى الذي يبرز في الاستخدام القرآني للكلمة، كما وردت في سورة الأحزاب. وتعود بداية التنظيمات السياسية في مصر إلى الجمعيات السرية التي يرجع تاريخ وجودها إلي نهاية الستينيات في القرن التاسع عشر، فتشير المصادر إلى وجود بعض الجمعيات السرية في الأزهر، وإلى بعض الجمعيات الماسونية التي لعبت دوراً مهماً، وبالذات أثناء وجود الشيخ جمال الدين الأفغاني الذي استغلها كأداة للعمل السياسي. وفي هذا الشأن يمكن تصنيف الأحزاب السياسية التي نشأت منذ ذلك الوقت وحتى الآن إلى عدة مراحل، كما يلي: (1)

1- مرحلة ما قبل ثورة عام 1919: دخلت مصر مرحلة جديدة بتأسيس مجلس شورى النواب عام 1866، وبالرغم من أن هذا الكيان كان كياناً استشارياً، فقد لعب دوراً في تطور الحياة السياسية، وتوفير أجواء للتفكير في العمل الحزبي. ويعتبر المؤرخون الحزب الوطني الذي نشأ على يد العرابيين عام 1879، أول الأحزاب السياسية في تاريخ مصر، في حين يعتبر البعض الآخر أن هذا التنظيم لم يكن سوى تكتل جبهوي، نتيجة

---

(1) د. يونان لبيب رزق، الجذور التاريخية للتجربة الحزبية، في: د. رؤوف عباس حامد (تحرير)، الأحزاب المصرية 1922 – 1952) القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1995)، ص 11.

افتقاده لصفة التنظيم، ولوسائل الاتصال الكافية مع الجماهير. وكان هدف هذا الحزب هو مقاومة النفوذ الأجنبي، وإنقاذ مصر من الإفلاس والدعوة للإصلاح وتنظيم التعليم. وتزعم الجناح العسكري للحزب أحمد عرابي، في حين ترأسه سياسياً محمد حليم باشا. وقد وقع على برنامج الحزب شيخ الإسلام وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود. وقد انتهى الوجود العملي لهذا الحزب بنفي العرابيين، وخيانة بعض أعضائه من خلال تحالفهم مع الخديوي توفيق، ثم جاء الاحتلال ليطوي تماماً صفحة هذا الحزب من خريطة الحياة السياسية المصرية.(1)

وخلال هذه المرحلة من تاريخ مصر نشأ الجيل الثاني من الأحزاب السياسية في عام 1907. ويطلق معظم المؤرخين على هذا العام عام الأحزاب، حيث أعلن عن تأسيس 5 أحزاب هي: الحزب الوطني الحر، والذي سمي فيما بعد بحزب الأحرار، وهو حزب موالي لسلطة الاحتلال، والحزب الجمهوري المصري، وحزب الأمة بزعامة أحمد لطفي السيد، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، الذي تزعمه الشيخ على يوسف. أمنا الحزب الخامس فكان الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل.(2)

2- مرحلة ما بعد ثورة 1919 حتى ثورة 1952 : وعلى الرغم من التباين الكبير بين الأحزاب السياسية عن بعضها البعض، إلا أن

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول نشأة الأحزاب السياسية وتطورها في النظام السياسي المصري، أنظر:

http://forum.palmoon.net/topic-2015-124.html

(2) جريدة الشروق 30 مارس 2011.

السمة العامة لها هي وجود حزب شعبي قوي هو حزب الوفد، لم يكن يحترم الأقلية البرلمانية، وأحزاب أقلية كان معظمها ينتهك الدستور ويزيف الانتخابات بالاعتماد على القصر. وعلى هذا الأساس، أخفق النظام الحزبي في وظيفتي التعبير عن المصالح وتجميع المصالح. وإذا أضيف إلى كل ذلك، هيمنة الحكومة على البرلمان، وكونها هي المحدد الفعلي لشكله وطبيعته وليس العكس، والصراعات الحزبية التي كانت تتم- على عكس المفترض- خارج البرلمان لتبين كيف تجمد النظام الحزبي المصري ومعه نظام الحكم برمته. وفي هذا الشأن، يشير البعض إلى وجود نمط عام للأزمة في هذا النظام طيلة تلك الحقبة يتمثل في وصول الوفد إلى السلطة عقب انتخابات حرة، تم دخول الوفد في صدام مع القصر أو الإنجليز أو كليهما، فيقيل الملك الوزارة ويكلف أحزاب الأقلية بتشكيلها، فتؤجل تلك الأخيرة انعقاد البرلمان ذي الأغلبية الوفدية، فيحل الملك البرلمان وتجرى انتخابات جديدة تزيف لصالح الأقلية، فيقوم الوفد بسلسلة من الإضرابات الجماهيرية، مما يدفع الملك إلى إجراء انتخابات حرة يعود بعدها الوفد إلى الحكم. وقد أدت كافة هذه الأمور إلى عدم الاستقرار الحزبي والوزاري والبرلماني، فخلال تلك الفترة، تشكلت 38 وزارة بمتوسط عمر 9 أشهر للوزارة الواحدة، كما لم يكمل أي برلمان مدته الدستورية باستثناء برلمان عام 1945. وبذلك تكون التجربة النيابية قد أخفقت، وكان هذا الإخفاق يرجع إلى ثلاثة أبعاد متناسقة، مؤسسي، وثقافي، واجتماعي- اقتصادي. وعلى أية حال، فإنه ضمن هذه البيئة، تكونت العديد من الأحزاب السياسية، ويمكن

تقسيم الأحزاب التي تألفت في تلك الفترة وحتى عام 1952 إلى أربعة مجموعات من الأحزاب:

أ - الأحزاب الليبرالية، وهي حزب الوفد والأحزاب المنشقة عليه، وهي الأحرار الدستوريين والحزب السعدي وحزب الكتلة الوفدية.

ب- الأحزاب والجماعات الدينية، وهي الإخوان المسلمين، وحزب الله، وحزب الآخاء، وحزب الإصلاح الإسلامي.

ج- الأحزاب الاشتراكية، ومنها حزب مصر الفتاة، والذي أصبح يسمى فيما بعد بالحزب الاشتراكي، وعدد من التنظيمات اليسارية مثل حزب العمال الاشتراكي الشيوعي، والحزب الشيوعي المصري، وحزب الفلاح المصري، والحركة الديمقراطية.

د - أحزاب السراي، وهي الأحزاب الموالية للملك، وهي حزب الشعب وحزب الاتحاد الأول والثاني. الأحزاب النسائية، هي حزب بنت النيل السياسي، والحزب النسائي الوطني، والحزب النسائي السياسي.

وقد اتسمت هذه المرحلة ببعض الملامح الخاصة بها في الخبرة الحزبية، وهى ما يلي:[1]

- أن الأحزاب السياسية لم تنشأ في إطار البرلمان والكتل البرلمانية، وإنما نشأت خارجه لمقاومة الاحتلال الأجنبي، وكجزء من الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال، ولذلك اتسمت الأشكال الأولى لهذه التنظيمات بالطابع السري وباللجوء إلى أساليب الكفاح السري.

---

(1) د. على الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981- 2010، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011)، ص 290.

- أن أغلب الأحزاب السياسية الأولى افتقدت التنظيم وكانت في جوهرها أحزاب نخبة تقوم على عدد محدود من الأشخاص، لذلك لم تتمكن من الاستمرار لمدة طويلة واندثرت بعد فترة محدودة من وجودها.
- أن القضية المحورية في برامج الأحزاب والتي ميزت بينها في المواقف والممارسات كانت قضية الاحتلال، وكيفية تحقيق الاستقلال، فقد كانت هذه القضية هي الشغل الشاغل للرأي العام المصري والنخبة السياسية والثقافية لمصر.
- أن نشأة الأحزاب ارتبطت بدور الصحف، فالحزب الوطني أنشأه مؤسس اللواء، وحزب الإصلاح أنشأه صاحب المؤيد، وحزب الأمة سبقه صدور الجريدة، وهكذا فإن الصحيفة كانت هي محور نشاط الحزب ورمز وجوده. وأدى ذلك أحيانا إلى بروز صراع بين الصحيفة والحزب، وهل تكون الصحيفة لسان حال الحزب أم يكون الحزب تنظيما للصحيفة، ويسجل المؤرخون عددا من الأمثلة توضح الصراع بين الحزب والصحيفة التابعة له، وكيف أن الصحيفة اتخذت في بعض الأحيان مواقف مخالفة لآراء الحزب الذي يفترض أنها تتحدث باسمه.[1]

3- من التعددية إلى التنظيم الواحد (1953 – 1974): بعد قيام ثورة يوليو تحولت جميع الأحزاب إلى تنظيم واحد حيث صدر قرار حل الأحزاب في 16 يناير عام 1953. وقد جاء هذا القرار بعد اقتناع

---

(1) حافظ محمود، أسرار الماضي من 1907 – 1952 في السياسة الوطنية، (القاهرة: د.ن، 1973)، ص 20.

قادة الثورة بأن الأحزاب هي سبب مباشر في بقاء الاحتلال وأن أغلبها كان يوصف بالعميل للاحتلال أو بالمولاة للقصر. وفي مجال تقييم خبرة التنظيم السياسي الواحد في مصر خلال هذه الفترة يمكن الإشارة إلي عدد من المشكلات منها: اختلاط العلاقات السياسية بالعلاقات الشخصية، بما تضمنه ذلك من شللية ومن ولاء للأشخاص، وانكماش الضمانات الديمقراطية، والتغير المستمر في القيادات والكوادر، وتحول التنظيم في نظر المواطنين إلى أداة للحكومة يبرر مواقفها أكثر من دفاعه عن مصالحها.[1]

4- من التنظيم الواحد إلى التعددية المقيدة (أغسطس 1974 حتى يناير 2011): توصف هذه المرحلة من تاريخ الحركة الحزبية في مصر بمرحلة العودة إلى التعددية حيث حاول الرئيس الراحل أنور السادات أن يتحول من سياسة الحزب الواحد إلى الانفتاح السياسي والتعدد الحزبي. ففي أغسطس عام 1974 أصدر الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي والتي دعا فيها إلى إعادة النظر في تنظيمه وهدفه وفي يوليو عقد المؤتمر القومي العام الثالث للاتحاد الاشتراكي وخلص إلى رفض التعدد الحزبي ووافق على تعدد الاتجاهات داخل الحزب الواحد فيما أطلق عليه بعد ذلك اسم المنابر" والتي وصل عددها إلى 40 منبرا .[2]

---

(1) د. على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 293.

(2) محمد صفي الدين خربوش، التحول الديمقراطي في مصر، ورقة مقدمة لندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2005، ص ص 5 -8.

في مارس عام 1976 تمت الموافقة على تأسيس ثلاثة منابر تمثل اليمين "الأحرار الاشتراكيين" واليسار "التجمع الوطني الوحدوي" والوسط "تنظيم مصر العربي الاشتراكي" ثم صدر قرار في نوفمبر 1976 بتحويل هذه المنابر إلى أحزاب سياسية. وفي يونيو1977 صدر قانون تنظيم الأحزاب والذي يقضي بالتحول إلى النظام التعددى مع عدم إلغاء الاتحاد الاشتراكي الذي أعطيت له الكثير من الصلاحيات ومنها حق الموافقة على تأسيس الأحزاب الجديدة عبر المادة السابعة من قانون الأحزاب فيما قبل تعديل 1981. ثم اتبع الرئيس السادات هذه الخطوات بتأسيس حزب جديد أطلق عليه الحزب الوطني الديمقراطي ودعا من خلاله أعضاء حزب مصر الاشتراكي إلى الانضمام إليه وتولى رياسته. كما أجرى الرئيس الراحل أنور السادات في عام 1981 وقبل وفاته بإجراء تعديل في قانون الأحزاب يسمح للجنة شئون الأحزاب - والتي تأسست بموجب القانون 40 لعام 1977 ويتولى رئاستها رئيس مجلس الشورى ويدخل في عضويتها وزراء الداخلية والعدل وشئون مجلسي الشعب والشورى وثلاثة من القضاة السابقين- بحق الموافقة على طلبات تأسيس أحزاب جديدة دون غيرها، ويشترط لتكوين أي حزب جديد توفر شرط التميز الذي يعني ضرورة أن يتضمن برنامج الحزب المتقدم ما يختلف عما تتضمنه برامج الأحزاب الموجودة، وتلتزم في مبادئها وأهدافها وبرامجها وسياساتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورتي يوليو 52 ومايو 1971، ومقتضيات الحفاظ على النظام الاشتراكي والديمقراطي والمكاسب الاشتراكية، ويحظر إقامة أحزاب على أسس طبقية أو دينية أو على إعادة الحياة للأحزاب السياسية

التي تعرضت للحل عام 1952.[1] (وللتعرف على الخريطة الحزبية قبل الثورة انظر الجدول رقم 1)

والخلاصة، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة، التعددية المقيدة، عمرها 36 عاما إلا أن عدد الأحزاب السياسية فيها وصل إلى 24 حزباً فقط. وأكثر من نصفها استمد شرعيته من القضاء، ولم يملك أغلبها أى فعاليات حزبية سواء بالتمثيل المؤثر في البرلمان أو التأثير على صنع السياسات العامة في الشارع المصري. واتسمت الأحزاب فيها أولا بضعف مؤكد لمفهوم تداول السلطة على مستوى كل حزب وعلى مستوى نظام الحكم أيضا. ثانيا أعطيت لجنة شئون الأحزاب سلطة واسعة في الموافقة على قيام الأحزاب ووقف نشاطها أو صحيفتها والاعتراض على قراراته في إطار مقتضيات المصلحة العامة للدولة. وبذلك فلقد تحولت معظم الأحزاب الجماهيرية إلى مؤسسات تصدر صحفاً فقط. ثالثا أن الكثير من هذه الأحزاب لم يكن لها قاعدة جماهيرية تذكر، وتحولت الأحزاب إلى أحزاب صحف ومقارا وليست أحزابا جماهيريةً.[2] رابعا كثرة الانشقاقات والصراعات الداخلية مما كان يدل على غياب آليات سليمة لاحتواء الخلافات والصراعات وعدم قبول الاختلاف والتنوع داخل كل حزب. ومن ثم كان التناقض الذي وقعت فيه جميع الأحزاب المعارضة حيث كانت تطالب بتدعيم عملية التحول الديمقراطي

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول الأحزاب السياسية قبل ثورة 25 يناير، انظر:
http://www.egypty.com/egyptana/state/Introduction.asp

(2) وليد رياض، الأحزاب السياسية المصرية التناقض – المعوقات – الاتجاهات، جريدة الغد. لمزيد من التفاصيل أنظر:
http://www.elghad.com/Read.asp?News_Id=2010100011669

والإصلاح السياسي وهى بعيدة عن تطبيق هذه الآليات في إدارة شئونها الداخلية وأصبحت مقتصرة على بعض من هم ذوى ثقة.

ثانيا: أحزاب ما بعد ثورة 25 يناير

منذ أن عرفت مصر الأحزاب السياسية بمعناها الحديث في مطلع القرن الماضي لم يحدث مثل هذا الحراك الحزبي الذي تشهده مصر الآن بعد ثورة 25 يناير المجيدة. يتجلي هذا الحراك في إقبال مدهش علي خوض تجربة تأسيس أحزاب سياسية، واهتمام ملحوظ بالعمل الحزبي في أوساط فئات وشرائح اجتماعية عدة خصوصا في الطبقة الوسطي. ولذلك يبدو مثيرا للتأمل أن تقود ثورة أظهرت مدي انحسار دور الأحزاب السياسية إلي إقبال واسع علي تأسيس أحزاب جديدة. غير أن هذه ظاهرة متكررة في البلاد التي شهدت تحولات ديمقراطية في ربع القرن الأخير نتيجة ثورات أو انتفاضات أو ضغوط شعبية أسقطت نظما مستبدة في شرق ووسط أوروبا وفي أمريكا اللاتينية. ففي غير قليل من هذه البلاد حدث انتعاش شديد في العمل الحزبي خصوصا أن شعوبها ظلت محرومة من الحرية والتعددية السياسية لعقود عدة، وكانت هذه هي حال المصريين أيضا بالرغم من وجود عدد يعتبر كبيرا من الأحزاب، ولكنها أحزاب معزولة عن المجتمع والناس. فعندما يسقط نظام صادر حقوق الناس وحرياتهم، يتحرك كثير منهم في اتجاهات شتي، ويقبلون علي العمل الحزبي بغض النظر عن قدرتهم عليه وفاعلية الأحزاب التي يؤسسونها أو حتى جديتها.(1)

---

(1) د. وحيد عبد المجيد، أحزاب الثورة.. والخريطة السياسية الجديدة، الأهرام 18 أبريل 2011.

وعلى الرغم من بعض العوائق التي تواجه نشأة الأحزاب من قانون الأحزاب السياسية الذي صدر مؤخراً، إلا أنه جاء ملبيًا لتطلعات الشعب في مستقبل سياسي أفضل، وبمثابة إعادة الحياة السياسية والحزبية إلى العمل، ونقلها من حالة الموات والتجميد التي كانت تعاني منها لعقود سابقة إلى العمل مرة أخرى. وبعد صدور القانون شهد الساحة السياسية ما يسمى بالانفجار الحزبي لأعداد كبيرة من الأحزاب على الساحة، إلا أنه بمرور الوقت سوف تتبلور تلك الأحزاب الجديدة لتصبح أكثر قدرة على تشكيل قاعدة عريضة، وقادرة على التواصل مع المجتمع. كما أن الأحزاب الجديدة هي نواة لنظام ديمقراطي قائم على حرية تشكيل الأحزاب وتكوينها.[1] ومن أهم الاشتراطات التي تضمنها القانون الذي صدر في 28- 3- 2011:[2] 1- عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع المبادئ الأساسية للدستور أو مقتضيات حماية الأمن القومي المصري أو الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي. 2- عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو في اختيار قياداته وأعضائه على أساس ديني أو طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة. 3- عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية. 4- علانية مبادئ الحزب وأهدافه وأساليبه وتنظيماته ووسائل ومصادر تمويله. 5- يقدم الإخطار بتأسيس الحزب كتابة

---

(1) رضوى سلاوي، قانون الأحزاب الجديد.. الثورة تصنع التعددية السياسية، إخوان أون لاين، 29 مارس 2011.

(2) الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، 29 مارس 2011.

مصحوبا بتوقيع خمسة آلاف عضو من أعضائه المؤسسين من عشر محافظات على الأقل إلى لجنة الأحزاب السياسية التي سيرأسها رئيس محكمة النقض وعضوية نائبين لرئيس محكمة النقض ورئيسين بمحاكم الاستئناف يختارهم مجلس القضاء الأعلى ونائبين لرئيس مجلس الدولة يختارهما المجلس الخاص. (في السابق كان رئيس مجلس الشورى وهو شخصية بارزة في الحزب الحاكم يتولى رئاسة لجنة الأحزاب). ويتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية الخاصة ويمارس نشاطه السياسي اعتبارا من اليوم التالي لمرور ثلاثين يوما على إخطار لجنة شئون الأحزاب دون اعتراضها. 6- لا يجوز للحزب قبول أى تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبي أو من جهة أجنبية أو دولية أو من شخص اعتباري ولو كان متمتعا بالجنسية المصرية. 7- يلتزم الحزب بأن يخطر الجهاز المركزي للمحاسبات بما تلقاه من تبرعات وبالبيانات الخاصة بالمتبرعين في نهاية كل عام.

وبهذه الشروط السابقة، أصبح الباب مفتوحا أمام تأسيس الأحزاب بالإخطار وفقا لعدة شروط بسيطة لا تحمل الكثير من التعقيدات. وما علي المؤسسين إلا إخطار لجنة شئون الأحزاب، وهي لجنة قضائية تقوم بفحص ودراسة إخطارات تأسيس الأحزاب طبقا لأحكام القانون. ويري البعض أن القانون الجديد قدم تسهيلات غير مسبوقة لكن التخوف من تبسيط هذه التسهيلات ستؤدي إلي ظهور نحو مائة حزب جديد إلي جانب الأحزاب الـ(25) القائمة ومعظمها أحزاب ضعيفة ولا تستطيع المنافسة. والتخوف أن تتساقط الأحزاب الجديدة نتيجة مشكلات التمويل وعدم وجود الخبرة واللجوء لإنشاء أحزاب أسرية وغيرها. وقضية تمويل الأحزاب من الاشتراكات والتبرعات من

مصريين دون خصمها من وعائهم الضريبي سينشأ عنها عجز تمويلي خاصة مع إلغاء دعم الدولة للأحزاب، وهنا ستضطر الأحزاب لقبول أموال من الخارج من تحت "الترابيزة" أو تنهار أو تتصرف تصرفات غير قانونية تعرض الحياة السياسية والاجتماعية للخطر.(1)

وعامة، يمكن القول أنه بعد ثورة 25 يناير بدأت الخريطة الحزبية في مصر تتغير وظهر العديد من الأحزاب الجديدة التي تسعى للتواجد في الشارع السياسي المصري بجانب ظهور قوى وأحزاب كانت متواجدة بشكل غير رسمي لعدم موافقة لجنة شئون الأحزاب عليها ومنها.(2) وقد وصل عدد الأحزاب الجديدة المعلن عن تأسيسها حتى الآن حوالي أكثر من 90 حزب سياسي تسعى إلى التسجيل الرسمي وممارسة النشاط السياسي.(3)

ويمكننا تصنيف الأحزاب التي تم الإعلان عنها حتى كتابة هذه السطور إلى عدة مجموعات أساسية حسب التوجه الأساس لها، أولا: أحزاب ذات مرجعيات دينية، ثانيا: أحزاب ليبرالية، ثالثا: أحزاب يسارية. رابعا: أحزاب مختلطة التوجه. خامسا: أحزاب عمالية، فضلا عن امتدادات جديدة لأحزاب قديمة. ومن الأهمية القول لم ترى جميع

---

(1) تحقيق: محمود القنواتي، طوفـــان الأحـــزاب بعد خروج التعديلات المقترحة، الأهرام 22 مارس 2011.

(2) "تسونامي" الأحزاب الجديدة في مصر، جريدة، لمزيد من التفاصيل أنظر:
http://www.raya.com/site/topics/arti...4&parent_id=23

(3) لمزيد من التفاصيل حول خريطة الأحزاب الجديدة أنظر:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january- 25/129874-2011-03-30-11-38-30.html

الأحزاب النور حتى الآن ومازال عدد كبير منها في طور إعداد البرامج وتجميع التوكيلات (5000 توكيل) واللوائح الخاصة بها.

أولا: الأحزاب ذات مرجعية دينية

وهى تنقسم بدورها إلى أحزاب ذات مرجعية إسلامية، وأخرى ذات مرجعية مسيحية.

1- الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، بعد نجاح ثورة 25 يناير تصدر المشهد السياسي عدد كبير من الحركات والجماعات الإسلامية - وكأن المارد خرج من القمم- التي قامت بالإعلان عن نيتها أنشاء أحزاب سياسية تمارس العمل الحزبي والسياسي وفق رؤية ومرجعية إسلامية. فعلى سبيل المثال، قامت جماعة الإخوان المسلمين بتأسيس حزب "الحرية والعدالة"، هو أبرز الأحزاب الجديدة ذات المرجعية الدينية وأكبرها على الإطلاق. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فثمة محاولات أخرى جارية لتأسيس أحزاب جدية منبثقة عنها. بمعنى أكثر تحديداً سارع بعض القيادات المنشقة على جماعة الإخوان بتأسيس أربعة أحزاب هي: (النهضة، الريادة، الإصلاح والتنمية، التيار المصري). أما الطرق الصوفية، فقد أعلن 18 شيخًا من مشايخ الطرق الصوفية، على رأسهم الشيخ محمد علاء الدين ماضي أبو العزائم، شيخ الطريقة العزمية، والشيخ محمد عبد الخالق الشبراوي، شيخ الطريقة الشبراوية، عن تأسيس حزب سياسي لأول مرة تحت اسم "التسامح الاجتماعي".[1]

(1) العربية.نت، 17-2-2011 .

أما التيارات السلفية المختلفة فقد أعلنت عن نشأة العديد من الأحزاب والتي وصلت حتى الآن إلى 10 أحزاب، هي (النهضة، التوحيد العربي، النور الديمقراطي، الفضيلة، مصر البناء، الاتحاد من أجل الحرية، البناء والتنمية، مصر الحرة، الإصلاح والنهضة، الأصالة). كما يوجد حزب "ضمير الأمة" ذو مرجعية إسلامية، وجميع أعضاءه ينتمون إلى التيار الوسطى لأهل السنة والجماعة، وأغلبيتهم مقيدون بنقابة المحامين ويمارسون المهنة، وبرنامجه يعتمد على الشريعة الإسلامية وتنقية القانون الجنائي من جميع المواد المخالفة للشريعة. ويمكن القول أن السلفيون ظاهرة موجودة منذ زمن طويل، قبل ثورة 23 يوليو عرفوا باسم جماعة أنصار السنة، وكانت لهم دائما علاقة بالسلفيين السعوديين. لم تكن هناك مشكلة حتى بدأ جهاز أمن الدولة يستخدمهم لتخويف الناس، فأعطاهم مساجد وتركهم يطلقون محطات تلفزيونية. وركز تيار الشباب السلفي الجديد على محاربة التصوف والأضرحة، مع بقاء مبدأ وجوب طاعة الحاكم إلا إذا كفر، وكانوا ضد دخول البرلمان يعتبرونه خطأ أو خرابا لأن التشريع فيه يقوم على غير إرادة الله. وهناك تحول مفاجئ جدا في الحركة السلفية. هل هو بسبب تخفيف الضغط عليهم، أو أنه استخدام أمنى لهم مرة أخرى لتخويف الناس. الظاهرة السلفية نمت بطريقة عجيبة، وانضمت إليها شرائح غنية ومتعلمة من المجتمع مع تمويل كبير. ولهم كتب تقول إن الديمقراطية كفر، وليس فقط حرام، وهم بحاجة إلى مراجعة هذه الكتب وتقديري أنهم سيفعلون ذلك إذا أرادوا ممارسة السياسية. وفى جميع الأحوال فهم قادمون جدد على الساحة السياسية ويحتاجون إلى تدريب وتأهيل وهذا لن يكون سهلا.[1]

(1) جهاد الخازن، عيون وآذان، جريدة الحياة، 7-7-2011.

ومــن جانبهــا قامــت الجماعــة الإســلامية بتأسـيس حــزب "الإسلامي للإصلاح والتغيير"، وهو حزب يمثل شباب الجماعة الإسلامية البالغ عددهم 700 عضو وقد أعلنوا عن الحزب بقيادة زعيمهم أحمد صبحي أحد القيادات الجماعة الإسلامية. (1) وهو الحزب الذي ينوي ناجح إبراهيم تأسيسه، مؤكدين أنهم سيجتمعون للانشقاق عن ناجح إبراهيم بعدما اتهموه بأنه كان عميلاً للنظام السابق ولوزارة الداخلية طيلة العشر سنوات الماضية. (2) كما قام المحامى ممدوح إسماعيل محامي الجماعات الإسلامية بتأسيس حزب "النهضة الإسلامي" والذي وصلت عضويته حتى الآن حسب ممدوح إسماعيل وكيل مؤسسي الحزب إلي 5 آلاف عضو، معظمهم من التيار السلفي العلمي التقليدي الذين يتبنون أفكار الدكتور ياسر بن هامي ومحمد إسماعيل المقدم والشيخ أحمد النقيب بالإسكندرية وتتحصر معظم أهداف حزب النهضة الإسلامي في تكوين مجتمع ديمقراطي والحفاظ علي القيم الأخلاقية. أيضا هناك هو حزب "الاتحاد من أجل الحرية" الذي أعلن عنه منتصر الزيات المحامي الإسلامي منذ عامين ويجمع في عضويته أكثر من 900 عضو حتى الآن. ويضاف إلى ثلة الأحزاب ذات المرجعية الدينية حزب الوسط الذي حصل علي حكم قضائي أحقيته في تأسيس الحزب، الذي يرأسه المهندس أبو العلا ماضي القيادي الإخواني المنشق مع معظم قيادات الحزب الذي تتخطي عضويته حتى الآن حسب قيادات الحزب 20 ألف عضو.

---

(1) بوابة الوفد الاليكترونية، 6أحزاب دينية تحت التأسيس تهدد مدنية "مصر الجديدة".

(2) "تسونامي" الأحزاب الجديدة في مصر، جريدة، لمزيد من التفاصيل أنظر:
http://www.raya.com/site/topics/arti...4&parent_id=23

ومن الأهمية الإشارة إلى الإشكالية التي ظهرت عقب إعلان جميع التيارات الإسلامية الموجودة علي الساحة من إخوان وجماعة إسلامية وسلفية عن تأسيس أحزاب، إلا وهي تخوف البعض من سيطرة الحركات الإسلامية علي الساحة السياسية بعد الموافقة علي تأسيس هذه الأحزاب. كما تخوف البعض من أن ينقسم المجتمع إلى أحزاب دينية إسلامية وأحزاب دينية مسيحية تطالب بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، أو أن يكون ولاء الأحزاب الدينية إلى دول أجنبية باسم الدين مثل أحزاب تتبع حزب الله أو أحزاب تتبع حزب التحرير أو التنظيم الدولي للإخوان المسلمين أو أحزاب تنتمي إلى الجماعات الإسلامية، وكلها تستتر تحت أسماء علمانية حتى تخفي أيديولوجيتها الكونية التي تتخطي الحدود الوطنية لمصر.

2- أحزاب لها مرجعية مسيحية، وصل عددها إلى 5 أحزاب، وهم: الأمة المصرية، وأبناء مصر، الاتحاد المصري، شباب الثورة، النهر الجديد الذي يعد أول حزب يخرج من صعيد مصر. ويقول مؤسسو حزب أبناء مصر إنه حزب قبطي ذو مرجعية مدنية. أما حزب شباب الثورة، فقد أعلنه مايكل منير، رئيس منظمة أقباط الولايات المتحدة بالتعاون مع المفكر الاقتصادي الدكتور طارق حجي عن نيتهم إنشاء الحزب، ومن المقرر أن يعلن عنه خلال الأيام القادمة.

ثانيا: الأحزاب الليبرالية

وهى الأحزاب التي تؤكد في برنامجها على المرجعية الليبرالية وتؤمن باقتصاد السوق، مثل أحزاب: "الإصلاح و التنمية – مصرنا"، و"ثوار التحرير"، "المستقبل الديمقراطي" و"الأحرار المصريين"، و"مصر

الحريـة"، و"المسـتقبل الجديـد"، و"المصـري الليبرالـي"، و"التحـالف الليبرالي"، " الحرية والتنمية"، " الإرادة المصرية"..الخ.

ثالثا: الأحزاب اليسارية:

مثــل حــزب "التحــالف الشــعبي"، والحــزب "الشــيوعي"، و"الاشتراكي المصري". واللافت أن الصيغة التجميعية لقوى اليسار ما زالت غير جذابة لبعض القوى قبل طرح برنامج واضح، خاصة وأن أحزاباً يسارية أخرى، ما زالت في طور التأسيس، اختلفت بين يسار إصلاحي بالكامل وآخر ثوري بالكامل.

رابعا: أحزاب مختلطة تجمع بين الليبرالية واليسارية:

مثل الحـزب الـديمقراطي الاجتمـاعي الـذي يضم تنويعـات مـن اليسار الإصلاحي والليبراليين المنادين باقتصاد السوق، خاصة وإن نسبة الفقر في مصر تصل إلى 40٪ من عدد السكان، وطبيعته في ذلك تشبه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا، ما يجعله نموذجاً تحتاجه مصـر في الفـترة القادمـة، إذ لا يمكـن أن يقـوم الاقتصـاد وتبـدأ التنميـة بدون عدالـة إنسـانية. كمـا يعتبر كـل مـن حـزب "السـلام الاجتمـاعي، والتحرير المصري، الحق المصري" من الأحزاب ذات التوجهات الليبرالية – اليسارية. أما حزب ثوار التحرير، فيعد هو الآخر حزب مختلط الهوية، فهو ليبرالي فيما يخص الشأن السياسي والاقتصادي، واشتراكي فيما يخص بناء التكافل الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقـر وتقليـل الفجـوات الطبقيـة بـين أبنـاء الـوطن جميعـا وأهميـة دور الدولة، وهو حزب محافظ فيما يخص القضايا الاجتماعية ووضع الـدين في الدولة، منطلق من دعم التدين الحميد ليبقى انعكاسا ايجابيا على

الأخلاق في إطار مدني وليبرالي لا يحارب الدين ولا يفرط في منحه حضورا رسميا يجعل الدولة ظل الله في الأرض، بما يحد من طبائع المنافسة الديمقراطية ويعطي البعض فرصة احتكار الحديث باسم الدين.[1]

خامسا: أحزاب عمالية (*)

مثل حزب العمال الديمقراطي، والذي يؤكد أنه من بين أهم النقاط التي أسهمت في تأسيس الحزب هي إغفال العديد من القوى للطابع الاجتماعي والاقتصادي للثورة، ويطالب الحزب جموع العمال بإعادة الشركات التي جرت خصخصتها بفساد أو بدور أكبر للدولة في المجال الصحي والاجتماعي، أو تطبيق الحدين الأدنى والأعلى للأجور، كما أن الحزب لا يعتبر نفسه حزباً فئوياً.[2] أما ثاني الأحزاب العمالية فهو "الحزب القومي المصري" وهو أول حزب من نوعه للطبقة العاملة المصرية ويترأسه الخبير الإستراتيجي والمساعد الأسبق لرئيس أركان حرب القوات المسلحة اللواء محمد علي بلال، الذي أعلن ترشحه لرئاسة الجمهورية.[3] كما أعلنت مجموعة من القيادات العمالية، وفى مقدمتهم القيادي العمالي البارز "عبد الرحمن خير"، عن عزمهم تأسيس

---

(1) العربية.نت، 17-2-2011

(*) كان يمكن تصنيفها ضمن الأحزاب اليسارية أو المختلطة ولكن فضل الباحث وضعها في تصنيف منفصل لأن عددها وصل إلى أربعة أحزاب.

(2) هاني درويش، خريطة حزبية جديدة في مصر ما بعد مبارك، دويتشه فيله، 31 مارس 2011. لمزيد من التفاصيل انظر الرابط:

http://www.alesbuyia.com/inp/view.asp?ID=25574

(3) عصام عبد العزيز، تنشر خريطة الأحزاب المصرية قبل وبعد ثورة يناير، الشروق 30 مارس 2011.

حزب تحت اسم (العمال المصري) يضم في عضويته جميع أبناء الطبقة العاملة المصرية.[1] وأخيرا، تم الإعلان حزب يحمل عنوان "الريف المصري"، دعت إليه مجموعة من شباب قرية العمار الكبرى بمحافظة القليوبية. ويرتكز الحزب على فكرة اندماج كل القرى المصرية في كيان واحد يدافع عن نفسه ويتحدث باسمه داخل البرلمان، ويهدف الحزب إلى وصول الدعم للقرى والريف المصري وتحسين أوضاع أسر الريف ونشر الوعي بينهم ومحاربة الأمية المنتشرة بين جيل كبير بينهم، فضلا عن تثقيف الفلاح للنهوض بالثروة الزراعية. (للتعرف على مزيد من الأحزاب الجديدة انظر المرفق رقم 2)

ثالثا: مستقبل الأحزاب الجديدة

لم تكن هناك تعددية حزبية حقيقية في ظل النظام البائد حيث كان هناك حزب مهيمن يحتكر السلطة بصفة دائمة وإلي جواره مجموعة من الأحزاب الصغيرة التي لا يسمح لها بالنمو إلى الدرجة التي تنافسه علي الحكم. والسؤال هنا. ما هو مستقبل الحياة الحزبية في مرحلة التحول الديمقراطي؟ وهل يمكن أن تشهد مصر تطويرا حقيقيا في التعددية الحزبية يسمح لجميع الأحزاب الجدية بالتنافس الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة؟ نتناول في هذا الجزء من الدراسة نقطتين هامتين هما أولا، ما هي العوامل الأساسية التي سوف تؤثر على مستقبل الأحزاب التي ولدت من رحم الثورة خاصة وعلى الحياة الحزبية الجديدة عامة. ثانيا ملاحظات عامة على الأحزاب الجديدة.

---

(1) العربية.نت، 17-2-2011 .

أ- العوامل التي يتوقف عليها مستقبل الأحزاب الجديدة:

هناك عوامل أساسية تؤثر في التعددية الحزبية في أي مجتمع وهي التي تحدد مدي إمكانية نضج هذه التعددية من عدمه. وبمعنى مغاير يتوقف مستقبل الحياة الحزبية في مصر على مجموعة من الأطر والعوامل منها ما يلي:

1- الإطار الدستوري والقانوني: في مقدمة هذه العوامل الإطار الدستوري والقانوني الذي تنشط الأحزاب السياسية في إطاره، حيث يتعين أن يعترف الدستور بالتعددية الحزبية وحق الأحزاب في ممارسة نشاطها دون أي قيود أو شرط، كما يعترف بحق المواطنين في اعتناق الرأي والدعوة له وحقهم في التنظيم والتظاهر ودعوة الآخرين إلي الانضمام لأحزابهم، كما يوفر الشروط المجتمعية لممارسة عمل سياسي جماهيري متحرر من القيود، ويشترط ألا تصادر القوانين هذه الحقوق وأن تنظم فقط حق ممارستها وخاصة قوانين الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات.

2- طبيعة السلطة القائمة، من العوامل المؤثرة أيضا في الحياة الحزبية طبيعة السلطة القائمة وهل هي سلطة ديمقراطية تولت الحكم من خلال وسائل ديمقراطية أم أنها سلطة استبدادية كما كانت الحال في مصر قبل2011.

3- طبيعة العلاقة بين الأحزاب القائمة، فإذا كانت هذه العلاقة تعاونية فسوف تساعد على نضج التجربة الحزبية الجديدة، والعكس صحيح إذا حدث تناحر وتنافس بين الأحزاب الجديدة فسوف تنال الصراعات بينها على الكثير من وقتها التي من المفترض توجيه إلى الجماهير. وقد ظهرت بواد هذه الاتهامات

المتبادلة بين حزبي الحرية والعدالة وبين المصريين الأحرار حيث شن الدكتور محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة هجوما عنيفا على المصريين الأحرار بقيادة نجيب ساويرس الذي رئيس حزب المصريين الأحرار.[1] ومن جانبها شنت قيادات حزب المصريين الأحرار هجوما عنيفا على حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين، واتهمته - خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته بمناسبة موافقة لجنة شؤون الأحزاب على تأسيس الحزب- بالتدليس وممارسة "المسخرة السياسية"، داعية جميع القوى الثورية إلى إسقاط الإخوان. وذلك بعد أن وصف الدكتور محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة للمطالبين بالدستور أولا وتأجيل الانتخابات، بأنهم عملاء للصهاينة والأمريكان.[2]

4- مدى توافر المقومات الأساسية للأحزاب الجديدة، ويدخل أيضا في دائرة العوامل المؤثرة في التعددية الحزبية سلبا وإيجابا مدي توافر المقومات الأساسية لأي حزب والتي لا يمكن بدونها اعتباره حزبا حقيقيا مثل البرنامج السياسي والكادر السياسي وشبكة العلاقات الجماهيرية والانتشار الجغرافي بما يؤكد أنه يعبر بالفعل عن قوي اجتماعية محددة في المجتمع. أيضا تعتبر القدرات المالية والمقرات الحزبيه من المقومات الأساسية المطلوبة لأي حزب. فهناك العديد من الأحزاب لن تستطع أن ترى النور بسبب قلة الموارد المالية المطلوبة لعمل التوكيلات أو توفير المقرات الحزبية. ويضاف إلى ما سبق البنية التنظيمية، فأغلب الأحزاب الجديدة لا يمتلك بنية

(1) المصري اليوم 6 يوليو 2011.

(2) المصري اليوم 7-7- 2011.

تنظيمية مؤسسية واضحة، فلا يوجد لها تمثيل في المحافظات أو مقار بها، ولا تستطيع أن تقدم مرشحين عنها في أغلب الدوائر

5- التماسك والالتزام الحزبي، وهى من أهم العوامل التي يتوقف عليها مستقبل الأحزاب الجديدة. فالانشقاقات والانقسامات أحد السمات الحزبية المصرية، فأحد الملامح الرئيسية للأحزاب المصرية أنه ليس لها خريطة مستقرة، وإنما على الدوام تجد إضافات لتلك الخريطة بقيام أحزاب جديدة تشمل في الأغلب أعضاء وقيادات انشقوا على أحزابهم الأصلية. وتقريبا، عرفت أغلب الأحزاب المصرية ظاهرة الانشقاق، بما فيها الأحزاب الكبيرة نسبيا كأحزاب الوفد والناصري، والأحزاب الصغيرة كحزب مصر الفتاة، وحزب العدالة الاجتماعية، وحزب الخضر، وحزب مصر.. الخ، وأيضا الأحزاب الجديدة كحزب الغد وحزب الجبهة الديمقراطية. ومن الأحزاب الجديدة، شهد حزب الوسط حركة واسعة من الاستقالات فعلى سبيل المثال تقدم 15 عضوا بحزب الوسط باستقالة جماعية، من أمانات الفيوم والدقهلية ودمياط، إلى رئيس الحزب من بينهم أعضاء وحملة دعم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، المرشح المحتمل للرئاسة، اعتراضا على ما سموه ممارسات تفتقر إلى أدنى قواعد العمل الحزبي المؤسسي، تتسم بالفردية وتغليب الهوى والمصلحة الشخصية على الالتزام بمبادئ الحزب، متهمين قيادات الوسط بالدفع بأبنائهم وأقاربهم ومقربين منهم إلى صدارة المشهد داخل الحزب من أمانات عليا أو لجانه. واتهموا قيادات الحزب بالظهور الإعلامي المتكرر والحديث بآراء شخصية ونسبها إلى الحزب، وأنهم يعملون بمبدأ السمع والطاعة – أي ما

يشبه جماعة الإخوان – ويخالفون فصل "الدعوى" عن "السياسة"، وأن قيادات الوسط دفعت بمرشح لرئاسة الجمهورية، هو بالأساس رجل دعوة، وتاريخه السياسي صفحة بيضاء، والأكثر من ذلك أنه استهل حملته الدعائية بوصف خصومه السياسيين بأنهم "شياطين الإنس".[1] كما شهد حزب الحرية والعدالة استقالة بعض قياداته في محافظات مختلفة للإبقاء على مكانتهم في القيادية الإدارية بالجماعة.[2] مما يدلل على أن الأفضلية للجماعة وليس الحزب. كما تم فصل 5 من القيادات الشبابية، بعد إعلانهم عن تأسيس حزب التيار المصري بالمخالفة لقرار الجماعة عدم الانضمام لأي حزب بخلاف حزب الحرية والعدالة.[3]

6- الديمقراطية الداخلية (آلية إدارة الصراع الداخلي في الحزب):
تتسم أغلب الأحزاب الجديدة بغياب أو تراجع الممارسة الديمقراطية الداخلية فيها، على نحو ما يتضح من طريقة صنع القرار الداخلي بها، ومن ثم تعاني من ضعف المصداقية في أبرز المطالبات السياسية التي تطرحها على النظام السياسي، وهي المطالبة بمزيد من الديمقراطية. ولا شك في أن الأحزاب كمؤسسات للتنشئة السياسية وإعداد الكوادر و"حكومات ظل" لا يمكن أن تقوم بدورها أو تمارس نشاطها بحيوية من دون التدريب على صناعة القرار بشكل ديمقراطي. وتُقاس الديمقراطية داخل الأحزاب بعدد

---

(1) المصري اليوم 7-7- 2011.

(2) اليوم السابع 6 يوليو 2011.

(3) جريدة الشروق 6يوليو 2011.

من المؤشرات، منها: البناء التنظيمي، وعملية صنع القرار الحزبي، ودوران النخبة الحزبية، وإدارة الصراع داخلها.

7 - مدى قدرة الأحزاب الجديدة والقديمة على التواصل مع الجماهير والتمايز في البرامج، فأحزاب المعارضة الرئيسية مثل الوفد والتجمع والناصري والغد والجبهة الديمقراطية والتي كانت محاصرة في ظل العهد البائد وكانت محرومة من التواصل مع الجماهير من خلال وسائل الإعلام ويتم التضييق عليها في العمل السياسي الجماهيري فكانت عضويتها محدودة ونفوذها السياسي ضعيفا. وهذه الأحزاب تواجه الآن تحديا كبيرا يتمثل في مدى قدرتها علي كسب عضوية جديدة وخاصة من الشباب الذين جذبتهم الثورة إلي ساحة العمل السياسي ويتجاوز عددهم عشرين مليون مواطن، يمكن خلال كسبهم لعضوية هذه الأحزاب وزيادة نفوذها في المجتمع وتوسيع نشاطها ليشمل كل أنحاء مصر، ويتطلب مواجهة هذا التحدي أن تغير هذه الأحزاب خطابها السياسي ليطرح حلولا حقيقية لمشاكل المجتمع المصري. أما الأحزاب القديمة الهامشية والتي لا تملك رؤية سياسية متكاملة ولا تعبر عن قوي اجتماعية محددة ولا يتوافر لها العدد الكافي من الكوادر السياسية ولا تزيد علي كونها تعبيرا عن شلة أو عائلة فإنه لا مستقبل لها خاصة بعد أن تم إلغاء الدعم الحكومي لها مما يجعلها غير قادرة علي مواصلة النشاط بإمكاناتها الذاتية.

وعموما، يمكننا القول إن المرحلة الانتقالية في مصر ستشهد تطورا إيجابيا لتوافر العوامل المشجعة علي نضج التعددية الحزبية وزيادة

عدد الأحزاب القادرة على المنافسة علي تداول السلطة، وإن كان هذا التطور لا يسير بشكل كاف نحو ما نرجوه من تطور ديمقراطي.(1)

ب) ملاحظات عامة على تشكيل الأحزاب الوليد:

هناك العديد من الملاحظات على تشكيل الأحزاب الوليد من بينها ما يلي:

1- نخبوية التأسيس، مازالت الأحزاب الجديدة نخبوية في عملها وإدارتها ولم تستطيع الوصول إلى رجل الشارع العادي، على رغم من جمع بعضها 5000 توقيع المطلوبين للحصول على الترخيص. لذا نستطيع أن نطلق عليها لفظ "أحزاب الميدان" مؤسسوها إما من ثوار التحرير، أو من الذين عزفوا عن المشاركة السياسية طيلة السنوات الماضية، وإلي جانب هؤلاء وهؤلاء آخرون شجعتهم الثورة علي خوض التجربة الحزبية والعمل السياسي.(2)

2- أحزاب شعارات، فمن الملاحظ أن جميع الأحزاب جعلت من أربع أو خمسة مصطلحات سياسية مسميات لها مثل: "الديمقراطية والعدل والحرية والتنمية". مما يدل على أن الأحزاب جعلت من شعارات ثورة 25 يناير مسميات لها دون الاهتمام بالمضمون أو البرامج.

3- التشابه الكبير في البرامج والأسماء، جاءت معظم الأحزاب الجديدة متشابهة في مفردات أسمائها (الشباب، الثورة، الحرية، العدالة، التحرير، الحديثة، النهضة..الخ). كما أن هذا التشابه انصرف أيضا إلى البرامج الخاصة بها، وباستثناء حالات الاختلاف

---

(1) عبد الغفار شكر، مستقبل الحياة الحزبية في مصر ، الأهرام 10 يونيو 2011.

(2) إبراهيم سنجاب، أحزاب الميدان.. والقوي القديمة، الأهرام 4 مايو 2011.

الأيديولوجي الواضحة في قليل من الأحزاب، فإن أغلبها تتبنى برامج متشابهة في خطوطها العامة. وبتحليل برامج وأهداف وشعارات الأحزاب الجديدة يصعب التمييز بينها، فجميعها تتفق على مجموعة من القواسم المشتركة، والاختلاف يكون في تفاصيل جزئية أو سياسات فرعية، ففيما عدا بعض الأحزاب مثل: (الحرية والعدالة، العدل، المصريين الأحرار، الديمقراطي الاجتماعي) التي تملك برامج واضحة، فإن باقي الأحزاب لا يوجد لديها الوضوح في معنى البرنامج، ولا تميز بين البرنامج والشعار أو السياسات التفصيلية لها أو التي سوف تتبناها في المستقبل. ونجد أن الأحزاب اليسارية القريبة من الفكر الماركسي مثل حزب التحالف الشعبي تلتقي مع الأحزاب الليبرالية مثل العدل والمصريين الأحرار، وكذلك مع أحزاب الوسط والحرية والعدالة والأحزاب ذات التوجهات الإسلامية، في أسس واحد أهمها: احترام الدين الإسلامي كمصدر للقيم والأحكام، والدعوة إلى العدالة الاجتماعية، والتعددية والديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي، وحقوق الإنسان.

4- التسرع في اغتنام مكاسب الثورة، تحاول جميع الأحزاب – الجديدة والقديمة على حد سواء- اغتنام الفرصة لركوب الثورة التي شارك فيها جميع أطياف المصريين، وهذا مبرر ومفهوم بالنسبة للأحزاب الجديدة أما الأحزاب القديمة التي رفضت منذ البداية المشاركة في تظاهرات 25 يناير فهذا غير مبرر وليس من حقها. ففي الوقت الذي لا تزال ملامح أحزاب الميدان تتشكل فيه، تقف علي الجانب الآخر أحزاب قديمة وجماعات عنيفة تسعي

لاقتناص نتائج الثورة مستغلة في ذلك إمكاناتها المادية والتنظيمية. وإذا كان القضاء المصري العادل قد أنهي حياة الحزب الوطني بالحل، وقضي علي مستقبل زعمائه بالسجن، فإن بقية الأحزاب والجماعات القديمة - معارضة ومحظورة وموالاة - مازالت علي قيد الحياة، برغم دورها المخزي في إعطاء الشرعية لنظام الحكم السابق. وهي أيضا ستظل، بإمكاناتها المادية وقدراتها التنظيمية، شوكة في حلق التطور السياسي المصري، ما لم تشهد ثورات داخلية تقضي علي الوجوه القديمة، وتدفع بشبابها إلى الصفوف الأمامية. والصورة، كما يبدو من تفاصيلها، تؤكد على أن الأحزاب الجديدة تحتاج إلى ائتلافات فيما بينها، فتقل أعدادها وتزيد قوتها، أما أحزاب الوفد والتجمع وجماعة الإخوان والتي يبدو أنها لم تستوعب الدرس الثوري فتحتاج إلى قيادات ثائرة من بين صفوفها، لتؤكد وجودها في المرحلة الجديدة. أما أحزاب الديكور القديمة والصغيرة، فأزمتها مستمرة قبل وبعد الثورة، خاصة بعد إلغاء الدعم الحكومي للأحزاب في القانون الجديد، ولذا فقد يكون مناسبا أن تفكك قواعدها، إن كانت لها قواعد، قبل أن تتحلل بفعل مواقفها المهينة خلال سنوات ما قبل الثورة. وبمعنى أكثر تحديد أن سقوط الحزب الوطني سوف يستتبعه حتما سقوط الأحزاب الأخرى الموصوفة بالورقية أو الكرتونية، أو تلك التي كانت تعيش علي معونة المائة ألف جنيه الممولة من خزينة الحكومة، إذ لم تعد لها مقومات الوجود والحياة، بمعني أن أصبح موتها حتما مقضيا.[1]

(1) إبراهيم نافع، حقائق، 19 أبريل 2011.

5- التكاليف المالية والدعم المطلوب من الدولة، مازالت التكاليف المالية المطلوبة للإعلان عن الأحزاب أو اللازمة لعمل التوكيلات تمثل شوكة في حلقوم الأحزاب الجديدة وربما ستكون العائق الوحيد أمام ظهور بعضها إلى النور. ومن جانبها طالب ائتلاف شباب الثورة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تخفيض أسعار الإعلانات الحزبية بالصحف، وتخفيض تكاليف التوكيلات في الشهر العقاري والتي تراوحت بين خمسة عشر جنيها وأربعين جنيها للفرد مما يزيد من الأعباء المالية لتأسيس الأحزاب وإنني أتساءل: ما هو الهدف من إضاعة الوقت دون الإلحاح علي مطالبهم قبل فتح الباب لتلقي طلبات التأسيس وكيف يمكن حل هذه المشكلة بعد أن أصبحت من القواعد والمواد التي تضمنها قانون الأحزاب الجديد، ولماذا لم تستعد الأحزاب الجديدة لهذا اليوم المهم، ولماذا تتقاعس لجنة شئون الأحزاب عن إبداء المرونة والتيسير للمتقدمين بأوراقهم وإزاء هذا الموقف الذي لا أجد وصفا له سوي الفوضى غير الخلاقة.[1] واعتقد أن الدعم المالي المطلوب للأحزاب يتوقف عند تسهيل إجراءات الحصول على الرخصة القانونية، والاكتفاء بنشر أسماء الأعضاء المؤسسين في الصحيفة الرسمية الذي سيتكلف 5 آلاف جنيه مقابل ربع مليون جنيه تكاليف النشر في أي صحيفة يومية، أما المعونات الحكومية التي كانت من أجل شراء ولاء بعض الأحزاب، فهذا أمر يجب أن ينتهي وصفحة لابد أن تطوى. وهناك تسهيلات كثيرة يمكن أن تعطيها الدولة (بعد أن تنفصل عن الحكومة) للأحزاب الحقيقية، ولنقل تلك التي ستحصل على 2٪ من أصوات الناخبين، سواء في الضرائب المفروضة على المقار أو

---

(1) نهال شكري، فوضي غير خلاقة، الأهرام 24 أبريل 2011

إعطاء مقر رئيسي لكل حزب لديه تمثيل في البرلمان وغيرها من الأشياء التي لا تدخل في إطار الدعم المالي.(1)

6- غياب خيار التحالف والاندماج بين الأحزاب، فعلى الرغم من أن الأحزاب التي ولدت من رحم الثورة هي الأكثر عددا حتى الآن، ولكن الأرجح أن القليل منها هو الذي سيكتمل تأسيسه ويري النور. فمؤسسو الكثير من هذه الأحزاب لا يفرقون بين الحزب السياسي والحركة الاجتماعية والمنبر الثقافي. كما أن تقارب أسماء كثير منها يجعل التمييز بينها صعبا، ويضفي علي خارطتها طابعا عشوائيا، ومن هذه الأسماء مثلا شباب التحرير وثوار التحرير وشباب52 يناير وشباب الثورة وشباب الأمة الثوري وشباب مصر، وجبهة حماة الثورة واتحاد شباب الثورة، وثورة تحرير مصر وجبهة التحرير والتنمية و11 فبراير والاتحاد المصري الحر وغيرها. ولذلك ربما يكون أكثرها اقترابا من مفهوم الحزب السياسي وأوفرها قدرة علي أن تحجز لها مكانا علي الخريطة الحزبية الجديدة أحزابا لم تسع إلى استثمار كلمات ملهمة كالثورة والتحرير. ومنها مثلا حزب العدل الذي تؤسسه مجموعة كبيرة من شباب الثورة. والجدير بالقول أن فرصة التحالف كبيرة جدا للتحالف بين الأحزاب المتشابه دينيا فمن الممكن الاندماج بين الأحزاب السلفية حيث اجتمعت عدة قوى سياسية إسلامية لتشكيل جبهة موحدة تحت عنوان "معا ضد الفوضى" و "ضد المخططات الأمريكية" والخاصة بإعادة ضخ الدماء في عروق مشروع الشرق الأوسط الكبير عبر دعم محاولات لخلق اضطرابات أمنية وبلبلة في مصر تمهيدا لتعميم التجربة على بلدان المنطقة(2)،

---

(1) د. عمرو الشوبكى، دعم الأحزاب، المصري اليوم، 6 يوليو 2011.

(2) الدستور- 7-7-2011.

وكانت هذه القوى التي تضم حزب البناء والتنمية التابعة للجماعة الإسلامية وحزب السلامة والتنمية الجهادي، وأحزاب "مصر البناء"، والفضيلة، والتوحيد العربي للسلفيين والاتحاد العالمي لجبهة علماء الأزهر. وقد دعا عمر عزام وكيل مؤسسي حزب التوحيد العربي السلفي إلى ضرورة التنسيق خاصة في الانتخابات النقابية بهدف أسلمة المواقع.[1] وبمعنى آخر، فإن ما يجمع هذه الأحزاب أكثر مما يفرقها حتى لو اختلافنا معها في القضايا التي تتبنها.

7- كثرة الأحزاب ذات المرجعية الدينية، الإسلامية والمسيحية، قد يكون عائقا لإقامة حياة حزبية حقيقية وسليمة أو سوف تسبب انقسام طائفي بين الأطياف المختلفة في المجتمع. فمن الطبيعي بعد ثورة 25 يناير أن تكون حركة تأسيس الأحزاب في ظل معطيات الواقع الحالي، وأنه يتعين الحرص علي ألا يكون هناك حجر علي فئة من فئات المجتمع أو إقصائها عن معترك الحياة السياسية في ظل سعي الجميع لخوض التجربة بعد النهضة التي ولدت من رحم الثورة، والتي جعلت من الحرية والديمقراطية أول أهدافها، هذا بالرغم من المخاوف التي يثيرها البعض في الداخل والخارج من خروج أكثر من حزب من عباءة تنظيم الإخوان المسلمين أو حملات التخويف التي شنها الإخوان والجماعات السلفية خلال الاستفتاء علي التعديلات الدستورية وتهديدهم بأن رفض التعديلات من شأنه أن يقضي علي حكم الشريعة الإسلامية في البلاد. إن المحك الفعلي الأول هو أن تبلغ حركة الدعوة إلي تكوين الأحزاب أوج فورانها ويبدأ تفعيل البرامج النظرية لكل حزب في صورة سلوكيات مرئية علي أرض الواقع، وعندها فقط يمكن الحكم علي مصداقية

---

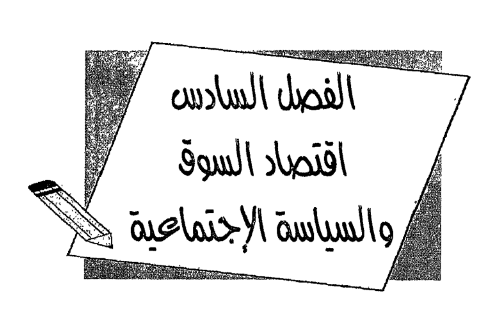
(2) الأهرام 7-7- 2011.

هذه البرامج ومدى انسجامها مع حركة المجتمع وأهدافه وليس إثارة الكثير من اللغط والجدل العقيم بين أطياف المجتمع.

8- دور المال السياسي أو رجال الأعمال في نشأة الأحزاب الجديدة، فالبلد الذي اشتدت عليه قسوة العلاقة الآثمة بين المال والسلطة، ودفع ثمنا باهظا لعدم التمييز بين دور رجل الأعمال في ميدان الاقتصاد وعالم البيزنس والشركات، ودور رجل الأعمال في البرلمان أو في الحزب أو في الحكومة، هو نفس البلد الذي يتبارز فيه اليوم عدد كبير من رجال الأعمال على تأسيس الأحزاب السياسية في السر أو في العلن، وهو نفس البلد الذي تتحلق فيه الأحزاب اليوم حول أشخاص مرموقين في عالم المال، لديهم القدرات المالية للإعلان عن أحزابهم في الصحف، أو عقد المؤتمرات السياسية باهظة التكاليف، والخوف هنا أن يكون للمال الدور الأكبر في مسيرة تشكيل الأحزاب الجديدة، وأن تكون أحزاب الأفكار والتيارات السياسية الحقيقية هي الأكثر فقرا، والأقل تأثيرا، فيعود المرض نفسه إلى جسد السياسة في مصر من جديد، فيصبح من يملك يحكم، ومن يستطيع شراء الأصوات هو الأكثر تأثيرا، وتدور الأحزاب الجديدة في دوائر المال بلا ضوابط قانونية حقيقية لحدود استخدام المال في السياسة، وبلا ضمانات فاعلة لعدم تأثير هذا المال على صناعة القرار السياسي لاحقا في البرلمان أو في الحكومة.[1]

---

(1) خالد صلاح، ضوابط تمويل الأحزاب الجديدة .. يجب ألا نسمح للثروات بأن تكون صاحبة اليد العليا حتى لا تتكرر كارثة زواج المال والسلطة، اليوم السابع، 4 مايو 2011.


الفصل السادس
اقتصاد السوق
والسياسة الإجتماعية

اقتصاد السوق: يسمى كذلك بالاقتصاد الرأسمالي ، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية ، ويخضع لتفاعل العرض والطلب داخل السوق.

إن المؤسسات الثلاثة الرئيسية اللازمة لـ"البنية التحتية الخفيفة" في اقتصاد السوق هي النظام القانوني، ونظام المحاسبة، والمواقف الثقافية .هذه المؤسسات ، إذا ما اجتمعت سوية، فهي أشبه بكرسي بثلاثة أرجل، حيث أن أي ضعف أو قصر في

إحداها سيقلل من استقرار الكرسي إلى حد كبير.

- اقتصاد السوق الاجتماعي كمفهوم: أحسن المصطلحات والشعارات لاتعني شيئاً، إذا لم تؤكد الممارسة مصداقيتها .

واليوم في إطار الصراع الجاري مع قوى السوق الكبرى التي تريد سوق فوضى تسميها» بالحرة«، يأتي مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ليفتح إمكانية، مجرد إمكانية، للقوى المناهضة لأخطار السوق الحرة، كي تمنع حدوث كارثة إذا أحسنت تنظيم قواها وعبأت قوى المجتمع معرفياً وسياسياً في الاتجاه الصحيح .

وبعبارة أدق، إن مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي، ليس تعويذة قادرة بلمسة ساحر على إيقاف قوى السوق الكبرى المنفلتة والمتوحشة والمرتبطة بقوى السوق العالمية، فالشكل النهائي والملموس له ستحدده على الأرض محصلة صراع القوى الاجتماعية المختلفة، والذي يجري في بيئة إقليمية وعالمية غير ملائمة مؤقتاً للقوى النظيفة في جهاز الدولة والمجتمع .

لذلك فإن وضوح صياغة المفاهيم، وإيجاد أشكالها التطبيقية على الأرض سيرتدي أهمية كبيرة بالنسبة لمآل الصراع الجاري في البلاد حول آفاق التطور اللاحق .

من هنا تأتي أهمية الإجابة الدقيقة والواضحة عن الأسئلة التالية:

1- ماهي علاقة اقتصاد السوق، حتى لو كان اجتماعياً، بأشكال الملكية المختلفة (خاص، دولة، عام، الخ)؟

يحاول البعض أن يتنصل من هذا الموضوع، كي يبقى الطابع الاجتماعي لاقتصاد السوق معوماً؟ والمقصود بالاجتماعي هو: مصالح أية فئة اجتماعية يجب أن يخدم في ظل وجود مصالح متناقضة في المجتمع مستحيلة التوافق فيما بينها؟ أي بكلام آخر كيف يجري توزيع الدخل الوطني في المجتمع؟ وفي نهاية المطاف ماهي العلاقة بين الأجور والأسعار؟

لذلك يبقى الكلام عن اقتصاد السوق الاجتماعي بلا معنى، إذا لم يلامس أشكال الملكية التي تؤثر على طريقة توزيع الدخل، من هنا يصبح واضحاً أن أي تراجع لدور الدولة وأشكال ملكيتها هو خطوة إلى الوراء موضوعياً فيما يخص العدالة الاجتماعية، حتى لو كان هذا الدور من خلال ما ينتجه من قيمة مضافة يجري حتى الآن ليس لصالح الجماهير الشعبية، فهذا الدور هو شرط ضروري للعدالة الاجتماعية ولكنه غير كاف إذا لم يرافقه ضرب لمواقع الفساد يسمح بإعادة توزيع عادلة، وغني عن البيان أن التراجع عن هذا الشرط الضروري يطيل المسافة نحو العدالة الاجتماعية .

2- ماهي علاقة اقتصاد السوق الاجتماعي بدرجة التحكم أو العفوية في الاقتصاد؟

من المعروف أن الاقتصاد الآن هو في أحسن الأحوال اقتصاد سوق مشوه، وهذا يعني أن درجة التحكم فيه منخفضة بغض النظر عن الإعلانات المختلفة حول دور الدولة المركزي سابقاً، وهذا يعني أن درجة عفوية فعل قوانين السوق عالية، والسير إلى الأمام يتطلب تخفيف التشوه وصولاً إلى إزالته لا زيادته، مما يتطلب زيادة درجة التحكم الواعي الذي يتطلب دوراً جديداً للدولة، كما يتطلب تخفيض مساحة عفوية فعل قوانين السوق التي تنعش وتقوي قوى السوق الكبرى، وهذا إن حصل سينعكس إيجابياً على وتائر النمو التي تتطلب موارد يجب توجيهها نحوه بشكل واع، كما يتطلب تغيير معادلة الأجور والأرباح بشكل واع وعقلاني نحو تحقيق العدالة الاجتماعية مع كل ما يتطلبه ذلك من تحكم بالأسعار والضرائب والاستثمار وإزالة الفساد .

3- ما محتوى اقتصاد السوق الاجتماعي بعلاقة الاقتصادي والاجتماعي؟

حتى الآن يحمّل البعض انخفاض الفعالية الاقتصادية لنشاط الدولة لأعبائها الاجتماعية. والواقع أن العبء الإجتماعي هو دور وواجب للدولة، لامبرر لوجودها دونه في العالم المعاصر، ولكن السؤال: كيف يجب ممارسة هذا الدور؟

إن رفع الفعالية الاقتصادية على مستوى المنشأة عبر القضاء على النهب والفساد والهدر، سيؤمن تلك الفوائض الضرورية لممارسة الدولة لدورها الاجتماعي في التعليم والصحة والثقافة ..إلخ.. التي هي مجالات للاستثمار البعيد المدى وليست استهلاكاً لاتقوى الدولة عليه .وخلاصة القول إن قوى السوق الكبرى تريد تخفيض دور الدولة الاقتصادي،

وبالتالي الاجتماعي، لتصبح لا دولة، كي تبني دولتها الحامية لانفلات قوى النهب والفساد، ولكن هذه المرة بشكل مقونن ومشروع حقوقياً .

4- وأخيراً: ما وضع قوة العمل في السوق الاجتماعي؟

من المعروف أن مكونات السوق هي البضائع والرساميل وقوة العمل، وأنصار السوق الحرة يريدون تحرير سوق البضائع والرساميل، وإبقاء سوق قوة العمل مقيدة، بالمعنى الاقتصادي: حيث تثبيت الأجور، وبالمعنى السياسي: حيث منع أية مطالبة بالحقوق بأي شكل كان. إن اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يحرر البضائع والرساميل من كل قيد ويبقي قوة العمل مقيدة هو اقتصاد سوق أكثر تشوهاً من الذي عرفناه، وهو ينقلنا عملياً إلى دكتاتورية الرساميل، لذلك يصبح تحرير قوة العمل أجراً وحقوقاً هو الشرط الضروري لاقتصاد سوق اجتماعي متوازن .

*-السياسة الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي: إن درجة عمق الدور الاجتماعي لاقتصاد السوق الاجتماعي سيحدده عوامل موضوعية لها علاقة بدرجة استعداد المجتمع من جهة للدفاع عن حقوقه، ومن جهة أخرى قدرة جهاز الدولة على استيعاب ضرورات الجانب الاجتماعي من التطور وإيجاد الآليات والموارد المختلفة الضرورية له .

وعن مشكلة الموارد تحديداً لتأمين الدور الاجتماعي للدولة، وإمكانية تأمينه ومصادر هذه الموارد سيتحدد مصير العملية الاجتماعية كلها .

إذ أن حجم الموارد الضرورية، هي قضية مرتبطة بنهاية المطاف بطريقة تأمينها وتوجيهها بالاتجاه الصحيح .

وهذه القضية لايمكن أن تخرج خارج إطار الصراع الاجتماعي بين الأجور والأرباح، إذن فتناسب القوى الاجتماعية والبرامج الملموسة التي تعبر عنها هي التي ستحدد مآل هذه العملية في نتائجها .

وفي حال تم تحقيق الجانب الاجتماعي وتلبية حاجاته، فستنفتح الآفاق للعملية الاقتصادية نفسها كي ترتقي إلى مستوى أعلى نوعياً مما كانت عليه. وفي حال لم يتحقق ذلك، ستدور العملية الاقتصادية في حلقة مفرغة باتجاه التباطؤ التدريجي وانخفاض نسب النمو وتحولها إلى نسب سلبية مع ازدياد تدهور كل المؤشرات التي لها علاقة بالوضع المعاشي والاجتماعي .

لذلك لابد من دراسة بعض جوانب هذه العملية واحتمالاتها المختلفة في ظل الخيارات والآراء. سنتناول في البحث المواضيع التالية :

1- مستوى المعيشة .

2- البطالة .

3- الدعم الحكومي .

1- مشكلة مستوى المعيشة وطرق حلها: حسب دراسة مسح دخل ونفقات الأسرة 2004 هناك 3.5 مليون شخص أو ≈ 30٪ من السكان تحت خط الفقر، وكشفت علاقة الفقر بروابط التعليم والنوع الاجتماعي والتوزع الجغرافي ولكنها لم تستطع أن تكتشف الرابط المركزي للفقر .

إن الشعبوية بعينها هي التي تطلق شعارات براقة بحجة محاربة الفقر وغيره ولكن تخفي في طياتها حين البحث والتمحيص ديماغوجية أقتصادية تستخدم لغة شعبوية للتطمين .

إن قضية مستوى المعيشة حين المعالجة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

1- خط الفقر المقترح دولياً شيء، والحد الأدنى لمستوى المعيشة الضروري الذي يضمن الحد الأدنى للكرامة الإنسانية شيء آخر .

2- إن قضية انخفاض مستوى المعيشة تخلق توتراً اجتماعياً غير مسموح باستمراره في جو المخاطر الإقليمية والتي يفرضها تغير الوضع الدولي في العقد الأخير، إذا كنا نريد الحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى إرادة المواجهة .

3- المشكلة الأساسية تكمن في استحالة حل قضية مستوى المعيشة ضمن آجال منطقية تفرضها حساسية الوضع السياسي الحالي، دون إعادة النظر في العلاقة جذرياً بين الأجور والأرباح، وهي قضية خرجت بالتالي من دائرة مفهوم العدالة الاجتماعية البحتة إلى دائرة الأمن الوطني .

4- من كثرة استخدام مصطلح الحد الأدنى لمستوى المعيشة، تراءى للبعض أن الوصول إليه هو هدف بحد ذاته، بينما المقصود أن يتحول هذا الحد الأدنى إلى مقياس لدراسة مستويات المعيشة الأخرى وخاصة الحد المتوسط للمعيشة الذي يجب أن تذهب الجهود باتجاه .

5- يجب أن تبحث جدياً قضية الآجال الضرورية لحل مشكلة مستوى المعيشة ليس من زاوية الممكن ضمن الإحداثيات الاقتصادية الاجتماعية المشوهة الحالية، وإنما انطلاقاً من الضرورات السياسية ـ الاجتماعية التي تفرضها حدة المعركة التي تدور حول

البلاد وفيها ، وأعتقد أن حل هذه المواضيع يجب أن يتم حتى ضمن آجال متوسطة فقط لا غير من 5 إلى 10 سنوات كحد أقصى ، فالشعوب تستحق أن تتمتع بثروات وخيرات بلدانها وأن لاتؤجل القضية إلى الأحفاد دون ضمانات حقيقية .

6- إن انخفاض مستوى المعيشة يخلق سلسلة من المشاكل المشتقة منه وأولها الفساد والانحرافات الاجتماعية واستنزاف قوى العمل وانخفاض الإنتاجية، وابتعاد الرساميل عن الاستثمار الحقيقي المنتج نتيجة انخفاض القوة الشرائية في المجتمع ٧ . والسؤال هل لدينا حلول أخرى حقيقية وقابلة للتطبيق؟

نعم لدينا :

1- لايوجد هناك حل إلا حل قضية الحد الأدنى للأجور ورفعهبما يتماشى واقتصاد السوق ؟

2- البطالة : يجب تحديد مشروع لتخفيض معدل البطالة إلى أقصى حد ممكن لتخفيض حدة التوتر الاجتماعي الذي تسببه ظاهرة خطيرة كالبطالة .

نعتقد أن هذا الموضوع يندرج أيضاً ضمن مفهوم الأمن الاجتماعي الذي يتطلب حله الالتزام بآجال متوسطة المدى .فالبطالة إلى جانب كونها قوى وثروة مهدورة فهي تخلق بؤر توتر اجتماعي يسبب توسع دائرة المهمشين .

فهل هناك حلول عملية واقعية للموضوع في الظرف الحالي؟. إن البحث العلمي الجاد يؤكد أنه يمكن إيجاد حلول حقيقية .

إن حل مشكلة البطالة يتطلب التوسع في الاستثمار وتوسيع القاعدة الاقتصادية .

ليس هنالك دولة في العالم لا تقدم الدعم لجهات اعتبارية أو فردية، ويخدم الدعم في النهاية أهداف سياسية اقتصادية واجتماعية .

فالبقرة في أوروبا تحظى بدعم يومي قدره 2.5 دولار أما في اليابان فوضعها أحسن إذ تحظى بـ 7.5 دولار يومياً، (المفارقة مع حد الفقر الأدنى)

أما الولايات المتحدة ذات الاقتصاد الحر فتدعم مزارعيها، وأوروبا يشكل مجموع الدعم الزراعي 30٪ من قيمة الإنتاج النهائي .

إن معزوفة أن يذهب الدعم إلى مستحقيه ولإعادة النظر تحمل في طياتها خطر أن يتبخر الدعم عن مستحقيه وغير مستحقيه دعم السكر والخبز، والزيت، والحليب،و . ...

4- دعم البنزين والمازوت

إن سياسة الدعم يجب أن تعتمد على فكرة أن الدولة لا يجب أن تقوم بدور الجابي والتاجر بقدر ماتقوم بدور الضامن للأمن الاجتماعي وللاستقرار السياسي .

إن السياسة الاجتماعية الصحيحة هي التي توجه السياسات الاقتصادية ضمن منظور أولويات وأهداف محددة على أساس آجال زمنية مدروسة تفرضها ضرورات الواقع الإقليمي والمحلي.

الفصل السابع

دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية

أولا: نشأة البنوك المركزية (لمحة تاريخية)

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة بعض الشيء عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرن السابع عشر. ففي بادئ الأمر، كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود وتقبل الودائع وتقدم القروض. وفي ضوء بساطة وتواضع النشاط الإقتصادي والمالي في تلك الفترة، لم تكن هنالك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية لعمل البنوك. ولكن إفراط بعض هذه البنوك وتوسعها في إصدار النقود أدى إلى حدوث أزمات مالية انعكست سلباً على الاقتصاد، الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط المصرفي وتنظيم عملية إصدار النقود للتحكم بعرض النقد. وقد أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر إلى أحد البنوك القائمة. ومع تزايد النشاط الإقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات للتمويل، وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود، أصبحت المعاملات المصرفية أكثر تعقيداً، ظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنوك لتتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل المصرفي. بالإضافة إلى تنظيم عملية إصدار النقد، فكانت نشأة البنوك المركزية. ومن هنا فإن إنشاء البنوك المركزية إنما جاء للتحكم في عرض النقود وتنظيم إصدارها.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ونظراً لضخامة حجم رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الإقتصادات المدمرة، تطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور بسيط يتمثل، كما أسلفنا، في عملية إصدار النقود وتنظيم أعمال البنوك التجارية، إلى دور تنموي دعمته الأدبيات الاقتصادية آنذاك وخاصة تلك الصادرة عن المؤسسات الدولية كالبنك

والصندوق الدوليين. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر السبعينات، راجت فكرة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وهيمنت على معظم الدول فكرة التخطيط الإقتصادي لتحقيق التنمية. وقد فرض هذا الواقع، وخصوصاً في الدول النامية، على البنوك المركزية أن تتجاوز في سياستها النقدية هدف الإستقرار النقدي إلى هدف المساهمة في دعم النمو الإقتصادي. ولتحقيق ذلك كان من الطبيعي أن تتوسع البنوك المركزية في تمويل عجوزات الموازنات العامة للحكومات، وأن تلجأ إلى التأثير على السياسات الإئتمانية للبنوك من خلال الإجراءات الإنتقائية لتوجيه الإئتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة بتنميتها وخاصة قطاعات الإنتاج السلعي كالصناعة والزراعة.

وبعد السير في هذا الإتجاه لأكثر من ثلاثة عقود، أثبتت التجربة العملية خطأ هذا النهج، حيث أدى التوسع النقدي المبالغ فيه إلى ارتفاع

معدلات التضخم، والذي أدى بدوره إلى تزايد ظروف عدم اليقين ومن ثم الإضرار بالنمو الإقتصادي. ومن ناحية ثانية، أدت الإجراءات الإنتقائية للسياسة النقدية إلى إساءة استخدام الموارد وإضعاف الإنتاجية، الأمر الذي انعكس سلبياً على معدلات النمو الإقتصادي. وخلاصة القول، أن هذا النهج فشل في تحقيق هدف زيادة معدل النمو الإقتصادي. بينما ساهم في زيادة معدلات التضخم وقاد في نهاية المطاف إلى أزمات مالية عميقة في كثير من دول العالم النامية وخاصة دول أميركا اللاتينية. ولا يخفى على حضراتكم، أن دولنا العربية لم تكن في منأى عن مثل هذه النتائج السلبية.

وقد أملى ذلك تغيراً ملحوظاً في دور البنوك المركزية منذ أوائل الثمانينات، حيث أصبح دور البنك المركزي يتمركز من جديد حول إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى. وضمن هذا الإطار، انصرفت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية، إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيس لسياستها النقدية وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم. أمّا البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك، فتعتبر مسؤولة عن توفير البيئة المصرفية المناسبة وعن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

وبالنتيجة، فقد أصبحت السياسة النقدية، ورغم مرورها بالعديد من التحولات، تركّز على الاستقرار النقدي ونقصد هنا الاستقرار الداخلي (استقرار المستوى العام للأسعار) والاستقرار الخارجي (استقرار سعر الصرف)، هذا فضلاً عن توفير المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي.

ثانيا: متطلبات نجاح البنك المركزي

إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق هذا الهدف، أي الاستقرار النقدي إنما تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسية تتعلق بهياكل هذه البنوك وتطورها ونوعية مواردها البشرية وغير ذلك من العوامل الخاصة بهذه البنوك. كما ويتطلب ذلك توافر مجموعة من الشروط الموضوعية، وأبرزها درجة استقلالية البنوك المركزية ومصداقية سياساتها وإجراءاتها وتوفر قدر كبير من الشفافية في عمل

هذه البنوك وخضوعها للمساءلة إزاء مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها.

واسمحوا لي هنا، وللأهمية، أن أتوقف قليلاً عند هذه المفردات: الاستقلالية، والشفافية، والمصداقية، والمساءلة وهي مفردات أصبحت تتكرر كثيراً تحت عنوان الحوكمة الجيدة للبنوك المركزية.

إن استقلالية البنوك المركزية تعتبر إحدى المسائل الهامة في أطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل. وتعني الإستقلالية هنا حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دونما خضوع للإعتبارات أو التدخلات السياسية. ولا تعني الإستقلالية بأي حال من الأحوال، الإنفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة. وعلى ذلك، فإن البنك يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الإنسجام والتناغم بين السياسة النقدية و السياسة المالية.

أمّا المصداقية، فإنها تمثل ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها. ونعني بالمصداقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ودون تهاون. ولا تثبت المصداقية إلاّ عبر الزمن حيث يكرّر البنك اتخاذ الإجراءات نفسها إذا ما واجه ظروفاً معينة مرة أخرى ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلاّ بتحقق الهدف. ومما لا شك فيه، أن اكتساب البنك المركزي

للمصداقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته (الجهاز المصرفي مثلاً) تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع. كما أن استقلالية البنك المركزي تعتبر ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية وتسرع في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يعزّز من مصداقيته.

أما شفافية السياسة النقدية، فتعني اطلاع الجمهور، بشكل واضح وفي أوقات منتظمة، على توجهات وإجراءات السياسة النقدية. حيث أن معرفة الجمهور وإدراكهم لأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا الخصوص سيعمل على زيادة فعاليتها وتمكين الجمهور، في ضوء ذلك، من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.

وفي الوقت الذي اتسعت فيه دائرة الإهتمام بالحوكمة المؤسسية واستقلالية البنك المركزي، فقد حظيت قضية "مساءلة" البنك المركزي بنفس الإهتمام أيضاً، فكلما تمتع البنك بمزيد من الاستقلالية كلما ازدادت الحاجة إلى مساءلته على سياساته والنتائج التي تتمخض عنها. وذلك استناداً إلى مسؤوليته تجاه تحقيق الأهداف التي ينص عليها قانونه. أما الجهات التي يكون فيها البنك مسؤولاً أمامها فهي متعددة ومنها: البرلمان، بصفته ممثلاً للشعب، ووسائل الإعلام والأسواق المالية وذلك وفق الآلية أو الأسلوب الذي ينص عليه القانون.

ثالثا: تجربة البنك المركزي الأردني في إدارة السياسة النقدية

كما هو الحال لدى البنوك المركزية في العالم، فقد أصبح تحقيق الاستقرار النقدي يعتلي سلم أولويات السياسة النقدية للبنك

المركزي الأردني في المرحلة الحالية. ونقصد بالاستقرار النقدي هنا، استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم. فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواءً كانت محلية أم أجنبية، وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي. وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو الاقتصادي دوراً غير مباشر.

وإذا كان تحقيق الاستقرار النقدي يمثل المرتكز الرئيس للسياسة النقدية في الوقت الراهن، فان البنك المركزي لم يغفل الجانب التمويلي للأنشطة الاقتصادية وإنما غير من منهجية التعامل معه. فبدلاً من التركيز على توفير التمويل اللازم للاستثمارات بأسعار فائدة تفضيلية، والتي غالباً ما كانت تتم من خلال إجراءات إدارية تحد من كفاءة تخصيص الموارد، أصبح الاهتمام في الوقت الراهن يرتكز على توفير البيئة المصرفية المناسبة التي تساعد على تسهيل عمليات الوساطة المالية.

فالبنك المركزي يؤمن بأن البيئة المصرفية التي تمكن المؤسسات المصرفية المختلفة من التنافس بحرية وعلى أسس متكافئة هي البيئة المناسبة التي توفر التمويل للنشاط الاقتصادي بالحجم والكلفة المناسبين استناداً إلى قوى السوق، وهي التي ترفع من كفاءة استخدام الموارد المالية. وعلى عكس ذلك، فقد أثبتت التجربة العملية على مدى عقدين ونيف من الزمن أن الإجراءات الإدارية لم تؤد إلى حفز الاستثمار في المجالات المرغوبة ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي بقدر ما أدت إلى إساءة استخدام الموارد وتكريس بعض السياسات الاقتصادية الخاطئة. وعليه فان البنك المركزي تخلى نهائياً عن التدخل في إدارة

المحافظ المالية للبنوك وقصر دوره التنظيمي على الإجراءات التنظيمية التي تضمن سلامة الوضع المالي لمؤسسات الجهاز المصرفي وتعزيز منعتها لتمكينها من المنافسة على الصعيدين المحلي والخارجي. والى جانب ذلك، فان البنك يولي أهمية خاصة لتطوير القطاع المصرفي من الناحيتين المؤسسية والنوعية لتمكينه من القيام بدوره المناسب في خدمة الاقتصاد الوطني.

وبعد هذه المقدمة الموجزة، سأستعرض بشيء من التفصيل جهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي وعلى وجه التحديد، سيتركز الحديث على المحاور الثلاثة التالية:

1- تحقيق الاستقرار النقدي.

2- تهيئة البيئة المصرفية المناسبة.

3- تطوير سوق رأس المال.

تحقيق الاستقرار النقدي :

تتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يستهدف البنك المركزي الأردني تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية. ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي.

وحتى أوائل التسعينات، دأب البنك المركزي على ضبط نمو السيولة في الاقتصاد الوطني من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية، والمتمثلة في سعر إعادة الخصم ونسب الاحتياطي النقدي

الإلزامي، علاوة على السقوف المباشرة على التوسع الائتماني في حالات معينة. والى جانب ذلك لجأ البنك خلال تلك الفترة إلى الإجراءات الإدارية للتأثير على هيكل الائتمان المصرفي وكلفته، وذلك من خلال تحديد أسعار الفائدة على القروض والودائع وإلزام البنوك بتوجيه جزء من محفظتها المالية نحو استثمارات بعينها. وقد أثبتت التجربة، أن هذه الأدوات لم تكن بالفعالية المطلوبة للتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن أنها أدت إلى تشوهات سعريه وهيكلية في القطاع المصرفي، وبالتالي إلى تقليل كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني.

ومنذ نهاية عام 1993، أخذ البنك المركزي يتبع الأسلوب غير المباشر في إدارة السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في إدارة السياسة النقدية عند البنوك المركزية للدول المتقدمة. وضمن هذا الأسلوب يقوم البنك المركزي باستخدام شهادات الإيداع التي أصدرها خصيصاً لهذه الغاية كأداة رئيسة لامتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد وبالتالي منعها من التأثير على مستوى الأسعار بشكل عام من جهة، وعلى سعر الصرف من جهة أخرى. وقد لجأ البنك المركزي إلى استحداث أداة شهادات الإيداع في ظل عدم كفاية إصدارات أدوات الدين العام الحكومي والتي ترتبط مباشرة بتمويل عجز الموازنة العامة من جهة، وضعف السوق الثانوي لتلك الأدوات من جهة ثانية. وفي المقابل، تساعد عمليات إعادة شراء شهادات الإيداع لأجل أسبوع في ضخ السيولة إلى الاقتصاد الوطني عند اللزوم فضلاً عن دورها في تسهيل مهمة البنوك في إدارة محافظها المالية في الأجل القصير. والى جانب شهادات الإيداع، يستخدم البنك المركزي

أيضاً أدوات سعر إعادة الخصم ونافذة الإيداع لليلة واحدة في إدارته للسياسة النقدية.

ولقد اتخذت السياسة النقدية للبنك المركزي اتجاهات متباينة بين التشدد والتساهل في ضوء التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية. فقد تميزت فترة التسعينات بشكل عام بسياسة نقدية متشددة سواء بهدف تخفيض معدلات التضخم كما حدث في أوائل التسعينات، أو بهدف تعزيز استقرار سعر الصرف كما حدث في أواسط وأواخر التسعينات، عندما ارتفع الطلب على العملات الأجنبية بشكل حاد ومفاجئ. وقد ترتب على ذلك في حينه ارتفاع أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية لدى البنك المركزي إلى مستويات قياسية.

أما بعد ترسخ الاستقرار النقدي، ومنذ أواسط عام 1999 تحديداً، فقد تميزت السياسة النقدية باليسر، وقد أمكن خلال هذه الفترة تخفيض سعر الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية إلى أدنى مستوى لها منذ إتباع الأسلوب الجديد في إدارة السياسة النقدية. غير أن البنك اتجه منذ أواسط عام 2004 لبعض التشدد من خلال رفع أسعار الفائدة، وذلك تجنباً للضغوط التضخمية المحتملة جراء تزايد الطلب المحلي.

ولا بد من التنويه بأن سياسة سعر الصرف الحالية المتمثلة في ربط الدينار بالدولار الأميركي قد خدمت الاقتصاد الأردني جيداً، حيث ساهمت بإحراز معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية وتخفيض معدلات التضخم إلى مستوى مماثل لما هو سائد في الدول الصناعية، فضلاً عن تعزيز الثقة العامة بالدينار الأردني. وقد ساعد على ذلك ارتفاع

الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى مستوى مريح إذ تبلغ تلك الإحتياطيات حالياً 4.6 مليار دولار أميركي (ما يكفي لتغطية ما يزيد على ثمانية أشهر من المستوردات). ويتوفر لدى البنك المركزي حالياً قناعة تامة بأن هذه السياسة لا زالت في صالح الاقتصاد الوطني. وليس أدل على ذلك من تزايد القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني، حيث نمت الصادرات الوطنية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

أما على صعيد سياسة أسعار الفائدة، فقد أدخل البنك المركزي إصلاحات متعددة على هذه السياسة بهدف خلق هيكل أسعار فائدة مرن وملائم ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة محلياً و تطورات أسعار الفائدة في الأسواق العالمية. فمنذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ، قام البنك المركزي بتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في السوق المصرفية وترك تحديد مستوياتها إلى قوى السوق مستخدماً الأسلوب غير المباشر لتوجيه تلك الأسعار.

ويعمل البنك المركزي للتأثير على أسعار الفائدة في السوق المصرفي بشكل غير مباشر، وذلك من خلال تعديل أسعار الفائدة الرئيسة على أدوات سياسته النقدية (سعر إعادة الخصم، سعر نافذة الإيداع، وسعر إعادة شراء شهادات الإيداع) ومن خلال عمليات السوق المفتوحة المتمثلة في بيع شهادات الإيداع بالدينار.

وبالنظر إلى مدى تجاوب البنوك مع إجراءات البنك المركزي، يلاحظ عندما كان البنك المركزي يسعى لتخفيض أسعار الفائدة، فإن البنوك كانت تخفض أسعار الفائدة على الودائع بسرعة أعلى من تخفيضها لأسعار الفائدة على التسهيلات، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الهامش بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة. ولكن الملاحظة الجديرة

بالإهتمام، أن البنوك لم تبادر إلى رفع أسعار الفائدة على التسهيلات عندما بدأ البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية خلال فترة الإثني عشر شهراً الأخيرة. بل على العكس مالت أسعار الفائدة على التسهيلات نحو الإنخفاض مما أدى إلى تقلص الهامش بين الفائدة الدائنة والمدينة بشكل واضح ليبلغ 4.73 نقطة مئوية. ويعكس هذا الإتجاه ارتفاع مستوى التنافسية في الجهاز المصرفي الأردني، وخاصة في أعقاب دخول ثلاثة بنوك عربية كبيرة إلى السوق الأردني.

هيكل أسعار الفائدة في السوق المصرفي الأردني (نسب مئوية)

	1993	1998	2003	2004	أيار 2005
شهادات إيداع					
3 أشهر	3.25	9.45	2.10	2.85	4.05
6 أشهر	4.10	9.55	2.15	3.20	4.50
سعر إعادة الخصم	8.50	9.00	2.50	3.75	4.50
اتفاقيات إعادة شراء					
شهادات الإيداع	5.50 *	11.50	3.50	4.75	5.50
نافذة الإيداع لليلة واحدة	**4.13	8.50	2.00	2.250	3.00
الإقراض لليلة واحدة بين البنوك	**7.03 *	5.83	2.13	2.805	3.249
الودائع لدى البنوك					نيسان 2005
تحت الطلب	0.88	1.35	0.50	0.36	0.36
توفير	5.14	5.13	0.88	0.74	0.75
لأجل	6.87	8.33	2.75	2.50	2.69
التسهيلات المقدمة من البنوك					
جاري مدين	11.03	12.49	9.43	8.81	8.66
قروض وسلف	10.27	8.04	8.92	7.59	7.42
كمبيالات	11.11	13.97	10.24	8.96	8.62

❖ يمثل سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء اعتباراً من شهر نيسان 1994.

❖❖ يمثل سعر الفائدة على نافذة الإيداع اعتباراً من آذار 1998.

❖❖❖ يمثل سعر الفائدة على الإقراض بين البنوك اعتباراً من تشرين ثاني 1996.

تهيئة البيئة المصرفية المناسبة:

كما سبق وأشرت، فان البيئة المصرفية السليمة، تعتبر من أهم شروط تحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد وبالتالي توفير التمويل المناسب للنشاط الاقتصادي. لذلك فان هدف تطوير الجهاز المصرفي وضمان سلامته لا يقل أهمية عن هدف تحقيق الاستقرار النقدي. إذ تعتبر وحدات الجهاز المصرفي إحدى القنوات الحيوية التي تلعب دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي، فهي بمثابة حلقة وصل بين وحدات الفائض ووحدات العجز في الاقتصاد أو بين المدخر والمستثمر. وللدلالة على أهمية هذا القطاع يمكن الإشارة إلى إجمالي حجم موجودات البنوك والتي شكلت ما نسبته 239٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003. وفي ضوء ذلك أولى البنك المركزي عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي عناية كبيرة وذلك لضمان سلامته ومنعته وتطوير أنشطته. ومن أبرز ملامح جهود البنك المركزي في هذا المجال:

1. تعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرفي

إيماناً من البنك المركزي بأن وجود مؤسسات مصرفية قوية يعتبر من أساسيات تعزيز قدرة تلك المؤسسات على المنافسة المحلية والخارجية، فقد طلب البنك المركزي من البنوك الأردنية رفع الحد الأدنى لرأسمالها من 20 مليون دينار إلى 40 مليون دينار على أن يتم

تحقيق هذا المستوى بنهاية عام 2007. كما رفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال إلى 12٪ بالمقارنة مع النسبة المقررة في لجنة بازل والبالغة 8٪. وفي إطار تحسين نوعية موجودات البنوك بما ينعكس إيجابياً على سلامة مراكزها المالية، فقد تم تخفيض المدة الزمنية لتصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد عليها من ستة أشهر إلى ثلاثة أشهر. كذلك أصدر البنك المركزي تعليمات تتعلق بمكافحة غسيل الأموال بغية الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي الأردني داخل المملكة وخارجها. إضافة إلى ذلك فقد أصدر البنك المركزي إطارا شاملاً للإجراءات التصحيحية لتجنب الممارسات والسياسات المصرفية غير السليمة أو غير الآمنة ومعالجة نقاط الضعف في مراحل مبكرة.

2. تعزيز الرقابة المصرفية الحصيفة

ارتفع مستوى الرقابة التي يمارسها البنك المركزي الأردني على المصارف إلى مستوى جيد وبما ينسجم مع المعايير الدولية بهذا الخصوص. وضمن هذا الإطار فقد فرض البنك المركزي حدوداً قصوى للتركّزات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، ووضع حداً أدنى لنسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات (6٪). كما تمت إضافة مخاطر السوق إلى معادلة احتساب معدل كفاية رأس المال، وتم تطوير نظام إنذار مبكر للمصارف يساعد البنك المركزي في التعرف على مواطن الضعف في الوضع المالي والإداري لأي بنك وهي في مراحلها الأولى. كما تم تطبيق مفاهيم الرقابة الشاملة لتشمل التفتيش الميداني والمكتبي لمختلف فروع البنك الواحد في الداخل والخارج، هذا إلى جانب تطبيق معايير المحاسبة والإفصاح المالي المعمول بها دولياً.

3. الاستفادة من الخبرات المصرفية الخارجية

في إطار تطوير الخدمات المصرفية، أفسح البنك المركزي المجال أمام ترخيص المزيد من المؤسسات المصرفية الخارجية خاصة ذات الخبرة المميزة منها كبنك الكويت الوطني الذي باشر أعماله قبل بضعة أشهر و "بنك لبنان والمهجر" وبنك عودة والمتوقع مباشرتهما العمل قريباً. ويأتي ذلك انسجاماً مع تحرير قطاع الخدمات المصرفية في إطار انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية. وممّا لا شك فيه أن دخول مثل هذه المؤسسات سيعزّز الخبرات المصرفية في الأردن.

4. تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي

اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات بهذا الشأن ومنها، إزالة المزايا التفضيلية التي كانت تتمتع بها بعض البنوك في مجال التسليف، وتوحيد نسبة الاحتياطي الإلزامي على كافة أنواع الودائع بالدينار وبالعملات الأجنبية ولدى كافة البنوك، وتشجيع البنوك على الاندماج فيما بينها لخلق مؤسسات مصرفية قوية وذات قاعدة رأسمالية كبيرة تمكنها من المنافسة بشكل ملائم في الداخل والخارج، هذا بالإضافة إلى الطلب من البنوك الإعلان عن سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء بمختلف الوسائل الإعلامية.

5. تطوير أنشطة البنوك

قام البنك المركزي بتشجيع البنوك على إدارة المحافظ الاستثمارية بالدينار وبالعملات الأجنبية من خلال إعفاء هذه المحافظ من نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي. كما عمل على تطوير نظام الاستعلام المتعلق بالأخطار المصرفية من خلال الربط الشبكي الآلي، وإنشاء وحدة للشيكات المرتجعة في البنك المركزي بغرض الحد من

هذه الظاهرة. هذا، بالإضافة إلى قيامه بتطوير نظام المدفوعات الوطني على أحدث الأسس بهدف تقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة والتسوية وإيجاد آلية متطورة لمقاصة وتسوية الأوراق المالية مما يسهل عمليات التحويل فيما بين البنوك وتمكينها من تقديم خدمة سريعة ومأمونة للمواطنين.

6. تحديث التشريعات المصرفية والمالية

حرص البنك المركزي على تحديث التشريعات الناظمة للعمل المصرفي في الأردن بهدف مواكبتها لما هو معمول به في الأسواق المالية المتقدمة. فقد صدر قانون البنوك في شهر آب من عام 2000 والذي يشكل نقلة نوعية لتطوير العمل المصرفي بما يتماشى مع المستجدات في الصناعة المصرفية العالمية. وقد فتح هذا القانون الباب أمام البنوك لتقديم حزمة شاملة من الخدمات المالية في إطار ما يعرف بمفهوم البنك الشامل. فلم يعد دور البنك يقتصر على تقديم الخدمات المالية التقليدية، بل توسع ليشمل خدمات الوكالة، والاستشارات المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية، وإدارة الأموال واستثمارها للغير، وكذلك إدارة إصدارات الأوراق المالية والتعهد بتغطيتها وتوزيعها، بالإضافة إلى تقديم خدمات الحفظ الأمين للأوراق المالية. وأتاح القانون أيضاً للبنوك القيام بعمليات الوساطة والإيجار (Leasing) والدفع والتحصيل والتعامل بأدوات السوق النقدي وأدوات رأس المال والتعامل بالعملات الأجنبية في أسواق النقد الآنية والآجلة والمشتقات (Derivatives). كما سمح القانون للبنوك امتلاك أو تأسيس شركات تابعة مالية غير مصرفية كشركات التأمين وغيرها.

كما صدر قانون مؤسسة ضمان الودائع في أيلول من عام 2000 والذي مهد الطريق لإنشاء مؤسسة ضمان الودائع. وتهدف هذه المؤسسة إلى حماية أموال المودعين ورفع درجة الأمان والثقة بالجهاز المصرفي، وقد أناط القانون عمليات تصفية البنوك المتعثرة بالمؤسسة. وصدر في كانون أول 2001 قانون المعاملات الإلكترونية الذي يهدف إلى تسهيل استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المعاملات التجارية والمالية.

وساهم البنك المركزي أيضاً بإصدار قانون إدارة الدين العام والذي صدر في شهر تموز 2001، وبموجب هذا القانون تم تنظيم العلاقة بين البنك المركزي ووزارة المالية، هذا فضلاً عن قصر تمويل عجوزات الموازنة العامة من خلال إصدار أدوات الدين العام مما يساهم في تعميق السوق المالي ويحد من أي آثار سلبية لتمويل هذه العجوزات.

7. استحداث المؤسسات المالية المكمّلة

إيماناً من البنك المركزي بالدور الذي تلعبه المؤسسات المالية المساندة للعمل المصرفي جنباً إلى جنب مع البنوك المرخصة، فقد ساهم البنك المركزي مساهمة فاعلة في خلق مثل هذه المؤسسات لتساهم بصورة مباشرة في النهوض بالاقتصاد الوطني. فمنذ الستينات، لعب البنك المركزي دوراً ملموساً في استحداث مؤسسات الإقراض المتخصصة لتقوم بدور مكمّل لدور البنوك التجارية في تمويل القطاعات التنموية. ومن أبرز هذه المؤسسات: بنك الإنماء الصناعي وبنك تنمية المدن والقرى ومؤسسة الإقراض الزراعي. وفي أواخر السبعينات ساهم البنك المركزي في إنشاء سوق عمّان المالي. أمّا أحدث الأمثلة على هذه

المؤسسات فتتمثل في شركة ضمان القروض وشركة إعادة تمويل الرهن العقاري وأخيراً مؤسسة ضمان الودائع التي أشرت إليها فيما سبق.

8. تطوير سوق رأس المال

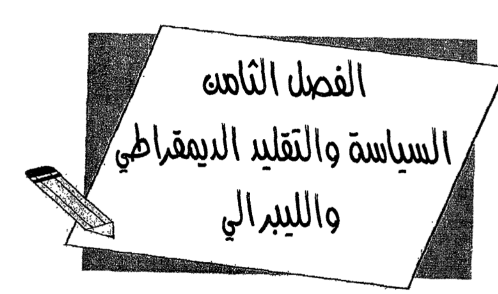
يلعب سوق رأس المال دوراً أساسياً في دفع عجلة النشاط الاقتصادي باعتباره وعاءً ضرورياً لحشد وتعبئة المدخرات الوطنية ولجذب الاستثمارات الأجنبية. ومن هذا المنطلق كان للبنك المركزي دوراً مباشراً في إنشاء سوق عمان المالي في أواخر السبعينات، والذي تمت إعادة هيكلته فيما بعد ليتكون من : هيئة الأوراق المالية ، وبورصة عمان، ومركز الإيداع .

ولتعميق سوق رأس المال وتطوير أدواته، فقد قام البنك المركزي بالتنسيق مع وزارة المالية لإصدار أذونات وسندات خزينة بشكل دوري ومنتظم منذ نهاية عام 1998. كما ساهم البنك المركزي بشكل فعال في إنشاء الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري والشركة الأردنية لضمان القروض وائتمان الصادرات. وشجع البنوك على إصدار إسناد القرض بدلاً من الاقتصار على الإقراض المباشر لعملائها، وحث الشركات الكبرى على الحصول على التمويل عن طريق السندات وعدم الاكتفاء بالاعتماد على الاقتراض المصرفي المباشر. كما تم إعفاء السندات ذات الآجال الطويلة التي تصدرها الشركات وتكتتب بها البنوك من الوعاء الخاضع للاحتياطي النقدي الإلزامي. هذا بالإضافة إلى تشجيع البنوك والشركات على استحداث الأدوات الرأسمالية كشهادات الإيداع وإسناد القرض والسندات.

9. إنجازات السياسة النقدية

إن المتتبّع لأداء السياسة النقدية خلال السنوات القليلة الماضية، يلحظ بوضوح أن هذه السياسة حققت إنجازات ملموسة. فقد تم المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار، مما عزز الاستقرار والثقة بمناخ الاستثمار في الأردن وعاد بالنتائج الإيجابية على أداء الاقتصاد الأردني وذلك حسبما تشير إليه التقارير الحديثة للمؤسسات الدولية. وبقيت معدلات التضخم ضمن مستويات مقبولة لم تتجاوز 2٪ في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة. وتم توفير السيولة الملائمة للنشاط الاقتصادي وبمعدلات بلغت 9.2٪ في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة وإضافة إلى ذلك، تم بلورة هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية المحلية ويتماشى مع التطورات الاقتصادية الدولية. ولا ننسى هنا الإحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي والمستوى القياسي الذي وصلت إليه، إذ تبلغ هذه الاحتياطيات حالياً حوالي 4.7 مليار دولار وهو مستوى يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لفترة تزيد عن ستة أشهر.

وفيما يتعلق بأداء القطاع المصرفي خلال السنوات الخمس الأخيرة، فقد نما إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 8.5٪ في المتوسط، ونما إجمالي الودائع بنسبة 9.0٪ في المتوسط، كما نمت التسهيلات الائتمانية بنسبة 8.2٪ في المتوسط، وارتفع رأس المال والإحتياطيات من 935 مليون دينار في نهاية عام 1999 إلى 1.3 مليار دينار في نهاية عام 2004. وإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2004 نحو 17.8٪ مقارنة مع النسبة المقررة بموجب اتفاقية بازل والبالغة 8٪، وحصلت بعض مؤسسات الجهاز المصرفي على تصنيف ائتماني مرتفع من مؤسسات التصنيف الدولية.


الفصل الثامن
السياسة والتقليد الديمقراطي
والليبرالي

التقليد الديمقراطي والليبرالي

1- براديغمات متعددة للنظام الاجتماعي :

أولا : مفهوم البراديغم - Paradigme - :

ماذا يقصد بالبراديغم أو " النموذج " في الفكر السياسي و الاجتماعي ؟

بشكل عام ، البراديغم : هو نموذج يشكل البناء " التحتي " لفكر ما ، والذي يحدد بنيته ، والذي يطرح أسئلة محددة ، والذي ينظم " المعطيات " ،أو " المعطى " وفق بنى أو " محيطات " متعددة .

" البراديغم " في الفكر السياسي والاجتماعي ، هو نطاق أو محيط في داخله نفكر بالمشاكل المتعلقة بالمجتمع والدولة . وكل "براديغم " يرتكز على استيفاء أو الحصول على شكل ما للتنظيم أو الفوضى الاجتماعية ، وهذا يعني ، ما يحدد بدقة " واحترام " الازدهار ، السلام ، السعادة للمجتمع ، أو بالعكس ، الذي يحدث اضطرابات وبلبلة وعدم استقرار وسقوط وانهيار هذا المفهوم " للتنظيم " سيحدد كل شيء على سلم أو مقياس للقيم بما يتعلق بالسياسة والاقتصاد والاجتماع ، ومن خلاله نحدد معيار أو معايير ما نفضل ، والأعمال التي سنقوم بها ، والبرامج التي سنعدها .

ثانيا : - البراديغمات - الثلاث للفكر السياسي والاجتماعي الحديث :

في الفكر السياسي الغربي الحديث نميز ثلاث عائلات من النظريات : اليمين ، اليسار ، والديمقراطية الليبرالية . ونستطيع الاعتبار أن كل واحدة من بينها " تقاد " بشكل عميق من خلال " براديغم "

أساسي ، أو رؤية للنظام الاجتماعي . وبشكل عام أكثر تبسيطا ، الفكر اليميني يظهر كأنه يقاد من خلال النظام الفطري أو الطبيعي ، أم اليسار من خلال نظام مصطنع ، والتقليد الديمقراطي والليبرالي من خلال نظام عفوي ، تعددي ، ثقافي ، متداخل ومتعدد التنظيم .

ثالثا : النظام المقدس

في المجتمعات البدائية يوجد نظام مقدس وهو الذي أقيم بواسطة الآلهة . هذا النظام المقدس كان في الكثير من الأحيان متعذر مسّه ، حيث أعطته الآلهة و أعطت المجتمع بنى متعددة وفرضت عليه القيام بأشياء عدة . بالنتيجة ، إنسان المجتمعات الابتدائية سيكون خطرا على النظام الاجتماعي القائم ، أما الإنسان الحديث فقد طمح وعمل على التحرر من القوانين الطبيعية والميتافيزيقية . النظام المقدس يستبعد عملية التغيير الاجتماعي ومن ثم يعطل التقدم . فالمجتمع الكهنوتي هو مجتمع " بلا تاريخ " ، والتقدم العلمي والتقني لم يحدث غلا عندما قام المجتمع بتحطيم كل قيود الشعائر والطقوس والأساطير .

رابعا : الأنظمة " الوسطى " ما بين الطبيعي والمصطنع :

القارئ لتطور الفكر السياسي يتوصل على معرفة وجود نوع من " الأنظمة " التي تشكل حقائق داخل المجتمع والتي لا تنتمي لا للنظام الطبيعي ولا للنظام المصطنع . و إذا قمنا باختبار وتحليل " الأخلاق " أو " القانون / الحق " وهي من " الأنظمة " الجوهرية للفكر السياسي / اجتماعي ، فإننا سنعرف تماما ماذا نعني بالأنظمة الوسطى . فهي " الأخلاق والقانون " ليست من الأنظمة الطبيعية حيث أنها تتغير وفق الزمان والمكان . وهي ليست اصطناعية ، حيث لا يستطيع أي كان أن يصمم أو يخلق " أخلاقا " أو نظاما قانونيا على طريقة مهندس يصمم آلة

أو أي شيء آخر مصطنع . ولكن فقط في العصر الحديث والمعاصر حتى تيقن المفكرون بكثير من الوعي والتيقظ ، على أهمية ونوعية هذه الأنظمة المذكورة و أنها كوّنت بشكل واضح وعلمي مفاهيمها الخاصة بها .

الاقتصاديون " التوماسيون " thomistes ، في القرن السادس عشر سيقولون أن الأسعار أقيمت وكونت بواسطة " الله " ، وهذا ما يشير إلى مسؤول آخر في العملية الاقتصادية خارج عن طبيعة الإنسان .

" هيوم " hume ، سوف يشرح بوضوح فيما بعد كيف أن " التعاقدات أو الاتفاقات " التي تعرف العدالة هي من أعمال البشر من غير أن تكون من صياغة " العقل الإنساني " . " آدم فيرغوسون " ، سيتحدث عن "أنظمة " ناتجة عن أفعال الإنسان ولكن من غير قصدهم أو نيتهم ، " آدم سميث " ، يضع " اليد الخفية " الشهيرة للسوق ، وهي ليست يد الله ولا يد الإنسان ، ولكن هو المجتمع الذي ينظم من خلال ذاته وهنا " سميث " لا يحدد " المفردة " الدالة على هذا التنظيم والتي يمكن أن تكون auto-organise .

المشكلة السياسية أيضا وضعت تحت نوع آخر من الأضواء . فهدف مؤسسات الد لة والنظام القانوني لم تكن نهائيا التقرب من النظام الطبيعي ، المصدر الوحيد لكل شيء " عادل " ، " قابل للحياة "، " خصب" . كما لم تكن الأهداف هي إقامة نظام اجتماعي مثالي أو طوباوي ، بل كان الهدف هو تصور أو إدراك المؤسسات الأكثر " مقبولية ". من أجل انبثاق نظام اجتماعي " عفوي " ينتج عن أفعال إنسانية تعددية تهدف للتوافق أو التلاؤم بين البشر ، ثم إنتاج حقائق اجتماعية واقعية وسامية : قوانين مجردة عن أي شيء غير الإنسان تسمح بالسوق

أي التنافس الاقتصادي الذي لم يسبق حصوله ، مؤسسات برلمانية وديمقراطية والتي تقلل بشكل كبير خطورة بقاء مجموعة من المتسلطين في أماكنهم بشكل دائم ، وحرية صحافة تسمح بظهور حقائق اجتماعية وسياسية أكثر موضوعية ، الحرية الأكاديمية والتي تسمح بالانبثاق السريع للعلوم . هذه التغيرات الجوهرية و الأساسية للمجتمع الغربي جعلت بالإمكان لتاريخ فكري أن يمتد هذه القرون ، وأن يكون نظريات حديثة للدولة الديمقراطية والليبرالية .

إن تاريخ الفكر السياسي الحديث والمعاصر هو تمازج مع هذه التكوينات السابقة للمجتمع ، ولكن وجد من يقاوم هذا الفكر الحديث ويعارضه وخاصة من خلال المفكرين التابعين لنماذج فكرية رجعية . من هنا يمكن تصنيف دراسة تطور الفكر الليبرالي والديمقراطي ونمييز ثلاثة محاور أساسية فيها :

- اتجاه من الفكر يصنف ب" التقليد الديمقراطي والليبرالي " ، والذي ينطلق من نموذج غير طبيعي أو مصطنع في النظام الاجتماعي .
- عائلة من التفكير " اليميني " المعتمدة في أساسها على النظام " الطبيعي " .
- عائلة من التفكير " اليساري " القائمة على نموذج " منظّم " .

2- السؤالان الأساسيان للنظرية السياسية وفق " لورد أكتون " (1902 – 1834)

تختص النظريات السياسية وفق " لورد أكتون " في الرد على سؤالين كبيرين :

أ - من يجب أن يأخذ السلطة السياسية ؟

ب- ما هي الحدود التي يجب أن تكون للسلطة السياسية ، مع وجود أي كان فيها ؟

من الواضح هنا أن النظرية السياسية تبحث على حل : إما لمسألة السلطة داخل الدولة ، أو لمسألة سلطة الدولة . من المهم والجوهري الفهم أن هذين السؤالين الكبيرين يعودان إلى إشكالية مهمة في تاريخ البشر وهي " إشكالية الخضوع والتبعية " . يمكن اعتبار الإجابات على السؤال الأول تتدرج ما بين القطبين المتضادين أو النقيضين: حكومة تسلطية / الديمقراطية . يوجد حكومة تسلطية والتي تأخذ شكل " الملكية ، أو الديكتاتورية ، أو أرستقراطية مغلقة...." هنا الفرد الحاكم أو المجموعة الحاكمة تأخذ وحدها القرارات وتحتفظ لوحدها بالسلطة . ويوجد ديمقراطية حيث الحاكمين يكونون في السلطة وفق إجراءات قانونية سلمية ، مع تعددية للمرشحين ، وحرية التعبير ، والنقاشات العلنية ، انتخابات . من جهة أخرى يمكن تغيير الحاكمين بشكل سلمي على السلطة .

أما الإجابة على السؤال الثاني تترتب حول قطبين متناقضين آخرين : التوتاليتارية / الليبرالية .

يوجد " توتاليتارية " عندما الدولة تدير أو تقود " كل شيء " في المجتمع ، لديها سلطات غير محددة ، تسيطر على الفكر والتعبير، الحياة الاجتماعية و الاقتصادية ، لا تعترف بحقوق الأفراد ، أو الجماعات الخاصة ، ولا بحقوق الأقليات ، كما لا تعترف ولا تقوم بأي شيء يؤدي لقيام المجتمع المدني .

ويوجد " ليبرالية " حيث سيادة الدولة تكون محدودة ، وتكون مضطرة للاعتراف بالقانون أو ما يتفرع عنه من تشريعات دولية [مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، أو الأحكام الدستورية الأساسية] . والدولة تحترم هنا بشكل عملي المبدأ الذي وفقه سلطتها التنفيذية والتشريعية لا تعيق أي حق من الحقوق أو الحريات " الدينية ، التفكير ، الملكية ، العمل ، التعاقد ... "

ولكن هل من تداخل بين هذه الأنظمة ؟

- يمكن أن يكون لدينا " انتقال " ديمقراطي للسلطة السياسية داخل الدولة ، والتي لديها نفوذ أو سلطان محدود على المجتمع ، من خلال الحقوق الأساسية للأفراد . وبالتالي يكون لدينا ديمقراطية ليبرالية .
- يمكن أن يكون لدينا سلطة سياسية " تسلطية " ودولة " شمولية " . وهذا ما نلحظه داخل ما ندعوه الأنظمة التوتاليتارية [الفاشية ، الشيوعية] ، حيث الدولة تفعل كل شيء مع الفرد دون حدود ، وبالإضافة لذلك ، الحكام يحتكرون السلطة ويبعدون المعارضة من خلال البوليس السياسي ، وهؤلاء في هذه الدولة لا يعترفون نهائيا بالانتخابات الحرة .
- ولكن بالإمكان وجود حكومة تسلطية في دولة ليبرالية : حصل هذا في الماضي ، في الإمبراطوريتين الفرنسيتين ، وحصل في تشيلي وكوريا الجنوبية وسنجابور ، وفي حكومة الشاه الأخيرة في إيران.
- إذن الإمكانية النظرية موجودة، وهناك أمثلة تاريخية لدول وأنظمة مهيمنة وشمولية، ولكنها في الأساس منتخبة ديمقراطيا. الأنظمة

الثورية في أسابيعها الأولى تفعل نفس الشيء، عندما يأخذون التفويض من الشعب في الوصول على السلطة ولا يحترمون الأشخاص والملكيات، ومن ثم يعتبرون الشعب عدوهم. هذا الشكل من الأنظمة غير مستقر، ويقود في النهاية على استبعاد الآخرين، ويتحول من ثوري إلى تسلطي شمولي.

3- الديمقراطية والليبرالية تفترض " براديغم " النظام " العفوي " : Spontané

Spontanéisme : نظرية قائمة على العفوية المبدعة في الفرد.

Spontanisme : نظرية تعتمد على التوالد الذاتي " عفوية التولد ".

عندما يتلازم وجود الديمقراطية والليبرالية عبر تاريخهما معا، فهذا لم يأت محض صدفة ، بل لأنهما يملكان نقاطا مشتركة في تأسيسهما للأنظمة التعددية " العفوية " أو الأنظمة " المنظمة " ذاتيا من نفسها .

الأنظمة المؤسساتية الديمقراطية تستند على النقاش أو الجدال المتناقض والمتعارض ، وحرية الترشيح والتصويت ، وفي الغالب تعتمد على حكومات تأخذ بالإدارة الجماعية [Direction collégiaux]، إذا هي تتطلب الفصل " séparation " ، وبالتالي التوزيع أو التقسيم " répartition " بين أيد متعددة للسلطة أو السلطات . أنصار الديمقراطية يعتبرون هذا كله لبلوغ فعل سياسي متلاحم وقوي ، ولتعريف وتنفيذ لسياسية تتم متابعتها ، وتكوين تشريع مستمر .

والليبرالية أيضا ، ليس فقط هي حرية السوق والمبادرات الفردية ، إنها تعددية الصحافة والعلوم ، تفتح الحقيقة ونموها ، فالتعددية تولد شكلا ساميا للنظام . لهذا السبب في العصر الحديث والمعاصر مذاهب الديمقراطية والليبرالية تطورت إلى هذا الحد . وتاريخ الفكر السياسي في هذه الفترة يستطيع أن يكون متصفا أو مطبوعا كتاريخ يرتقي أو يدور في داخل " براديغم " التعددية ، وفي داخل كل سؤال من الأسئلة الأساسية للسياسة والتي وردت سابقا . ومن جهة أخرى يدور بنفس التناسق في صراع ضد نموذج من التفكير يقام بواسطة مفكري " اليمين " المرتبطين في " براديغم " النظام الطبيعي ، ومفكري " اليسار " المرتبطين في " براديغم " العقل البنائي " Constructiviste .

Constructivism"نظرية تعنى بالجمال ظهرت عام 1920 ، جاءت في مكان النحت التقليدي ، وتؤسس نحتا مفرغا متعدد التشابكات والخطوط والسطوح ، وهي تعدّ كل موضوع للفكر " مبنيًا "وبهذا تكون الليبرالية قد حاربي على جبهتين : ضد هذه الأنواع من الفكر ، وفي سبيل صياغة نظرية للتعددية.

4- القرن السادس عشر:"المدرسة الفلسفية الثانية"، " الملكية" و الدستورية الكالفينية calviniste.

في معارضة لصعود الحكم المطلق الاستبدادي، وضمن سياق من الحرب الدينية الدموية ، عرف القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر تشكل مذاهب "ديمقراطية" (مذاهب لتقاسم السلطة داخل الدولة ضد الملك و المجالس الحاكمة)، وأخرى ليبرالية (مذاهب تدعو لوضع حدود لسلطة الدولة). حاولت هذه المذاهب البناء على مادة فكرة قديمة : القانون الروماني، القانون الكنسي، المدارس الفلسفية،

التصـالحية، الجمهوريـة républicanisme الإيطالية، التقاليـد البلديـة من العصر الوسيط، الإنسانية humanisme.

نشـير هنـا في البدايـة إلى ملاحظـة هامـة. في العـادة نقـول أن الأفكـار الديمقراطيـة و الليبراليـة هـي "حديثـة". بالتأكيـد، لـديها تعبيراتها المذهبية doctrinal الكاملة في العصر الحديث والمعاصر. مع ذلك، إنها لم تظهر هكذا بضربة واحدة أو بشكل مفاجئ بعد "ظلام" العصـور الوسـطى. فمنـذ العصـور القديمـة وحتـى العصـور الديمقراطيـة الليبراليـة الحديثـة مـرورا بالعصـور الوسـطى، هنـاك الكـثير مـن هـذه الأفكـار. "الثورة البابوية" في القـرن الحـادي عشـر و الثالـث عشـر وجـدت العديـد مـن الأفكـار القادمـة مـن العصـور القديمـة وفكـرت بهـا ضـمن معنـى التبشـيرية messianisme المسـيحية والـتي دعـت إلى التقـدم الاجتماعي والفكري. مع الإشارة هنا إلى القطيعة التي حصلت مع هذه الأفكـار علـى مـع نظريـات ميكيـافلي و هـوبز. سـنرى مباشـرة عمليـة الانتقال من "التصالحية" القروسطية إلى الدستورية الحديثة، بمعنـى آخـر من "Gerson إلى Grotius" [1] ومن "Constance إلى 1688" [2].

---

(1) هذا التعبير "من Gerson إلى Grotius"، يظهر في الواقع ضمن عنوان لكتاب John V. Figgis ·Studies of Political Thought from Gerson to "Grotius" لندن، 1907. أما "Gerson" (1363 ـ 1405) فهو واحد من أهم المنظرين "للتصالحية"، و "Grotius" (1583 ـ1645) فهو من الكتاب الهولنديين الأوائل الذين أسسوا لنظرية القانون الطبيعي المتعارض مع الدولة كما سنرى ذلك في مراحل متقدمة من الكتاب.

(2) "Constance": هـو مجلـس استشـاري (1414 ـ 1418)، ثبـت الأفكـار التصالحية. و عام "1688": هو تاريخ الثورة الإنكليزية الثانية التي أدت لإيجاد أو تأسيس نظام دستوري.

أولا ـ مثابرة التقاليد القروسطية.

رأينا في السابق ومنذ تجديد دراسة القانون الروماني في القرنين الحادي عشر و الثالث عشر، وخاصة بعد انفصال الدول الأوربية عن الإقطاعية لتصبح أكثر قوة ومركزية، العديد من القانونيين حاولوا تبرير هذا التطور إلى الحكم المطلق. ولكن بعض القانونيين في المقابل عرضوا هذا الصعود للاستبداد مبينين الجوانب الديمقراطية و الجمهورية في نفس القانون الروماني، أي على العكس من مبرري الاستبداد. حصل في هذه الفترة نوع من المناظرة بين "اللاهوتيين" أنفسهم، هؤلاء يبحثون لتعميق الاستبداد، والآخرون يشيرون على التقاليد "الديمقراطية" للكنيسة حتى تشكيل ما يمكن اعتباره المذهب الديمقراطي الأول أو "التصالحية". وكما فعلنا في الإشارة على الأفكار العريضة والكبرى لمذهب الحكم المطلق الاستبدادي، سوف نشير هنا إلى أهم أفكار المشرعين والمدرسيين الكنسيين القروسطيين الذين دعوا للتعددية وظهروا فيما بعد في ثوب الدستوريين constitutionalistes في القرن السادس عشر.

1- التفسيرات القروسطية غير الاستبدادية للقوانين الرومانية والكنسية.

العديد من المشرعين والكنسيين عارضوا مفهوم "السلطة المطلقة" من خلال ما وجدوه في القانون المدني، ثم قالوا جملتهم الشهيرة " ما يتعلق بالجميع يجب أن الجميع موافق عليه".

أ ـ " بارتول" Bartole و الحكم أو السيادة الشعبية.

في القرن الرابع عشر، قدم بارتول (1313 ـ1347) تفسيره لما كان يسمى قانون " lex regia"، وهو في الواقع القانون القديم الذي تم التصويت عليه من قبل "الجمعيات المشيخية الناخبة" وكانت موجودة في

العصر الروماني، و ينص على منح الهيئات القضائية الجمهورية دورا كبيرا في اختيار الإمبراطور.

يؤكد بارتول أن الإمبراطور الأول كان دائما يقول أنه حصل على سلطته من هذا القانون. والقانون يعني أيضا أن الشعب لا يقوم سوى بتوكيل ممارسة الحكم أو السيادة لشخص أو جسم منتخب، وأن السيادة نفسه بقيت داخل الشعب. بارتول وفي سياق البحث عن استقلال بعض المدن الإيطالية الشمالية عن الإمبراطورية، ساند التفسير الذي يقول بأن هذه المدن حصلت على استقلالها عن الإمبراطورية وفق القانون المسمى lex regia الذي ينص على أن السيادة الأصلية تعود للشعب، وأن هذه المدن عادة وحصلت على "أميرها الخاص" sibi princeps.

ب ـ " غيرسون" Gerson والتصالحية.

بعد ذلك وجد وضمن سياق الانفصال الكبير عن الكنيسة الرومانية Grand Schisme (1378_1417)، بروز الأفكار التصالحية، حيث اللاهوتيين و المدرسيين الكنسيين، Pierre d'Ailly, Francisco Zabarella, Jean Gerson , Nicolas de Tudeschis , Nicolas de Cuse، لعبوا الأدوار الأولى في هذا الموضوع. الأطروحة التصالحية الأساسية كانت ترى أن "المجمع الديني" concile هو أعلى من البابا نفسه. إذا هي أطروحة "ديمقراطية". "غيرسون" أسس لهذا الموقف ،لاسيما، على الاعتبار التالي: في الكنيسة كما في الدولة، السلطة العليا تعود للمجلس التمثيلي لكل الأعضاء. حيث لا يستطيع أي زعيم حتى ولو كان في تعريفه بأنه "أكبر من الآخرين" أن يكون "أكبر من الجماعة".

2.إعادة التأكيد على الأفكار التصالحية.

في بداية القرن السادس عشر، هذه الأفكار حول مصدر السلطة عادت بقوة وتم الإصرار عليها من قبل عالمين من جامعة السوربون في باريس، الاسكتلندي John Mair [1] و تلميذه الفرنسي Jacques Almain [2]. أكد كلاهما أن السلطة السياسة وجدت من خلال الشعب وتبقى للشعب. اللاهوتي الاسكتلندي يقبل بأطروحة "غيرسون" القائلة بان سلطة آدم هي سلطة أبوي وليست سياسية. ثم أسس لفكرة لم تأتي من قبله ووفقها أن السلطة السياسية تشكلت من خلال البشر الذين هم قدموا الزعماء، مستخدمين العقل الذي أعطاهم إياه الله. هذه الفكرة سيتم تطويرها فيما بعد من قبل المدارس الفلسفية لتصبح القاعدة الأساسية للأفكار السياسية لكل الفكر السياسي الحديث، أفكار "حالة الطبيعة" و " العقد الاجتماعي". أيضا مع الاسكتلندي وتلميذه الفرنسي جاء القول بشكل أكثر راديكالية من "غيرسون"، ففي نظرهما وبما أن السيادة للشعب، فإن أية حكومة لا تحكم بشكل صحيح يجب إسقاطها.

ثانيا - في أصل المذاهب الليبرالية:

المدرسة الفلسفية الثانية، و مدرسة "سلامونك" Salamanque.

---

(1) ولد في عام 1468 وتوفي في عام 1550. حصل على دبلوم في علم اللاهوت من جامعة السوربون في عام 1506. علم فيها حتى عام 1518،حيث عاد إلى اسكتلندا للتعليم في غلاسكو.

(2) (1480ـــ1515). دكتور في علم اللاهوت. رد على العديد من الأطروحات التي كانت ضد التصالحية.

في القرن السادس عشر، نرى تفتح بذور المذاهب الديمقراطية والليبرالية في البلدان الأوربية الأخرى. نبدأ بدراسة تكون المذاهب "الليبرالية": فالعنصر الفكري الأساسي فيها هو ولادة "التومائية" Thomisme نسبة إلى توما الأكويني ،بداية في باريس ومن ثم في إسبانيا. في باريس، وفي بداية القرن السادس عشر، واحد من تلاميذ John Mair، وهو Pierre Crockaert (1450-1514) سينفصل عنه وعن الحياة الحديثة من اجل الدخول إلى مدرسة Saint-Jacques. مع بداية عام 1509، سيختار ككتاب أساسي لتعلمه اللاهوت كتاب somme théologique لمؤلفه "توما الأكويني" بدلا من الكتاب التقليدي "الحكمة أو الحكم" لمؤلفه Pierre Lombard. هذا التحول سيكون ولادة جديدة وكبيرة "للتومائية" في القرن السادس عشر.

خلال أربع فقرات متتالية سنقدم الكتّاب الأساسيين لهذا التيار، ثم نتحدث عن النقاط المشتركة في منهجهم، وبعد ذلك أطروحاتهم السياسية، وأخيرا أطروحاتهم الاقتصادية.

1. الكتّاب.

مع قدوم التيار "الإنساني"، المدارس الفلسفية، أو الفكر التقليدي للجامعات في العصر الوسيط، أصبح مهملا. في البلدان المعادية للإصلاح وبشكل خاص في إسبانيا، عرفت هذه الأخيرة في القرن السادس عشر آخر تجديد يمكن أن نقول عنه مهما. وهذا في الواقع ما ندعوه "المدارس الفلسفية الثانية". وما سنتحدث عنه في هذه الفقرة هو أهم الكتاب التي عرفتهم هذه المدارس. الكثير منهم كان بروفسورا في المكان الذي أنهى فيه دراسته، أي في جامعة "سلامونك"

Salamanque، الأولى في إسبانيا واهم المراكز الثقافية الأوربية، لذلك نحن نقول " مدرسة سلامونك".

أ - " فيتوريا" Vitoria.

من المحتمل أنه ولد في عام 1492 وتوفي في عام 1546، فرانسيسكو فيتوريا درس في مدرسة "سان جاك" في باريس عام 1509.أصبح أستاذا في جامعة السوربون عام 1523. بعد ثلاثة سنين سمي أستاذا في جامعة "سلامونك" بفضل ما يمتلكه من مهارات تعليمية، وحيث سيعلم فيها حتى وفاته. في هذه الجامعة ستربى على يديه أفضل التلاميذ ومن بينهم Domingo de Soto. اتخذ من كتب "سان توماس الأكويني" قاعد لتعليم اللاهوت. ساند "فيتوريا" فكرة السلطة غير المباشرة للبابوية على السلطة الزمنية للملوك مع الحق في تصحيح أخطاء الملوك إذا هددوا بشكل كبير الغايات الروحية (وفي الحقيقة هذه أطروحة لتوماس الأكويني). اهتم أيضا بالفكر الاقتصادي وبقضايا تتعلق بالعملة أو النقد.

ب - " دو سوتو" De Soto. (1449، 1560).

تلميذ عند "فيتوريا" في جامعة السوربون ومن ثم جامعة "سلامونك". أيضا قام بالتدريس في الجامعة الإسبانية حتى وفاته باستثناء بعض السنوات التي قضاها كعالم للاهوت في "مجلس الثلاثين" حيث كان له تأثير كبير. ألف عشر كتب حول العدالة والقانون، ولعب دورا أساسيا في تكوين مذهب "حالة الطبيعة" و "العقد الاجتماعي". في أواسط هذه القرن، السادس عشر، تم تأسيس "اليسوعيين"(سموا أنفسهم جماعة المسيح، تأسست الجماعة في عام 1540 من قبل " سان إيناك لويال")، أصبحت منافسة بشكل قوي لمدرسة باريس و إسبانيا

"سـلامونك" وفي إيطاليـا أيضـا. اسـتطاعت أيضـا الـدخول بقـوة علـى الجامعات الإسبانية ليكون لها فيها العديد من اللاهوتيين والمفكـرين السياسـيين. أمـا أكـبر "اليسـوعيين" الإيطـاليين فهـم Antonio Possevino (1534-1611)، و الكاردينال Robert Bellarmin (1542-1621)، و أكبر اليسوعيين الأسبان هم Luis de Molina (1535-1600)، Juan de Mariana (1535-1624)، و Francisco Suarez (1548-1617).

ت - "بيلارمين" Bellarmin.

درّس في Louvain عـام 1570، ثـم في المدرسـة الرومانيـة، و الجامعـة اليسـوعية منـذ عـام 1576. ثم قضـى حياتـه كلها في الدعاية لسلطة رجالة الكنيسـة. عـاد علـى أطروحة "فيتوريا" حول السلطة الغير مباشـرة للباباوات. اعتبر "بيلارمين" كمـا كـان يعتبر في السـابق"سـان تومـاس" أن أصـل السـلطة يعـود إلى الله، ولكـن مـن خـلال وسـيط هـو المجالس الشعبية mediante consensu hominum. إذا لا يوجد أي "حق سماوي" بالمعنى الذي كان سائدا عن منظري الحكم المطلق في فرنسا وإنكلترا، و الذي يضع الملك فوق كل تقييم إنساني.

ث - "ماريانا" Mariana.

درس اللاهوت والفلسفة الإنسـانية في جامعة "Alcalá". عمل مـع "اليسـوعيين" منـذ عـام 1554، ثـم أسـتاذا في Collège Romain عام 1561 ألف الكثير من الكتب و أهمها (Isidore de Séville)، (تـاريخ إسـبانيا، مجموعـة مـن 25 كتابـا نشـرت بـين عـامي 1592 و1598)، أيضـا عمـل علـى القضـايا الاقتصـادية و النقـد، ثـم مسـائل التعلـيم. لديـه فكـر سياسـي غـني جـدا. يعتـبر مـن الورثـة الكبـار

لمدرسة"الأكويني" لكنه أيضا في نفس الوقت ينتمي إلى تقاليد "المدرسة الإنسانية الإراسمية" Erasme، المدرسة التي ظهرت في روتردام على يد الهولندي Erasme (1469_1536) والتي حاولت تعريف "الإنسانية المسيحية بناءا على نقد العهد الجديد"، ولكن مع تذوق لفكر "شيشرون". كان مهتما كثيرا بالأفكار الليبرالية.

ج- "مولينا" **Molina**.

كان تلميذا في جامعة "سلامونك" ثم في " Alcalá". أصبح أستاذا في علم اللاهوت بجامعة Evora البرتغالية عام 1571. ألف عشر كتب حول العدالة والقانون .

ح- " سواريز" **Suarez**.

يعتبر من أهم المفكرين في القرن السادس عشر. ولد في غرناطة، درس القانون الكنسي في جامعة "سلامونك" ثم علم اللاهوت عند "اليسوعيين". قام بالتدريس في العديد من الجامعات و أهمها "سلامونك" الإسبانية، "المدرسة الرومانية"، و في جامعة " Alcalá"، وأخيرا في جامعة coïmbre البرتغالية حيث عين فيها كأستاذ لعلم اللاهوت. يعتبر من أهم منظري الأفكار السياسية في عصره، ومع زميله De Soto يعتبران من أهم مؤسسي مذهب "العقد الاجتماعي"، قام "سواريز" بتجديد أطروحة "الأكويني" حول السيادة الشعبية، لكنه لم يطور نتائجها الديمقراطية.

2- مراجع المدرسة : " التومائية " Thomisme المُجدّدة.

أسس الكتاب الذين تحدثنا عنهم في الأعلى ما يمكن أن يوصف "بالمدرسة" وللإجابة على خصومهم فقد استخدموا وتبنوا نفس

الأفكار الفلسفية واللاهوتية الأساسية التي استخدمها هؤلاء، إنها أفكار توماس الأكويني لكن بصيغة أخرى جديدة.

أ ـ الخصوم المستهدفون.

سيهاجم كتّاب هذه المدرسة ما كان يسمى "باللوثريين" luthériens و أنصار ميكيافلي machiavéliens فيما يتعلق بدور الدولة.فيما يتعلق "باللوثريين": عاد هؤلاء الكتّاب إلى جذور علم اللاهوت "اللوثري"،بمعنى آخر، أي الفكرة القائلة بأن الطبيعية الإنسانية تم تدميرها كليا بعد "سقوط" الإنسان من السماء. رفض هؤلاء في مجلسهم، "مجلس الثلاثون"، هذا الخطأ وعملوا على دحضه. واعتبروا أن في الطبيعة الإنسانية عدالة ضخمة يمكن للبشر أن يتعرفوا عليها. أي أن "أصل السلطة السياسية هو في الطبيعية و ليس في الرعاية الإلهية". هاجم كتّاب المدرسة النظرية اللوثرية في ثلاثة نقاط أساسية :

- رفضوا الفكرة اللوثرية القائمة على رفض التقليد الكنسي.
- حاربوا الفكرة اللوثرية و التي وفقها الكنيسة ليس لها وجود سياسي خاص. "فالمدرسة" ترى في الكنيسة أنها جسم تشريعي مستقل ينتج قانونه الكنسي الخاص بالموازاة مع القانون المدني ولا يخضع له، لأن هذا القانون هو ضروري حتى تستطيع الكنيسة قيادة البشر إلى غايتهم الماورائية.
- رفضوا النظريات الثورية اللوثرية التي تؤكد أن السلطة لحاكم ما ليس فيها أي إجبار في المعتقد. حيث ترى "المدرسة" أنه إذا الحاكم يحكم بالتطابق مع القانون الطبيعي فإنه يجب أن يخضع له، وإذا لم يتقيد بهذا القانون تجب محاربته.

وفيما يتعلق "بالمكيافيليين": انبرى كل من Possevin, Ribadeneyra, Suarez لمهاجمة أتباع أو أنصار مذهب ميكيافلي. فالدولة عند ميكيافلي ليس من شأنها أن تسير وفق العدالة. وهذا يعني أن هناك إنكار بان روح الحكام مضاءة بنور سماوي وطبيعي يأتي من الله، وأن ميكيافلي لا يرى بان القوانين يجب أن تخضع للعدالة بل للوحدة السياسية.

ب- القواعد الفلسفية و اللاهوتية لإجابات "المدرسة".

رفض هؤلاء الكتّاب ما يمكن تسميته "بالاسمية" nominalisme (مذهب فلسفي لا يقر بوجود الكليات أو المفاهيم المجردة بل هي أسماء فقط) و "الشكوكية" scepticisme (التي تشك في معظم المفاهيم الدينية وخاصة ما يتعلق بالآخرة وروح الإنسان) عند "أوكهام"، رفضوا هذه الفلسفات وقالوا عنها بأنها ليست إلا مصدرا من مصادر الهرطقة والبدع اللوثرية. يعتقد كتّاب "المدرسة" أن الإنسان يمكن أن يبني نظاما سياسيا على العقل، لأنهم، ويعودون هنا من الحياة الحديثة إلى القديمة، يجدون فكرة توماس الأكويني، والتي وفقها العالم هو موضوعيا يسير وفق تراتبية من القوانين، يمكن إتباعها بواسطة العقل. والهدف من القوانين الإنسانية هو ببساطة إعطاء قوة داخل العالم الخارجي in foro externo لقانون سام والذي كل إنسان يعرف من خلال ضميره الأخلاقي في العالم الداخلي in foro interno.

بالتأكيد هناك مشكلة نوعية إذا كان الهدف قيام فلسفة مسيحية للقانون الطبيعي، ومعارضو الإصلاح من "المدرسة" لا يستطيعون، في مواجهة الإيمان البروتستانتي، تجاهل هذه المشكلة والاصطفاف بشكل كامل حول "المذهب الطبيعي" للفلاسفة والقائل أن

الطبيعة هي المبدأ الأول في الكون، وحول القانونيين الإغريق و الرومان. في هذه الحالة، عالم القدماء هو خالد، والعالم المسيحي هو مخلوق. القانون الطبيعي في النتيجة ليس جوهرا في ذاته أو من خلال ذاته، ولكنه ينتج كما هو ظاهر عن إرادة الخالق الذي هو الله.

في هذه الحالة كان لا بد من "طريق وسط"، بين الواقعيين réalistes و الاسميين nominalistes، المفكرون مثل Grégoire و Rimini اعتقدوا أن القانون الطبيعي كان موضوعيا ويمكن اتبعه بالعقل، والمفكرون مثل Ockham و تلامذته Mair و Almain اعتقدوا أنه ليس إلا إرادة الله. وفي الواقع القانون هو كليهما، إنه في النفس الوقت "دليل"، وأيضا "إجباري" نابع من إرادة الله.الفلسفة السياسية البروتستانتية فضلت الجانب الثاني. أما عند "اللوثرية" العادلة التي أتى بها الإنجيل هي تجديد مطلق مقارنة بالقانون الطبيعي. نستطيع الآن الدخول في أطروحات"المدرسة" الخاصة وللكتّاب الذين عرفناه قبل قليل. هذه الأطروحات كان لديها أهمية خاصة في تكوين وانبثاق النظريات الدستورية الحديثة، وعلى الصعيد السياسي أدت لظهور مذهب "العقد الاجتماعي"، أما على الصعيد الاقتصادي فقدت أسست لظهور وتفوق الحرية على قسرية أو إجبار الدولة.

3 ـ الأطروحات السياسية.

أ ـ قانون الهنود.

الغزو الإسباني للقارة الأمريكية "العالم الجديد" على أعمال رهيبة واغتصاب لحقوق السكان الأصليين وكثيرا ما أدى هذا الغزو لارتكاب مجازر مرعبة.المبشرون الأسبان انتقدوا هذه الأعمال بشدة وكان على رأس المنتقدين Antoine de Montesino،

وBartolomé de Las Casas. ولكن العديد من الكتاب الأسبان ساندوا الفكرة القائلة بأن الهنود هم من العبيد ويجب تحويلهم على الإنجيلية. برروا ذلك بالقول لو أن الهنود من المسيحيين ويريد الله حمايتهم لما وضعهم في هذه الأرض البعيدة. بمعنى آخر نحن لن نكون أرحم من الله نفسه مع هؤلاء الهنود.

"فيتوريا" افترض أن الهنود هم على الأقل بشر ولهم حقوق طبيعية يملكها كل إنسان، وكونهم شعبا فيحق لهم كل ما يحق للشعوب الأخرى. وأكد أنهم جزء لا يتجزأ من العالم.(من كتاب، فيتوريا، " دروس حول الهنود وحول قانون الحرب"). فالنسبة له الهنود لديهم حقوق شخصية، ولكن جماعية أيضا. هذا التفكير والمنطق قاده لرفض الأطروحة القائلة بالسلطة الزمنية المباشرة للباباوات والسلطة الشاملة و الكلية للإمبراطور. هنا يستند "فيتوريا" على سان توماس. حيث لا يمكننا تبرير الغزو بحجة نشر تعاليم الإنجيل، وورد هذا المنطق في كتاب سان توماس "تحليل الإيمان"، :"إنه من العبث إجبار شخص على الاعتقاد، كما أننا لا يمكننا تعميد أو تنصير أطفال اليهود أو غير المؤمنين من غير موافقة أهلهم". وهذه الآراء سعى "فيتوريا" لتطبيقها على الهنود.

ب ـ حالة الطبيعة، و تأسيس المجتمعات السياسية "بالتوافق":

خارج الحالة الخاصة للهنود، فإن "المدرسة" تعتقد أن الشعوب يجب أن تحمى بحكومات. هذه الحكومات تقوم بالتوافق بين الشعوب ووفق شروط محددة. من هنا تحدث كتاب "المدرسة" عن الانتقال الكبير من أجل المستقبل من "الحالة الطبيعية" إلى "الحالة المدنية" بواسطة "عقد اجتماعي". كما أشرنا سابقا، هؤلاء رفضوا المقولة اللوثرية

بأن الدولة هي عمل مباشر للعناية الإلهية. ولكن يمكننا الرفض أيضا إذا بينا أن الناس يستطيعون بناء الدولة بأنفسهم كما ترى "المدرسة". حالة الطبيعة بالنسبة لهم هي حالة من الحرية والمساواة وهي حالة اجتماعية منذ البداية. علما أنه في هذه "الحالة" لا يوجد قوانين إيجابية، لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد قانون لكل شيء. في هذا الوقت يطرح سؤالان أساسيان من قبلهم: لماذا البشر يريدون الخروج من حالة من الحرية وفيها جميعه قادرين على العيش؟ وهل الحالة الجديدة التي ستنشأ، ستكون شرعية؟

ت - أسباب الخروج من حالة الطبيعة.

السبب الرئيسي الذي يدعونا للخروج من حالة الطبيعة هو أن هذه الحالة غير دائمة ومؤكدة كما أنها مهددة بخطر الظلم.إذا قرار البشر ترك حريتهم الطبيعية هو ثمرة لحسابات من أجل مصالحهم. إذا سيكون من مصلحتنا القبول بتشكيل مجتمع سياسي من أجل "إنشاء بعض السلطات العامة والتي دورها سيكون الحفاظ على الخير المشترك".

ث - شرعية الحالة الجديدة، "العقد الاجتماعي".

هذه الحالة هي شرعية لأن البشر يعترفون أنها عقلانيا هي مفضلة؛ إنه يشعرون بأن البقاء في الحالة القديمة سيكون مستحيلا أو فيها خسارة لهم. إذا هم يقبلون بأن تكون حريتهم محددة في حالة أن الجميع يقبل بذلك، في هذه الحالة لا أحد سيكون له امتيازات أو أنه سيضحي بأشياء كان يمتلكها في حالة الحرية الطبيعية. إذا هو التوافق بين الجميع الذي سيخلق الدولة. ربما يكون هؤلاء ساندوا الملكيات التي كانت في جنوب القارة الأوروبية ولم يكن لهم مواقف ديمقراطية،

ولكن بالمقابل وضعوا بشكل واضح الحقوق الطبيعية للإنسان التي تخلق معه وليس من حق أية سلطة دنيوية أن تجعلهم يتخلون عنها، وأنه لا بد من وجود آليات دستورية يمكنها معاقبة سلطات الدولة في حالة قيام باغتصاب الحقوق الطبيعية للبشر، آليات يمكن دعمها "بسلطات روحية" مستقلة عن الدولة. في كل الأحوال هؤلاء الكتاب ومدرستهم لعبوا دورا كبيرا في نشؤ وتكون الليبرالية.

4.الأطروحات الاقتصادية.

كتّاب مدرسة "سلامونك" كان لديهم أيضا مساهمات هامة على الصعيد الاقتصادي كانت مهمة جدا في إنشاء المذاهب الليبرالية المستقبلية. دعوا إلى حماية الملكية الخاصة، وعلى هذه القاعدة رأوا أن السوق الحرة هي شرعية. الكتّاب ذهبوا بعيدا في موضوع الحرية الاقتصادية حتى أنهم تجاوزا سان توماس.تحدث كتّاب مدرسة "سلامونك" عن الآليات الطبيعية والعفوية للسوق وهذا ما سمح لهم بوضع نظريات اقتصادية متقدمة. بداية مع "النظرية الكمية للعملة" والتي وضعها Azpilcuetaثم وضع المدرسيون الأسبان نظرية عن "معدلات التبدل" ووفقها القيمة المتعلقة بالعملة هي محددة من خلال تساوي القوى الشرائية"، أيضا نظرية حول القرض مع الفائدة [1]- يمكننا القول إذا بأن الأطروحات الليبرالية هي "حديثة" ولكن هي ناتج عمل بدأ منذ القرون الوسطى، لاسيما مع مدرسة سان توماس الذي دمج مع علم

---

(1) Marjorie Grice – HUTCHINSON, « The School of Salamanca : Reading in Spanich Monetary Theory 1544-1605, (1950); early Economic Thought in Spain: 1177-1740, (1978); Economic Thought in Spain, selected essays edited with an introduction by Laurence S. Moss and Christopher K. Ryan, Edward Elgar, Aldershot, Vermont, 1993.

اللاهـوت عنـد "شيشـرون" ومـع القـانون الرومـاني والفلسـفة اليونانيـة في الطبيعة، معان للحرية و للملكيـة. التوماسـيون اسـتحقوا إعـادة تشـكيل هـذه القضـايا في مواجهـة التعصـب الكـامن في "الأوغسـتانتية الجديـدة" البروتسـتانتية وضـد أتبـاع الحكـم المطلـق الاسـتبدادي المدعين "بـالإرادة الخالصة" الإنسانية التي تتجاوز العقل وقوانين الطبيعة.

ثالثا ـ في أصول المذاهب الديمقراطية.

إن الأفكـار السياسـية الأولى عنـد "لـوثر" و"كـالفن" ذهبـت في اتجـاه مسـاندة الحكـم المطلـق مـع ذلك، وبسـبب الصـراعات مـع القـوى الكـاثوليكيـة، هـذه الأفكـار تحولـت باتجـاه "حـق المقاومـة" وفي النهايـة أصـبحت نظريـة حقيقيـة "للثـورة"، نظريـة تطـورت في إنكلـترا مـع علـم اللاهـوت "الميثـاقي أو التعاهـدي" ولتلاقـي نجاحهـا الأول في اسـكتلندا. فيما بعد، هذه "الثورية" الراديكالية سـوف تصـبح أكثـر هـدوءا وتعقـلا وأقل "تعصبا" لتعطي مكانا لظهور النظريات الدستورية والتي تم وضـعها ضمن سياق "الحروب الدينية" التي استمرت من 1562 إلى 1598.

أ ـ راديكاليـة "اللوثريـة" و "الكالفينيـة"، في إنكلتـرا واسكتلندا.

منـذ عـام 1529، اللوثريـون كـان علـيهم وضـع أطروحـاتهم الاستبدادية في المساءلة وإيجاد حجج لصالح مقاومة السلطات القائمة. في هذه الفترة أصبحت الأفكار الثورية عند البروتستانت أكثر راديكالية. وبعيدا عن تفاصيل الحياة السياسية التي كانت قائمة، نستطيع إيجاز الأطروحات الأساسية الأربعة التي وضعها البروتستانت.

1. الدلائل التي استندت على القانون الخاص.

برر العديد من اللوثريين المقاومة المسلحة بالاستناد على القانون الخاص والذي تم تفسيره من قبل القانونيين الكنسيين: يمكننا المقاومة باستخدام القوة ضد قاض حكم وفق إجراءات غير قانونية أو ظالمة، لأنه لم يعد قاضيا بل أصبح شخصا عاديا أو خاصا.

2. نظرية "الهيئات القضائية الدنيا".

لوثريون آخرون غير راضين عن الاستناد على القانون الروماني - الكنسي، بحثوا عن حجج في الأناجيل. فقد رأوا من خلال بحثهم أن "سان بول" أمر بإطاعة "الهيئات القضائية" من غير تحديد إن كان المقصود بذلك هيئات قضائية "عليا" أو أخرى "دنيا". ضمن هذه الحالة فإن هؤلاء و الآخرين "هم مأمورون" من الله" والذي أعطاهم سلطاتهم لهدف محدد "العيش والحكم وفق إرادة الله في كل شيء". بعد ذلك، إذا سلطة عليا ما سخرت من واجبها، فإن الهيئات القضائية الدنيا تستطيع تغييرها، وفي حالات أخرى يمكنها استخدام القوة المسلحة.

3. نظرية "الحاكم الإسبرطي".

"كالفن Calvin"، وفي الطبعة اللاتينية لكتابه "تأسيس الدين المسيحي" الصادر في عام 1559، تحدث عن "الهيئات القضائية الشعبية" وليست الدنيا والتي يتم تأسيسها لكسر إرادة الملوك، وقد أخذ بشكل واضح عن حكام إسبرطة اليونان. يريد "كالفن" الحديث عن القضاة المنتخبين، وفي هذه الحالة يصبح الشعب لديه أو يقوم بدور ما.

4. نظرية "المتعاهد".

في الجزء الثاني من كتاب "تأسيس الدين المسيحي"، وضّح Calvin أطروحة وجود دائم "لمعاهدة" أو "تحالف" وقد ترجمه الإنكليز بمفردة "covenant" بين الله والإنسان. حيث كل مواطن هو شخصيا مسؤول عن احترام القوانين الإلهية في المجتمع الذي يعيش فيه. هذه الفكرة يمكننا مقارنتها بشكل واضح مع الفكرة الإنجيلية "الكلاسيكية القائلة بتفوق وسمو السلطة الروحية على السلطة الزمنية، لكن هذه السلطة الزمنية تغنيها وتجددها، لأنه من الآن فصاعدا، أصل "الروح" التي تحكم على الحالة أو الوضع وتتصرف في هذا العالم ليس نهائيا محصورا في نبي أو رجل دين، ولكن الضمير الفردي والمواطن العادي أيضا.

ب - "الهوغونية" الفرنسية.

الأفكار البروتستانتية ما قبل ديمقراطية سوف تتأكد فيما بعد مع ما يسمى huguenots français أي "البروتستانتي الفرنسي"، والهوغونيةHuguenotisme هي التمسك بالبروتستانتية الفرنسية.هذه البروتستانتية لحقت بها تحولات كبيرة كما سنرى. فالسياق الإيديولوجي والسياسي الفرنسي يشكل تحليلا نوعيا أو خصوصيا لهذه البروتستانتية.

1 - خصوصية السياق الفرنسي.

- وجد في فرنسا، لاسيما من خلال تيار "الإنسانية القانونية" ومدرسة "Bourges"، كل المواد الفكرية الضرورية لبناء قانون دستوري "علماني" يذهب في اتجاه ملكية تشاركية.

- "الهوغونية" الفرنسية لم تستطع الحصول على تصلب الإنكليز و الاسكتلنديين بسبب الحالة الحرجة التي كانت تمر بها ، خاصة أنها كانت أقلية بالنسبة لعدد السكان الكلي. مما دفعها بالمطالبة فقط بحق الوجود ، بالتوازي مع وجود الكاثوليكية.
- منذ سنوات سابقة على هذه الأحداث، "الإنسانيون" كانوا قد أكد وجود الحقوق و عدم القدر على اغتصاب العقائد.

ضمن هذا السياق الخاص جدا ، البروتستانتيون الفرنسيون كان عليهم تشكيل نظرية سياسية تكون من طبيعة إرادتهم، ليست فقط مساندة إخوانهم في الدين أو العقيدة، ولكن، إذا أمكن، مساندة الكاثوليكية الغاضبة من الحكم المطلق القائم وخاصة من قبل كبار النبلاء[1].

2. مؤلفات البروتستانتية "الهوغونية" الفرنسية.

صدرت مجموعة من الكتب الغنية جدا عن البروتستانتية الفرنسية يمكن أن نذكر أهمها:

Le Réveille –Matin des Français et de leurs voisins, (1573-1574).

- " منبه الفرنسيين و جيرانهم"، تأليف، Eusèbe Philadelphe.

---

(1) انظر، فرنسوا هوتمان، " التخبط الفرنسي"، صادر بالفرنسية، مجموعة من الأعمال الفرنسية تمت مراجعتها من قبل Christiane Frémont، وصدر عن دار نشر Fayard، باريس 1991. انظر أيضا، تيودور بيز،" قانون القضاة"بالفرنسية، نشر وتعقيب Robert M. Kingdon، أيضا في نفس الكتاب: انظر بحث "كلاسيكيات الفكر السياسي"، صادر بالفرنسية، جنيف، مكتبة Droz، 1970.

- Vindiciae contra Tyrannos.

- " القـوة الشـرعية للأمـير علـى شـعبه، وللشـعب علـى الأمـير، تأليف، Etienne Junius.

في كل هـذه الكتب، كـان الهدف هـو تأسيس "قـانون إلهي للتمرد" ضد ملك فرنسا. البروتستانتيون عادوا إلى إعطاء نظريات القرون الوسطى حول سمو المجتمع والقانون قوة جديدة، ثم عودة الحديث عن الواجبات المتبادلة بين الشعب والملك، وعن شرعية المقاومة ضد الطغيان.

من أجل اختتام هـذه الفقـرة نعـود إلى الأطروحـات الأربعـة التي قدمتها البروتستانتية ضد الحكم المطلق الاستبدادي، لنقول أنه مـن بـين هذه الأطروحات فقـط علـم لاهـوت "المتعاهـد" covenant هـو عنصـر لـه خصوصية أو مرجعية إنجيلية. أمـا الثلاث الباقية فهي اسـتعارت بشـكل مباشـر أو غير مباشـر، مـن القـانون المـدني أو الكنسـي الـذي كـان في القرون الوسطى. وكأن البروتستانت انتهوا بالالتفاف على أو الاتجـاه إلى الفكـرة الـتي وضعها "سـان بـول" و" سـان أوغسـتان" الـتي تقـول أن الله أخضع الإنسان لسلطة غير عادلة بسبب خطاياه ، ثم عـاد البروتسـتانت لاكتشاف أهمية الأطروحات الكلاسيكية حول "المواطنيـة" civisme القديمـة الـتي تم تجدبـدها مـن قبـل المـدارس الفلسـفية قبـل إعـادة الاكتشاف البروتستانتي الفرنسي لها. وهذا يؤكد مـا ذكـر سـابقا بـأن البروتسـتانتيين وجـدوا أفكـار مشـابهة علـى قواعـد تشـبه القواعـد الفكريـة لخصومهم،وخاصـة مـن المـدارس الفلسـفية أو مدرسـة "سلامونك"،وقد ترافق ظهور وتطور الأفكار البروتستانتية الفرنسية مع نفس الفترة التي وجدت فيها هذه المدارس في إيطاليا وأسبانيا.نذكر هنا

أن الحروب الدينية قسمت أوربا إلى نصفين، ولكن هذه الحروب ستؤدي بدورها إلى ولادة النظريات السياسية الحديثة.

رابعا ـ الفكر السياسي للثورة الإنكليزية الأولى.

في إنكلترا القرن السابع عشر، والتي ورثت من جميع تأسيس المذاهب الفكرية السياسية التي درست سابقا، تم إغناء التقاليد الديمقراطية والليبرالية بشكل كبير. كل هذه الأفكار تم وجودها ضمن سياق دار بين ثورتين إنكليزيتين، فمن الضروري هنا تقديم الروح التي كانت سائدة في تلك اللحظات.

أ ـ النطاق التاريخي للثورة الإنكليزية الأولى وإعادة بناء البروتستانتية.

نعود هنا إلى فترة حكم "إليزابيث الأولى"، حيث في هذا العصر تم تشكل القوى السياسية والتي ستتواجه خلال قرن الثورات الإنكليزية[1]. إليزابيث جاءت على العرش في عام 1558 بعد الكاثوليكية "ماري تيودور" والتي اضطهدت البروتستانت لفترة طويلة. إليزابيث هي ابنة " آن بولين"، ولن تصبح ملكة قبل القطيعة التي أنجزها "هنري الثامن" مع روما؛ إذا يمكننا فهم أن هذه الملكة رغبت بالعودة إلى البروتستانتية. ولكن كان لديها مشاعر دينية معتدلة وقابل تحديات مع المتطرفين ومن بينهم "جون كنوكس". من هنا ستقوم سياسة دقيقة

---

(1) يمكن العودة هنا ومن أجل قراءة تاريخ بريطانيا بشكل أوسع إلى : رولان ماركس،"تاريخ بريطانيا العظمى"،باريس دار نشر Armand Colin، 1980، و لنفس الكاتب " إنكلترا الثورات"، نفس دار النشر، 1971. انظر أيضا، Barry Coward , and Chris Durston «The English revolution», London, 1997.

بقيادة قيام كنيسة أنكليكانية anglicane قوية. لكن العديد من البروتستانت الإنكليز لن يقبلوا بالصيغة التي تقدمت بها إليزابيث ومستشاروها.

1. المتزمتون الصارمون Puritains.

رفض هؤلاء الكنيسة الأنكليكانية، إما لأنهم وجدوا فيها القرب من الكاثوليكية من ناحية المظهر (الألبسة على سبيل المثال)، أو لأسباب تتعلق بالعقيدة. لم يكونوا منظمين في البداية، لكنهم سيصبحون كذلك خاصة أنهم كانوا لاجئين في سويسرا وألمانيا، حيث نضجت مذاهبهم من خلال احتكاكها بالحركات البروتستانتية الراديكالية. مع بداية عام 1572، السلطة الملكية أصبحت أكثر تشددا. الجامعات و المطابع أصبحت تحت الرقابة، الطبقة الكهنوتية تمت تنقيتها من خلال تأسيس محكمة خاصة، اللجنة العليا أصبحت مؤسسة من اثني عشر كاهنا. وفي نهاية حكم الملكة كانت الجماعات المتزمتة قد أصبحت ضعيفة.

2. البرلمان.

منذ قدوم عائلة Tudors في عام 1485، حدث تطور في الملكية الإنكليزية باتجاه الحكم المطلق الاستبدادي. حيث وضع الملك بيده جميع السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية. مع ذلك، وعلى العكس مما كان يجري في فرنسا في نفس الوقت، النظام الإنكليزي أبقى البرلمان. هذا البرلمان كان يجتمع بشكل مستمر منذ عام 1529. وأثناء حكم إليزابيث، عشر برلمانات اجتمعت في 13 جلسة وكان الملوك يسيطرون بالكامل على مجلس اللوردات، وكان لديهم القدرة أيضا على معارضة جميع قرارات المجالس.

3. تصاعد الصراع بين الملك، البرلمان والمتزمتين مع حكم "جاك الأول" و"شارل الأول".

وصل "جاك الأول" على العرش في عام 1603 ليؤسس بعد عائلة Tudors ، العائلة المالكة "ستيوارت" Stuarts. خلفه ولده "شارل الأول" في عام 1625 وباعتبار الاثنين عمدا لتعزيز الحكم المطلق للملوك فقد اصطدما مع البرلمان من جهة، ومن جهة أخرى وباعتبارهما زعيمين للكنيسة الأنكليكانية فقد اصطدما مع المتزمتين Puritains. لم يتردد الملكان في استخدام جميع الوسائل القمعية ضد معارضيهما. امتد الصراع من "جاك الأول" على خلفه " شارل الأول". حيث رفض الملك "عريضة الحقوق" في عام 1628 وبضغط من Edward Cock. وقد كانت هذه العريضة أول نص دستوري يهدف لضمان الحريات الفردية ضد التعسف، منذ عام 1215. ضمت العريضة خمسة إلغاءات: إنهاء التوقيف التعسفي، كل المعتقلين لهم ضمانات قانونية، أي معتقل بطريقة غير قانونية يجب أن يحرر فورا، التاج أو الملك عليه أن يرفض كل ضريبة تفرض على الناس ولم يقرها البرلمان والشعب ليس مسؤولا عن إيواء مشردي الحرب[1]. في عام 1629 أمر "شارل الأول" بإلقاء القبض على المسؤولين الأساسيين عن "العريضة أو البيان". ثم حكم خلال أحد عشر عاما ولم يدعو البرلمان للانعقاد ولا مرة واحدة، وهذا ما يسميه الإنكليز "دكتاتورية السنوات الإحدى عشرة"، أي الحكم المطلق الاستبدادي على الطريقة الفرنسية. لكن الإنكليز سيقاومون هذه النظام بشجاعة ونجاح أكبر من جيرانهم الفرنسيين.

---

(1) من نص كتبه David Wootton تحت عنوان " Divine Right and Democracy"، الصفحة 168_171.

هـذه المعارضـة السياسـية تغـذت عمليـا مـن المعارضـة الدينيـة. الملوك في إنكلترا هـم زعمـاء الكنيسـة الأنكليكانيـة، والتي تحتفظ بقدرة دعمها الخارجي للكاثوليكية. أكثر من ذلك، مع الملك "شارل الأول"، هذه الكنيسة أصبحت "أرمنيوسية" نسبة إلى العقيدة اللاهوتية التي أسسها Arminius. هذه العقيدة لها مواقف دوغمائية متصلبة حول قدر الإنسان، وأيضا دعت للاعتراف من جديد بشرعية دور رجال الدين وبالعديد من الطقوس الكاثوليكية، وهذا التطور أخاف الإنكليز إلى تحول بلادهم من جديد إلى "الأنكلو ـ كاثوليكية"، مما قاد في النهاية على صب الزيت على النار فكانت ثورة عام 1638.

ب ـ الثورة.

في هذا التاريخ عرفت اسكتلندا انتفاضة ضد الأنكليكانية وقام بها "الكالفينيون" Presbytériens، وهم كما نعرف ضد سلطة رجال الدين أو الأساقفة.هذه المرة اضطر الملك على دعوة البرلمان للانعقاد وذلك من أجل فرض الضرائب بطريقة تجهض الانتفاضة. اجتمع البرلمان بتاريخ 13 نيسان 1640، لكن الأحداث جرت بطريقة تراجيدية نذكر هنا أهم السيناريوهات التي تجلت عنها:

ـ البرلمان يشطب أدوات الاستبدادية والحكم المطلق (اللجنة "الدستورية" العليا، المحاكم الاستثنائية، والمحاكم الاستثنائية الكنسية). ثم أوقف وزراء "شارل الأول"، الذي لم يستطع أن يفعل شيئا.

ـ في كانون الثاني 1641، البرلمان يصوت على بيان و على " إنذار كبير". حيث قام بتجريد الملك من مستشاريه وفرض عليه مستشارين ووزراء جدد. لكن الملك رفض وجرب توقيف الأشخاص الذين اقترحوا نص البيان على البرلمان. بالطبع علاقات القوة ليست من

صالحه في هذه اللحظة، والنتيجة أن هيمن على لندن الميلشيات التي تسكن المدن، فما كان على الملك سوى الهروب.

- بدا سبع سنوات من الحرب الأهلية. البرلمانيون في البداية لم يفكروا نهائيا في القضاء على الملكية، بل محاولة إعادة توازنها. أما الحرب فكانت بين الجيش الملكي وجيش البرلمان المنظم على الطريقة السويدية، فمن المعروف أن الجيش السويدي تم تنظيمه بالكامل على يد الملك "غوستاف الثاني أدولف" بين عامي (1594_1632)، وهذا الجيش كان الطريق الذي سلكه البروتستانت أثناء الحرب الأهلية التي استمرت ثلاثين عاما وكان للجيش السويدي سمعة كبيرة فيها. جيش البرلمان قاده الجنرالان Fairfax و Cromwell.تم تسليم الملك في النهاية إلى الجنرال Cromwell من قبل الاسكتلنديين، ليوضع في السجن عامين متتالين جرب خلالهما التفاوض من غير نتيجة. في النهاية تم إعدامه من قبل "مجلس ضباط الجيش" في 30 كانون الثاني من عام 1649.

- الملكية ومعها غرفة اللوردات في البرلمان تم إلغاؤهما، ثم أنشئ "الكومنولث" أو ما يمكن أن نسميه بشكل قريب "بالجمهورية"، وأنشئ أيضا ما سمي وقتها Free State في 19 أيار من عام 1694.

- خلال أربع سنوات 1694_1653، وجدت حكومة مدنية حكمت البلاد لكنها كانت خاضعة لضباط الجيش.

- في النهاية وفي نيسان من عام 1653، جيش Cromwell أخذ السلطة وأبعد نواب البرلمان، ثم شكّل برلمان "دمية" Barebone's Parliament. ووضع دستورا مكتوبا كأداة لحكم البلاد.أما السلطة فأصبحت مركبة من لورد يحكم الكومنولث

(إنكلترا، اسكتلندا، ايرلندا)، ومن مجلس مؤلف من 26 عضوا، ثم برلمان من 460 نائبا منتخبا باقتراع "دافعي الضرائب" censitaire، ولكن حتى يستطيع أي شخص أن يقترع عليه أن يملك عقارا أو ملكا معينا قيمته على الأقل 2000 جنيها بريطانيا.

ت- القانون غير المكتوب Common law و "الدستور الإنكليزي القديم".

التاريخ الإنكليزي يشكل خصوصية معينة، والتي تبين أن مشكلة الحريات السياسية و القانون المدني تطرح في هذا البلد بشكل مختلف عما هو الحال في القارة الأوربية.

1. النورمانديون و الساكسون.

إنكلترا وقع بين أيدي " غيوم الفاتح أو الغازي" كما كان يلقب، في عام 1066 ثم حكمت بعد ذلك من قبل ورثته من نفس العائلة ومن طبقة محددة من البارونات النورمانديين، هؤلاء اعتبروا من الغرباء، خاصة أنهم حافظوا على الحديث بلغتهم الفرنسية ولمدة قرنين من الزمن. كل ذلك أدى إلى نتيجتين هما:

- الملوك النورمانديون كانوا مجبرين على تغير "قانون العادات" السكسوني و المحاكم الذي تدير هذه القوانين، ولن يستطيعوا أبدا فرض القانون الروماني أو كل ما يتعلق بالمفاهيم الاستبدادية. لم يتدخل التاج أو العرش في وضع القانون إلا بشكل غير مباشر ومن خلال هيئات قضائية تابعة لمحاكمه والتي سميت المحاكم التي تأخذ بالعادات أو القوانين غير المكتوبة Common law[1].

(1) انظر: زينيه دافيد، " le droit anglais"، بالفرنسية، مجموعة من الكتّاب، دار نشر PUF، الطبعة التاسعة، 2001.

ـ بينما عرفت فرنسا عبر زمن طويل مجموعة من الملوك و الذين استطاعوا، خاصة من القرن الثالث عشر، فرض سلطة قوية ومركزية، إلا أن إنكلترا أو الملوك الإنكليز دائما اعتمدوا على مجالس تابعة للخاضعين لحكم الملوك، أي أنها ليست مركزية.

وعندما بدأ الصراع بين الملك والبرلمان في بداية القرن السابع عشر، هذه الخصوصية الإنكليزية ترجمت بوجود معسكرين متواجهين ومتعارضين. من الجانب الملكي، نرى أن الملوك الإنكليز يمسكون بسلطتهم من خلال قانون سموه "قانون الفتح أو السيطرة"، وهذا يعني أنه من العبث الطلب إلى الملوك بتنفيذ "عقد" بين الملك و رعيته هذا العقد الذي لم يوجد أصلا. أما من جانب البرلمانيين، فقد دعوا بشكل دائم وذكروا، كما فعل " إدوارد كوك"، بأن إنكلترا عرفت ما يسمى "الحريات القديمة الأنكلو- سكسونية" ومنذ زمن طويل.

2- Edward Coke.(1634.1552)

درس القانون في كامبردج. عمل محاميا ثم أصبحا رئيسا "لغرفة محاكم قوانين العادات"، وبعد ذلك محاميا للدولة في عهد الملكة إليزابيث والملك "جاك الأول". أصبح نائبا عام 1620 في الوقت الذي صعدت فيه البروتستانتية 1621 و نشرت "عريضة" الحقوق 1628. له العديد من المؤلفات أهمها : Reports (11 جزءا، نشر بين عامي 1600 و 1615)، Institutes of the Laws of England (1628-1644) والذي هدف إلى ربط "قوانين العادات" مع "الدستور القديم". القانون بالنسبة له يضم شكلين: statutes أي قوانين تفرض من قبل السلطة، و common law أي قوانين العادات. هذا الأخير كان الأهم

بالنسبة له حيث ضم القانون المدني والقانون "الدستوري"، أي العلاقة بين السلطة الملكية والبرلمان.

يرى "إدوارد كوك" أنه إذا "قانون العادات" أو غير المكتوب ومعه القانون الدستوري هما متعارضان مع الإرادة السياسية القائمة، فإن هذا لأنهما يحتويان على "حكمة متفوقة وسامية"، إنهما تجسيد للعقل نفسه[1]. طبعا نفهم هنا من "إدوارد كوك" أنه ينتمي إلى براديغم "النظام الطبيعي العفوي" والذي سنتحدث عنه عندما نصل إلى المفكرين الليبراليين. أما بالنسبة "للقانون غير المكتوب" والقانون الدستوري فلا يمكن أيضا تغييرهما أو تحريفهما وفق إرادة الملك. "كوك" لم يتحدث فقط في أطروحاته عن موضوع القانون الخاص، بل أيضا تحدث عن القانون العام، تنظيم السلطات ضمن المملكة الإنكليزية، توزيع السلطات بين الملك واللوردات والمحاكم، بهذا يكون قد وضع جميع المفاهيم الاستبدادية لعائلة Stuarts وبشكل عميق، قيد المساءلة.

3ـ النتائج السياسية لمذهب "الدستور القديم".

في جميع الأحوال، حتى يتم قبول الجوانب الفلسفية و التاريخية لأطروحة "الدستور القديم"، هناك نتائج أساسية تلحق بهذا القبول.

ـ " العقد الأصلي".

يتحدث هنا عن واجبات الملك: الملك يحمي الأرض و الحريات، يحقق العدالة هو ومستشاريه. الناس في القرن السابع عشر فسروا هذا

1- انظر :
George H. sabine and Thomas L. Thorson, « A history of Political Theory », Winston, 1973, p.418.

النص كشهادة ثمينة جدا على واجبات الملكة في السلطة وسموه"العقد الأصلي".

- امتيازات البرلمان.

على قاعدة نصوص "الدستور القديم"، البرلمانيون في عام 1628 استطاعوا معارضة ممارسات العائلات الملكية التي وضعت منذ القرنين الحادي عشر والثاني عشر من قبل عائلتي Tudors وStuarts، مثل الضرائب التي تفرض بالقوة، السجن التعسفي للمعرضين والإيواء الإجباري لضحايا الحرب. أيضا وضعوا قانونين هامين : قانون التمثيل البرلماني لمقاطعات إنكلترا، قانون "غرفة المحاكم" وممارستها للسلطة التشريعية خارج إرادة الملك و اللوردات وتوازيهما في القوة.

ث. المستقلون و دعاة المساواة السياسية Levellers.

خلال سنوات 1640، ظهرت أفكار جديدة مدعومة من قبل مجموعات مستقلة وخاصة من قبل جماعة"المؤيدين للحقوق السياسية". هذه الأفكار أكدت فكرة التسامح والتي تحضر لفصل بين الكنيسة والدولة، وبأكثر بعد وعمق، مبدأ حرية التفكير. "المؤيدون" اقترحوا أفكارا دستورية جديدة أكثر تقدما من المبادئ التي كانت سائدة في دول أخرى آنذاك.

1. أصول النقاشات حول التسامح.

فكرة التسامح تعود إلى العصور القديمة.ثم التأكيد عليها في العصور الوسطى من قبل العديد من المفكرين"المعزولين". مع العهد البروتستانتي الإصلاحي، ظهر موضوع التسامح كأولوية حيث بدأ الحديث في أوربا عن التعددية الدينية. في القرنين الخامس عشر

والسادس عشر، "المذهب الإنساني" شكل قاعدة فكرية للتسامح مع أهم منظريه : Nicolas de Cuse , Marsile Ficin, Pic de la Mirandole, Erasme, Thomas More, Guillaume Postel, La Boétie, Montaigne....، الفكرة الأساسية التي طرحها هؤلاء كانت أن الإنسان يمتلك معرفة ضعيفة، هذه المعرفة تمنعنا من التمزق حول قضايا وأشياء غير مؤكدة. (بالتأكيد هناك مدارس ومذاهب كثيرة حول هذا الموضوع لكن اكتفينا هنا بعرض أهم الأفكار الأولى للتسامح).

2. المشاركة الإنكليزية.

استقبلت إنكلترا هذه الأفكار التي كانت تدور في أوربا وقدمت لها الكثير من الغنى الفكري. دافع الكاثوليك الإنكليز عن فكرة التسامح ومنهم William Allen, Robert Person وقد قتلا كلاهما من قبل البروتستانت. يمكننا تمييز عدة مراحل في الحالة الإنكليزية. مع "الكالفينيين" presbytériens كان هناك نقد لمذهب " érastianisme"، بمعنى نقد للمذهب القائل بأن الأمير يمتلك جدارة أو وضعا خاصا فيما يتعلق بالبوليس الديني الذي وضع أثناء حكم " هنري الثامن، إدوارد السادس، إليزابيث الأولى". الكنيسة إذا يجب أن تكون كليا مستقلة عن الأمير، من هنا جاءت الدعوة لانتخاب ديمقراطي في الكنيسة ابتداءا من القواعد وحتى قمة الهرم. بالنسبة "للكالفينيين" هذه الفكرة كانت أشبه بجريمة دينية كبيرة.

إن موقف "المستقلون" كان أكثر تقدما. حيث هذه المرة الفكرة الدينية نفسها التي تقف وراء العقوبات، أصبحت مكانا للنقد.فبالنسبة "للمستقلين"، الدولة والكنيسة يجب أن يكونان

مجتمعات منفصلة كليا عن بعضها، الدولة لا تستخدم سلطاتها الإلزامية الإجبارية إلا في ميادين خاصة بالحكومة الدنيوية"العلمانية".

مع دعاة "المساواة في الحقوق السياسية" Levellers، كانت أيضا هناك مشاركة كبيرة خاصة مع مؤلفات William Walwyn والتي جاءت تحت العنوان التالي: The comassionate Samartane Liberty of conscience asserted and the separatist vindicated(1644)، قدم فيها أربع دلائل أو مبررات جوهرية :

- لا أحد يستطيع أن يسيطر على أفكاره، فالإنسان يعتقد بشكل حقيقي ما يراه كما هو، بالتالي لا نستطيع معاقبة أحدهم لرؤيته لأشياء خارجة عن إرادته.

- يوجد شك قوي في هذه الحياة، فالمضطهِدين يمكن أن يصبحوا مضطهَدين في لحظة معينة من غير أن يدروا.

- كل ما لا يأتي من الإيمان هو خطيئة، إذا المضطهِد (بكسر الهاء) يجبر على ارتكاب الخطيئة، وهو بهذه الحالة يرتكب بدوره الخطيئة.

- إن التماثل لحد الوحدة، وليس التعددية، هو في حد ذاته سبب في الفوضى.

فكرة التسامح انتشرت في هولندا وفي إنكلترا في القرن السابع عشر، ولكنها لم تكن مقبولة من الجميع ونشير هنا إلى أن ممارسة هذه الفكرة بشكل عملي أدت إلى تراكمات لها شيئا فشيئا لاسيما في هولندا وإنكلترا، وفيما تبقى من أوربا كانت الحالة متأخرة جدا مقارنة مع التطور الأنكلو- هولندي في هذا المجال.

ج ـ الأفكار الدستورية عند Levellers.

الفكـر السياسـي عنـد "دعـاة المسـاواة في الحقـوق السياسـية" تجاوز بكثير الحديث فقط عن مفهوم التسامح. هـذه المجموعـة لم تلعب دورا كبيرا في "الثورة" لأنها لم تحاول تنظيم نفسها داخل الجيش في فترة ما بين (1646ـ1649). مع ذلك، مشاركتها الفكرية والإيديولوجية كانت أساسية بل يصفها البعض "بالنبوية" prophétique. إنهم كما يشير اسمهم، يطالبون بالمساواة السياسية ولكن ضمن مفهوم المساواة في الحقوق، وهي ليست مساواة ظرفية.

1ـ سلطة الدولة تقوم بالتوافق أو التعاقد.

يقول أحد منظريهم وهو Liburne، كل سلطة مدنية تمارس "فقـط مـن خـلال المؤسسـة، أو الوثيقـة، بمعنى مـن خـلال اتفـاق وقبـول متبادل وتضمن أمن هؤلاء والآخرين". [1] ويقـول أيضـا أحـد أعضـاء هـذه الجماعـة وهـو Thomas Rainborough: " حقيقـة أعتقـد أن الإنسـان الأكثـر فقـرا في إنكلـترا لديـه رأي في الحياة، تمامـا كمـا الإنسـان الأكثر غنى ومركزا".

2ـ الاقتراع الوطني :

ينـتج مـن هـذا المبـدأ، أن جميـع المـواطنين يجـب أن يسـتطيعوا وبشكل متساو المشاركة في الحياة السياسية من خلال الاقتراع الـوطني الشـامل، وأن البرلمـان يجـب أن يكـون مجلسـا تمثيليـا للمـواطنين الأفـراد وبكل طبقاتهم. هذا المفهوم الثوري بكل معنى الكلمة في ذلك الوقت،

---

(1) انظر Wootton، "Divine Right and Democracy"، مرجع سابق، الصفحة 283ـ285.

اصطدم مع المفاهيم القديمة القروسطية. فمن المعروف تقليدا في إنكلترا أن المملكة هي تنظيم للمصالح الجماعية المستمرة، وللطبقات التي تمتلك أحكاما خاصة بها، وفي الواقع هذه البنية العضوية انعكست على البناء السياسي و المؤسسات السياسية القائمة. لكن مع "دعاة المساواة في الحقوق" الأمر مختلف تماما، فلا أحد يخضع لقانون تم وضعه من غير مشاركته شخصيا أو مشاركة ممثلين له، ويكون هذا من خلال الاقتراع.

3. فكر الدستور المكتوب.

انشغل "دعاة الحقوق" بتوسيع سلطات البرلمان في إنكلترا، أيضا في نفس الوقت وضعوا فكرة حديثة حول "الدستور المكتوب"، هدفها وضع حدود لسلطات الدولة، ثم أو مخطط واضح "لإعلان حقوق الإنسان"، Agreement of the people. هذا الإعلان حدد النقاط التالية: سلطة مختلف مؤسسات الدولة التي هي في حالة إنشاء كما جاء في الإعلان، الحقوق الأساسية التي يعلن المواطنون الاحتفاظ بها لأنفسهم ولا توكل لممثليهم في البرلمان. أيضا البرلمان لا يمكنه وضع العديد من أشكال القوانين غير موجودة في نص. لا يمكنه أيضا تشريع القوانين فيما يتعلق بالدين، لا يمكنه إعلان الحرب، لا يمكنه سن قوانين تعرض للخطر المساواة أمام القانون. الدستور المكتوب بالنسبة لهم هو "عقد اجتماعي" حقيقي على الجميع الموافقة عليه من خلال الاقتراع.

م - الجمهوريون.

بالنسبة للنزعة الجمهورية الإنكليزية فإنها إيديولوجيا أنتجت أفكارها في مراحل مختلفة، وكل مرحلة كان لها كتابها الأساسيون:

Marchmont Nedham, John Milton,) 1660.1649
.(James Harrington

.(Henry Neville, Algernon Sidney) 1683 .1675

Robert Molesworth, Walter) 1690ـ ومـا بعـد
Moyle, John Trenchard, John Toland, Andrew
.(Fletcher

ونستطيع أن نذكر أهم المواضيع المشتركة التي عملوا عليها: الأفكار حول النظام المختلط، حكم القانون، الدستور المكتوب، فصل السلطات.

1.المواضيع المشتركة.

ـ النظام المختلط: إشكالية النظام الملكي أو الجمهوري للحكم لم تكن يوما في مقدمة أولويات ثورة البروتستانت الإنكليز، أي حتى عام 1649.أما ضباط "كرومويل" فقد أعدموا الملك "شارل الأول" ليس لأسباب تتعلق بالنزعة الجمهورية، وإنما لمعرفتهم بعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق دائم معهولكن بعد إقصاء الملك كان لابد من التفكير بشكل سياسي جديد للحكم، من هنا بدأ التفكير بالجمهورية. تم البحث بداية في النماذج التي وجدت آنذاك، في البندقية، سويسرا أو غيرها، وبسبب تعدد الأشكال الجمهورية تم الأخذ بالنظام المختلط وليس الأخذ بالديمقراطية.

ـ حكم القانون **rule of law**.

وهو موضوع عاد مع الجمهوريين الإنكليز وتحول بواسطتهم إلى مذهب سياسي حقيقي، وسيصل هذا المذهب إلى شكل الأكمل مع

"جون لوك" كما سنرى لاحقا، بمعنى "حكم القوانين وليس حكم الرجال" gouvernment of laws, not of men . والفكرة هنا أن القوانين والحرية يتواجدان بشكل كل منهما يشترط الآخر، حيث لا يوجد حرية من غير وجود القوانين. إن موضوع النظام مهم بالنسبة لهم، ولكنه متروك لصالح قيام هذه الحالة الجديدة" حرية تحت القانون". فإذا كانت الجمهورية أفضل نظام هذا يعود لأنها تضمن أفضل قيام ومحافظة على هذا الوضع.

ـ الدستور المكتوب.

حتى "أليفييه كرومويل" نفسه أراد مثل هذه الفكرة التي جاء بها "دعاة المساواة في الحقوق السياسية"، حيث تمنى وجود نص يشكل القاعدة الثابتة لنظام الحكم ويقول في هذا الصدد: "في كل دولة يجب أن يوجد أشياء أساسية، أشياء على شكل عقد اجتماعي تبقى ثابتة لا تتغير".

ـ فصل السلطات.

في العادة عندما نتحدث عن هذه الفكرة فلابد أن يخطر ببالنا مباشرة الفرنسي "مونتسيكيو"، ولكن في الحقيقة إنها تعود لجماعة "دعاة الحقوق" Levellers وبالتحديد عند John Liburne في عام 1645 وبشكل عام ترجمت هذه الفكرة من خلال المفهوم التالي عند هذه الجماعة: "يمكننا أن نقول أنه ومن خلال قانون الطبيعة، السلطات التشريعية، القضائية والتنفيذية يجب أن تكون في أيد مختلفة ولناس متعددين".

2.الجمهوريون الإنكليز بعد عام 1660.

عندما اقترب حكم الملك "شارل الثاني" من النهاية، تبين أن وريثه الوحيد هو شقيقه دوق York، والذي كان كاثوليكيا. اندلع النزاع من جديد. الملكيون كان لديهم فكرتهم في 1680: حيث نشروا محاولة مكتوبة كانت قد ظهرت قبل ثلاثين عاما وأثناء الثورة الإنكليزية الأولى. إنه كتاب وضعه Sir Robert Filmer وكان بعنوان Patriarcha or the natural power of kigs. يطرح الكتاب موضوعا ضعيفا جدا: الملوك لديهم الحق الطبيعي، لأنهم الوارثون الشرعيون لأول ملك للإنساني وهو آدم، ويتحدث الكتاب أيضا عن حجج أكثر قوة ضد فكرة العقد الاجتماعي، من خلال إجابتين شهيرتين سنتحدث عنها في الفصل اللاحق، بمعنى أنهم قدموا دراسات "جون لوك" كحجج لهم: Two Ttreatises on Civil Gouvernment، و Discourses Concerning Gouvernment of Sidney، وهي كتابات ظهرت بين عامي 1680-1683 ونشرت 1698.

في الواقع، كتاب Sidney، والذي يدحضه Filmer صفحة بعد صفحة، يؤكد حق المقاومة ضد شرعية الطغيان و الطغاة. إنه يظهر ارتباطا عميقا بالنماذج الجمهورية القديمة، ويعيد الأفكار الجمهورية التقليدية السابقة التي تقول:" كل الشعوب لديها حق طبيعي أن تحكم نفسها، ولديها الحق في اختيار قادتها الذين يرون أن يخدمون ويحققون مصالحهم". بعد الثورة الإنكليزية الثانية 1688، الجمهوريون يستمرون في توضيح وشرح آراءهم، وكانوا أيضا في مواجهة مع النظام السياسي

الجديد في إنكلترا وهو النظام الملكي الدستوري رغم تحقيقه جزءا من برنامجهم المطروح.

الجمهوريون حاربوا أيضا مبادئ "الجيوش الدائمة". حيث طرحوا سؤالهم التالي: لماذا إنكلترا تحتفظ بجيشها بعد أن وقعت اتفاق سلام مع فرنسا ؟ الجيوش الدائمة تكلفتها كبيرة وتبرر فرض ضرائب كبيرة على الشعب وهي حجة بيد السلطة الملكية لتحصيل هذه الضرائب. عاد الجمهوريون في عام 1700 لنشر أو إعادة نشر سلسلة من المؤلفات التي شكلت القاعدة الإيديولوجية "لحزب الأحرار في بريطانيا" Whig في القرن الثامن عشر، أما اهم هذه الكتب فكان :

- Memoirs d'Edmund Ludlow ، وهو كتاب يتحدث فيه عن الحرب الأهلية.
- Historical and Political Works of Milton.
- Discourses of Sidney.
- Plato redivivus of Neville and Harrington.

خلال تلك الفترة سيظهر أيضا كتاب جدد ضمن نفس المجال لفكري وأهمهم : John Trenchad و Thomas Gordon وخاصة في عملهما المشترك The Independant Whig "الأحرار المستقلون"، وسيكون لهم وقعا كبيرا في أمريكا. أيضا الاسكتلندي Fletcher المتأثر بالأفكار "الإنسانية المدنية" في اسكتلندا، سيكون له تأثير كبير على كل من David Hume و Adam Smith. الجمهوريون الإنكليز لم يكن لهم تأثيرا سياسية فورية، لأن فكرة الجمهورية نفسها فقد الكثير من التعاطف في إنكلترا بسبب دكتاتورية

"كروموبل". مع ذلك، الشكل والمنهج الجمهوري للنظام لم يكن إلا جانبا من الفكر عند الثوريين الإنكليز، و الجانب الآخر كان "الحرية تحت القانون" rule of law، وهي حالة من الحرية المدنية تتوافق مع أنظمة أخرى وبشكل خاص الملكية الدستورية.هذا الجانب الثاني ستتم قيادته حتى تحقيقه على يد كاتب ليس جمهوري، إنه " جون لوك".

خامسا ـ جون لوك و الثورة الإنكليزية الثانية.

1 ـ مذهب الحرية في ظل القانون، "سيادة القانون".

السياق التاريخي.

في عام 1685، أخ الملك "شارل الثاني" دوق York، خلفه على العرش تحت اسم أو لقب "جاك الثاني". وبما أنه كاثوليكي، فقد اشتبه فيه فورا بأن سيقيم في إنكلترا وفي نفس الوقت المذهب الكاثوليكي ونظام الحكم المطلق الاستبدادي. بدأ الملك الجديد باتخاذ إجراءات تسلطية مستبدة لم يكن الشعب الإنكليزي معتاد عليها منذ قيام الثورة الأولى. الكثير فكر في ظل هذا المناخ السياسي بتأييد القطيعة مع النظام الوراثي العادي الذي كان قائما. وفي عام 1688، العديد من هؤلاء طلبوا من Guillaume d'Orange، حاكم "الأقاليم المتحدة" والذي تزوج من Marie ابنة "جاك الثاني"، التدخل لإنهاء الحالة القائمة.

Guillaume وصل مع جيشه، أما "جاك الثاني" من غير مواجهة" تخلى عن العرش، أي لم يكن هناك مكان للعنف ولهذا يسمي الإنكليز هذه الفترة " الثورة المجيدة". Guillaume و زوجته أصبحا في الحكم ملك وملكة وبعد تصويت في البرلمان بغرفتيه وذلك في 13

شباط من عام 1689 وكانت بداية البرلمان مع نص جديد وأساسي إنه Bill of Rights أو " شرعة أو ميثاق الحقوق" انطلاقا من عام 1689 أي قبل الثور الفرنسية بمائة عام. هذه الوثيقة كانت عبارة عن "عقد" بين البرلمان والملك الجديد. الشعب الإنكليزي موجود وممثل في البرلمان ووجوده لا يعود بفضل الملك. والشعب يختار بين العديد من المرشحين قدر الإمكان ، أما الملك فقد احترم هذه الوثيقة لتكون أشبه بدستور جديد في إنكلترا. أما الفلسفة السياسية لهذا الشكل الجديد تم وضعها على يد "جون لوك"، والذي انتشرت أفكاره بسرعة في أوساط "حزب الأحرار البريطاني" whigs وخاصة مع كتابه المؤلف من جزأين "تحليلات حول الحكومة المدنية". والنظام الجديد تبنى بالمقابل تشريعا حول التسامح سمي "ميثاق التسامح" والذي يكرس حرية جميع الطوائف البروتستانتية وتم إبعاد جميع الكاثوليك عن الوظائف العامة طبعا مع إبقاء الكنيسة الأنكليكانية.

جون لوك

حياة و أعمال: ولد في عام 1632 قرب مدينة بريستول. درس الأدب والطب في جامعة أكسفورد حيث سيعلم فيما بعد اللغة اليونانية. عاش فترة طويلة في فرنسا (1672-1679)، و كان يتردد بشكل دائم على كلية الطب بجامعة مونبيليه. انتقل إلى هولندا في عام 1683، هناك التقى وفي عام 1689 بالملك الذي أصبح ملكا على إنكلترا Guillaume d'Orange. عاد معه إلى إنكلترا وبقي فيها حتى وفاته في عام 1704. أم أهم أعماله فهي :

- "محاول حول التسامح" 1667
- "الدساتير الأساسية في كارولين"، عمل جماعي، 1669.

- "حول الاختلاف بين السلطة الكنسية و السلطة المدنية" 1674.
- "رسالة حول التسامح" 1686.
- "تحليلان حول الحكومة المدنية" 1680.
- " رسالة ثانية حول التسامح" 1690.
- "معدل الفائدة والعملة" 1692.
- "نصوص حول الاتفاق بين المسيحية والعقل"1695 و 1697.
- "تاريخ الإبحار" 1704.

أولا ـ جون لوك و نظرية سيادة القانون.

جون لوك هو المنظر الرئيسي لما سمي"بالثورة المجيدة" في انكلترا 1688 ، هذه الثورة التي شيدت الملكية الدستورية و الليبرالية الاقتصادية.انتقد جون لوك في الجزء الأول من كتابه "تحليل الحكومة المدنية"، الأطروحات الملكية لمعاصره "روبيرت فيلمر" التي تقول بأن السلطة السياسية لا يمكن أن تكون إلا ملكية و أن "السلطة الأبوية" للملوك أسست في نفس الوقت بالطبيعية و من خلال الثورة. يقول لوك أن هذه النظرية خاطئة ولابد من اكتشاف واحدة أخرى تتعلق بالحكم. ومن أجل هذا لابد من العودة للحالة الطبيعية عند الإنسان. فما هي هذه الحالة الطبيعية ؟

-الحالة الطبيعية:

هي حالة من الحرية و المساواة، حيث لا يوجد تبعية أو طاعة بين البشر، والذين هم من فضاء واحد ونظام واحد، لقد ولدوا من غير اختلاف ولديهم نفس المؤهلات. طبعا هذا الطرح كان قد سبق عصر

جون لوك وخاصة في المدارس الفلسفية التي اعتمدت النهج الأرسطي، ثم تم أعادة تشكيله تحت عناوين مختلفة أثناء الثورة الإنكليزية.

الحرية الطبيعية ليست من غير حدود عند لوك. إنها محددة بما سماه "قانون الطبيعة" نفسه، هذا القانون يمتزج مع العقل والذي يعلم جميع الناس أن البشر جميعهم متساوون ومستقلين ،يجب ألا يضر أحد أحدا آخر، لا في حياته ولا صحته ولا حريته. نفس المنطق في الحق الطبيعي يتطلب أن يكون لدي القدر على محاسبة الذي يشكل أذى لي أو يضرني.

هذا الذي يغتصب القانون الطبيعي. والجميع في حالة الطبيعة يمتلكون هذا الحق الذي يتكون من جانبين أساسيين : إعاقة ضرر الآخرين، و الحصول على الحق في محاول وقوع هذا الضرر. هذا الحق في الدفاع عن النفس وفي العقوبة هو أيضا له حدود، حيث لا نستطيع أن نفعل ما نريد مع شخص مذنب.

في الواقع من العبث القول أن الإنسان سيطبق القانون في غير مصلحته، لأن "حب الذات" كما يقوا لوك يجعل من البشر متحيزين لمصالحهم و لمصالح أصدقائهم. بالتأكيد، ولهذا السبب سنرى أن الإنسان يسعى للخروج من الحالة الطبيعية إلى حالة أخرى نتحدث عنها لاحقا.

نرى جون لوك أنه مازال يصطف خلف التقاليد القديمة الموروثة من (أرسطو،سان توماس،و غروتيوس)، حيث أن حالة الطبيعة هي منذ البداية حالة اجتماعية، البشر مجبرون للقيان بأشياء تجاه بعضهم البعض، حتى ولو لم توجد حالة مدنية أو حالة سياسية.

ـ الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية.

ترافق الحالة الطبيعية العديد من الصعوبات. حيث ملكية الفرد أو الإنسان في هذه الحالة معرضة لضعف وهشاشة كبيرة. يقول جون لوك هنا :" إذا كان الإنسان حرا في حالة الطبيعة وسيدا مطلقا على شخصيته وأملاكه، إلا أنه ليس الوحيد الذي يمتلك ويعيش نفس الحرية، فالجميع لديهم نفس المميزات والقسم الأكبر منهم لا يحترم المساواة ولا العدالة، وهذا يعرض الملكية للخطر وعدم الثبات. ضمن هذه المشكلة لابد من البحث عن علاج.

ولكن السؤال هنا: هل نترك الحالة الطبيعية للبحث عن حالة أكثر سوءا منها ؟

حالة الطبيعة حتى ولو كانت عابرة وغير ثابتة إلا أنها عند جون لوك تختلف عن ما جاء به "هوبز". هوبز يرى أن الحالة الطبيعية هي قاتلة، فمن أجل حماية الحياة نحن جاهزون لكل شيء، وخاصة للتضحية بالحرية. بينما عند لوك لا نصل للحديث عن فقدان الحياة بل عن الازدهار ، لذلك لا يمكننا الانتقال للحالة السياسية إذا كنا سنفقد ميزات الحالة الطبيعية. ولن نغير حالتنا الطبيعية إذا لم نحصل في الحالة الجديدة على ميزات أكثر من الحالة الماضية.

من أجل وضع حد أو نهاية لضعف وهشاشة الحياة في الحالة الطبيعية، لابد من أن نجتمع أو ننتقل إلى الجماعية. حيث يتخذ الإنسان قرارا بالاتصال بالإنسان الآخر، من أجل حماية بالتبادل لحياتهم، لحريتهم ولأملاكهم. وحتى يصبح هذا ممكنا، يجب و يكفي أن كل فرد من بين الجماعة يمتلك و يمارس حقه الطبيعي ، وهنا لن يكون لديه القدر على الحصول على حقه أو يثأر للضرر الواقع عليه لأنه

أصبح يعيش في جماعة وليس لوحده. إذا الجماعة هنا عليها أن تمتلك القوانين والتي من خلالها تتم المحاسبة ثم تنفيذ الأحكام، في هذه الحالة الحق الطبيعي في العقوبة سيكون مضمونا من قبل الجماعة بدل من أن يقوم كل فرد وبنفسه بتحصيل أو تطبيق الأحكام.

نستنتج هنا الصفات الثلاث الجوهرية للاجتماع السياسي. هذا الاجتماع سيكون لديه :

1- قوانين، معروفة وواضحة ومجربة.

2- قاض يطبق القوانين بشكل موضوعي، وهذا ممكن لأنه لا يطبق قوانينه الشخصية بل قوانين الجماعة أو المجتمع السياسي.

3- سلطة تستطيع تنفيذ الأحكام ، وهذا ممكن أيضا لأن من سيملك السلطة هي قوة مشتركة مكونة من كل الجسم الاجتماعي.

من يريد مميزات قيام الدولة عليه القبول و احترام هذه القوانين التي تكفل الحرية التي كفلتها القوانين الطبيعية. و بالتالي يتم التخلي عن الحق الطبيعي في العقوبة لصالح السلطة (إلا في حالات الدفاع عن النفس حيث الضرورة والحالة الطارئة لا تسمح للسلطة بالتدخل الفوري).

هنا ننتقل لما نسميه "العقد الاجتماعي"،هذا العقد الذي لن يجعلنا نخسر أو نفقد حقوقنا في تبادلها مع الآخرين لأن:

- العقد الاجتماعي سيحمي الملكية، أو جوهر الحقوق الطبيعية.
- يتم التخلي عن الحقوق التي ليست من الأولويات، لأن الدولة ستنوب عن الفرد في ممارستها، وسيكون هذا لصالح المجموع.

إذا يمكننا في النهاية أن نختصر نظرية العقد الاجتماعي عن جون لوك بما يلي : حقوق انتقلت إلى الدولة حيث كانت في حالة الطبيعة : وفيها (الحق في تفسير القانون الطبيعي ، الحق في الحكم، الحق في العقوبة). وأصبحت في المجتمع السياسي:(سلطة تشريعية ، سلطة قضائية ، سلطة تنفيذية). أما بالنسبة للحقوق المتعلق بالفرد ، انتقلت من حق الملكية الطبيعي إلى حق الملكية القانوني.

- الاجتماع السياسي و حماية الملكية.

الخروج من الحالة الطبيعية ليس لديه معنى إلا إذا أوصلنا لحماية أفضل للملكية التي يملكها الإنسان في الحالة الطبيعية . فالدولة ليس لوجدها سبب إذا لم تكن تستطيع حماية الملكية. وهنا يقول جون لوك :"النهاية الرئيسية و الجوهرية ، لوضع يكون فيه الناس مجتمعين أو خاضعين لجمهوريات أو حكومات، هي حماية و الحفاظ على ممتلكاتهم". وهنا الدولة يجب ألا تستخدم قوة المجتمع ، في الداخل، إلا من أجل ضمان تطبيق القوانين، وفي الخارج، من أجل حماية الدولة من الاعتداءات الخارجية ، ووضع المجتمع في حماية من الغزو أو الاجتياح.

- حدود السيادة.

من الوظيفة الأساسية للمجتمع السياسي في حماية "المجال الخاص" سيكون لدينا وظيفة أخرى كبرى: وهي حدود السلطة السياسية. يقول جون لوك في هذا الصدد:" بما أن المواطنين ليس لديهم اهتمام آخر إلا القدرة على الحفاظ على شخصياتهم، حريتهم، ملكياتهم، فإن سلطة المجتمع و السلطة التشريعية المقامة من خلالهم لا تستطيع الافتراض أن من واجبها الامتداد بشكل أوسع و أبعد من حماية

الخير العام. هذه السلطة يجب أن تضع في مأمن وتحافظ على المجالات الخاصة لكل إنسان.

إذا السلطة التشريعية، إذا كانت عليا (أعلى مصدر تشريعي في الدولة)، فهي ليست مطلقة، إنها محددة كالدولة نفسها، من خلال القوانين الطبيعية. ويقول جون لوك في هذا الشأن:" إنها سلطة ليس لها غاية سوى الحفاظ على الحقوق، فليس من حقها التدخل في تحديد أي موضوع. قانون الطبيعة يستمر دائما كقاعدة أبدية بالنسبة لكل البشر، عند المشرعين وعند غيرهم، وقوانين المشرع يجب أن تتطبق مع القوانين الطبيعية".

جون لوك يشكل هنا في نظريته ما سيصبح قلب أو مركز مذهب حقوق الإنسان، و الذي كل الديمقراطيات الليبرالية الحديثة تعترف به كمؤسس لها، حيث هذه الديمقراطيات جعلت من مبادئ جون لوك مبادئ عليا لها.

.شروط قيام و تجديد العقد الاجتماعي.

إن المفهوم الذي قدمه جون لوك "للعقد الاجتماعي" ليس مفهوما طوباويا لا يمكن تحقيقه. إنه لا يتخيل أن الناس يجتمعون في يوم جميل و يخلقون الدول بواسطة اقتراع شكلي. إنه يفهم العقد الاجتماعي أن بإمكانه أن يكون بشكل متعاقب متتالي و ضمني. لقد دفع لوك هذه الموضوع و التفكير فيه بشكل كبير نحو الأمام. حتى أكثر مما قدم جان جاك روسو في "العقد الاجتماعي". أما الشروط التي تحدث عنها جون لوك فهي :

1ـ ضرورة الانتساب الطوعي:

الإرادة الطوعية في الانضمام على العقد الاجتماعي، وفي كل الظروف، هي مطلوبة حتى يكون العقد سليما وصالحا. بحيث لا أحد يمكن أن يسحب الحالة الطبيعية ويخضع للسلطة السياسية للآخرين من غير إرادته الخاصة.

2ـ تاريخية "العقد الاجتماعي"، أي حصوله تاريخيا:

فيما يتعلق بالعقد الاجتماعي الطوعي يمكن أن نقدم اعتراضين على هذا المفهوم : الأول، عدم وجود مثال تاريخي لمجتمع سياسي بدأ بعقد اجتماعي. ثانيا، وهذا من جهة أخرى مستحيل، حيث كل إنسان ولد في دولة ومن هنا حريته هي منذ البداية متنازل عنها، فهو ليس حرا برفض العلاقة التي أخذها وربطته مع الآخر في مكان وجوده أو في مكان آخر.

فيما يتعلق بغياب المثال التاريخي، جون لوك يعترف بالعقبة. فالانتقال من مرحلة الطبيعة إلى المرحلة الاجتماعية ضاع غياهب الماضي. رغم ذلك، يعتقد لوك أن الحكومات الملكية البدائية أنها كانت ثمرة لعقد اجتماعي. باختصار، الدول هي في الحقيقة تشكلت بواسطة عقد اجتماعي طوعي، حتى ولو كان هذا العقد في الغالب ضمنيا و نتيجة لتتابع أو توال في الانضمام الفردي إليه.

-مذهب الحرية برعاية القانون أو " دور القانون".

رأينا أنه في عملية الارتباط أو التجمع السياسي، القوانين الناتجة عن الطبيعة تتجسد في القوانين المدنية. وعلى هذه القوانين تستند الأحكام والقضاء. "دولة لوك" هي حكومة من القوانين وليس من

البشر، هي حالة من حكم القانون. من هذا المفهوم و الذي كان قد خضع للتداول في إنكلترا قبل جون لوك، يستنتج جون لوك أو يعطي تحليلا خاصا واضحا وعميقا. إنه يبين أن "دور القانون" و الحرية لا يمكن فصلهما وكل منهما يشترط الآخر. هذا المذهب سيشكل جوهر الليبرالية الحديثة.

أولا- جوهر الحرية.

لا بد في البداية من الإشارة أن الحرية لا تعني القدرة على فعل كل شيء. إنها شيء آخر، إنها عدم الخضوع لسلطة تعسفية للآخر. " الحرية الطبيعية للإنسان هي عدم خضوعه لسلطة تهيمن على إرادته، الحرية ترتكز على أن تكون غير معيقة أو تشكل عنفا ما ضد الآخرين". بمعنى آخر الحرية ليست سلطة بل هي علاقة اجتماعية، وعكس الحرية ليس الضرورة بل التعسف و القهر.

ثانيا- جوهر القانون.

يتطرق لوك لهذا الموضوع بعناية ودقة. إنه يبين أن ، إذا القانون استطاع أن يلعب هذا الدور، هذا يعني أن له قيمة معرفية إدراكية: إنه قبل كل شيء معرفة ما يتوجب علينا فعله وما يجب ألا نفعله. إذا إنه يعطينا الوسيلة الفكرية لتجنب كل خلاف معه و يعطي للآخرين نفس الوسيلة بالنسبة لنا.

ثالثا- العلاقة بين القانون والحرية.

القانون عندما يدرك ويتم فهمه فإنه يجعل الحرية ممكنة. فحيث لا يوجد قانون لا توجد حرية. في حكم القانون و سلطته، قدرتنا على التصرف محدودة، حيث لا يمكننا معارضة القانون في التعدي على

أملاك الآخرين أو على حريتهم. بالمقابل حريتنا غير محددة، في أشياء أو أسباب جيدة، أي عندما نتصرف وفق القانون. أما قوة الدولة في "حكومة من القوانين وليس الأشخاص" لا يمكنها التدخل غلا وفق القانون، القاضي لا يستطيع أن يقضي إلا وفق القانون. لذلك التعسف والقهر ضد الفرد لا ينتج من سلطة ناتجة عن إرادة هذا الفرد.

وفي دولة جون لوك، الناتجة عن عقد اجتماعي، التعسف الدولاتي تم تقليصه على أبعد حد، ذاك الحد الذي سيكون ضروريا لحماية الحرية.

.صفات القانون.

حتى يستطيع القانون أن يلعب الدور الذي يريده له جون لوك، لابد أن يكون مؤكدا وواضحا في الموضوع الذي يتناوله. لأن أي غموض في القانون سيؤدي للإضعاف من قيمته المعرفية. يحدد جزن لوك صفات القانون بما يلي :

ـ الوضوح : أي الابتعاد عن الغموض في صياغته. ونحن نعرف من أيام الرومان أن كل تقدم في القانون هدف للبحث عن أدوات معرفية فكرية تسمح بتقليل الغموض في القوانين.

ـ العمومية: ينتج تعميم القانون من خلال مفهومه. على القانون ألا يصدر عن شخص أو يستهدف شخصا، فالقانون المدني يجب أن يكون عاما كما هي قوانين الطبيعة.

ـ نشر القانون والإعلان عنه: القانون ليس المطلوب فقط معرفته، بل يجب أن ينشر أمام الجميعبمعنى الجميع يعرفون بأن الجميع قد علموا وعرفوا بهذا القانون. و بالتالي هناك واجبات من قبل الجميع

تجاه هذا القانون. أيضا القانون يشكل وسيطا بين جميع المواطنين يساعدهم على الاتصال فيما بينهم ويشكل تصرفاتهم تجاه قضايا معينة.

- ألا يكون للقانون مفعول رجعي: هذه صفة ملازمة للصفة الماضية أو ناتجة عنها. إذا كان القانون ذا مفعول رجعي، فهذا يعني أنه وجد زمن خلاله هذا القانون لم يكن منشورا أو معلنا عنه، وخلال هذا الزمن لا يوجد أي مواطن كان يعرف أن هذا القانون ساريا.

- الاستقرار: منذ لحظة الإعلان عن القانون، هذا يعني بعدم تطوير التشريع إلا ببطء كبير. فالتشريع الذي يتغير باستمرار لن يكون لديه الوقت لكي يصبح عاما ويعرف الجميع،و بالتالي لن يشكل قاعدة من أجل تعاون المواطنين فيما بينهم، ولا من أجل الحفاظ على حرياتهم في مواجهة السلطة.

- المساواة: فكرة المساواة أمام القانون هي فكرة قديمة، لكن نظرية لوك السياسية و حول القانون تضيف الجديد على الفكرة. السبب الذي من أجله يجب أن يكون القانون مساويا للجميع هو سبب إدراكي معرفي وليس سببا أخلاقي. إذا من الواجب أن تكون القوانين مساوية للجميع، هذا لأنها الوسيلة الوحيدة حتى يعرف كل واحد بماذا هو مرتبط ومتمسك ، ومهما كان الشخص الذي يندمج أو يعيش معه. و إذا الآخر ليس لديه نفس الحقوق التي أملكها ، لا استطيع أو لا أعرف كيف سأتفاعل معه، حيث أنني في حالة عدم المساواة، سأجهل الواجبات القانونية التي يخضع إليها الآخر بالنسبة لي، و ما هي واجباتي القانونية تجاهه.

لقد أكد جون لوك في نظريته السياسية على الصفات المتعددة للقانون ، حتى يكون بإمكانه إدانة جميع السياسات التي تستخدم القوانين الطارئة، التعسفية والقمعية تجاه الإنسان. ثم إدانة القوانين التي تشرعها الأكثرية و لا تأخذ بظروف الأقلية وحاجاتها. إذا حصل هذا من تجاوزات للقوانين وعدم اكتمال صفاتها المذكورة فإنه من الأفضل كما يقول لوك العودة إلى حالة الطبيعة.

إن جون لوك يؤسس بنظريته السياسية و القانونية، نظرية كاملة للثورة في بلاده، مبررا الثورة التي قامت في عام 1688 أو ثورة " ويغ" Whig ، ولكنه أيضا وضع أسسا للثورات المستقبلية في الولايات المتحدة وفرنسا. لقد تفرد جون لوك في نظريته من خلال طرحه لمبدأ المقاومة ضد الأنظمة السياسية الطاغية، و إدخال هذا الحق في رفض الاضطهاد كمبدأ من المبادئ الدستورية، هذا المبدأ الذي أصبح عضويا في كل دستور ولا يمكن فصله عنه.

2ـ تقليد النظام العفوي -الطبيعي- في إنكلترا القرن الثامن عشر.

.(Mandeville, Hume, Smith, Ferguson, Burke)

يقصد بتقليد "النظام العفوي الطبيعي" أنه تقليد فكري فرض من قبل الديكارتية، وهو يطور الحدس و الأفكار التالية: العقل الإنساني هو بشكل أساسي محدود؛ وعمل المجتمع يستند على الأشياء العملية و الحدسية والتي لا يمكننا أن نفهما بكليتها، ولكن هي مع ذلك مؤثرة بشكل عميق وخصبة، كما أنها تشرحها حتى ولو لوحدها درجة التطور الاقتصادي و العلمي التي تبلغها المجتمعات الحديثة؛ هذه

الممارسات"الأشياء العملية" و معها الحدس أخذت شكلها بفضل "عملية متطورة"، مبادرات متعددة، محاولات وأخطاء.

أما كتّاب هذا التقليد"العفوي" سيؤسسون الحرية وفق حجج أو قواعد ليست ميتافيزيقية، بل وضعية، والتي ستؤدي لقيام ما ندعوه اليوم بالعلوم الاجتماعية.إنهم يدافعون عن الأطروحة التي تقول بأنه من المستحيل على حكومة مهما كانت أن تدير المجتمع بشكل تعسفي قمعي من غير أن تخلق الفوضى بدلا من أن تخلق النظام والاستقرار، وأن المؤسسات الديمقراطية و الليبرالية هي الشكل الوحيد "العقلاني" الذي يمكنه إدارة المجتمع.

نقطة الانطلاق لتقليد النظام العفوي الطبيعي في العصر الحديث هي ردة الفعل ضد الفكرة القائلة بأن القانون و المؤسسات يمكنها أن تكون المنتج لإرادة شخص واحد.من بين الكتّاب الذين اشرنا لهم سابقا وعملوا على هذه الأطروحة نجد Edward Coke و Mattiew Hale. فيما العديد من ردات الفعل ضد نظرية "هوبز" ستزيد من تطور هذه الأطروحة. أما الحوار الإنكليزي الكبير حول حرية الصحافة وحول التسامح،وقد شارك فيه "جون لوك" بقوة، شجع الأخذ بالحسبان والوعي بحدود معرفة "الاجتماعي" social من قبل العقل الإنساني،و بقيمة المؤسسات المبنية بواسطة التقليد البسيط العفوي. ولكن مرحلة جديدة سيتم الانتقال إليها ضمن هذا الإطار مع Mandeville.

أ ـ Mandeville. (1733.1670).

ولد في روتردام.درس الطب والفلسفة في جامعة Leyde.استقر فيما بعد في لندن وظل فيها حتى وفاته في عام 1733. من أهم أعماله :

ترجم من الفرنسية إلى الإنكليزية في عام 1703 أعمال "لافونتين". نشر في عام 1704 كتاب Typhon أو "حرب الآلهة والعمالقة". في عام 1705 نشر The Grumbling Hive, or Knaves Turn'd Honest. في عام 1720 كتاب "أفكار حرة حول الدين، الكنيسة، الحكومة و سعادة الأمة". أما كتابه "أسطورة النحل" يمكن تصنيفه ضمن تاريخ الأفكار السياسية و الاجتماعية.

يمكننا هنا عرض أهم الأفكار التي وردت في هذا المؤلف الأخير:

- دور المصالح الشخصية كمحرك حقيقي هو دور منتج أكثر مما هو دور مستهلك.
- المنفعة الشخصية تولد و تنتج منافع جماعية.
- إن صعود وهبوط الاقتصاد، ضعف الإنتاج وقوته، هي عوامل ضرورية لديناميكية الاقتصاد نفسه.

أيضا المجتمع يسير من دون أن يدري أي شخص أو يكون لديه أية فكرة دقيقة عما يجري في هذا المجتمع، ففي داخله تتفاعل قوىً و بنىً قوية وثابتة، بالرغم من أن معظم الناس لا يفهمون دورهم ولا يفهمون هذا المجتمع؛ بمعنى آخر "هذا المجتمع يسير لوحده". ويرى Mandeville أن الأخلاق والقانون، عملا جماعيا يتحدد عبر الزمن من قبل أفراد كثر لا أحد منهم يمتلك رؤية كاملة للبنية التي يتم بناءها.

في النتيجة، النفس الإنسانية هي في نفس الوقت محدودة وقوية: حيث لا يوجد أي ذكاء فردي يمكنه أن يفهم كليا السبب بأن القيم والمؤسسات الاجتماعية التي يوجد هذا الفرد بداخلها؛ لكن التطور العفوي الطبيعي لجماعة إنسانية هو باستطاعته بناء القيم

والمؤسسات القوية، المعقدة والثابتة، متجاوزا بذلك كل ما يمكن أن يبنيه المسعى "الديكارتي" القائل بالبناء المنطقي - الاستنتاجي. وهذا عمليا ما يمكننا أن نسميه "بضد العقلانية" antirationalisme في القرن الثامن عشر، حيث هذه المعرفة لشرعية التقاليد و المعارف السابقة يمكن أن تكون معتبرة، على العكس مما هو سائد، كشكل متفوق على العقلانية(1). لقد لعب Mandeville دورا مهما في شرح وتوضيح هذا النقد الجديد للعقلانية. لقد فتح الطريق لكل من Hume وFerguson.

ب - David Hume (1711-1776).

ولد في Edimbourg، ينتمي إلى عائلة من البرجوازية الصغيرة.درس في نفس مدينته وكان مهتما منذ البداية بالعلوم الطبيعية.انتقل للدراسة في فرنسا وفيها كتب "تحليل طبيعة الإنسان".عاد إلى لندن في عام 1737 لينشر كتابه هذا. في عام 1742 كتب "دراسات سياسية وأخلاقية"، وعمل بعد ذلك كدبلوماسي في ألمانيا، فيينا و إيطاليا. كتب في عام 1752 "خطابات سياسية". بعد ذلك قدم مؤلفا ضخما حول "تاريخ إنكلترا". الأفكار السياسية عند Hume جاءت في "خطابات سياسية" و" تاريخ إنكلترا".

1- الأخلاق لا تختزل بالعقل.

بالتطابق مع الإبستومولوجيا و البسيكولوجيا التجريبية التي عرضهما Hume في الجزأين الأولين من "تحليل طبيعة الإنسان"، إنه

(1) F. A. Hayek , « New Studies in Philosophy, Politics, Economics and the History of Ideas », London and Henley, Routledge & Kegan Paul, 1978, p. 260-261.

يضع بداية مبدأ عاما يلحق من زاوية أخرى بأطروحة Mandeville:
"القواعد الأخلاقية ليست نتائج لعقلنا". فالقيم الأخلاقية لديها قوة وهي
تحدد عمليا تصرفاتنا. فالأخلاق عند Hume لها أصول غير العقل
التجريبي، وهنا ينتقد بعض الفلاسفة مثل "سبينوزا".

2ـ العدالة أصلها الاتفاق

الإنسان عند Hume هو الأكثر ضعفا من بين المخلوقات. في
حالة الطبيعة يثق بنفسه من خلال"اتحاد توحشي للضعف والحاجة".
ولكن من خلال المجتمع فقط يستطيع حل مشاكله الأكثر إلحاحا. في
الواقع، المجتمع يسمح في اتحاد القوى، توزيع العمل والمساعدة
المتبادلة."اتحاد القوى يزيد من قوتنا؛فتوزيع المهام يزيد قدرتنا، والمساعدة
المتبادلة تقلل من الأخطار حولنا". (صفحة 602 من الكتاب).

ولكن المشكلة هي كيف نعرف طريقة الدخول إلى المجتمع.
لحسن الحظ، الطبيعة أمدت الإنسان بقاعدة أول مجتمع، إنها العائلة.
يبقى أن أنانية الإنسان تحول بينه وبين الوحدة التي يجب قيامها في
المجتمع. والحل هو في تدخل عنصر ليس طبيعي"اصطناعي" ومنه
نستطيع بناء قاعدة حقيقية للحياة الاجتماعية. العقل المجرد لا يستطيع
وفق Hume أن يقوم بهذه المهمة. إذا إنها "الاتفاقيات" أي قواعد يتم
تشكيلها. "العقد" أو الاتفاق الإنساني هو في نفس الوقت واعٍ و حدسي،
يقوم على الوعي والحدس. ومع التدرب النفسي للفرد فإنه يمضي من
العلاقات العائلية إلى العلاقات المجتمعية أو "المجتمع"، والقواعد هنا يتم
تعزيزها من خلال التجربة. ضمن هذه الحالة يجب احترام وضع الآخر،
هذا الاحترام نفسه يقود على إنتاج ميزات تزيد من مشاعر الارتباط

بالقواعد. هنا يقترح Hume عملية تطورية سيستفيد منها فيما بعد العديد من المنظرين لما يسمى "نظام التنظيم الذاتي".

3ـ التعاقد على استقرار الملكية هو مصدر لكل القواعد الأخرى في القانون.

كل شيء يبدأ عند Hume بواسطة التعاقد أو الاتفاق على الكف أو الامتناع عن الهيمنة على أملاك الآخرين. وفقط إقامة هذه القاعدة هي التي تعطي معنى لأفكار العدالة والظلم، لأنه في اللحظة التي يضر فيها أحدهم أحدا آخر أو أملاكه، فإن هذا سيوقظ مشاعر من الشك. إن موقف Hume يتعارض مع موقف "هوبز" ومع "الوضعية القانونية"، ويقترب كثيرا مع الفكر الأرسطوطاليسي الممتد إلى مدارس الفلسفة الأوربية ذات البعد الأرسطي، ومع مدرسة "سلامونك" الإسبانية: بمعنى أن مفهوم وجوهر العدالة يسبق الدولة، مفهوم وجوهر القانون يسبق التشريع.

من بين جميع القواعد التي تتعلق بالعدالة عند Hume ، تعتبر القاعدة التي تتعلق باستقرار الملكية هي الأكثر أهمية لديه. فعدما تكون الملكيات واضحة ومستقرة، فإن تعاونا اجتماعيا سلميا يصبح ممكنا. أما الأهواء و النزوات يمكن أن تقود المجتمع إلى الانفجار وعلى قواعد استقرار الملكية يضيف Hume قاعديتين أساسيتين: أولا ،نقل الملكية بالتراضي، ثانيا، احترام الوعود.

4ـ المجتمع يمكن أن يتجاوز الدولة، ولو بشكل مؤقت.

الدولة لا تظهر ضمن هذا المعنى عند Hume إلا في وقت الحروب، أما الحياة الاجتماعية يمكن أن تجري من غير الدولة. مع ذلك

الدولة يمكن أن تحسن من ظروف العدالة، ولكن هي لا تخلقها.(نلاحظ هنا الاقتراب من مفاهيم جون لوك).

5ـ القانون قبل التشريع.

القانون هو قبل التشريع، والدولة، بالرغم أنها بعيدة عن تأسيس القانون كما يعتقد هوبز، تستمد شرعيتها من الذين يحترمون قانونا سبقها في الوجود. "فالدولة لا تقيم العدالة، بل تساهم بتطبيق أكثر صرامة لها، وهذا يسمح بحماية المميزات السابقة عليها واقتناء مكاسب جديدة". (المرجع السابق، صفحة 665).إن الدولة ضرورية من أجل العدالة وخاصة في "المجتمعات المتنازعة" (صفحة، 666). هنا يلتقي Hume مجددا مع جون لوك في هذه النقطة، لكن Hume يزيد شيئا جوهريا على مذهب لوك في الدولة الليبرالية.

6ـ وظيفتا الدولة.

Hume في الواقع هو واحد من أوائل المفكرين السياسيين الذي أعطى للدولة دورين شرعيين: الدور الأول هو احترام قوانين العدالة ويخدم في تحكيم وفض النزاعات. الدور الثاني هو تزويد أو تقديم المنافع وخدمة المجتمع. (المرجع السابق، صفحة 660.659).

ت ـ Ferguson. اسكتلندا (1816.1723)

كتّاب آخرون ساهموا في بناء "تقليد النظام العفوي الطبيعي". من بينهم Thomas Reid ،(1799_1712) Josiah Tucker (1796.1710)، و Adam Ferguson. هذا الأخير هو كاتب شديد التعقيد، يحلل الكثير من المواضيع المتنوعة ولها علاقة بتاريخ علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا ،الأدب، الفلسفة الأخلاقية الفلسفة السياسية بشكل خاص ولكنه ليس ليبراليا له خصوصية في ليبراليته.

درس Ferguson علـم اللاهـوت في جامعـة إدنـبرة ثـم أصـبح أستاذ في الفلسفة الطبيعية ثم في الفلسفة الأخلاقية وفي نفس الجامعة. من أهم مؤلفاته: "دراسة حول تاريخ المجتمع المدني" (1767)، " مبادئ العلوم الأخلاقية والسياسية" (1792).

مـا يهمنـا في دراسـة الفكـر السياسـي عنـد Ferguson، في الواقـع، منهجـه أكثـر مـن أطروحاتـه . في كتابـه حـول تـاريخ المجتمـع يحـاول رد الاعتبـار إلى تـاريخ المجتمعـات الإنسـانية، مـن المجتمعـات "المتوحشة" إلى المجتمعات "التجارية" في المملكة المتحدة المعاصرة.ضمن سـياق هـذه الإشـكالية، يقـاد Ferguson إلى صـياغة العديـد مـن الفرضيات الجديدة فيما يتعلق بمنطق تطور المجتمعات الإنسانية. هـذا التطور كما يراه،هـو بشكل أساسي متقدم ومتراكم، بشكل بطيء ومعقـد، من غير أن يستطيع الإنسـان الادعـاء بأنـه يقـود هـذا التطـور للمجتمع.

على الخلاف من "جان جاك روسو" الذي يتخيل أنه كان هناك بالنسـبة للإنسـان حالـة طبيعيـة وأن كـل المخترعـات الاجتماعيـة هـي مصطنعة وغريبة عـن هـذه الطبيعة،Ferguson ينكـر أننـا نسـتطيع التمييز عند الإنسان بين ما هو مصطنع وما هو طبيعي.حتى عند الإنسـان البـدائي كـان هنـاك مـا هـو مصـطنع،بمعنى أنـه اسـتخدم عقله،إرادتـه وحريته من أجل الاختراع؛ وعند الإنسان المتحضر هناك ما هو طبيعي. في الحقيقة وكما يقولFerguson ،الإنسـانية هـي مختلط مـن الطبيعـي و المصـطنع،بمعنى آخـر يريـد أن يسـميها" مجتمـع مـدني"،ولكـن هـذا المصطلح يظهر أنه يتطابق بشكل واضح مع مصطلح للحداثيين يدعونه

"الثقافة". في كل الأحوال، إنه يريد وضع نظام وسطي بين النظام الطبيعي والنظام المصطنع.

وجد Ferguson في بحثه عن طبيعة هذه الظاهرة من التطور، تعبيرا في غاية الأهمية سيساهم في وضع حد للصعوبة المعرفية التي تعيق التمييز بين مفهوم النظام العفوي للمجتمع، و النظامين المصطنع والطبيعي : فالتطور الثقافي يختلق، كما يقول، " أنظمة والتي تعتمد على الفعل البشري أو الإنساني؛ وليس على نيات البشر". يعطي مثالا عن التطور العفوي "للثقافة" أو "للتاريخ"، فهو بالنسبة له عملية لم يتم تخطيطها ولم يقررها أي شخص، فالتطور حصل من خلال تعدد الفعل الإنساني، حيث لكل فعل هدف متفرد يميزه، وأفعال جميع أعضاء المجتمع الإنساني تتعاقب و تتراكم مع الزمن. هذا التراكم يصل إلى قيام مؤسسات، قيم، معارف كلها ذات تأثير وفعالية.

ث- Adam Smith (1723-1790).

ليس المقصود هنا أن نتحدث عن الفكر الاقتصادي، ولكن سوف نتحدث عن Adam Smith فيما يتعلق بدوره في وضع مفهومه حول "اليد الخفية". اعتقد Smith بشكل واضح بأن السوق يشبه نظام "التسيير الذاتي". فمبادرات الفاعلين الاقتصاديين كما يبين Smith، هي محكومة ليس بالمعرفة التي سيحتاجونها و بالقدرة الفعلية لشركائهم المباشرين أو البعيدين، ولكن من خلال الإشارات المجردة للسعر والتي عليها تكون الأشياء في حالة عرض وطلب في السوق. والناشطون أو الفاعلون الذين يتحركون وفق هذه الإشارات من أجل شراء منافعهم الإنتاجية أو الاستهلاكية، أو من أجل بيع

منتجاتهم، يندمجون بواسطة الفعل نفسه ، من غير أن يكونوا واعين لهذا الفعل، داخل الشبكة المعقدة لتقسيم العمل.

فالإنسان، ودائما وفق Smith، إذا ترك حرا في متابعة مصالحه الخاصة ووفق طرقه الخاصة، وإذا على الأقل احترم قواعد المساواة، الحرية والعدالة ، فإنه يقاد ليلبي حاجات إنسان لا يعرفه؛ وبهذه الحالة هو يشارك في عمل وحركة مجتمع أبعد من أن يدركه بذكائه المحدود. Smith لن يستطيع أن يكون ضد الاشتراكية، مذهب سيشكل بعده بعشرات السنوات. ولكنه يبشر بمقدمات هذه الاشتراكية، مع ما يدعوهم "برجال النظام". أما صورة "اليد الخفية" ستفهم من خلال التعارض أو التناقض مع صورة " اليد المرئية"، بمعنى أنها يد ستتم قيادتها بواسطة رأس واضح ومرئي، أي يقصد بواسطة الدولة التي تمتلك إرادة وسلطة التنظيم.

Smith رأى بشكل واضح التعرض بين نموذجين لتنظيم الاقتصاد ، "المخطط" و " السوق"، النظام المخطط والنظام العفوي، ولم ير أنهما مختلفين فقط بالقيم، ولكن أيضا أن المجتمع الحديث لا يمكنه أن ينتظم إلا وفق النموذج الثاني.

من الوقت الذي طلب فيه Smith العمل لهذا النظام الذي يقوم على المبادرة الحرة و التبادل الحر ورأى أنه الطريقة الوحيدة لتنمية "ثروة الأمم"، فإنه بذلك أعطى للمسألة التي جاء بها جان لوك وتركها معلقة، إجابة كان لها رنينها مع الفلسفة القانونية/السياسية عند جون لوك: "حرية في سيادة القانون" وسوق، هما وجهان لنفس الظاهرة، ظاهرة النظام العفوي للمجتمع. فالقانون ليس شيئا آخرا سوى قاعدة لتنظيم

لعبة التبادل، فالتبادل الاقتصادي السلمي و الفعال ليس ممكنا إلا في وجود القواعد القانونية.

مع Smith، تقليد "سيادة القانون" والذي وضعته الثورة الإنكليزية الثانية ثم أضافه عليه جان لوك، وتقليد النظام العفوي، شيئا فشيئا بدأت خطوطهما ترتسم في إنكلترا القرن الثامن عشر. وقواعد المذهب الليبرالي تكون قد تأسست حتى ولو أن Smith نفسه لم قد أتم أو أنجز تركيبه الأخير لهذا المذهب.

ج- Edmund Burke (1729-1797).

يوضع هذا الاسم بشكل واضح ضمن "تقليد النظام العفوي". ايرلندي وأحد قادة "حزب الأحرار البريطاني"، دافع عن الحريات الأمريكية و الحقوق الايرلندية وعن الهنود أيضا. هاجم الثورة الفرنسية من خلال كتابه "تأمل حول الثورة الفرنسية"[1] (1790)، والذي عرف نجاحا كبيرا.

1. فكرة التقليد.

عارض Burke فكرة "السيادة" أو فكرة المجلس الذي يدعي هذه السيادة. إنه يعتقد "أن المؤسسات السياسية تشكل نظاما ضخما معقدا من القوانين والعادات، وأن هذه المؤسسات ظهرت بشكل متدرج في الماضي وهي تأقلمت في الحاضر من غير وجود حل لاستمراريتها؛ وأن تقليد الدستور و المجتمع يجب أن يكون مكانا للاحترام بشكل أوضح

(1) صدر هذا الكتاب عن دار النشر الفرنسية "هاشيت" في عام 1989.

من الاحترام الواجب للدين، لأنه الخازن لذكاء جماعي وحضارة جماعية"[1].

2. نقد فكرة الدستور المصطنع.

Burke وبما أنه من حزب الأحرار البريطاني، فقد دافع عن حقوق البرلمان في مواجهة الملك، ولكنه أيضا انتقد دور البرلمان نفسه. لا يعتقد Burke أن الرأي العميق للبلاد هو يعادل هؤلاء الذين يقررون بشكل أغلبية من الأفراد، ولا يعتقد أن برلمانا يمثل المواطنين الأفراد ويبحث للدفاع عن مصالحهم وهو في نفس الوقت يمثل كل البلاد فالبرلمان في رأيه يجب أن يكون مشكلا أيضا من زعماء الأقليات الذين يتبادلون النقد بالتبادل من خلال النقاش والحوار.

أما الثوريون الفرنسيون الذين يعترضون على النموذج الإنكليزي وبشكل خاص على مذهب حزب الأحرار، فهم فهموا هذا النموذج وذاك المذهب بشكل خاطئ. فشعاراتهم السياسية مثل المساواة الطبيعية بين الناس أو قانون الأغلبية هي مجردة ومدمرة عندما تتطلب وفي دارة صغيرة عملية زمنية من خلالها تتشكل التقاليد. الدساتير التي يقوم بها النموذج الإنكليزي أو حزب الأحرار ستكون دائما معلنة كدستور حقيقي للشعب والذي تم إيجاده عبر قرون عدة، أو الذي تم تسجيله وخلقه من قبل كل واحد من الفئات الاجتماعية ، وأيضا من خلال عمل وفعل الأكثر ثقافة والأكثر غنى والذين حموا الأكثر ضعفا، وهذا يعني أنه دستور يتضمن العادات، التراتب والتنظيم العضوي، وهذا ما يرفضه الثوريون الفرنسيون، ولكن تلك الأفكار القادمة من

---

(1) George H. Sabine, « A History of Political Theory », op. cit., p.558.

الثورة الإنكليزية ستجعل من الشعب الفرنسي "شخصية سياسية حقيقية" لا تستطيع إرادة الثوريون تدميرها.

3. "العقد الاجتماعي" الحقيقي هو الذي يضعه مختلف الأجيال في الأمة.

ينتقد Burke تمجيد الثوريين الفرنسيين "للعقل". فالمجتمع يرتكز على "أشياء استباقية" أكثر مما يستند على "العقل" الواعي.فالأشياء الاستباقية كما يراها Burke هي المشاعر المتجذرة بشكل عميق في النفوس،هي الحب و الارتباط والتي تولد في العائلة والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان بشكل مباشر،ثم في البلاد كلها. هذه المشاعر والأحاسيس تشكل الركن أو الأس soubassement الغيرواع للشخصية، وإذا قارنا بها وعي العقل والمصالح الشخصية فإن هذه الأخيرة تبدو أمامها شيئا صغيرا.فالمجتمعات تقدم مشاعر الانتماء والواجب،وليس الحساب الدائم للمصلحة الشخصية كما يريد بعض المنظرين الحداثيين للعقد الاجتماعي، خاصة أن الحساب الدائم للمصالح يؤدي لبناء جماعات غير مستقرة.إذا الدولة المجردة التي يريدها الثوريون الفرنسيون هي فقط لتسيير وتدبير "تجارة البهارات والقهوة" وهي يخاطر بتدمير الدولة بمعناها القوي والذي هو "المجتمع" و "الأمة".


الفصل التاسع
الوعي السياسي

نشأة الوعي السياسي

تعد نشأة الوعي السياسي عند الإنسان أثناء عملية الإنتاج الاجتماعي ولهذا فهو ثمرة من ثمار التطور الاجتماعي ففي عملية الإنتاج بالذات وفي عملية إعداد أدوات الإنتاج وأثناء التفاعل مع الطبيعة يستطيع الإنسان ان يعي وان يكتشف خصائص الأشياء ويفرق بين ما هو جوهري، وما هو غير جوهري وأن يظهر الترابط الحتمي والسببي بين الظواهر، وان يعي العلاقة بينه وبين الوسط * الذي تعيش فيه(1).

ويرتبط نشوء الوعي السياسي بشكل عام عند الإنسان بظهور اللغة. فقد اثر تكون اللغة تأثيراً بالغاً في تكوين الوعي وتطوره، اذ عن طريق اللغة بدأ الحوار بين الإنسان منذ الفترات التاريخية السحيقة.

وكانت للحضارات الإنسانية باختلافها تجليات واضحة على إبراز الوغي السياسي لدى الشعوب.

فالرومان كانت لديهم إسهامات واضحة وجلية على معرفة الفرد بحقوقه السياسية والقانونية، فضلاً عن دورهم في تحليل الأحداث السياسية التي مرت بها إمبراطوريتهم، (إلا أن تصور الإمبراطور الروماني بأن له سلطانا وحقوقاً غير محدودة)(2).

---

(1) د. عبد مسلم الماجد – مذاهب ومفاهيم في الفلسفة والاجتماع – المكتبة العصرية – بيروت ط1 – 1995 ص 129، *الوسط:- المقصود به البيئة التي يعيشها الإنسان وتؤثر في توجهاته وأفكاره.

(2) د. عبد الجبار مصطفى – الفكر السياسي الوسيط والحديث – جامعة بغداد – 1982 ط1 – ص 41.

قد انعكست على نوع من الوعي السياسي القيادي والمتعلق بذات الإمبراطور، فنظره تحليلية إلى ذلك العصر تكشف انه لم يكن هناك انفتاح سياسي العصر كما نراه في الوقت الراهن بالصورة الواضحة في المجتمعات المعاصرة والمتحضرة.

أما (اليونانيون) فيعود لهم الفضل في نشر الكثير من المفاهيم السياسية التي أصبحت بمثابة قواعد فكرية والتي أصبحت فيما بعد إلى قواعد للانطلاق الديمقراطي خاصة في أوربا. ففي مجال الوعي السياسي نبدأ بالتاريخ الأوربي والظروف التي ساعدت على نمو الوعي لدى الفرد الأوربي عبر الزمن وأولى التجليلات كان بظهور (عصر النهضة الأوربية) – (Renaissance)- وقد مثل هذا العصر رد فعل على الاستبداد الكنيسي في تلك الفترة، فالأوربيون شعروا بحقوقهم الضائعة والمحتكرة من قبل سلطة الكنسية وتصرفاتها غير الواقعية ويعرف (عصر النهضة) على أنه:- يدل على حركة البعث الجديد أو الأحياء، ومن ثم فهو تشير إلى تلك الروح النقدية التي ظهرت بالنسبة للفلسفة والأدب ولجميع المعارف والفنون الكلاسيكية، ومحاولة البحث والاستقصاء والاعتماد على النفس والاهتمام بالأمور الدينية[1].

وكان هدف عصر النهضة هو إحداث التغيير والابتكار وحدثت بدايات التغيير في أوربا وخاصة في ايطاليا فقد دفعت أوربا استثنائياً في طريق مشروع مثمر محصور في الزمان وذي مردود تاريخي كبير، وشي ذو دلالة أنها كانت ظاهر نهضة تلازمت مع ابرز المشكلات في ذلك العصر وهي مشكلة (الاستبداد).

---

(1) د. موسى إبراهيم – معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر – مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر – بيروت – ط – 1994 – ص 13.

فالإحداث التاريخية تشير إلى ان نمو الوعي القومي في ايطاليا وتأسيس الجمهوريات في مدنها ، إذن العامل السياسي ومحاولة القضاء على التوترات التي كانت موجودة بين مدن ايطاليا ساعد على نمو الوعي السياسي لدى الفرد الغربي حيث أشعره بضرورة تحسين الأوضاع القائمة حينذاك فالصراع الموجودة بين السلطتين الزمنية والدينية، أي: سلطة الإمبراطور وسلطة البابا ، وبطبيعة الحال أن الصراع كان على تولي المراكز، فكانت الكنسية محتفظة بالمركز الديني ومارست من خلال ذلك النفوذ انواعا من الاستبداد والشمولية في السلطة.

وكان للمفكرين الذين ظهروا في تلك الفترة تأثير ملحوظ في الأفكار السياسية لدى العامة الذين عانوا من النزاع بين السلطة الدينة والمدنية، ومنهم (ميكافيلي) صاحب كتاب الأمير والذي رجع سبب التخلف في ايطاليا وعدم الاستقرارها إلى وجود السلطة الدينية المطلقة.

(كانت ميكافيلي يهاجم الدين المسيحي لان تعاليمه لا تلائم مطالب السياسة وأهدافها، حيث ان الفصائل المسيحية تدعو إلى الذل والهوان) [1].

إلا ان هذا الاعتقاد فيه نوع من التصعيد والإطلاق في الحكم على الديانة المسيحية، لان الممارسات الخاطئة وغير الواقعية واستغلال الكهنة ورجال الدين للذين لتحقيق مصلحة ذاتية هي التي أدت إلى ردود فعل لدى العامة من الناس.

والأمر الهام في أفكار المفكرين وخاصة مفكرين عصر النهضة والأنوار هو النهوض بالوعي السياسي وزيادة اهتمام الناس بالأمور السياسية

---

(1) المصدر السابق – ص 24.

وخاصة السلطة، وفلسفة الأنوار باعتبارها ظاهرة ثقافية أوربية واسعة المدى.

(وقد تشابك عدة عناصر لتحدد حركة الأنوار، لكنها تطورت أساسا بوصفها نقداً للدين والسياسة، والدين أكثر من السياسة، فقد نسفت النظام القديم بكليته وفي جذوره) [1].

وهذه الأفكار الفلسفية ساعدت الشعوب الغربية في التخلص من قيود الظلام والاستبداد والسلطة المطلقة وكل ما يتعلق بغلق الفكر والحرية الإنسانية.

إما في الشرق فكان العكس مما هو الحال عليه في أوريا خاصة في العصور الوسطى، فقد عرف الشرق الاستقرار السياسي وذلك نتيجة لظهور الإسلام وقيام الحضارة الإسلامية، وما جاءت به تلك الحضارة على مبادئ وأفكار على العكس مما كانت موجودة في الجزيرة العربية قبل ظهور الاسلام، ومثلت الحضارة الإسلامية حلقة غنية ربطت بين الحضارات القديمة الشرقية والإغريقية وبين حضارة العصور الحديثة.

فالإسلام دين حقيقي، الهي، أدبي – عبادي، أي ان الإسلام لم ير ذلك الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي الامر الذي ادى إلى الاهتمام السياسة ضمن الشريعة الإسلامية وفي أول دولة إسلامية رأت النور على الارض. وهنا يقول غولدزيية (ان الإسلام قد جعل الدين دنيوياً لقد أراد ان يبني حكماً لهذا العالم بوسائل هذا العالم) [2].

---

(1) هشام جعيط – أزمة الثقافة الإسلامية – دار الطليعة – بيروت – ط 1– 2000م – ص 135.

(2) هشام جعيط – أزمة الثقافة الإسلامية – دار الحقيقة – بيروت – ط 1– 1980 – ص 138.

ويقول(ستول هورغرونج) ضمن هذا المضمار- إن الإسلام قد دخل في العالم كدين سياسي ودلالته العالمية تعود للتحالف بين هذين العاملين المتعارضين من حيث المبدأ.

إذن ان الأمر الضروري فيما قاله هذان المفكران هو ان الإسلام منذ ان جاء إلى الواقع جاء بمفاهيم مرنة قابلة للانسجام مع الواقع البشري ولم تكن خيالية فقد شكلت تلك المفاهيم وعياً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفقاً للمنظور الإسلامي ومبادئه وتوجهاته.. فقد استطاع الإسلام من معالجة الواقع الاجتماعي في (مكة) التي كان قبلياً إلى حد كبير، حيث المجتمع منقسم إلى طبقتين (الأسياد - العبيد) وهذا التغير على الواقع المكي تمثلت انبثاقاً حضارياً في الشرق، فالمفاهيم والمبادئ والأفكار هي التي تساعد على نمو الوعي السياسي فقد احتوى الإسلام على كل ذلك، و الوعي السياسي في الإسلام بدأ مبدئياً بظهور دولة المدينة والسلطة السياسية المعروفة في شخصية الرسول (ﷺ).

إما ما تعيشه المجتمعات في الشرق (العالم الإسلامي) من الجمود والانغلاق الفكري والمعرفي وعدم الموضوعية والعلمية في تفسير الظواهر والأحداث السياسية وعدم الإمكانية من المشاركة السياسية، فكل هذه ما هي الا افرازات حكومات استبدادية عملت على احتكار جميع مجالات الحياة، . وهذا ما سنوضحه في باب المعوقات.

إن الحركات القومية في خمسينات القرن الماضي من خلال رفع شعارات (التحرر - والوحدة) ساعد على نمو الوعي القومي بقضايا المنطقة، إلا ان الوعي لم يكن وعياً سياسياً موجهاً، أي فاعلاً من قبل الجماهير وإنما تحت تأثير وتخدير السلطة والاحزاب الحاكمة.

(فالأنظمة كانت تفتقر إلى الشرعية الدستورية. وحتى ذلك الوقت لم يتم عملية الانتقال من شرعية القبلية والريفية إلى الشرعية القانونية والدستورية مثلما نراه في الغرب) [1].

واما الفترة التي تلت الخمسينات فلم يحدث فيها تغيرات جذرية في المنطقة وخاصة ان تلك الفترة شهدت صراعاً عربياً – إسرائيليا وكان الأعلام والدعاية كلها موجهة لتغطية ساحات المعركة ومواقف الزعماء أمثال (جمال عبد الناصر) وغيره، حتى حدوث نكسة (1967) المعروفة. والتي أدت إلى تلاشي آمال الجماهير العربية بالحركات التحررية والقيادات القطرية في تلك الفترة.

إن حالة الوعي السياسي بصورة عامة في منتصف الأربعينات وحتى بداية التسعينات تأثرت إلى حد كبير بالمسألة الدولية والصراع الدولي والعلاقات بين القطبين العملاقين في العالم، حيث كانت هناك صرعاً ايدولوجيا بين الولايات المتحدة التي مثلت القطب الغربي، والاتحاد السوفيتي (السابق) والتي مثلت القطب الشرقي، فالبيئة الدولية كانت تعكس تجليات على البيئة الداخلية وخاصة الفكرية. وان ظروف الحرب الباردة التي استمرت من (1945- 1992) شكلت نظاما دوليا مرتبكا إلى حد كبير وأعطى للحكومات خاصة في الشرق الاوسط الحجة في إعلان حالة الطوارئ واستحالة إمكانية التغيير الديمقراطي بحجة الظروف التي تمر بها الدول وتهديد التغيير على الأمن القومي كل ذلك أدى إلى بقاء المجتمعات العربية تحت الاستبداد السياسي وبذلك أصبح الوعي السياسي قاصرا على مفاهيم الثورة ومصطلحات القائد الكاريزما وحتى وقتنا

---

(1) د. محمد حسنين هيكل – خريف الغضب – بيروت – الطبعة الحادي عشر 1985 – ص 145.

الحاضر ما تزال بعض البلدان تعيش حالة الطوارئ ولا ندري ما الذي يكمن في سر حالات الطوارئ ولا نرى أي مبرر لها سوى استخدامها للحفاظ على كراسي الحكم التي لا تتغير إلا بالجلطة الدماغية.

ماهية الوعي السياسي وأهميته :

- الماهية:

الوعي (ادراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكا مباشراً وهو أساس كل معرفة)(1) ويمكن إرجاع مظاهر الشعور أو الوعي إلى ثلاثة أقسام:-

1- الإدراك والمعرفة 2- الوجدان 3- النزوع والإرادة

هنا ووفقاً لمفهوم الوعي السياسي بشكل عام يشيرالوعي إلى العوامل المرتبطة بالبيئة الإنسانية ومعرفة الإنسان بتلك البيئة من جميع النواحي معرفة واعية بحيث يستطيع تحليلها ومعرفة نتائجها.

وعلماء النفس يعرفون الوعي بأنه (شعور الكائن الحي بنفسه أو ما يحيط به) (2).

ومع تقدم العلم اخذ مدلول (الوعي) ينمو نحو العمق والتفرع والتوسع، ليدخل العديد من المجالات النفسية والاجتماعية والفكرية، فقد كثرت المجالات التي يضاف إليها الوعي، فهناك الوعي الاجتماعي والوعي الطبقي والوعي السياسي. الذي سنقتصر حديثنا علية هنا.

---

(1) أحمد خورشيد النورة جي – مفاهيم في الفلسفة الاجتماعية – دار الشؤون الثقافية – بغداد – ط1 – 1990 ص 253؟

(2) د.عبد الكريم بكار – تجديد الوعي – دار القلم – دمشق – ط1 – 2000 – ص9.

و بخصوص الوعي السياسي فتخلف التعاريف التي عرفت به هذا المفهوم على حسب الاختلاف الايدولوجيا والبيئي للمجتمعات البشرية، حيث يعطي كل مجتمع تعريفاً خاصاً للوعي السياسي حسب نوعية ذلك المجتمع.

فمثلاً تركزا الاشتراكية على العامل الاقتصادي ودور الطبقات في الإشارة إلى ماهية الوعي السياسي وتعريفه، فقد عرف (لينين) السياسة بانها(أكثر التعبير تركيزاً على الاقتصاد) [1] وهنا تدور السياسة حول مسائل الوضع الاقتصادي خاصة بالنسبة للطبقات التي تشكل المحور الرئيسي في الفكرة الاشتراكية وهنا يشير (كار ماركس) وفقاً للعلاقات الاقتصادية من حيث تأثيرها في السياسة حيث يقول (لقد أخفقت الفكرة دوماً بقدر ما كانت مختلفة عن (المصلحة). وحمل الاختيار لصحة وواقعية الأفكار السياسية هو الصراع الطبقي والفعلي الذي يخاض وفقها) [2].

وهنا يتبين بان الاشتراكية قد ركزت على الطبقة كونها هي التي تشكل الوعي السياسي في داخل المجتمعات الإنسانية، فالطبقة وحسب مصلحتها تنظر إلى الأمور وتحللها من زاوية مصلحة الأفراد التي تشكل تلك الطبقة الموجه لإفرادها إلا ان هذه النظرة قد تغيرت في الوقت الراهن حتى بالنسبة لبعض الاتجاهات الاشتراكية.

ونرى في الاتجاه الرأسمالي على العكس من الاشتراكية الدور الأكبر والأنشط للفرد في حياته وفهم المفاهيم والمصطلحات السياسية حيث

---

(1) أ. ك اولدوف – ترجمة ميشل كيلو (الوعي الطبقي) – دار خلدون – بيروت ط – سنة 1978 – ص 73.

(2) المصدر نفسه، ص 74.

ساعدكل من السوق الحر والصحافة الحرة وحرية الرأي والتعبير على خلق نوع من الوعي السياسي المنتج والمؤثر على كافة الأصعدة والقضايا التي تحدث في المحيط الغربي التي تمثل راعي الفكرة ا لرأسمالية، إلا ان ذلك لا يعني ان الفكرة الرأسمالية قد شكلت مجتمعاً إنسانيا مثالياً. فالبعد السلبي في هذه الفكرة يتوضح من خلال استلاب الإنسان ووعيه وتعامل الآلة مع الإنسان، من خلال إهماله عندما يستنفذ طاقاته في العمل ونرى ذلك بوضوح في مجتمعات الرأسمال والرأسمالية.

واما الفكرة الإسلامية فقد أشارت إلى مسألة الوعي في إطار السياسة الشرعية وقد ارتبطت كلمة (الوعي) في الفكر الإسلامي بالجمع والحفظ على النحو الذي نجده في القرآن الكريم (وجمع فأوعى) (1)، وقد كونت وعياً سياسياً لدى المسلمين منذ قيام الدولة الإسلامية في المدينة المنوره وذلك لارتباط الجانب الديني والدنيوي ببعض، وبدأ العمل على نشر الدعوة الإسلامية ونشر المفاهيم السياسية التي جاءت بها الإسلام.

إلا ان النظرية قد لا تجد التطبيق على ارض الواقع فعلى الرغم من ادعاء بعض الأنظمة السلطوية على أنها تحمل أفكارا ديمقراطية والحقيقة انها مجرد افتراءات ولا تدخل الا ضمن الشعارات البراقة، والوعي السياسي في منطقة الشرق الاوسط غالبا ما تكون موجها من قبل من الأنظمة الحاكمة ولصالح النخبة الحاكمة.

وهكذا نجد ان للايدولوجيات إثرها في تعريف الوعي السياسي وان القول بان دور الايدولوجية قد انتهى فيه نوع من الغموض والالتباس. حيث مازالت الايدولوجية ترسم الكثير من الأحداث السياسية في الداخل

---

(1) سورة المعراج – الآية (18).

والخارج، ففي بداية القرن الحالي بدأ نوع جديد من الأثر الايدولوجي في التوعية السياسية ولاسيما بعد إحداث (11) سبتمر في الولايات المتحدة فبالرغم من المقولة الشهيرة للأمريكي (فرنسيس فوكوياما) التي نشرت في مجلة ناشيونال انترست (National Intrest) والتي احدثت ضجة عالمية بعنوان (هل هي نهاية التاريخ؟) حيث أشار الكاتب فيها إلى ان نهاية الحرب الباردة لا تمثل طياً لصفحة من تاريخ التطور السياسي للعالم فحسب بل هي في تصوره نهاية التاريخ بذاته.

(أي نقطة النهاية لتطور البشرية ايدولوجيا(*)، وانتشار الديمقراطية الليبرالية الغربية في العالم كله) [1].

فهذه الفكرة هي ذاتها أيدولوجيا وهي التي حاول الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على العالم من خلال هيمنتها العسكرية. وان أحد الأسباب التي تعيق الهيمنة الأمريكية هو البعد الايدولوجي وأن الاختلاف في ثقافات الشعوب يصعب القضاء عليه. على سبيل المثال اليابان والصين اذ على الرغم من تطورهما الصناعي الا انهما ما زالتا محتفظتين بثقافتهما المحلية على الرغم تأثير الثقافة الغربية فيهم.

هذه الإحداث الفكرية والسياسية على الساحة الدولية والمحلية تؤثر في مستوى الوعي السياسي لدى الأفراد في الداخل أي في الثقافة المحلية وكذلك في الخارج أيضا.

---

(1) د. علي الدين الهلال – د. نيفين سعد – النظم العربية (قضايا الاستمرار والوحدة) – مركز دراسات الوحدة العربي 2000 – ص 150.

(*) الايدولوجية – مجموعة من الأفكار والمبادئ والمعتقدات التي تشكل نسقاً فكرياً يتضمن تقديراً لماضي الأمة وتحليلاً لواقعها الراهن.

والوعي السياسي معرض للتغيير والتبديل وفقاً للواقع السياسي الديناميكي كونه يجري في حركة دائمة ومستديمة ففي كل فترة زمنية نجد أفكارا ومشاريع تطرح على شعوب العالم وتؤثر في وعيهم السياسي وهذا ما نجده في الفترة الراهنة حيث مفاهيم (الحرية – الحقوق الإنسان – الديمقراطية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط) وكل ذلك عبر مشاريع تطرحها الدول العظمى ومنه المشروع الأمريكي للشرق الاوسط الكبير وتداعياته على المنطقة سلبياً وايجابياً.

أهمية الوعي السياسي:-

إن أهمية الوعي السياسي في الفترة الراهنة يعد ضرورة إنسانية في ظل واقع صعب ومرير تمر به منطقة الشرق الأوسط حيث التخلف بالأمور السياسية ومفاهيمها وعدم المطالبة بحقوقهم، والهتافات والشعارات التي ترفعها الأنظمة الحاكمة في هذه المنطقة تعد تعبيراً واضحاً للواقع المتخلف الذي تعيشه مجتمعات الشرق الأوسط، وتكمن أهمية هذه الموضوع اي (الوعي السياسي) من خلال الحاجة إلى ذلك الوعي نظراً لارتباطه بالواقع الإنساني وهمومه ومشاكله، فالوعي السياسي يساعد على معرفة الأحداث التي تنتج ظروفا اعتيادية وغير اعتيادية في الداخل فضلا عن البيئة الدولية ودراستهما وتحليلها وما يجري عليها من تغيرات وتأثير تلك التغيرات والتطورات في الواقع المحلي للمجتمع والشعب.

وابرز النقاط في موضوع أهمية الوعي السياسي نلخصه بالاتي:-

1- قضية النهضة الحضارية: من المعروف ان الواقع الذي تعيشه مجتمعات الشرق الأوسط يتميز بالتعارض في بعض المصطلحات الأساسية، واصطدام ما هو قديم بما هو حديث إلى الاصطدام والتداخل بين الحديث والتقليد (وهنا يجب الاعتراف بان هناك أزمة

حضارية تجعل هناك تعارضاً بين تحقيق الهوية وتحقيق الحضارة وبين التراث الوطني والحداثة الراهنة. وان التعارض يخلق انشقاقاً في الوعي المجتمعي[1].

فالوعي هنا يساعد على النهضة الحضارية من خلال معرفة الأفراد بالظروف والتطورات ودور التكنولوجيا الحديثة في مجال التزويد بالمعلومات كل هذا يكون بمثابة سبيل الى الوعي السياسي باتجاه تطور المجتمع ونهضته. وان النهضة الحضارية والفكرية لايمكن تحقيقها دون الربط بين الوعي التاريخي والوعي بالامور التي يمر بها الافراد في الفترة الراهنة لان الخلفية الثقافية غالبا ما ترتبط بمعرفة الأحداث التاريخية وتحليلها تحليلا علميا ومن ثم بناء الخطط المستقبلية لها من حيث زرع المفاهيم المدنية في عقول الجيل الجديد لكي تمكنه من إحداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في المستقبل لان بناء الوعي السياسي لا يمكن أن يتحقق في مرحلة وإنما يتطلب ذلك عدة مراحل لابد من توفيرها في سبيل النهوض بالواقع السياسي للمجتمع.

2- إن الوعي السياسي العلمي يعمل على تحليل الأحداث بصورة موضوعية وعلمية بعيدة عن العواطف وتأثيرات البيئة والمبالغة في رصد عوامل التخلف، وكذلك رصد الايجابيات، حيث يساعد الوعي السياسي للمحيط الذي تعيش فيه الإنسان على تحليل الأمور السياسية من زوايا متعددة بحيث يعطي الواقع مشهداً علمياً وأكاديميا يخدم الدارسين في هذا المجال، فالوعي بالواقع

(1) د. برهان غليون – اغتيال العقل – مكتبة مدبولي – ط2 – 1987 – ص 342.

المجتمعي (يقلل من دور العوامل التآمرية)[1] أي، ان ما يحدث في واقعنا منذ عشرات السنين من التخلف والاستقرار السياسي يجعله حجة على الغرب باعتباره إفرازا سلبيا ومن المحاولات التآمرية علينا، فهذه النظرة تؤدي إلى قتل العناصر الرئيسة من المسؤولية الجماعية وتطوير خطط التغيير والتنمية الذاتية وتسيطر على روح الإرادة الفردية وتجعل الافراد في زوبعة من اللامبالاة والاعتماد على الآخر في كل شيء حتى في افكاره وهنا يكمن الخطر وهو عندما يعتمد لإنسان اعتمادا كليا على الآخرين ولايفكر في إصلاح أموره بنفسه.

(تجنب الاعتراف بالمسؤولية الجماعية والسلبية والنواقص العامة للمجتمعات والقطاعات السياسية المختلفة في الممارسة والتعاطي والأداء السياسي العام والرسمي شعبياً ورسمياً)[2].

فكما هو معروف فإننا نعاني من وجود وعي سياسي مزيف وحتى إذا وجد فذلك الوعي إما مدافع عن ممارسات السلطة بما فيها من احتكار واستبداد نظراً للانتهازية السياسية لدى البعض أو ان لم يكن ناطقاً باسم السلطات الاستبدادية في الشرق الأوسط فهم مدعومون من قبل السلطة بشكل أو بآخر، نظراً لتخلف المجتمع المدني ومؤسساتها المتعددة والمختلفة، وأهمية الوعي السياسي هو إعادة ترتيب وصياغة الأفكار والمعتقدات التي سادت في حياة الشعوب في البلدان المتخلفة

---

(1) محمد جابر الأنصاري – العرب والسياسة أين الخلل – دار الساقي – بيروت – الطبعة الأولى – 1988– ص 65.

(2) نفس المصدر – ص 68.

خلال العقود الماضية وما تزال عن طريق نشر المعرفة وثقافة الحوار وقبول الآخر.

3- عن طريق الوعي السياسي يحدد دور الدولة ومؤسساتها في التعامل مع القضايا الحيوية التي تحدث في داخل المجتمع وان الوعي السياسي الموجود لدى الأفراد غالباً ما تقيد حركة الدولة ولا تسمح لها بان يعمل بشكل مطلق في الساحة الداخلية وحتى على المستوى الدولي. ونرى تلك النماذج بصورة واضحة وجلية في البلدان المتقدمة والبلدان التي يرى (الرأي العام) فيها دوره في صياغة السياسات والممارسات السياسية. إلا اننا نرى في الواقع الشرق أوسطي بان الدولة هي الكل والجزء في الوقت نفسه وأن الأفراد ينظرون ما تصدره الدولة عليهم لتنفيذه دون دراسة القرارات والممارسات السياسية للسلطة الحاكمة، والوعي السياسي في هذه الحالة له أهمية بالغة وذلك من اجل إخراج المجتمع من الانغلاق والجمود والسيطرة الشمولية للدولة في حياة المواطنين(*). وان السياسات الحكومية تتأثر برأي الشارع إلى حد بعيد ونرى ذلك بصورة جلية في الحركات الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها الجمعيات والنقابات في البلدان المتقدمة وحين يشعر المواطن بحقوقه الطبيعية لابد من العمل من اجل الحصول على تلك الحقوق بصورة الرأي وتفعيل دور الشارع في المطالبة بحقوق العامة.

(*) ان حال الجمود الذي نراه في المنطقة هي نتيجة تعبئة هذه المجتمعات من قبل السلطة الحاكمة. بما يخدم أهداف النخبة الحاكمة لذلك يتصف الواقع في هذه المنطقة بالجمود والفكر بالانغلاق .

4- ان الوعي السياسي يساعد في القضاء على الاستبداد السياسي الذي يعد من أهم المشاكل واخطر الأزمات التي يمر بها الشرق الأوسط اذ يعد الاستبداد السبب الرئيسي وراء التخلف في المجالات الأخرى: الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية.. الخ وهي من ألازمات الموجودة في الشرق الأوسط وان أفضل طريقة للتخلص من الاستبداد والقمع هو عن طريق معرفة الشعب لما له وما عليه، أي لحقوقه وواجباته وليس معرفة ما عليه فقط دون التفكير فيما له، وان الشعوب المتقدمة قد تغيرت وتطورت نتيجة لنمو الوعي السياسي لديهم اذ تحولت الدول الأكثر عداوة في الشرق إلى حلفاء في مسائل الحرية والديمقراطية وغيرها من المسائل المتعلقة بحريات الأفراد والجماعات.

وأهمية الوعي السياسي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط يعد من ضرورات الحياة في هذه المنطقة وذلك لان تكوين وعي سياسي شعبي حول الإحداث والقضايا المصيرية الحيوية تساعد على تطوير هذه المجتمعات وتمهل الطريق أمام مؤسسات المجتمع المدني للعمل في داخل تلك المجتمعات. وهذا يحتاج إلى جهود متواصلة ولا يمكن ان يحدث التغيير على مستوى الوعي عن طريق خطب أو كتابة وإنما لابد من وجود برامج علمية ومنطقية مدروسة تعمل على تحقيق تلك الهدف.

(حيث ان المهم ان تفكر في كيفية وصول الأفكار التغيرية إلى هذا العدد الهائل من الناس، وكيفية متابعة تأثيرها ومراقبتها وتوجيهها، وهذا في الحقيقة لا يمكن ان يتم إلا عن طريق وجود مؤسسات متخصصة توجه جوانب الحياة كافة) [1].

---

(1) د. عبد ا لكريم بكار – تجديد الوعي – دار القلم – دمشق – ط1 – 2000م – ص 216.

وفي المجتمع العراقي اليوم يمارس هذا الدور مؤسسات المجتمع المدني التي تشكلت بعد انهيار النظام العبثي وان هذه المؤسسات تمثل حلقة وصل بين السلطة الحاكمة والشعب، وان توصيل المعارف المتعلقة بالمجتمع المدني والحرية الفكرية والحريات العامة إذا ما تم إيصالها بصورة علمية إلى المواطن عندها يمكن للموطن أيضاً أن يعبر عما يريده على وفق القنوات المتاحة له وان التغيير المجتمعي لايتحقق فقط بالمؤسسات أو فئة معينة وإنما يتطلب جهودا استثنائية من قبل الجميع وان السلطة السياسية تحمل مسؤولية اكبر بوضع استراتيجيات وخطط هادفة وذلك من خلال نشر مناخي الحرية والتعبير عن الراي وتطوير مناهج الدراسة بشكل ينسجم مع الواقع الحياتي الحديث والمتسارع. ومن الممكن أن نستفيد من الوسائل الحديثة في الاستفادة من الوعي السياسي وزيادة دوره في المجتمع ونخلص بذلك من الجمود الذي طال مدته في الشرق الاوسط وان الأوان قد حان لكي ندرب الفرد الشرقي على المفاهيم الحية التي تودي إلى إحياء المجتمع واستقراره ورفاهيته وتثقيفيه.

العوامل المؤثرة في الوعي السياسي وتجلياته المعاصرة طرق اكتساب الوعي السياسي:

إن الوعي هو محصل عمليات ذهنية وشعورية معقدة، فالتفكير وحده لا يتفرد بتشكيل الوعي، فهناك الحدس والخيال والأحاسيس والمشاعر والإرادة والضمير، وهناك المبادئ والقيم ومرتكزات الفطرة وحوادث الحياة والنظم الاجتماعية، والظروف التي تكتنف حياة المرء، وهذا الخليط الهائل من مكونات الوعي يعمل على نحو معقد جداً لاكتساب الوعي السياسي حول كل ما يدور في البيئة

الانسانية من أحداث وظروف سياسية متسارعة وديناميكية من وقت لآخر.

(ان تراكم مادة كبيرة في دراسة الأساطير والرموز والطقوس الدينية هي الأخرى عملت كمكونات لاكتساب نوع معين من الوعي بالتطورات اللاواعية واتاح مستوى النتائج العملية إمكانية استخدامها في دراسة المجتمعات القديمة وفي دراسة العمليات السياسية في الجوانب المتعلقة بقدسية وغيبية الظواهر الاجتماعية وبتأثير وسائل الأعلام على الوعي السياسي) [1].

وان أهم السبل والوسائل الكفيلة باكتساب وعي سياسي عقلاني بحيث يكون لديها القابلية على تحليل الأحداث تحليلاً موضوعياً وأكاديميا تتمثل في مؤسسات التنشئة السياسية والطبيعية السوسيولجية للمجتمعات البشرية، ومن اجل التعرف على طرق اكتساب الوعي السياسي نوضح دور نوعين من مؤسسات التنشئة السياسية – الأولية منها، والأساسية ونبدأ بالمؤسسات الأولية.

- **المؤسسات الأولية: ونركز على المؤسسات الأولية التي لها الدور البارز في التوعية السياسية للإفراد. ونقسمه كالتالي:**

أ – العائلة:

العائلة (الأسرة) تعد النواة الأولى في تلقي البيئة السياسية حيث يبدأ الطفل باكتساب الوعي بنفسه ككائن حي له مقومات الذاتية.

---

(1) من الانترنيت – www.google.com، اندرية نيقولا نيفش – ميثولوجيا السياسة – 2005/2/6م.

وكـذلك اكتسـاب الـوعي السياسـي بالوسـط الاجتمـاعي الـذي يحـيط به[1].

والتنشـئة السياسـية في مرحلـة الأسـرة هـي في الحقيقـة محاولـة لإدخـال في ذهـن الطفـل للتعـرف على الواقـع السياسـي بشـكل بـدائي وبسـيط مـن خـلال التعـرف علـى رمـوز السـلطة وبعـض الأمـور المتعلقـة بالسياسـة، مـن دون ان يكـون لـذلك الطفـل أي تحفظـات ممـا يجـده في الواقع من الأمور السياسية والأحداث والظروف.

فقـد أكـد عـالم الاجتمـاع الفرنسـي (دوركـايم) علـى دور الوالدين والأسرة في تنشئة الطفل السياسـية، وذلـك لان جميـع المكونـات الثقافيـة الأولى تكـون مـن الأسـرة والوالـدين، فالعائلـة هـي البدايـة الأسـاسـية والأولى للبنيـة السياسـية للطفـل وهـذا يتضـح في علـم الـنفس السياسـي لـدى الأطفـال وهنـاك أربعـة مراحـل ضـرورية في حيـاة الطفـل السياسية يشير إليها (دايفيد ايستن)[2].

1- مرحلة التسيس – (Politisation) :- حينما يشعر الطفل بوجود عالم سياسي ومواقع سياسية في محيطه الاجتماعي.

2- مرحلة الشخصية – (Prrsonnalisation):- حيث يدرك الطفل من خلال تعرفه على بعض الوجوه السياسية و التي تكون بمثابة نقاط اتصال مع النظام، ونرى هذه المرحلة بصورة واضحة وجلية في منطقة الشرق الأوسط حيث يولد الطفل وحين ينشأو يدرك يرى

(1) د. صادق الأسود – علم الاجتماع السياسي – بغداد – ط1 – 1990 ص 438.

(2) د. إحسان محمد شفيق العاني – الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي– مطبعة جامعة بغداد 0 1968 – ص 127.

الزعيم على السلطة وقد يصل الطفل إلى سن العشرين أوأكثر من عمره وهو مع نفس الزعيم ونفس الأسلوب في تلك السلطة.

3- مرحلة تصوير وتكوين قيم محددة (Idealistion):- عندها ينظر الطفل للسلطة من خلال بعض وجهات النظر التي كونها عنها كأن تكون مقبولة لديه أو يرفضها شعورياً وتملكه بردود فعل معينة مرضية أو غير مرغوبة فيها.

وبعد هذه المراحل أو في المراحل اللاحقة يحقق الفرد نوعاً من الاستقلال في آرائه حول الأفكار والمعتقدات الموجودة في محيطه الاجتماعي والسياسي إلا أن المجتمعات النامية غالبا ما تشهد السلطة الأبوية المطلقة وذلك بفرض رب الأسرة نوعا معينا من المعتقدات في ذهنية الطفل، أي إن الأب كيف يفكر يجب إن يفكر الولد مثله وهذا الامر يعد أحد الإفرازات السلبية للاستبداد السياسي في المنطقة وهذا مايجعل الأب متحفظا حول المعتقدات السياسية لإفراد اسرته، ومن خلال تقدمه في العمر أي الوصول إلى عمر المدرسة وعندها تبدأ المرحلة الثانية من التوعية السياسية للطفل.

ب- المدرسة:

تعد المدرسة عاملاً آخر من عوامل التنشئة السياسية التي تساهم في اكتساب الوعي السياسي ضمن المؤسسة الأولية للتنشئة السياسية، وللمدرسة دور هام في تنشئة السلوك السياسي للفرد بعد (العائلة) حيث تمثل دور المدرسة في صياغة الأفكار والاتجاهات الموجودة في المجتمع من خلال وسائلها وأدواتها المعروفة.

وقد أكد عالم السياسة الأمريكي (ماريام) على دور المدرسة باعتبار المدرسة النظام التربوي الرسمي التي تقوم بعمليات التدريب المدني، وان التلاميذ يكتسبون أولى عمليات التنشئة من خلال المدرسة.

(فالمدرسة هي التي تعمق من شعور الأفراد للانتماء إلى المجتمع وتساهم في بناء شخصية الطفل وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد وتجعله عضواً مشاركاً في المجتمع) (1).

وللمناهج الدراسية والكادر العلمي والطلبة أثرهم على اكتساب الوعي السياسي، وإننا نشهد أزمة تخلف المناهج الدراسية فضلا عن تخلف الكادر العلمي تخلفاً فكرياً وثقافياً. ويتطلب لجعل المدرسة منبرا لتعليم الفرد المفاهيم المدنية جهود مشتركة من قبل الكادر العلمي من المدرسين وكذلك السلطة السياسية التي ترغب في الانفتاح السياسي.

جـ- الجامعة:

إن الجامعة هي أهم مؤسسة لإنتاج الكوادر والافكار وتطويرهما وكذلك توليدهما وللجامعة دور حيوي وبارز في حياة المجتمعات البشرية وقد قامت الجامعات بهذا الدور الفعال في البلدان المتقدمة من خلال مشاركة الجامعات في صنع القرار السياسي للمجتمع، وعادة ما كانت الجامعات بمثابة قوة ضغط على الحكومة من خلال تقييد بعض ممارستها السياسية، وتمارس الجامعة دورها الايجابي اذا ما تم الربط بين المعرفة والإنتاج، أي: ربط الجامعة بهموم

---

(1) د. أحمد جمال ظاهر – دراسات الفلسفة السياسية – دار الكندي – أردن – الطبعة الأولى – 1988 – ص 412.

ومشاكل المجتمع والعمل على تثقيف المواطنين ووضع الخطط والبرامج التنموية والعملية ومراكز الأبحاث التي تعمل على زيادة الوعي السياسي ونشره بين الطلبة والمجتمع، ويظهر دور الجامعة في اكتساب الوعي السياسي من خلال اهتمامات الجامعة بالإحداث والظروف السياسية التي يمر بهما المجتمع، وخاصة في العلوم الإنسانية. وهناك أمثلة في واقعنا الشرق أوسطي على دور الجامعة في التوعية السياسية والعمل السياسي، منها على سبيل المثال مشاركة طلاب جامعة السودان في تغيير الحكومة، فضلا عن مشاركة الطلاب الجامعيين في الثورة الإسلامية في إيران. وان الجامعة يجب أن لاتنفصل عن المجتمع وإنما يجب عليها أن تنسجم مع المجتمع وتتعرف على المشاكل التي تحدث في الواقع وتحاول جاهدة إيجاد الحلول الكفيلة لها وفقا لواقع الناس وهمومهم الحياتية.

هذه بالنسبة للمؤسسات الأولية من حيث دورها في اكتساب الوعي السياسي، وهناك مؤسسات أخرى أساسية لها الدور على اكتساب الوعي والتوعية السياسية للإفراد ومنها: (الأحزاب السياسية - جماعات الضغط- وسائل الاعلام).

أ- الأحزاب السياسية:

لاشك في ان للأحزاب السياسية دروا هام في ا لاتجاهات السياسية لدى الأفراد، وبطبيعة الحال فان دور الأحزاب مثل المؤسسات الأخرى (كالجماعات الضاغطة- ووسائل الأعلام..) يختلف باختلاف المجتمعات ففي المجتمعات المتخلفة يرتبط حياة الأفراد الحزبية إلى حد الاعتماد الكامل، وهذا ما لا نراه في المجتمعات الأخرى، ففي المجتمع الأمريكي على سبيل المثال نرى الولاء الحزبي مرنا وذلك على وفق

مستوى الوعي االسياسي لدى الفرد الأمريكي (فلا تتعجب إذا ما تحول خلال فترة وجيزة احد الجمهوريين إلى الديمقراطيين أو بالعكس، وذلك التحول لا يؤدي إلى التصفيات الجسدية كما نرى ذلك في المجتمعات المتخلفة) [1].

وغالباً ما تكون الأحزاب السياسية أدوات للتوعية السياسية في الفترات الأولى من التمية السياسية، ففي المجتمعات المتقدمة يكون دور الأحزاب ضيئلاً بالنسبة للتوعية السياسية وغالباً ما تكون الاتجاهات التي تغرسها الأحزاب في الدول المتقدمة منسجمة مع القيم التي تغرسها العائلة والمدرسة، إما في البلدان المتخلفة فتسعى الأحزاب إلى غرس قيم غالباً ما تكون مختلفة عن القيم التي تلقاها البالغون في طفولتهم حيث يقتصر التغيير والتطور على الأحزاب فقط في تلك المجتمعات.

(ففي النظم المتقدمة حيث تقوم مؤسسات أخرى بدور التوعية فالحزب يضطلع بمسؤولية عقد الاجتماعات وتنظيم أعياد الاستقلال وأعياد الميلاد وللقادة القوميين) [2].

والأحزاب في منطقة الشرق الأوسط تساهم بدور بارز في صياغة المفاهيم والأحداث السياسية، وذلك لان هذه المجتمعات تعد مجتمعات نخبوية أي ان هناك نخبة حاكمة تقود المجتمع نحو فهم معين وأسلوب معين من السلطة. وتحليل معين للقضايا السياسية التي تحدث في

---

(1) زيرفان سليمان – مقال بعنوان (الانتخابات الأمريكية – وعقدة العراق) المنشورة في جريدة الأفق العدد (60) – 2004م _ www. Kurdiu. org.

(2) د. إسامة ا لغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث – عالم المعرفة – مطابع الرسالة – كويت – ص 182– سلسلة (117).

المحيط المحلي والدولي، لذا يعد هذا الدور للأحزاب دوراً سلبياً إلى درجة ما وذلك لان هذه الحالة تتيح الاستغلال واحتكار الأفكار في المجتمع.

على أية حال ان للأحزاب الدور البارز وفي بعض الأحيان الدور المساعد على اكتساب الوعي السياسي تبعاً لاختلاف الأحزاب واختلاف المجتمعات التي تعمل بها تلك الأحزاب السياسية.

ب- جماعات الضغط*

والمؤسسة الأخرى التي تساهم في اكتساب الوعي السياسي تجاه القضايا التي يمر بها المحيط أو البيئة الاجتماعية للإنسان تمثل في جماعات الضغط ووعي هذه الجماعات حول قضية معينة واتجاه معين غالباً ما تنسجم القضية أو الاتجاه مع مصالح الأفراد الذين يشكلون جماعات الضغط (اللوبي).

وظاهرة جماعات الضغط ظاهره قديمة، غير أنها لم تبرز بشكلها المميز في الحياة السياسية إلا قبل بضعة عقود من السنين في الولايات المتحدة الأمريكية ومنها عرف هذا الاصطلاح وشاع في البلدان الأخرى[1].

وجماعات الضغط عبارة عن مجموعة من الأشخاص تربطهم روابط وعلاقات خاصة ذات صفة دائمة ومتواترة بحيث تفرض على أعضائها نمطاً معيناً من السلوك الجماعي وطريقة التأثير لجماعات الضغط على اكتساب الوعي السياسي تظهر من خلال الوظيفة التي تقوم بها الجماعات الضاغطة ألا وهي التأثير المباشر والتأثير غير

---

(1) د. صادق الأسود – مصدر سبق ذكره – ص 276.

المباشر في الحكومات وذلك يؤدي إلى فرض نوع من السلوك والوعي السياسي على الأفراد الذين ينتمون إلى تلك الجماعات، والتأثير المباشر لجماعات الضغط تتضمن المواقف التي تتخذها تلك الجماعات إزاء القضايا السياسية المطروحة على مختلف المستويات وذلك بإرسال وفد إلى الحكومة، وأيضا يجري عمل تلك الجماعات في الخفاء حيث تمول الحملات الانتخابية لصالح جماعات الضغط، وذلك بدفع تمويل الانتخابات من اجل وصول احد المؤيدين لمصالح جماعات الضغط إلى دفة (كرسي) الحكم.

ويطبيعة الحال يختلف دور وتأثير جماعات الضغط على تكوين الوعي السياسي باختلاف المجتمعات البشرية كما هو الحال في الأحزاب السياسية، فمثلاً نرى ان الدور الذي تقوم بها جماعات الضغط في ا لبلدان الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما تكون ادوار مدنية عن طريق فرض بعض الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية على الحكومات عن طريق الشركات ومؤسسات الأعلام والنقابات، أما في بلدان الشرق الأوسط فلا تزال دور جماعات الضغط غير واضحة وان وجدت تلك الجماعات فأنها غير فعالة وتقليدية فنرى ان جماعات الضغط تقتصر على رؤساء العشائر أو ما يسمى بالشيوخ، والحالة العراقية اكبر دليل على ذلك حيث تلى سقوط بغداد والنظام البعثي ظهور دور اكبر لرؤساء العشائر في العملية السياسية في العراق وبدأوا يمارسون الضغط على الحكومة الجديدة والنظام الجديد، فضلا عن محاولة تلك العشائر إلى الانسجام مع المفاهيم العصرية كالديمقراطية وحقوق الإنسان لغرض الحصول على النفوذ في السلطة السياسية. وان دور جماعات الضغط من حيث تاثيرها في على الوعي

السياسي يرتبط بالدور الذي تلعبه هذه الجماعات من خلال تأثيرها على العمليات الانتخابية وصنع القرار السياسي في هذه البلدان وتعد الولايات المتحدة النموذج الحي على ذلك وان هذه الجماعات لاتسعى للوصول إلى السلطة وإنما فقط التأثير في شخوص السلطة بما يخدم مصالح تلك الجماعات المرحلية والبعيدة. جـ- وسائل الأعلام:

ان وسائل الاتصال في عصر الفضائيات وشبكات المعلوماتية قد غزت العالم ببرامجها وعروضها حتى تجول العالم إلى قرية كونية، بحيث يطلع أهالي الجنوب على أخبار أهالي الشمال بنفس الوقت وبسرعة هائلة فاقت التصورات البشرية في بداية القرن الحالي فتدفق الصور والرموز الثقافية على هذا النحو العجيب اتاح للناس مقارنات ثقافية غير مسبوقة، فقد صار في العالم كل واحد يستطيع تلمس موقعه موقع بلده بين أمم االأرض، مما أدى بالتالي إلى تداخل ثقافي بين شعوب المعمورة، وهذا ما يساعد على الإطلاع الواسع والسريع على الأحداث السياسية والظروف االدولية وتكون بذلك نوع من الوعي السياسي العالي للإحداث المثيرة على الساحة الدولية، فضلا عن الوعي السياسي لكل شعب من شعوب المنطقة بالإحداث والأمور الداخلية المتعلقة بسياسات حكوماتهم.

وان وسائل الأعلام باعتبارها طرق لاكتساب الوعي السياسي تختلف باختلاف أنواعها ومصدر تلك الوسائل، ففي داخل الأنظمة االشمولية تكونت كل وسائل الأعلام بيد الحزب الحاكم أو السلطة المنفردة بحيث يفرض إرادته على أفكار العامة، على عكس ما نراه في المجتمعات الديمقراطية حيث تفرض وسائل الأعلام أراءها وإرادتها على الحكومات وسياساتها.

و يشير (تود جتلن – Todd Gitlin- إلى مزايا وسائل الأعلام ومضارها بالنسبة لحركات الاحتجاج الاجتماعية التي تنادي بالتغيير السياسي الجذري[1].

وهكذا فان التغطية الإعلامية تؤثر في الأفراد ويكون لديهم توجهات وآراء حول مختلف المفاهيم والأحداث السياسية، وما دمنا نعيش اليوم عصر المعلوماتية فان هذا الدور معرض للتطور والتوسع وهكذا نجد في عالم اليوم تعدد وتنوع طرق اكتساب الوعي السياسي واتساع المؤثرات التي تسهم في تنمية الوعي السياسي على المستوى الكوني (العالمي) والمحلي. أما كيفية تحقق ذلك وإبعاده سلباً وإيجابا فهذا أمر أخر. فالبعد السلبي في تشكيل الوعي السياسي غالبا مانرا ه في الأنظمة الشمولية التي تعتقل فيها الكلمة وينعدم فيها الراي وان الإعلام موجه لدرجة توثر في عقول الافراد وتوجههم نحو نوع معين من الأفكار والمعتقدات وذلك من خلال الوسائل التي تمارس من خلالها الحرب النفسية والدعائية الموجة وتستغل وسائل الإعلام المرئية والمسموعه لذلك الغرض لذا فان أي تظاهرات من قبيل الوعي السياسي يكون مزيفااو موجها.

وان الإعلام في الوقت الراهن يمارس دورا اكبر من حيث تعدد الوسائل كالشبكة العنكبوتية وتحويل العالم إلى قرية صغيرة لذا أصبح بإمكان الإفراد الذين يعيشون تحت نير الاستبداد من التعرف على العالم الواسع واقتناء الأفكار الحرة من خلال الانترنيت والأقمار الاصطناعية. وهنا لابد من الفرق بين الأثر الذي يجلبه الإعلام العالمي في

---

(1) دوريس اية جربير – سلطة وسائط الأعلام في السياسة – ترجمة د. اسعد أبو ليده – دار البشير للنشر والتوزيع – عمان – ط2 – 200 – ص 277..

اكتساب نوع من الوعي السياسي، فالإعلام العالمي اليوم يؤثر بصورة واضحة في تفكير الشعوب نظرا لسرعة التنقل في المعلومات بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ويتجلى هذا الأثر بقوة في المجتمعات النامية والمغلقة وذلك لكون الافراد في هذه المجتمعات تقيم الأحداث السياسية من زواية ردود الأفعال الآنية والمرحلية دون التفكير في العواقب والآثار التي تفرزها الظروف السياسية المتنوعة لذا نرى بان الظواهر التي تعبر عن الوعي السياسي كالمظاهرات والمطالبة بالتغيير غالبا ما تكون مرحلية ويتلاشى في الوقت الذي رسمته الأنظمة الحاكمة في هذه البلدان، واما الإعلام المحلي فان أثره ليس بالمستوى المطلوب وان مساهمته في توعية الافراد توعية سياسية يكون مقتصرا على المفاهيم التي تريد السلطة إيصالها إلى الشارع أو بشكل آخر ادلجة (فرض فكرة معينة على) الشارع وفق مصالح النخبة الحاكمة ولكي يمارس الإعلام المحلي دوره لابد من تفاعله مع هموم المواطن وتعبيره عما يتجة إليه الشارع أو الراي العام الشعبي.

معوقات اكتساب الوعي السياسي:

ان الكثير من جانب الموروث الثقافي والسياسي فضلا عن الحالة غير الصحية التي نراها في الفترة الراهنة في مجتمعات الشرق الأوسط قد أسهمت إلى درجة كبيرة على اعائقة اكتساب الوعي السياسي الموضوعي والعلمي حول الأحداث السياسية التي تحدث في المحيط الداخلي وفي البيئة الدولية فهناك حالة أللاستقرار السياسي والركود الاقتصادي والاستبداد السياسي والتخلف المعرفي والفكري وضعف الإنتاج القومي وانعدام خطط التنمية والتحديث والعيش في مجتمعات مغلقة حتى بات كمعتقلات كبيرة على شعوب المنطقة، وفي

هـذا المضمار نحـاول ان نشـير إلى ضـعف أو عـدم تـوفير المؤسسـات الـتي تسـاهم في اكتسـاب الـوعي السياسـي في الشـرق الأوسـط، إضـافة إلى وجود نوع من المقارنة بين بلدان تلك المنطقة.

فالمؤسسات الأولية – في التوعية والتنشئة السياسية المتمثلة في (الأسـرة والمدرسـة والجامعـة) في هـذه المنطقـة لا تقـوم بـذلك الـدور الـذي يساعد على اكتساب الوعي السياسي.

العائلة: فالعائلة التي تعد النواة الأولى في بنـاء شخصية الأفـراد لكي تنسجم مع الواقع الذي نعيشه نرى فيها نوعـا مـن الاستبداد فـالأب والأخ الكـبير يمارسـان السـلطة المطلقـة علـى حسـاب الأفـراد الآخـرين فالشـرق الأوسـط يعـاني مـن سـلطة الأبويـة حيـث فـرض الاوامـر وإلـزام تطبيقها في جو لا يتصف بحرية الرأي.

(فالعلاقـات الديمقراطيـة. وإذا مـا كانـت العلاقـة الأساسـية للأبويـة هـي الخضـوع فانهـا هنـا المسـاواة في الأسـرة، والاسـتقلال الاقتصادي هو الأساس لنشوء الديمقراطية في الأسرة) [1].

فالنظام الأسري يعاني من (الشخصية الاستبدادية) التي توجد بـين الأفـراد غـير الـواثقين مـن أنفسـهم، والـذين لم يفلحـوا في تكـوين شخصيتهم فنرى ان تحليل الأمور يكون إما بالسلب المطلق، أو بالإيجاب المطلق دون ان يكون هناك حد وسط في تحليل الأوضاع فالطاعة العمياء للسلطة والقيم والتقاليد الموجودة داخل تلك المجتمعات قد انعكست كلهن على مؤسسة الأسرة.

---

(1) د. هشام شيرابي – النظام الأبوي وإشكالية المجتمع الغربي – مركـز دراسـات الوحدة العربية – بيروت – الطبعة الثانية 1993 – ص 50.

أمـا المدرسـة: فهـي الأخـرى تعـيش تحـت تـراكم المجتمعـات ومخلفاتها السلبية، فالفرد الذي عاش في جو عائلي استبدادي ينقل معه تلك القيم إلى داخل المدرسة ومن ثم تؤثر في الأفراد الآخرين، فضـلا عن ذلـك عـدم وجـود تخطـيط علمـي منهجـي يحـدد أهـداف المـدارس واستراتيجياتها في المنطقة، والأمزجة السياسية التي تكونت في المدرسة تختلف من شخص إلى آخر، فضلا عن اختلاف تلك الأمزجة أيضاً.

(وقد وضعت (ايزل) وحصر فيه الأمزجة السياسية بين محورين الأول – محور القسوة - اللين، والمحور الثاني هو اليمين – اليسار[1].

إلا ان هـذه المعـايير الأربعـة قـد تختلـف حسـب الطبقـات الاجتماعية والأدوار التي يقوم به الأفراد داخل المجتمع.

والجامعة في الفترة الراهنة هي الأخرى تعاني من الانقطاع مع المجتمع ولا يوجد هناك ربط بين المعرفة والإنتاج، ولا تساهم الجامعات بذلك الدور في التوعية السياسية بالنسبة للطبقات العامة والتي تشكل الأغلبيـة في مجتمعـات الشـرق الأوسـط وألان نـرى ان المجتمـع في واد والجامعة في واد آخر، فضلا عن قلة المتطلبات والوسائل العلمية الحديثة بحيث تساعد الجامعات على اكتساب المعرفة الجديدة، فاغلب جامعات المنطقة تعاني من قلة استخداماتها لمجال الانترنيت، فهي الأخرى بدلاً من ان تكون عامل جذب واستقطاب تحول في أحيان كثيرة إلى عامل إعاقة تحت توجه السلطات الحاكمة وتوجيهها وإشرافها.

أما يخص المؤسسات الأساسية كالأحزاب وجماعات الضغط ووسائل الأعلام من حيث اساهمها في الوعي السياسي فهي تواجة في

(1) صادق الأسود – علم الاجتماع السياسي – مصدر سبق ذكره – ص 305.

منطقة الشرق الأوسط معوقات بحيث تؤدي إلى عدم فعاليتها في توعية المجتمع والمساهمة في رسم ملامحه وتتحول في أحيان غير قليلة وبفعل صراعاتها إلى عائق لاكتساب الوعي.

(ففكرة القبول بوجود الآخر، وهي فكرة غير متجذرة في الممارسة السياسية العربية، فنحن خلال الرجوع إلى تاريخ العمل الحزبي في المنطقة العربية يتبين لنا ان الأحزاب قد ارتبطت في نشأتها بفترة الخضوع للاستعمار[1]).

فضلا عن ارتباط واستمرار الحزب في هذه المنطقة بشخص المؤسسة أو ما يمكن تسميته بشخصية الأحزاب العربية.

فالأحزاب هي الأخرى لم تقم بذلك الدور الفاعل في توعية الجماهير توعية سياسية بحيث يكون ذات تأثير على صناع القرار والأوضاع السياسية، وخاصة أحزاب المعارضة التي تقتصر على وظيفة نشر الوعي السياسي بين أفراد الشعب.

وجماعات الضغط – هي الأخرى تتمثل في فئة الجيش أو العشيرة التي تعيش واقعاً متخلفاً بذاته ولا يمكن انتظار الدور من تلك الجماعات النفعية والمصلحية في المساعدة على نشر الوعي السياسي، على عكس جماعات الضغط الموجودة في الغرب وتوجه سياسات الحكومات فيها.

أما وسائل الأعلام:فعلى الرغم من الدور الذي تلعبه تلك الوسائل في المجتمعات المتحضرة من حيث الإسهام في اكتساب الوعي السياسي الشعبي ومعرفة الأفراد بمجريات الأمور السياسية بموضوعية

---

(1) د. هشام شرابي – مصدر سبق ذكره – ص 176.

دون التفات إلى مراقبة أو إرضاء الحكام، و الاعلام في الشرق الأوسط محتكر بيد النخبة الحاكمة وبذلك يكون أعلاما موجهاً لا يؤدي الدور الايجابي المرجو منه، وهي الأخرى تعيش في أزمة السيطرة السلطوية والترويج للسلطة الحاكمة.

إلا ان هناك معوقات يلاحظها الباحث من خلال دراسة الواقع السياسي الذي يعيشه الشرق الأوسط، وتلك المعوقات هي التي تعيق سبل الوصول إلى الوعي السياسي الاكاديمي والعلمي، و يمكن تقسيم ابرز تلك المعوقات الى:-

1- المعوق الفكري:

ويرتبط هذا المعوق بانقسام هذه المجتمعات إلى معسكرين فكريين متضادين، حيث ترتبط كل طائفة بالنوع الخاص من التفكير الذي ينسجم مع رأيه وفكرته دون النظر إلى نقاط الالتقاء والتفكير بمشاريع النهضة، فقد كانت هذه المنطقة بمثابة ساحة للنزاع بين الأيدلوجيات المختلفة امتداداً من زمن الاستعمار وانتهاءاً بزمن الزعامات والأطراف السياسية التي تلت الاستعمار واحتكرت شرعية الثورة للسيطرة على المجتمعات.

(صورة الصرزع الحاد بين دعاة الحداثة والتحديث، ودعاة الأصالة والعودة إلى الجذور، ويكاد النقاش ان تشق المجتمع العربي إلى طريقين لالقاء بينهما، بل ان يشق الوعي العربي أداته على نفسه في صراع ذاتي دائم يمنعه من أية حركة ايجابية ويغلق عليه التغير) [(1)].

---

(1) د. برهان غليون- اغتيال العقل - بيروت - مكتبة مدبولي - ط1 - 1987 - ص 31.

وهنا كان لابد على القوى التي حكمت المنطقة من جعل الممارسة السياسية ممارسة تداولية بين جميع الحركات والأفكار التي دخلت الساحة بعد فترة التحرير، وذلك للتعرف على التطبيقات المختلفة لتلك الأفكار وبالشكل الذي يخدم المصلحة العامة، ولكن ذلك لم يحدث وإنما عملت الأطراف التي وصلت إلى دفة الحكم على حماية كراسي الحكم واحتكارها لأنفسهم عن طريق قانون القوة وليست بقوة القانون. وكذلك مارست الانغلاق الاقتصادي وقصر الموارد بيد السلطة الأمر الذي جعل من المجتمع مجتمعا استهلاكياً يقر كل ما تقرره السلطة الحاكمة.

2- المعوق السياسي (وهم الاستبداد السياسي):

أما النقطة الأخرى من معوقات اكتساب الوعي السياسي، فهو الفهم الخاطئ لمصطلح السياسة وكل ما يرتبط بهذا المفهوم من معان وممارسات. حيث هناك خلل في الفهم والتخوف من السياسة وعدم الاهتمام بها نظراً للواقع السيئ الذي خلقته السلطات السياسية التي حكمت المنطقة بالنار والحديد خلال العقود التي مضت وما تزال الأوضاع تسير على نفس الوتيرة من حيث التخلف بالسياسة والاستبداد السياسي.

(ان الشباب والمراهقين لم يعودوا يهتمون بالسياسة وإنما بنجوم الغناء العالمية ونجوم كرة القدم ولا يعرفون شيئاً تقريباً عن تاريخ بلدهم ومؤسساته) [1].

---

(1) هشام جعيط – أزمة الثقافة الإسلامية – مصدر سبق ذكره ص 40.

فالاهتمام اليوم غير موجه نحو الأمور السياسية والتنموية الفكرية وإنما هي مركزة على الأمور السطحية واليومية دون ان يكون هناك أية مشاريع في سبيل تخلص المجتمع من هذا القوقع وخاصة جيل الشباب باعتبارهم سواعد المجتمع وقوته الفعلية.

3- الجمود وعدم التفكير بالتغيير الايجابي :

والنقطة الأخرى البارزة في مسألة المعوقات التي تواجه الوعي السياسي هي الاتكالية، وعدم التفكير بالتغيير، وإهمال العوامل الذاتية التي أدت إلى هذا الجمود، ووضع الوم على الأطراف الخارجية والاستعمار على انتاج هذا الواقع المتردي. صحيح ان لهذا الواقع امتداداً لبعض الخطط والممارسات الشنيعة للاستعمار إلا ان هذا لا يعني الاستسلام و عدم التغيير وتطوير الذات.

(ابراز دور العوامل التآمرية الدولية، أو الانحرافات التسلطية للهيئات الحاكمة) [1].

فقد تعودت مجتمعات المنطقة برمتها على الحديث عن العوامل الموضوعية والمكايد الغربية والشرقية. والادعاء ان كل ما يتعرض له الإنسان الشرق أوسطي هي من افرازات الاستعمار والقوى الخارجية، ونسوا ذاتهم ولم يقوموا بتدريس جميع جوانب حياتهم خاصة المعوقات الذاتية أمام تطور الإنسان وإمام النهوض الموضوعي والأكاديمي.

كل هذه العوامل وغيرها تشكل عوائق دون اكتساب الوعي السياسي الذي يسهم بدوره في عملية البناء والتقدم والتنمية والاستقرار

---

(1) د. محمد جابر الأنصاري – العرب والسياسة أين الخلل – مصدر سبق ذكره ص68.

وأدت هذه المعوقات إلى عرقلة التحولات الاجتماعية والسياسية، فضلا عن ثقافة الشكوى التي أصبحت تجتاح المجتمعات النامية فالكل يصف لك المشكلة من كل أبعادها ولكن قلما تجد فئة مهتمة بحل تلك المشاكل أو أسباب التخلف والجمود، وتظهر هذه الحالة نتيجة عدم التخصص وادعاء الافراد بالمعرفة المطلقة والتدخل في الشؤون التي لا تدخل ضمن اختصاصاتهم، وهنا لابد من العمل على القضاء على البعد التشاؤمي من ثقافتنا فبدلا من انتظار الآخر كي ياتي ليرسم معطيات الحياة لنا لابد من التحرك الذاتي والإرادة الذاتية ومخاطبة الذات وتعويدهما على المفاهيم المدنية والثقافية، وبدأت اليوم عمليات التنمية البشرية في بعض المجتمعات وهذه العمليات يعد ضرورة ملحة في الوقت الراهن.

ونجد إن الوعي السياسي الوصفي منتشر بصورة سلبية بين النخبة المثقفة حيث يصفون لك الاحداث والمعطيات السياسبية من باب الوصف فقط وهذا لا يمت إلى الوعي التحليلي بأية صلة فالتحليل والموضوعية يغيران من مجرى الامور السلبية وليس الوصف والمشاهدة السطحية.

المراجـــــع

1) دوريس اية جربير – سلطة وسائط الأعلام في السياسة – ترجمة د. اسعد أبو ليده دار البشير للنشر والتوزيع – عمان – ط2 – 200 – ص 277..

2) جريدة الأفق العدد (60) – 2004م _ www. Kurdiu. org.

3) إسامة ا لغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث – عالم المعرفة – مطابع الرسالة

4) 1-Brezezinski Zbigniew. Scowcroft Brent . L'Amérique face au Monde .Entretiens dirigés par David Ignatius. Pearson .2008. P .45

5) 2-Fukuyama Francis. Soft Talk Big Stick . IN .Leffler Melvyn P. Legro Jeffrey W .Editd. To Lead The World .Oxford University press .2008 .P.20

6) Denquin Jean-Marie .Introduction à la science politique .Hachette .2e édition .2007 .P.19

7) Goodin Robert E .and Klingemann Hans-Dieter. Eds. A New Handbook of political science .Oxford University press.1998.P.

8) Lim.Timothy C .Doing comparative politics .Lynne Rienner Publishers .2006 .P.17

9) Chagnollaud Dominique .Science Politique .Dalloz.6 éd .2006 .P12

10) Gramsci .Ecrits politique 1914-1920.Ed .Sociales.1974.Tome 1

11) Bourdieu Pierre. Questions de sociologie. Minuit, 1980

12) Easton David .Analyse du système politique .Armand Colin.197

13) Almond Gabriel & Powell Georges .Comparative politics .Little Brown .2nd ed.1978

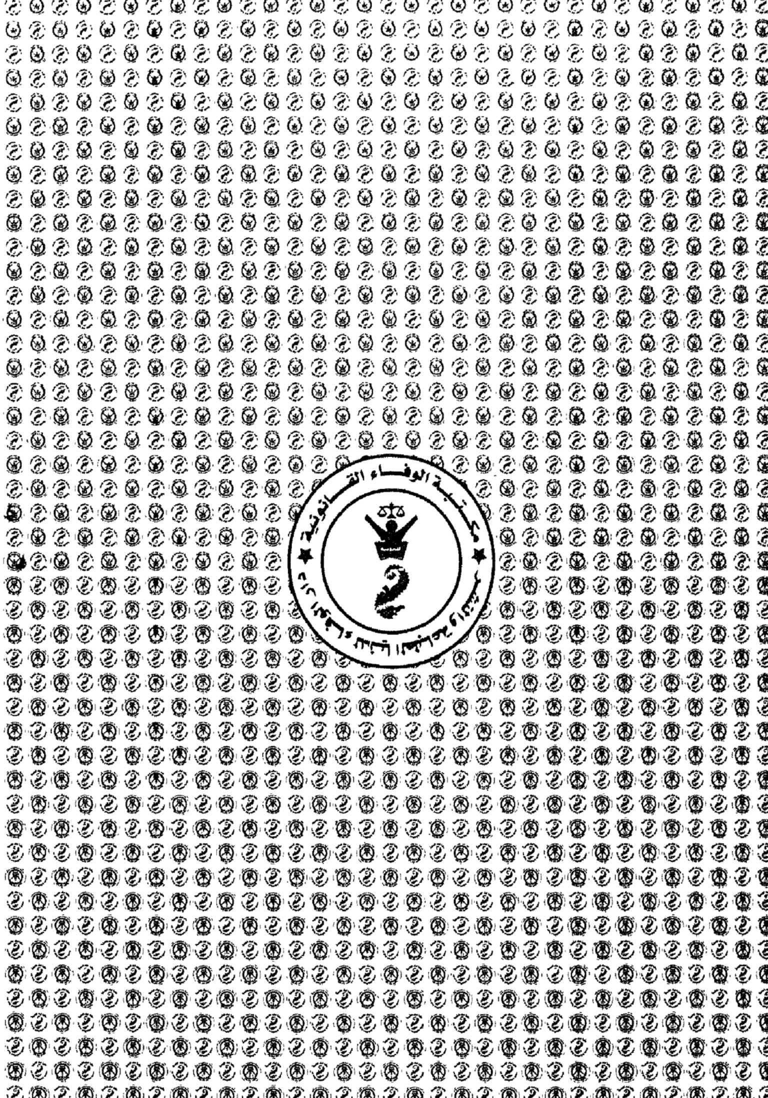
الفهـــــــــرس

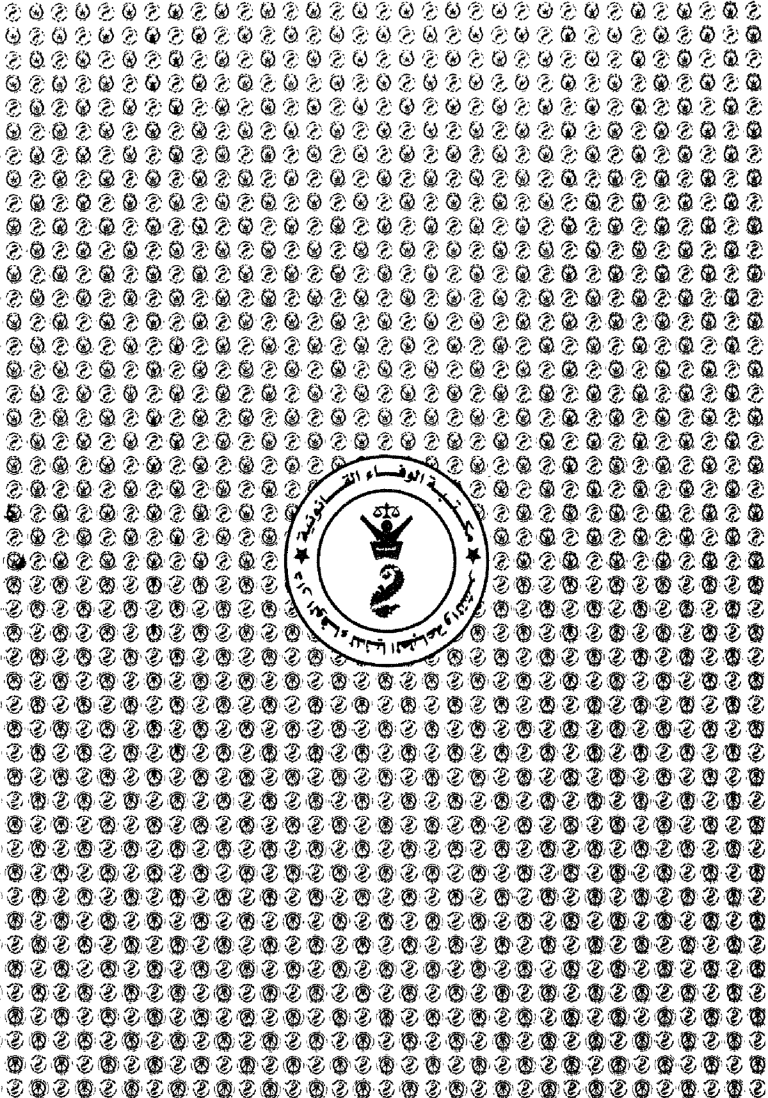
الموضوع	رقم الصفحة



رقم الإيـداع : 2013/14063
الترقيم الدولى : 0-46-6441-977-978

مـع تحـيات
مكتبة الوفاء القانونيـة
تليفون : 01003738822- الإسكندرية


مكتبة الوفاء القانونية


مكتبة الوفاء القانونية


تحديات التحول السياسي
الديمقراطية
الديكتاتورية
دكتور
سالم حسن رمضان يوسف
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
القاهرة
د/ سالم حسن رمضان يوسف


الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
٠٠٢٠١٠٠٢٧٢٨٨٢٢
تليفاكس
٠٠٢٠٣/٥٤٠٤٤٨٠
الاسكندرية


ISBN: 977-644-146-0
9 789776 441460